

# الدكتور عادل محمد خير

المحامى بالنقض

أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولى  
رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص  
محكم دولى معتمد

## المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والفندقي

- \* ملامح التشريعات السياحية والفندقية من خلال مبادئ القانون
- \* الهيئات والمنظمات السياحية المحلية
- \* تحديد المنشآت السياحية والفندقية
- \* السائح ومركز الأجانب فى القانون الدولى والقانون المصرى
- \* شركات ووكالات السفر والسياحة فى القانون المصرى
- \* المنشأة الفندقية وإلتزاماتها قبل الدولة والتزويل
- \* الحجوزات الفندقية

الطبعة الثانية

فبراير ٢٠٠٠



# الدكتور عادل محمد خير

المحامي بالنقض

أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولي  
رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص  
محكم دولي معتمد

## المخاطبة التشريعية لنشاط السياحي والفندقي

- \* ملامح التشريعات السياحية والفندقية من خلال مبادئ القانون
- \* الهيئات والمنظمات السياحية المحلية
- \* تحديد المنشآت السياحية والفندقية
- \* السائح ومركز الأجانب في القانون الدولي والقانون المصري
- \* شركات ووكالات السفر والسياحة في القانون المصري
- \* المنشأة الفندقية وإلتزاماتها قبل الدولة والنزول
- \* الحجوزات الفندقية

الطبعة الثانية

يناير ٢٠٠٠

جميع حقوق الطبع والنشر وإعادتهما  
محفوظة للمؤلف على وجه الإنفراد محليا  
ودوليا وفقا لأحكام التشريعات المحلية  
والإتفاقيات والمعاهدات الدولية النافذة.

Copyright © 1992

رقم الإبداع المحلي بدار الكتب القومية

١٩٩٢ / ٩٧٦٠

رقم الإبداع الدولي I.S.B.N.

977 - 04 - 0912 - x

يطلب من مكتب المؤلف

( مكتب الدكتور عادل خير للمحاماة والاستشارات القانونية )

١٥ شارع رشدى - برج سلمى - القاهرة

تليفون / ٣٩١٨٣٤٤ - ٣٩٢٥٨٤٠ - فاكس / ٣٩٥١٣٨٨

E-MAIL  
Web site

kheirlaw@link.com.eg  
www.kheirlaw.com.eg



## إهداء

.. أهدى هذا الكتاب إلى من بسط الله سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ... وإلى من قال فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنها أحق بصحابتى .

.. وصدق شاعر النيل حافظ إبراهيم حينما قال :

« لو خيروني بين أم وجنة تفيض سحر الحور لإخترت لى أمأ » .

.. أهدى هذا الكتاب إلى العطاء بلا حدود .. إلى **أمى** .

.. كما أهدى الكتاب إلى إبنتى **عادل و محمد**

حفظهما ورعاهما الله سبحانه وتعالى وجعلهما من عباده الصالحين النابغين .

.. كما أهدى الكتاب إلى **زوجتى** شريكة حياتى .



## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة الطبعة الثانية<sup>(١)</sup>

مرفق السياحة من المرافق ذات الطبيعة الخاصة.

كما أن الحركة السياحية، المحلية والدولية، تنمو بإطراد مستخدمة شتى الوسائل العلمية والعملية للعمل على رفع مستوى الوعي السياحي ومن أجل جعل السياحة نشاطاً عالمياً لما لها من فوائد إقتصادية واجتماعية ونفسية وبيئية وحضارية.

كما أن النشاط السياحي والفندقي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإقتصاد القومي في الدول السياحية كالليونان وأسبانيا وإيطاليا وكينيا ومصر.

وتعتبر التشريعات السياحية والفندقية من أحدث فروع القانون جميعاً، إلا أنها، وعلى الرغم من حداثة، أصبحت تتصل بغالبية فروع القانون الأخرى، وهو مما جعلها تتداخل، في مصر، مع غيرها من القوانين كقانون المحال العامة، وقانون الملاهي، وقانون مكافحة الدعارة، وقانون لدخول وإقامة الأجانب والخروج من مصر، وقانون الملاحة الداخلية، وقانون حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث، وقانون حماية الآثار، وقانون الجمارك، وقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي، وقانون البيئة، وغيرها من القوانين.

وإنه وإن كان النشاط السياحي حتى عام ١٩٦٦، لم يكن له وزارة تهيم عليه وتنظم وتخطط له وتسير دفته على النحو السائد الآن، إذ كانت مصلحة السياحة تخضع لوزارة الإرشاد القومي، إلا أن المشرع أصدر القانون رقم ٤٤٧/١٩٥٣ بإنشاء مجلس أعلى للسياحة، ثم القانون رقم ٥٨٤/١٩٥٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة، ثم قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١/١٩٥٧ بإنشاء هيئات إقليمية لتنشيط السياحة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١/١٩٥٩، وبصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤١/١٩٦٦ الذى تضمن تنظيم وزارة السياحة والآثار، تبلورت الرؤية وأصبح للنشاط السياحي في مصر وزارة مستقلة متخصصة لتضطلع بدورها في المشاركة في تنمية الإقتصاد القومي ودعم العلاقات الإنسانية مع شعوب العالم وتعميق وعى المواطنين بتراث بلادهم وإرتباطهم بحضارتهم المعاصرة وذلك بالتخطيط العلمى للتنمية السياحية الشاملة.

---

(١) صدرت الطبعة الأولى في يناير ١٩٩٣ .

ولما كانت التشريعات السياحية والفندقية من فروع القانون الحديثة الأمر الذى إستلزم معه تحديد علاقتها بفروع القانون العام والقانون الخاص من خلال فصول المؤلف.

هذا والنشاط السياحى، بصفة كونه نشاطاً عالمياً، فأنشئت من أجل تنظيمه منظمة السياحة العالمية، يستلزم لقيامه توافر مجموعة من الأركان خصصنا لكل ركن منها مجتاً مستقلاً من خلال فصول المؤلف.

## **\* \* خطة البحث :**

وقد عالجت موضوع «المخاطبة التشريعية للنشاط السياحى والفندقى» فى بابين :

**\* الباب الأول :** ويتناول التشريعات السياحية والفندقية من خلال مبادئ القانون ومن خلال خصائص وأقسام القاعدة القانونية من حيث موضوع العلاقات التى يحكمها ومن حيث قوتها الإلزامية ومصادر القاعدة القانونية فى القانون المصرى الرسمية والتفسيرية، مخفتماً إياه بالدعوة إلى إنشاء نيابة ودائرة قضائية متخصصة للشئون والمخازعات السياحية والفندقية.

**\* الباب الثانى :** ويتناول النشاط السياحى والفندقى فى مصر، ويضم فصلين : الهيكل التنظيمى للنشاط السياحى والفندقى من خلال الهيئات والمنظمات السياحية المحلية مع تحديد المنشآت السياحية والفندقية، وأركان النشاط السياحى الثلاثة بدءاً بالسائح ومروراً بشركات ووكالات السفر والسياحة ووصولاً إلى المنشآت الفندقية.

القاهرة فى الأول من فبراير عام ٢٠٠٠

**المؤلف**

**الدكتور عادل محمد خير**

**الحامى بالنقش**

**أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولى**

**رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص**



## الباب الأول

ملاحح التشريعات السياحية والفندقية  
من خلال مبادئ القانون



**فصلٌ وحيد**  
**خصائص وأقسام القاعدة القانونية**



## المبحث الأول

### خصائص القاعدة القانونية

#### ١ - تعريف القانون :

القانون هو مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الأفراد في المجتمع تنظيمًا عادلاً ومجرداً وعاماً لصون حرياتهم ولتحقيق مصالحهم وكفالة تقدم المجتمع وإرتقائه <sup>(١)</sup> .

والقانون إصطلاحاً يفيد معنيين ، أولهما عاماً ، وثانيهما خاص .

فالقانون بالمعنى العام <sup>(٢)</sup> ينصرف إلى مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم للمجتمع تنظيمًا يتسم بالعدل والتجريد والعمومية صوناً لحريات أفرادهِ وتحقيقاً لمصالحهِ .

أما القانون بالمعنى الخاص <sup>(٣)</sup> فيراد به قاعدة معينة أو مجموعة معينة من القواعد تسنها السلطة التشريعية لتنظيم أمر معين - فيقال في هذا المعنى قانون تنظيم الشركات السياحية وقانون تنظيم المنشآت الفندقية .

والقانون بالمعنى العام هو الذي يعنينا في هذه الدراسة ، وهو يتخصص بالزمان والمكان ، فيختلف من بلد إلى آخر ، ومن زمان إلى زمان ، ولذا جرى التعبير عن القانون المطبق في بلد معين بالقانون الوضعي <sup>(٤)</sup> لهذا البلد ، فالقانون الوضعي المصري الحالي يختلف عن القانون الوضعي المصري في عهد محمد علي ، ويختلف عما سيكون عليه القانون المصري في المستقبل ، كما يختلف عن القانون الوضعي الفرنسي وعن القانون الوضعي الإيطالي .

---

(١) د - عيد المنعم الصدة ، أصول القانون ، طبعة ١٩٦٥ ، بند ٦ ، ١١ .

د - سليمان مرعش ، الوافي في شرح القانون المدني ، المدخل للعلوم القانونية ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٧ ، بند

٧ ، ص ٩ - د - حسن كيرة ، للدخل إلى القانون ، الطبعة الخامسة ، بند ٦ ، ص ١٩ .

(٢) Le Droit

(٣) La Loi

(٤) Le droit positif

## \* ٢ - القاعدة القانونية مجموعة قواعد سلوك :

القاعدة القانونية قاعدة سلوك ياتمر بها الافراد ، وقد يقع من جانبهم ما يخالفها . فالقاعدة التي تلزم النزيل بأن يسدد نفقات إقامته في الفندق تفرض عليه السلوك الذى يجب أن يراعيه في علاقته بالفندق ، وقد يخل النزيل بهذا الإلتزام فيمتنع عن سداد تلك النفقات .

والقاعدة القانونية تتضمن إباحة فعل أو أمراً بفعل أو نهياً عن فعل .

والقاعدة القانونية بهذا المعنى تحكم الروابط الإجتماعية أى تلك العلاقات التي تنشأ بين الافراد في المجتمع - فهي إذن من قواعد السلوك الاجتماعى (١) .

## ٣ - القاعدة القانونية قاعدة عامة (٢) ومجردة (٣) :

والقاعدة القانونية بإعتبارها مجموعة من القواعد التي تحكم السلوك الاجتماعى تتصف بالعمومية والتجريد .

ولما كانت القاعدة القانونية تتضمن مجموعة من القواعد التي تنظم وتحكم الروابط الاجتماعية ، فهي إذن بمثابة خطاب موجه إلى أفراد المجتمع ينهاهم عن ارتكاب فعل يرتب القانون عليه أثراً ما ، أو عن تكليفهم الاثر الذى رتبته على حدوث ذلك الفعل .

فالقاعدة القانونية تطبق على كل شخص تثبت له الصفات المقررة ، وتسرى على كل واقعة تتوفر فيها الشروط المطلوبة .

فالتجريد يعنى أن خطاب الشارع (٤) يتوجه إلى الاشخاص بصفاتهم ، وأن يتناول الخطاب الوقائع بشروطها .

فالقاعدة القانونية لا توجه إلى شخص معين بذاته .

---

social behaviour (١)

générale - general (٢)

abstraite - abstract (٣)

Legislateur - Legislator (٤)

كما أن القاعدة القانونية لا تتناول واقعة بعينها .

لذا تكون القاعدة القانونية مجردة عند نشوئها لتصبح عامة عند تنفيذها .

فككون القاعدة القانونية عامة ومجردة فإنها بذلك تكون قد أرست المساواة بين أفراد المجتمع الواحد .

ولا يغير من تلك الخاصية للقاعدة القانونية ، كونها موجهة - فى بعض الأحوال - الى طائفة معينة من الافراد ، كالعاملين فى المنشآت السياحية والفندقية مثلا ، فالقانون يلزمهم بإستخراج شهادة صحية لمن يعمل منهم فى الفنادق ، أو إلزام طائفة المرشدين السياحيين بالحصول على ترخيص قبل مزاوله مهنة الارشاد السياحى .

#### ٤ - القاعدة القانونية قاعدة ملزمة <sup>(١)</sup> :

يراد بكون القاعدة القانونية قاعدة ملزمة أن يكون لها جزاء <sup>(٢)</sup> توقعه السلطة العامة <sup>(٣)</sup> جبراً على من يخالفها .

والجزاء هو الأثر الذى يترتب وفقاً للقانون على مخالفة القاعدة القانونية ، وهو يختلف باختلاف نوع القاعدة القانونية . فالجزاء الجنائى فى نطاق القواعد القانونية الجنائية يختلف عن الجزاء المدنى فى نطاق القواعد المدنية . وقد يجتمع الجزاء الجنائى مع الجزاء المدنى بالنسبة إلى ذات المخالفة ، كمن يرتكب جريمة تؤدى إلى الإضرار بالمجنى عليه توقع عليه العقوبة الجنائية كالسجن أو الحبس ، ويلتزم فى ذات الوقت بأن يعوضه تعويضاً مالياً عما لحقه من أضرار بسبب الجريمة التى إقترفها .

#### ٥ - القاعدة القانونية والقواعد الإجتماعية الأخرى :

سبق القول أن القاعدة القانونية مجموعة قواعد سلوك تتسم بالعمومية والتجريد وتتميز بصفة الإلزام الذى يترتب جزاء يوقع بواسطة السلطة العامة على من يخالفها .

---

Obligatoire - Compulsory (١)

Sanction - Sanction (٢)

Autorité Publique - Public Authority (٣)

بيد أن القاعدة القانونية وإن كانت تتفق مع قواعد المجاملات والعادات والتقاليد والأخلاق والدين من حيث كونها جميعا قواعد إجتماعية تحكم سلوك الأفراد فى المجتمع ، إلا أنها تختلف عن تلك القواعد الإجتماعية ، بل وتتميز عنها بمصير الإلزام .

فالقاعدة القانونية تتميز عن غيرها من القواعد الاجتماعية كالمجاملات ، والأخلاق والدين بالجزاء الذى توقعه السلطة العامة ، وهو جزاء ماضى يرد على شخص الفرد كحبسه أو وضعه تحت مراقبة البوليس أو على أمواله بمصادرتها أو التحفظ عليها أو منعه من التصرف فيها .

## المبحث الثانى

### اقسام القاعدة القانونية

#### المطلب الأول

### تقسيم القاعدة القانونية من حيث موضوع العلاقات التى يحكمها

#### ٦ - التفرقة بين القانون الوضعى والقانون الطبيعى :

سبق القول أن القانون بالمعنى العام يتخصص بالزمان والمكان ، فيختلف من بلد إلى آخر ، ومن زمان إلى زمان ، فالقانون المطبق فى بلد ما يطلق عليه القانون الوضعى ، فالقانون الوضعى المصرى الحالى يختلف عن القانون الوضعى المصرى فى عهد محمد على ، كما يختلف عن القانون الوضعى الفرنسى وعن القانون الوضعى الايطالى ، بل أن القانون الوضعى فى ظل نظام اشتراكى يختلف عن القانون الوضعى فى ظل نظام رأسمالى أو نظام شيوعى ، بمعنى أن القانون الوضعى يتطور فى نفس الوقت مع المجتمع الذى أنتجه .

أما القانون الطبيعى<sup>(١)</sup> الذى إعتبره المشرع المصرى من المصادر الرسمية للقانون المصرى - فقد مرت فكرته فى مختلف العصور بمراحل مختلفة من حيث مدلولها ليست مجال دراستنا ، إلا أنه يمكن تعريفه بأن ذلك القانون الكامن فى كل القوانين التى تهيم على الظواهر الطبيعية - بحيث لا يختلف بتغير الزمان والمكان ، ويستطيع الإنسان أن يصل إليه من طريق العقل ، فللفرد حق فى



أن تختزِم حياته ، وله الحق في تأسيس الأسرة ، والحق في العمل والحق في الانتقال ، وتلك الحقوق تقوم على مبدأ أساسى - يدعمه القانون الطبيعى ، وهو مبدأ إحترام شخص الانسان .

## ٧ - أقسام القانون الوضعى . ومعيار التفرقة بينها :

يجرى الفقه <sup>(١)</sup> على تقسيم القانون إلى تقسيمين إثنين ، الأول هو تقسيم القانون إلى قانون عام <sup>(٢)</sup> وقانون خاص <sup>(٣)</sup> ، والثانى هو تقسيم القانون إلى قانون موضوعى وقانون شكلى .

والتقسيم الأول - بإعتباره التقسيم الرئيسى التقليدى - هو مجال دراستنا .

أما عن معيار التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص ، فيقوم على طبيعة المسائل التى يحكمها كل منهما ، فالقانون العام يحكم المسائل المتعلقة بالسيادة <sup>(٤)</sup> لذا فهو يَزَوِّد السلطة العامة بصلاحيات لا يخولها القانون الخاص لأفراد المجتمع ، كالتنفيذ المباشر دون الإلتجاء إلى القضاء كالسلطة الممنوحة لوزير السياحة فى إصدار قراراً إدارياً بوقف نشاط الشركة السياحية .

فالعلاقات التى ينظمها القانون العام هى التى تكون الدولة طرفاً فيها بإعتبارها صاحبة السلطان والسيادة ، أما إذا دخلت الدولة فى علاقة قانونية - لا بإعتبارها صاحبة السلطان والسيادة - وإنما بإعتبارها شخصاً إعتبارياً يتعامل كغيره من الأشخاص العاديين ، فتدخل هذه العلاقة فى نطاق القانون الخاص . فحينما تباع أو تُؤجر الدولة قطعة أرض من الأراضى المملوكة لها ملكية خاصة ، فيخضع عقد البيع أو عقد الإيجار لأحكام القانون الخاص .

أما القانون الخاص فهو ينظم العلاقات القانونية التى تنشأ بين الأفراد سواء أكان مصدرها القانون أم العقود أم الفعل غير المشروع ، كما ينظم القانون الخاص العلاقات القانونية التى تقوم بين الأفراد وبين الدولة حينما لا تستخدم سيادتها على النحو المتقدم .

---

La Doctrine	(١)
Le Droit Public	(٢)
Le Droit Privé	(٣)
La souveraineté -sovereignty	(٤)

## ٨ - القانون العام وقروعه :

### (١) القانون الدولي العام (١) :

القانون الدولي العام هو مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض الآخر في أحوال السلم والحرب والحياد ، كما تنظم علاقاتها بالمنظمات الدولية .

كما يعنى القانون الدولي العام ببيان أشخاص المجتمع الدولي ، فيحدد العناصر التي يجب توافرها في الدولة كي تكتسب الشخصية الدولية ، فيقسم الدول في هذا الخصوص إلى دول كاملة السيادة ودول ناقصة السيادة .

كما ينظم حقوق الدولة والتزاماتها في علاقاتها بالدول الأخرى ، وطرق التمثيل الدبلوماسي والقتنصلى ، وأحكام المعاهدات (٢) والإتفاقات التي تبرم بينها ، والإجراءات الواجب إتباعها لفرض المنازعات (٣) بينها بالطرق الودية كالمفاوضات والوساطة والتحكيم (٤) والقضاء الدولي ، تلك هي العلاقات الدولية وقت السلم .

كما ينظم القانون الدولي العام - في حالة الحرب ، علاقات الدول المتحاربة ، فبين طريقة إعلان الحرب ، والأسلحة التي يجوز ويحظر إستخدامها ، وكيفية معاملة الأسرى والجرحى والمعتقلين من المدنيين ، ووسائل المفاوضات وإنهاء الحرب كالهينة والصلح .

وإثر الحربين العالميتين الأخيرتين تبلورت أهمية القانون الدولي العام فظهرت المنظمات الدولية الحكومية العامة والمتخصصة ، العالمية منها والإقليمية (٥) .

---

Le Droit International Public (١)

Public International Law

Traités - Treaties (٢)

Conflits - Conflicts (٣)

Arbitration (٤)

(٥) تليبدأ مؤلفنا بالوجيز في المنظمات الدولية والمنظمات السياحية الدولية الحكومية وغير الحكومية والمحلية . الطبعة

الأولى ، ١٩٩٢ ، بتد ٢١ وما بعده ، ص ٥٧ .

ويمكن الإشارة إلى أهم المنظمات الدولية الحكومية القائمة الآن على النحو التالي :

### **فعلى الصعيد العالمى :**

توجد المنظمات الدولية الآتية :

١ - منظمة الأمم المتحدة United Nations وتضم حتى كتابة هذه السطور مائة وستين دولة .

٢ - منظمة العمل الدولية .

International Labour Office ( ILO )

٣ - منظمة الصحة العالمية .

World Health Organization ( WHO ) .

٤ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

Food and Agriculture Organization of the United Nations ( FAO ) .

٥ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

United Nations Educational , Scientific and Cultural Organization  
( UNESCO ) .

٦ - إتحاد البريد العالمى .

Universal Postal Union ( UPU )

٧ - منظمة الطيران المدنى الدولية .

International Civil Aviation Organization ( ICAO ) .

٨ - الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

International Telecommunication Union ( ITU ) .

٩ - منظمة الارصاد الجوية العالمية .

World Meteorological Organization ( WMO ) .

١٠ - المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية .

International Maritime Organization ( IMO )

١١ - البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

The International Bank for Reconstruction and Development

( IBRD ) .

١٢ - المؤسسة المالية الدولية للتنمية الزراعية .

International Fund For Agricultural Development ( IFAD ) .

١٣ - صندوق النقد الدولي .

International Monetary Fund (IMF).

١٤ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

International Atomic Energy Agency ( IAEA).

١٥ - الإتفاق العام بشأن التعميرفة الجمركية والتجارة ( الجات ) .

General Agreement on Tariffs and Trade ( GATT ) .

١٦ - منظمة السياحة العالمية .

World Tourism Organization (WTO).

١٧ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

World Intellectual Property Organization ( WIPO).

International Finance Corporation ( IFC).

١٩ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

United Nations Industrial Development Organization ( UNIDO).

### أما على الصعيد القارى والاطليمى :

لأنه تجدر التفرقة بين المنظمات الدولية القائمة فى القارة الأوروبية والقارة الأمريكية والقارة الإفريقية والقارة الآسيوية ، مع ضرورة الإشارة إلى أن ( جامعة الدول العربية ) تعتبر منظمة إقليمية دولية لها نظامها وأهدافها وأجهزتها وإختصاصاتها من حيث تنسيق علاقات الدول العربية الأعضاء مع بقية دول العالم . وقد أشارت إلى ذلك المادة الثالثة من ميثاق الجامعة بقولها : أن من مهام الجامعة تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام ، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

أما من حيث الوكالات المتخصصة التى أنشأتها جامعة الدول العربية  
فهى :

- ١ - اتحاد البريد العربى ، الذى أنشئ فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ .
- ٢ - الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وقد أنشئ فى ٩ إبريل ١٩٥٣ .
- ٣ - اتحاد الاذاعات العربية ، الذى أنشئ فى أكتوبر ١٩٥٥ .
- ٤ - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الذى أنشئ فى ٣ يونية ١٩٥٣ .
- ٥ - المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، التى أنشئت فى ١٠ إبريل ١٩٦٠ .
- ٦ - المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، وقد أنشئت فى إبريل ١٩٦١ .
- ٧ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، التى أنشئت فى ٢١ مايو ١٩٦٤ .
- ٨ - منظمة العمل العربية ، وقد أنشئت فى ٢١ مارس ١٩٦٥ .

- ٩ - مجلس الطيران المدني العربي ، الذى تأسس فى ٢١ مارس ١٩٦٥ أيضا .
  - ١٠ - المجلس العلمى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية ، وقد أنشئ فى ٢١ مارس ١٩٦٥ أيضا .
  - ١١ - المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، وقد أنشئت فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٦ .
  - ١٢ - الصندوق العربى للإثاء الاقتصادى والاجتماعى ، وقد أنشئ فى ١٦ مايو ١٩٦٨ .
  - ١٣ - منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، الذى أنشئ فى ٩ يناير ١٩٦٨ .
  - ١٤ - المركز العربى لدراسة المناطق الجافة والاراضى القاحلة ، وقد أنشئ فى سبتمبر ١٩٦٨ .
  - ١٥ - الهيئة السينمائية العربية المشتركة ، التى أنشئت فى ١٥ يناير ١٩٦٨
  - ١٦ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وقد أنشئت فى ١١ مارس ١٩٧٠ .
  - ١٧ - المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، الذى أنشئ فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ .
  - ١٨ - المؤسسة العربية للإتصالات الفضائية بين دول الجامعة العربية والموقعة فى الجزائر بتاريخ ١٤/٥/١٩٩٠ وإنضمت إليها مصر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ / ١٩٩١ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ فى ٩/٧/١٩٩٢ .
  - وهى تعد أحدث منظمة عربية متخصصة فى مجال الإتصالات الفضائية وعلومها وتقنياتها ، ومقرها مدينة الرياض بالسعودية .
  - ١٩ - أما عن المنظمة العربية للسياحة ، فقد ألفت بموجب قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٠٥٦ بتاريخ ٥/٧/١٩٨٨ ، على أن يتم تشكيل ( الإتحاد العربى للسياحة ) فيما بعد ، إلا أن هذا الإتحاد المقترح لم يظهر إلى النور بعد <sup>(١)</sup> .
- 
- (١) يوجد عدد آخر من المنظمات العربية المتخصصة لم تبدأ نشاطها بمد إنتظاراً لتصديق العدد اللازم من الدول العربية وهى ،
- أ - منظمة الصحة العربية التى وافق مجلس الجامعة على مشروع إتفاقيتها فى ١١/٢/١٩٧٠ .
  - ب - مؤسسة الخطوط الجوية العربية المألمية التى وافق المجلس الاقتصادى على مشروع إتفاقيتها فى ١٧/٤/١٩٦١ .
  - ج - المعهد العربى لبحوث البترول الذى وافق المجلس الاقتصادى على مشروع إتفاقيته فى ٣/١٢/١٩٦٦ .

## أما المنظمات الإقليمية في القارة الأوروبية فهي (١) :

- ١ - مجلس أوروبا .
- ٢ - السوق الأوروبية المشتركة .
- ٣ - جماعة الفحم والصلب الأوروبية .
- ٤ - الجماعة الأوروبية للنشاط الذري .
- ٥ - البتولكس .
- ٦ - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .
- ٧ - الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة .
- ٨ - المجلس الشمالي .
- ٩ - مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة ( الكوميكون ) .
- ١٠ - الحلف الأطلسي .
- ١١ - حلف وارسو .
- ١٢ - إتحاد أوروبا الغربية .
- ١٣ - اللجنة المركزية للملاحة في نهر الراين .
- ١٤ - المؤتمر الأوروبي لوزراء النقل .
- ١٥ - المنظمة الأوروبية لأمن الملاحة الجوية .

---

(١) تجدر الإشارة إلى أنه في الثاني عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٩١ ، تم التوقيع الإتفاق التاريخي للمجموعة

الأوروبية على أسس الوحدة الأوروبية السياسية والنقدية في مدينة ماستريخت بهولندا الذي تضمن :

أولاً ، إنشاء إتحاد فيدرالي أوروبي مرز .

ثانياً ، توحيد السياسة الخارجية بين دول المجموعة الأوروبية .

ثالثاً ، إيجاد عملة نقدية أوروبية موحدة .

رابعاً ، العمل على إنشاء جيش أوروبي مشترك .

وقد كان من المقرر أن يتم التوقيع على الدستور الجديد للمجموعة الأوروبية ، والذي سيحل محل وثيقة عام

١٩٥٧ ، في شهر فبراير عام ١٩٩٢ ، على أن تصدق عليه برلمانات الدول الموقعة في نهاية هذا العام ، إلا أن

الشعب الدانمركي أعترض على الانضمام إلى الوحدة الأوروبية ، وسوف يجري إستفتاء ، خلال شهر سبتمبر

الحالي ، في فرنسا كي يبدى الشعب الفرنسي رأيه رافضاً أو قبولاً للإستمرار في الوحدة الأوروبية .

١٦ - المنظمة الأوروبية للبحوث النووية .

١٧ - المنظمة الأوروبية لأبحاث الفضاء .

### **وفيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية في القارة الأمريكية فهي :**

١ - منظمة الدول الأمريكية .

٢ - منظمة دول وسط أمريكا .

٣ - السوق المشتركة لدول وسط أمريكا .

٤ - جماعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة .

### **أما المنظمات الإقليمية في القارة الأفريقية فهي :**

١ - منظمة الوحدة الأفريقية .

٢ - الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا .

٣ - المنظمة المشتركة لإفريقيا ومدغشقر .

٤ - منظمة الدول الساحلية لنهر السنغال .

### **أما المنظمات الإقليمية في القارة الآسيوية فهي :**

١ - الحلف المركزي .

٢ - حلف جنوب شرق آسيا .

٣ - جماعة أم جنوب شرق آسيا<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر تفصيلاً ،

د . حامد سلطان ، القانون الدولي العام وقت السلم ، ط ١٩٧٢ .

د . مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، ط ١٩٧٤ .

د . محمد طلعت الغنيمي ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٧٤ .

د . عائشة راتب ود . صلاح عامر ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٧٨ .

د . عبد الواحد محمد الفار ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٧٩ .

د . محمد السعيد الدقاق ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٩٠ .



## (٢) القانون الدستوري <sup>(١)</sup> :

القانون الدستوري هو مجموعة القواعد التي تحدد نظام الحكم في الدولة وتبين السلطات العامة فيها وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وإختصاص كل منها وعلاقاتها بعضها ببعض الآخر والرقابة بين بعضها البعض ، وتقضى بما للأفراد من حريات عامة وحقوق قبل الدولة التي تلتزم بكفالتها وإحترامها . كالحرية الشخصية وحرية الرأي وحرية الدين وحرية الاجتماع .

## (٣) القانون الإداري <sup>(٢)</sup> :

القانون الإداري هو مجموعة القواعد التي تنظم نشاط السلطة التنفيذية وكيفية مباشرتها لأختصاصاتها والقواعد التي تحكم نشاطها في إدارة المرافق العامة ، كمرافق السياحة والشرطة والكهرباء والمواصلات وغيرها من الخدمات التي تقوم على إدارتها السلطة التنفيذية من خلال وحدات الحكم المحلى كالمحافظات والمجالس البلدية والمحلية والقروية والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

وقد تأخذ السلطة التنفيذية - لتنظيم العلاقة بينها وبين وحدات الحكم المحلى - بطريقة المركزية <sup>(٣)</sup> أو بطريقة اللامركزية <sup>(٤)</sup> .

## (٤) القانون المالى <sup>(٥)</sup> :

القانون المالى هو مجموعة القواعد التي تنظم مالية الدولة من حيث إيراداتها ومصروفاتها ، كما يتضمن القواعد التي تتبع في إعداد الموازنة العامة <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> وسبل تنفيذها ووسائل الرقابة على التنفيذ .

---

Le Droit Constitutionnel - Constitutional law (١)

Le Droit Administratif - Administrative law (٢)

La Centralisation - Centralization (٣)

La decentralisation - Decentralization (٤)

Le Droit Financier - Financial law (٥)

Public Budget (٦)

(٧) وهي تختلف عن الميزانية ، فالأولى يحكمها التنبؤ والتوقع ، أما الثانية ، فيحكمها الواقع .

## (٥) القانون الجنائي (١) :

القانون الجنائي هو مجموعة القواعد التي تنظم سلطة الدولة في عقاب الخارجين على القانون ، ويشمل قانون العقوبات الذي ينقسم إلى قسمين : قسم عام وقسم خاص ، كما يشمل قانون الاجراءات الجنائية .

أما عن القسم العام من قانون العقوبات فهو يتضمن القواعد العامة للمسؤولية الجنائية أيما كان نوع الجريمة والظروف المشددة والظروف المخففة والإباحة وموانع العقاب ، ويقسم الجرائم إلى جنائيات وجنح ومخالفات .

أما عن القسم الخاص من قانون العقوبات ، فإنه يعين كل جريمة على حدة ويبيّن أركانها وصورها المختلفة والعقوبات التي توقع على مرتكبيها .

وفيما يتعلق بقانون الإجراءات القانونية فهو يتضمن القواعد الاجرائية الخاصة باجراءات التحقيق والتفتيش والتليس وإجراءات المحاكمة وتشكيل المحاكم الجنائية ودوائرها المختلفة . كما يتضمن ضمانات المتهم إعمالا لقاعدة لاجرمية ولاعقوبة إلا بنص وقاعدة براءة المتهم حتى تثبت إدانته . كما يتضمن إختصاصات النيابة العامة وطرق الطعن في الأحكام .

## ٩ - القانون الخاص وفروعه :

### (١) القانون المدني (٢) :

القانون المدني هو دعامة القانون الخاص (٢) ويشمل مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات الخاصة بين الاشخاص ، الطبيعية والاعتبارية على حد سواء ، في المجتمع عدا ما يتولى تنظيمه فرع آخر من فروع القانون الخاص .

فالقانون المدني - إذن - هو الشريعة العامة في علاقات القانون الخاص .

---

Le Droit pénal - Criminal law

(١)

Le Droit Civil - Civil Law

(٢)

(٢) على حد تعبير د. حسن كيرة ، للنخل إلى القانون ، المرجع السابق ، بند ٢٧ - ص ٧٧ .

والقانون المدني يتناول بالتنظيم مجموعتين من القواعد :

**الأولى :** مجموعة قواعد الأحوال الشخصية<sup>(١)</sup> التى تنظم أهلية الشخص - سواء أهلية الوجوب أو أهلية الأداء - وتلك التى تنظم روابط الفرد بأسرته كالألوية على المال والنسب وما يترتب عليها من آثار .

**الثانية :** مجموعة قواعد المعاملات أو الأحوال العينية<sup>(٢)</sup> التى تنظم العلاقات المالية بين الشخص وغيره ، فتعرّف المال وتبين أنواعه وتحدد سلطة الشخص على الأشياء ، وحق الشخص فى الحصول من غيره على نتيجة ذات قيمة مالية ، ومصادر هذه الحقوق وطرق إنتقالها وإنقضائها .

## **(٢) قانون المرافعات المدنية والتجارية<sup>(٣)</sup> :**

قانون المرافعات المدنية والتجارية هو الشريعة العامة لاجراءات التقاضى فى مصر ، فهو يتضمن مجموعة الاجراءات الواجب إتخاذها لرفع الدعاوى المدنية ، والتجارية ، بل وتطبق بعض إجراءاته أمام المحاكم الجنائية عند خلو قانون الاجراءات الجنائية منها .

كما يتضمن قواعد الإختصاص القيمى والنوعى والولائى والمحلى للمحاكم وطرق ومواعيد الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية .

وتجدر الاشارة إلى أن الدوائر المدنية بالمحاكم تختص بنظر الدعاوى المدنية والمعاملات ، والمستعجلة والتجارية والتنفيذ ، بالإضافة إلى دوائر الأحوال الشخصية والدوائر الجنائية .

## **(٣) القانون التجارى<sup>(٤)</sup> :**

القانون التجارى هو مجموعة القواعد التى تنظم المعاملات المالية الناشئة عن الأعمال التجارية . فهو يحدد معنى التاجر<sup>(٥)</sup> والأعمال التجارية<sup>(٦)</sup> ، وينظم العقود التجارية والشركات

---

Les règles de statut personnel	(١)
Les règles de statut réel	(٢)
Le Droit de Procédure Civil et Commercial	(٣)
Le Droit commercial	(٤)
Le commerçant	(٥)
L'acte de commerce	(٦)

والأوراق التجارية من كمبيالات وسندات إذنية أو لحاملها ، كما ينظم إفلاس<sup>(١)</sup> التاجر وإجراءاته.

ويطلق عليه بعض الفقه<sup>(٢)</sup> قانون التجارة البرية<sup>(٣)</sup> تمييزاً عن قانون التجارة البحرية<sup>(٤)</sup> .

## (٤) القانون البحري :

القانون البحري هو القانون الذي ينطبق في البحر ، فهو يتحصر في نطاق ذلك المجتمع العارض الذي يتخذ من السفينة أرضاً خلال الرحلة البحرية<sup>(٥)</sup> .

وأما عن فروع القانون البحري فهي متشعبة كفروع القانون البري ، فهناك القانون الدولي العام البحري ، وهناك القانون الإداري البحري ، والقانون المالي البحري ، والقانون الدولي الخاص البحري ، والقانون الجنائي البحري .

**ومن ثم - فإنه يمكن تعريف القانون البحري بأنه مجموعة القواعد التي تحكم العلاقات الخاصة الناشئة عن إستغلال السفن في الملاحة البحرية .**

هذا وقد صدر قانون التجارة البحرية رقم ١٩٩٠/٨<sup>(٦)</sup> بعد مرور ما يزيد على قرن على صدور القانون السابق في ١٣ / ١١ / ١٨٨٣ .

والسبب الرئيسي لاصدار هذا القانون هو الرغبة الملحة لرجال القانون المشتغلين والمهتمين

---

(١) La Faillite (١)

(٢) د- سليمان مرقس ، الوالي ، المرجع السابق ، بند ٤٧ ، ص ١٠٤ .

(٣) Le Code de Commerce Terrestre (٢)

(٤) Le Code de Commerce Maritime (٤)

(٥) د- علي البارودي ، مبادئ القانون البحري ، طبعة ١٩٧٥ ، بند ١ ، ص ٥ .

(٦) الجريدة الرسمية - العدد ١٨ ( تابع ) في ١٩٩٠/٥/٣ - حيث نصت المادة الأولى من ديباجته على ( مراعاة

القواعد والأحكام الواردة في القوانين الخاصة بعمل بأحكام قانون التجارة البحرية المنرافق ويلقى قانون التجارة

البحري الصادر في ١٣ نوفمبر ١٨٨٣ ) ، وقد بدء العمل به إعتباراً من ١١/٢ / ١٩٩٠ .

بالتجارة البحرية الدولية خاصة وأن مصر إنضمت الى معاهدة بروكسل منذ ١/٣١/١٩٤٤ ، ثم وافقت على بروتوكول تعديل المعاهدة المذكورة الموقع في بروكسل في ٢٣ / ٢ / ١٩٦٨ بمقتضى القانون رقم ١٩٨٢ / ٤٦٢ (١) .

وقد تضمن القانون الجديد أحكاما جديدة إستهدف منها المشرع توحيد الاحكام المتناثرة في قوانين مختلفة متعددة كالتأمين البحرى حيث تضمن أنواعا ثلاثة هى التأمين على السفينة والتأمين على البضائع والتأمين من المسؤولية . كما تضمن أحكاما خاصة بنقل البضائع ونقل الاشخاص . كما تضمن أحكاما جديدة لعقد العمل البحرى .

## (٥) القانون الجوى :

يعتبر القانون الجوى من أحدث فروع القانون جميعا ، وهو يتضمن تحديد المركز القانونى للطائرة من حيث جنسيتها وملكيته وترتيب الحقوق المعينة عليها ومن حيث الروابط القانونية المختلفة التى تنشأ عن إستعمالها كتحديد المركز القانونى لرجال الطاقم من حيث الحقوق والالتزامات وانعقاد عقد النقل الجوى للأشخاص والبضائع ومسئولية الناقل الجوى وتحديد النظام القانونى للمنشآت الأرضية اللازمة للطيران كالمطارات وللتايين الأرضيين للناقل الجوى (٢) .

---

(١) وقد إنضمت مصر أيضا لاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل فى أعالي البحار فى حالات الحوادث الناجمة من التلوث بالزيت لسنة ١٩٦٩ الموقعة فى بروكسل بتاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩٦٩ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٨ / ٤٧٧ المنشور بالجريدة الرسمية ، العدد ١٤ فى ٢ / ٤ / ١٩٩٢ . كما إنضمت مصر الى البروتوكول المتعلق بالتدخل فى أعالي البحار فى حالات التلوث البحرى الناجم عن مواد غير الزيت لسنة ١٩٧٣ الموقع فى لندن بتاريخ ١١ / ١١ / ١٩٧٣ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٨ / ٤٦٤ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٦ فى ١٦ / ٤ / ١٩٩٢ .

كما إنضمت مصر الى إتفاقية أثينا لعام ١٩٧٤ الخاصة بنقل الركاب وأمتعتهم بحرا والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٩٠ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩١ / ٢٤٤ المنشور بالجريدة الرسمية العدد الأول فى ١ / ١١ / ١٩٩٢ .

(٢) أنظر تفصيلا ، د. أكثم أمين الحولى ، دروس فى القانون البحرى والجوى ، ط ١٩٧١ . د. محمد حسنى عباس ، محاضرات فى القانون الجوى ، ط ١٩٧٢ . د. أبو زيد رضوان ، القانون الجوى ، ط ١٩٨٢ ، د. محمد موسى محمد دياب ، فكرة الخطأ فى إتفاقية لارسوفى ومسئولية الناقل الجوى فى النقل الجوى الدولى ، ط ١٩٨٦ . د. سميحة القلوبى ، القانون الجوى ، ط ١٩٨٩ .

وتجدر الإشارة إلى أن المصادر التشريعية للقانون الجوي إما تشريعات وطنية أو معاهدات دولية أو إتفاقيات دولية ثنائية أو جماعية .

**فمن حيث التشريعات الوطنية -** فإن المشرع المصري تدخل منظماً للملاحة الجوية المدنية بمقتضى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٥ إلى أن صدر التشريع الجوي الذى يضم كافة الأحكام المنظمة للملاحة الجوية وهو القانون رقم ١٩٨١/٢٨ بإصدار قانون الطيران المدني بالإضافة إلى القانون رقم ١١٩ / ١٩٨٢ الخاص برسوم الطيران المدني (١) .

ويقع قانون الطيران المدني المصري رقم ١٩٨١/٢٨ فى خمسة عشر باباً تناولت على التوالى الأحكام العامة المتعلقة بالملاحة الجوية والمطارات ومنشآت الخدمات الملاحية وصلاحيات الطائرات للطيران وقواعد الجو والإجازات وتعليم الطيران والوثائق والسجلات .

كما أورد هذا القانون أبواباً خاصة بالأحكام العامة للنقل الجوي والأشغال الجوية وعمليات النقل الجوي المتعلقة باستغلال الطائرات والجرائم التى ترتكب ضد أمن وسلامة الطيران المدني والمقويات والجزاءات . وخصص المشرع البابين الرابع عشر والخامس عشر للطائرات العسكرية الأجنبية والمركبات الهوائية الأخرى .

**ومن حيث المعاهدات الدولية المتعلقة بالقانون العام** بصفتها كون القانون الجوي متميزاً بطابعه الدولى ، فإنها تهدف إلى التنسيق بين مبدئين أساسيين هما : **سيادة الدولة وحرية الملاحة** . وبذلك تنظم هذه المعاهدات إستخدام الفضاء الجوى عن طريق تنظيم إستخدام الطائرة فى النشاط التجارى وخاصة النقل الجوى .

ونذكر من هذه المعاهدات ، **معاهدة باريس** التى إنتعقدت فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٩ تم بموجبها إنشاء ما يسمى ( باللجنة الدولية للملاحة الجوية ) ، ووضعت هذه المعاهدة موضع التنفيذ ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٢٢ .

بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد رفضها الإنضمام إلى معاهدة باريس ، حملت لواء الدعوة لمعد مؤتمر جديد فى **مدينة شيكاغو** فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ ضم ممثلين عن ٥٢ دولة وإنتهى هذا المؤتمر إلى عقد معاهدة دولية للطيران المدني ووافق من خلالها على إنشاء

---

(١) صدر أيضاً القرار الوزاري رقم ١٩٨٩/١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطيران المدني ، الوقائع المصرية ، العدد ١٠٩ فى ١٢/٥/١٩٨٩ .

**المنظمة الدولية للطيران المدني** (١) التي تقتصر عضويتها على الدول - دون المنظمات أو الهيئات الخاصة - التي بلغت حتى عام ١٩٩٠ مائة وخمسين دولة من بينها جمهورية مصر العربية التي صادقت على المعاهدة في مارس ١٩٤٧ بمقتضى القانون رقم ١٥٠/١٩٤٧ وبدأ نفاذها من ١٢ إبريل ١٩٤٧ (٢)

**ومن المعاهدات الدولية المتعلقة بلحكام القانون العام ، معاهدة طوكيو** التي وقعت في ١٤ سبتمبر ١٩٦٣ بشأن الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات التي صادقت عليها جمهورية مصر العربية في ١٦ / ١٢ / ١٩٧١ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٣ / ١٩٧١ (٣) . وكذا **معاهدة لاهاي** التي وقعت في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات التي إنضمت إليها جمهورية مصر العربية (٤) وأدمجت أحكامها في المادة ١٤٤ من قانون الطيران المدني رقم ٢٨ / ١٩٨١ . وكذا **معاهدة مونتريال** التي وُقِّعَ عليها في ٢٢ سبتمبر ١٩٧١ بشأن قمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد أمن الطيران المدني التي إنضمت إليها جمهورية مصر العربية وأدمجت أحكامها في المادة ١٤٢ من قانون الطيران المدني المشار إليه .

**أما الاتفاقيات الدولية الثنائية أو الجماعية المتعلقة بلحكام القانون الخاص الجوى ، فأنهم إتفاقية وارسو** في ١٢ أكتوبر ١٩٢٩ الخاصة بتوحيد بعض قواعد النقل الجوى الدولي ، وقد أخذت مبدأ المسؤولية المحدودة . وقد عدلت هذه الاتفاقية بمقتضى **بروتوكول لاهاي** في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥ بمقتضى **إتفاقية جوادالاخار بالمكسيك** في ١٨ سبتمبر ١٩٦١ .

وقد إنضمت جمهورية مصر العربية إلى إتفاقية وارسو في ٦ سبتمبر ١٩٥٥ وأصبحت سارية

---

(١) International Civil Aviation Organization (ICAO)

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٢٠ في ٦ / ٣ / ١٩٤٧ .

(٣) المجريدة الرسمية - العدد ١٨ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١ .

(٤) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٧ / ١٩٧٢ بشأن الموافقة على الانضمام إلى المعاهدة للذكورة بتاريخ ١٦

يناير ١٩٧٢ بيد أنه نشر في المجريدة الرسمية في العدد ٣٠ بتاريخ ٢٤ / ٧ / ١٩٧٥ .

المفعول في ٧ ديسمبر ١٩٥٥ ، كما وافقت على بروتوكول لاهاي بمقتضى القانون رقم ١٩٥٥/٦٤٤ ، وصادقت مصر على إتفاقية جوادالكار في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ وصارت نافذة بها في ٢ سبتمبر ١٩٦٢ .

أما **إتفاقية روما** الموقعة في ٧ أكتوبر ١٩٥٢ الخاصة بمسؤولية الطائرة عن الأضرار الناجمة على سطح الأرض ، فقد صادقت عليها جمهورية مصر العربية بمقتضى القانون رقم ١٩٥٥/٣٩٦ وأصبحت سارية المفعول في ٤ فبراير ١٩٥٨ .

وكذلك **إتفاقية روما** الموقعة في ٢٩ مايو ١٩٣٣ الخاصة بالحجز التحفظى التى لم تصادق عليها جمهورية مصر العربية إلا في عام ١٩٦٩ .

أما **إتفاقية جنيف** الموقعة في ١٩ يونيو ١٩٤٨ ودخلت حيز التنفيذ إعتبارا من ١٧ سبتمبر ١٩٥٣ الخاصة بالاعتراف الدولى بالحقوق على الطائرات كحق الملكية وحق الاستعمال وحق الرهن وحق الاختصاص وإجراءات البيع الجبرى للطائرة ، فقد إنضمت إليها جمهورية مصر العربية فسى ١٠ سبتمبر ١٩٦٩ وصارت نافذة بها إعتبارا من ٩ ديسمبر ١٩٦٩ .

هذا ولم تنضم مصر بعد إلى **إتفاقية بروكسل** الموقعة في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٦ الخاصة بمساعدة وإنقاذ الطائرات فى حالة تعرضها للخطر والهلاك .

كما نذكر الإشارة إلى **أعلى المنظمات الدولية غير الحكومية فى مجال النقل الجوى المبنى** وهو : **الاتحاد الدولى للنقل الجوى** ، International Air Transport Association (IATA) الذى أنشئ بمدينة لاهاي عام ١٩١٩ بواسطة شركات النقل الجوى الأوروبية وكان يضم وقتئذ ٤٤ شركة ومؤسسة كأعضاء عاملين <sup>(١)</sup> و ١٣ شركة منتسبة <sup>(٢)</sup> - وقد أعيد تشكيل هذا الاتحاد بمدينة هانغا فى ١٩ أبريل عام ١٩٤٥ <sup>(٣)</sup> .

---

(١) العضو العامل فى مفهوم النظام الأساسى للاتحاد يعنى العضو الذى يمارس النقل الجوى من خلال خطوط دولية  
Membre Actif - Active Member .

(٢) العضو المنتسب فى مفهوم النظام الأساسى يعنى الشركات التى تعمل فى الخطوط الداخلية  
Membre Associé - Associated Member .

(٣) حيث احتفظت المنظمة الجديدة بذات الحروف الأولى المعروف بها ، بيد أنه باللغة اللاتينية عُدَ لنظ ( Traffic ) إلى ( Transport ) .



وإنه وإن كان النظام الأساسى للإتحاد قد تضمن الشروط العامة لتنظيم العلاقات بين أطراف **عقد النقل الجوى سواء الأشخاص أو البضائع** - تلك الشروط التى تتمتع بالصفة الإلزامية عند إتفاق أطراف عقد النقل الجوى عليها ، إلا أنه ( أى الإتحاد ) يعتبر - ويحق - أقوى تنظيم دولى غير حكومى فى مجال النقل الجوى للأشخاص والبضائع يعمل على متابعة تنفيذ قرارات الحكومات الخاصة بالنقل الجوى الدولى <sup>(١)</sup> الأمر الذى يؤدى إلى تنظيم المنافسة بين أعضاء الإتحاد بلا شك .

وبما يؤكد قوة الإتحاد ، أن قراراته ملزمة لجميع الأعضاء المتضمنين إليه حيث يتعرض العضو المخالف لجزاءات صارمة .

بل أننا يمكننا القول ، أن قرارات الإتحاد الدولى للنقل الجوى محل إحترام الحكومات نظرا لأهمية مرفق النقل الجوى ، خاصة فى المجال السياحى ، الذى يتعلق بالتنظيم القانونى لعملياته بأحكام القانون العام .

وبخلاصة القول فإن القانون الجوى ، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المرتبطة به والمنفذة له ، أضحت مرتبطة بالحركة السياحية . فحركة الطيران تزداد بازديادها ، فحاجة المدينة فى دولة ما للسياحة تجعل منها مركزا هاما للطيران .

## **(٦) قانون العمل (٢) :**

قانون العمل يعتبر أيضا حديث نسبيا فى مجال التشريعات المصرية ، وهو يتضمن مجموعة القواعد القانونية التى تنظم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال ومدى حقوق وإلتزامات كل منهم . وقانون العمل مرتبط فى كثير من أحكامه بقانون التأمينات الاجتماعية ، وهو مما يجعلهما من التشريعات الاجتماعية .

وقد رخص القانون رقم ١٩٧٣/١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية <sup>(٣)</sup> لوزير السياحة

---

Pierre Py, Droit du Tourisme, Dalloz, 1989 , p 187-189

(١) انظر ،

Le Droit du Travail

(٢)

(٣) مادة ٧

بتحديد الشروط الواجب توافرها في العاملين بالمنشآت الفندقية أو السياحية بالإضافة إلى تلك الواردة في قانون العمل أو في قانون نظام العاملين بالقطاع العام وكذا تحديد نظم العمل في تلك المنشآت .

## (٧) القانون الدولي الخاص <sup>(١)</sup> :

يُعرفُ الفقه القانون الدولي الخاص بأنه ذلك الفرع من فروع القانون الخاص الذي يعنى بتنظيم علاقات الأفراد ذات الطابع الدولي عن طريق تمييز الوطني عن الأجنبي وتحديد قدرة الأجنبي على التمتع بالحقوق داخل إقليم الدولة وبيان القانون الواجب التطبيق على هذه العلاقات والمحكمة المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بها ، وبيان آثار الأحكام الصادرة من قضاء دولة أجنبية <sup>(٢)</sup> .

فالقانون الدولي الخاص ، بصفة كونه فرعاً من فروع القانون الداخلي ، يحدد إذن جنسية الأشخاص التابعين للدولة والموطن ومركز الأجانب فيها ، متضمناً الحلول الواجبة للإتباع في تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدوليين <sup>(٣)</sup> .

ويبين مما تقدم العلاقة الوثيقة بين القانون الدولي الخاص والنشاط السياحي والفندقي . فأحد أركان النشاط السياحي ، دولياً كان أم محلي ، « السائح » <sup>(٤)</sup> ، وهو غالباً - إن لم يكن في جميع الأحوال - ما يكون أجنبي ، الأمر الذي يترتب المسؤولية الدولية إذا ما أخلت الدولة ، بصفة كونها عضواً في العائلة الدولية ، بالتزاماتها وواجباتها المقررة في المعاهدات والإتفاقيات الدولية التي وافقت على الإنضمام إليها .

والسائد في فقه القانون الدولي ، العام والخاص على حد سواء ، هو الرأي القائل بضرورة كفالة

### Le Droit International Privé

(١)

(٢) د . فؤاد عبد المنعم رياض ود . سامية راشد ، الوجيز في القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، ط ١٩٧١ ، بند ١١ ، ص ١٧ .

(٣) العميد د . عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، ط ١٩٨٦ ، بند ٥٠ ، ص ١٠٨ .

(٤) ذهب البعض إلى تعريف السائح بأنه الشخص الذي يتكفل بتفقات سفره وإقامته ويستفيد من النشاط السياحي في الإقليم الذي يقصده ، ويفرق بعض الفقه بين السائح والمسافر حيث لا يجبر مسافري الترانزيت سياحاً . د . رضا عبيد ، القانون التجاري ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ ، بند ٢٥٧ ، ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

# الدكتور عادل محمد خير

المحامي بالنقض  
استاذ التشريعات السماعية والقانون الدولي  
رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بالبحرين  
محكمة دولي معتد

## القانون الإجرائي الدولي

### من خلال إجراءات

محكمة الاستثمار العربية  
والاتفاقية الموحدة لاستثمار  
رؤوس الأموال العربية في الدول العربية  
والمركز الدولي لتسوية المنازعات  
الناشئة عن الاستثمار بواشنطن  
The International Center  
for the Settlement of  
Investment Disputes  
(ICSID)



الطبعة الأولى  
سبتمبر ١٩٩٩

الكتاب المقرر على طلبة الدراسات العليا  
كلية الحقوق  
جامعة  
عين شمس

## القانون الإجرائى الدولى الكتاب الاول فى المكتبة العربية

لم يتصد مؤلف من قبل للتعريف بالقانون الإجرائى الدولى الذى يهدف إلى توحيد القواعد القانونية دولياً وتوحيد الإجراءات القضائية أمام الهيئات القضائية الدولية كمحكمة العدل الدولية، ومحكمة الإستثمار العربية، والمركز الدولى لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار (ICSID).

كما لم يتصد مؤلف من قبل بالبحث والتاصيل (لمحكمة الإستثمار العربية)، المعنبرة النواة الإيجابية لقيام (محكمة العدل العربية)، التى يتم إختيار قضاتها، - بصفة كونها هيئة قضائية دولية - بواسطة المجلس الإقتصادى والإجتماعى بجامعة الدول العربية، ومدى إرتباط نظامها الأساسى (بالإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية) و (إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية) التى نعتبرها - بحق - (إتفاقية الجات العربية)، إلا أن الإختلافات السياسية تعرقل تنفيذها على الرغم ما نصت عليه ديباجتها بأنها خطوة نحو الوحدة الإقتصادية العربية ووسيلة أساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة فى إطار إقتصاد عربى منحرور منظور ومتربط ومتوازن.

كما لم يتصد مؤلف من قبل (للاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى) والتى يطلقون عليها (إتفاقية واشنطن ١٩٦٥) التى تهدف إلى تسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى وإحلال القواعد الدولية محل القانون الوطنى - التى إنضمت إليها مصر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧١/٩٠ وبدأ نفاذها فيها رسمياً إعتباراً من ١٩٧٢/٦/٢ - وذلك من خلال محكمة التحكيم التابعة للمركز الدولى لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار (ICSID) حيث يلعب الإستثمار الدولى الخاص دوراً هاماً فى مجال التنمية الإقتصادية الوطنية والدولية وإحتمال قيام منازعات تتعلق بهذا الإستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، الأمر الذى يتطلب معه ضرورة التعاون الدولى لتسوية تلك المنازعات.

**الدكتور عادل محمد خير**

أستاذ التشريعات السباحية والقانون الدولى

تمتع الأجانب بالحقوق بمقتضى القانون الدولى العام بالتزامات يفرضها هذا القانون على الدول أعضاء الجماعة الدولية <sup>(١)</sup> ، فإنه وإن كانت الدولة تتمتع فى تحديد حقوق الأجانب المقيمين على إقليمها بحرية واسعة بمقتضى مالها من سيادة على هذا الإقليم ، إلا أن هذه الحرية قد تتقيد بالتزامات دولية تمهدت بها فى إتفاقيات مبرمة مع غيرها من الدول <sup>(٢)</sup> وبمعايرة أخرى - فعلى الدولة أن تحترم « الحد الأدنى لتمتع الأجانب بالحقوق » <sup>(٣)</sup> أو « الحد الأدنى لمعاملة الأجانب » <sup>(٤)</sup> الذى يكفله القانون الدولى وإلا تعرضت للمسئولية الدولية <sup>(٥)</sup> .

## ١٠ - التشريعات السياحية والفندقية وعلاقتها بفروع القانون العام والقانون الخاص :

سبق القول أن معيار التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص يقوم على طبيعة المسائل التى يحكمها كل منهما ، فالقانون العام يحكم المسائل المتعلقة بالسيادة لذا فهو يزود السلطة العامة بصلاحيات لا يخولها القانون الخاص لأفراد المجتمع ، كالتنفيذ المباشر دون الإلتجاء إلى القضاء كالسلطة الممنوحة لوزير السياحة على إصدار قرارا إداريا بوقف نشاط الشركة السياحية <sup>(٦)</sup> . وما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٧٣/١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية من سلطة وزير السياحة <sup>(٧)</sup> فى إلغاء الترخيص بإستغلال وإدارة أية منشأة فندقية أو سياحية إذا ثبتت مخالفتها لقواعد الآداب العامة أو أتت أعمالا تضر بسمعة البلاد أو أمنها .

(١) Fauchille ، القانون الدولى العام ، ج ١ ، ١٩٢٢ ، فقرة ٢/٤٤٢ .

العميد د. عز الدين عبد الله ، المرجع السابق ، بند ١٧٤ ، ص ٦١٠ .

(٢) دوريات محكمة العدل الدولية ١٠ ، Série 10 ، B No. 467 .

(٣) Le minimum de droit des étrangers

(٤) Le traitement minimum de l'étranger

(٥) أنظر مؤلفنا الوجيز فى المنظمات الدولية ، سبقت الإشارة إليه ، بند ٦ ، ص ٢٢ .

(٦) المادتان ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٧/٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٢/١١٨ بتنظيم الشركات السياحية .

(٧) بقرار مسهب .

وكذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٧٣/٢ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية وإستغلالها من حق وزير السياحة فى إلغاء أو تعديل أية تراخيص سبق منحها قبل تاريخ العمل بالقانون لتعمير أو إستغلال أية منطقة سياحية أو جزء منها أو الإلتفاف بها أو البناء فيها لأى غرض من الأغراض إذا ما تعارضت هذه التراخيص مع الخطة الشاملة لوزارة السياحة .

وما تضمنته المادة الأولى من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٦/٢١ من فرض إتاقه قدرها ٥٠ ٪ ( خمسون فى المائة ) من إيرادات العاب القمار على كازينوهات القمار المرخص لها بمصر .

وكذا ما قضت به المادة ٢٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ يشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت السياحية والفندقية من حظر إستغلال منشأة فندقية أو سياحية أو العمل بها مديراً لها أو مشرفاً على الأعمال فيها إلا بعد الحصول على ترخيص خاص فى ذلك وبعد أداء الرسوم المقررة .

وكذا ما نصت عليه المادة ٤٤ من ذات القرار المشار إليه من أنه لا يجوز للنساء اللاتى يعملن فى المنشآت السياحية أن يحتلطن بروجده إلا فى الملامى الليلية وبالشروط التى تحددها إدارة الرقابة على المحال العامة السياحية .

**فالتشريعات السياحية والفندقية تتضمن « إجباراً » (١) ، باعتباره جزءاً قانونياً ، على طاعة الأحكام التى تتضمنها تلك التشريعات مما نرى معه أنها من فروع القانون العام (٢) .**

## **المطلب الثانى**

### **تقسيم القاعدة القانونية من حيث قوتها الإلزامية**

#### **١١ - القواعد الأمرة (٣) :**

القاعدة الأمرة هى القاعدة التى لايجوز مخالفة حكمها .

---

la contrainte

(١)

(٢) أنظر مؤلفنا ( الجرائم السياحية فى التشريع المصرى ) ، ط١ ، ١٩٨٩ ، بند ٣٨ إلى بند ٥٦ .

Les Règles Impératives

(٣)

فالقاعدة التي تحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة في الأماكن العامة أو المحال العامة غير السياحية<sup>(١)</sup> قاعدة أمرة لا يجوز الخروج عليها أو الإتفاق على ما يخالفها ، فضرر تلك الجريمة يمتد إلى المجتمع بأسره لما تؤدي إليه الجريمة من إخلال بالأمن وزوال الطمأنينة من النفوس .

وكذلك القاعدة التي تلزم الفنادق ذات الخمسة والأربعة والثلاثة نجوم المنشأة ، وفقا للقانون رقم ١٩٧٣/١ بحاسبة كافة الأجانب عن نفقات إقامتهم والخدمات المؤداة لهم بالعملة الأجنبية والمحسلة بمعرفة المصارف المعتمدة المتواجدة بهذه الفنادق أو بطريق دفع مقبول<sup>(٢)</sup> ، قاعدة أمرة لا يجوز الخروج عليها أو الإتفاق على ما يخالفها ، فضرر تلك الجريمة يمتد إلى الإقتصاد القومي .

## ١٢- القواعد المكملة (٣) :

القاعدة المكملة هي القاعدة التي يجوز الإتفاق على ما يخالف حكمها ، ومن ثم يباح للأشخاص أن ينظموها بالطريقة التي يرضونها .

فمقد الادارة الفندقية الذي تبرمه الشركة المالكة لفندق مع شركة الإدارة قد يتضمن المسائل الجوهرية ويخلو من التفاصيل كان تتفق الشركتان في المقد على إلتزام الشركة المالكة باستخراج التراخيص اللازمة لإنشاء أو إقامة أو إستغلال أو إدارة الفندق<sup>(٤)</sup> وإلتزام الشركة المديرة على تعيين مديرا عاما للفندق له خبرة في مجال الادارة الفندقية ، ولكنهما يغفلان ما عدا ذلك من تفاصيل خاصة بذلك المدير العام كتحديد جنسيته أو سنه أو مدة خبرته إلى غير ذلك من الأمور لم تكن محل إعتبارهما عند التعاقد . ففي مثل هذه الحالة تظهر الحاجة إلى وضع قواعد قانونية تسرى في شأن هذه الأمور ، وهي القواعد المكملة ، التي تمثل إرادة المشرع لا إرادة أطراف التعاقد .

- 
- (١) القانون رقم ١٩٧٦/ ٦٣ يحظر شرب الخمر ، الجريمة الرسمية العدد ٢٦ في ١٩٧٦/٦/٢٤ .  
(٢) المادة ١٢١ من قرار وزير الإقتصاد رقم ١١٧ / ١٩٩١ المصد بالقرار الوزاري رقم ٤٩١ / ١٩٩١ في شأن الثلاثة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .

Les règles supplétives-

(٣)

(٤) دون وضع جدول زمني لفترة إستخراجها .

وعليه فإذا خلا إتفاق من تنظيم لمسألة أو أكثر إنطبقت القواعد التي أوردها المشرع في هذا الشأن فهي إذن قواعد تكمل إرادة المتعاقدين .

ويلاحظ أن جواز الإتفاق على ما يخالف حكم القاعدة المكمل لا يقدح فيما لها من صفة الالتزام الواجب توافرها لكل قاعدة قانونية .

## ١٣ - النظام العام<sup>(١)</sup> والأداب<sup>(٢)</sup> :

المعيار الذي من خلاله يتم التفرقة بين القاعدة الأمرة والقاعدة المكمل هو معيار النظام العام والأداب . بحيث يراد المحافظة على النظام العام للمجتمع أو حماية الأداب فيه تكون القاعدة أمرة . وحيث لا يكون الغرض المقصود هو المحافظة على النظام العام أو حماية الأداب ، وإنما يتعلق الأمر بتنظيم مصالح خاصة للأفراد ، تكون القاعدة مكمل .

وقد نص القانون على هذا المعيار صراحة في المادتين ١٣٥ و ١٣٦ مدني ، حيث تقضيان بأنه إذا كان محل الالتزام أو سببه مخالفا للنظام العام أو الأداب كان العقد باطلا .

وفي حكم حديث لمحكمة النقض المصرية عرفت النظام العام بأنه يشمل القواعد التي ترمي إلى تطبيق المصلحة العامة للبلاد سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية والتي تتعلق بالوضع الطبيعي المادى والمعنوى لمجتمع منظم ، وتعلو فيه على مصالح الأفراد وتقوم فكرته على أساس مذهب علماني بحث يطبق مذهباً عاماً تدين به الجماعة بأسرها<sup>(٣)</sup> .

فالنظام العام في كل بلد ، إذن ، هو مجموعة المبادئ الرئيسية التي تعتبر أساساً للقانون في ذلك البلد .

---

L'ordre public (١)

Les bonnes moeurs (٢)

(٣) نص مدني ١٧/١/١٩٧٩ - مجموعة أحكام النقض ٢٠-١-٢٧٦-٦٠- ونقض مدني ١٩٨٠/٤/٢٣ -

مجموعة أحكام النقض ١٣١ - ١١٩٣ - ٢٣٠ .



أما الآداب العامة فهي مجموعة القواعد الخلقية التي تدين بها الجماعة في بيئة معينة وعصر معين .

فيقع باطلا كل إتفاق يخالف الآداب العامة .

وقضت المحاكم بطلان الاتفاقات الخاصة لمخالفتها للآداب العامة ، في مسائل شتى تتمثل في الغالب بالعلاقات الجنسية وبيوت الدعارة والمقامرة أو خيانة الأمانة في التعامل .

ومن أمثلة الاتفاقات التي حكم بطلانها لمخالفتها للآداب العامة عقد الهتاف الذي يعقد بين مدير المسرح وجماعة من الهتافة<sup>(١)</sup> يستأجرهم المدير للتصفيق وترويج ما يمرض على المسرح لأن الفرض منه خداع الجمهور في قيمة العرض الفني<sup>(٢)</sup> .

### المبحث الثالث

#### مصادر القاعدة القانونية<sup>(٣)</sup> في القانون المصري

#### ١٤ - تقسيم المصادر الرسمية والمصادر التفسيرية :

نصت المادة الأولى من القانون المدني على أنه :

أولاً : تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في نحوها .

ثانياً : فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه ، حكم القاضي بمقتضى العرف ، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية ، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة .

---

(١) Contrat de claque

(٢) أنظر مؤلفنا ، الجرائم السياحية في التشريع المصري ، المرجع السابق ، بند ٩٥ ، ص ١٠٤ ، التفرقة بين الفعل الفاضح والفعل المنبأح .

(٣) Les sources du Droit

وومن ثم تكون المصادر الرسمية للقانون فى مسائل المعاملات المالية ، وفقا للنص المتقدم ، هى :

La Legislation ١ - التشريع .

La Coutume ٢ - العرف .

Les principes Du Shariaa ٣ - مبادئ الشريعة الاسلامية .

Les principes du Droit Naturel ٤ - مبادئ القانون الطبيعى .

Les règles de l'Equité ٥ - قواعد العدالة .

أما المصادر التفسيرية للقانون المصرى لهى الفقه والقضاء <sup>(١)</sup> ، فالفقه هو الجانب العلمى للقانون ، أما القضاء فهو الجانب العملى للقانون .

فالفقه ، بإعتباره الجانب العلمى للقانون ، هو مجموع الآراء التى يقول بها فقهاء القانون .

أما القضاء ، بإعتباره الجانب العملى للقانون ، فهو مجموع الأحكام التى تصدرها المحاكم . فهو يقوم على تطبيق المبادئ القانونية على القضايا التى ترفع إلى المحاكم للفصل فيها .

## المطلب الأول

### التشريع

#### ١٥ - السلطة التى تملك سنّ التشريع :

السلطة التى تملك سن التشريع يبينها دستور كل دولة . فالقانون الدستورى فى كل دولة يعين تلك الهيئة التى تباشر هذه الوظيفة .

وقد تكون هذه الهيئة فردا حاكما كما فى الملكية المطلقة ، أو مجلسا نيابيا أو غير نيابى ، قد

---

La Jurisprudence

(١)

يشاركها أو لا يشاركها رئيس الدولة .

كما أن السلطة التنفيذية قد تختص بوضع التشريع فى مسائل معينة تؤهلها وظيفتها إلى الاحاطة بها (١) .

وتستعمل عبارة السلطة التشريعية (٢) للدلالة على وظيفة الدولة فى سنّ القوانين ، كما تستعمل للدلالة على الهيئة التى تباشر هذه الوظيفة .

## ١٦ - أنواع التشريعات وتدرجها فى القوة :

هناك ثلاثة أنواع من التشريعات تدرج فى القوة حسب الترتيب التالى ،

١ - التشريع الأساسى للدولة وهو الدستور (٣) .

٢ - التشريع العادى وهو يشمل القوانين العادية .

٣ - التشريع الفرعى وهو يشمل القرارات الادارية التنظيمية أو اللوائح التى تصدرها الهيئات التنفيذية المختلفة .

وتجدر الإشارة إلى أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فلا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون (٤) .

## ١٧ - نفاذ التشريع :

إذا تم سنّ التشريع من السلطة المختصة ، سواء أكان دستوراً أو قانوناً أو لائحة ، فإنه يوجد

---

(١) د . عبد المنعم الصدة ، أصول القانون ، المرجع السابق ، بند ٦٣ ، ص ٨٧ .

(٢) Le Pouvoir Legislatif

(٣) La Constitution

(٤) انظر مؤلفنا الجرائم السياحية فى التشريع المصرى ، المرجع السابق ، بند ٢٢ - ص ٢٢

قانوناً . بيد أن هذا الوجود القانوني لا يكتفى لكى يصبح التشريع نافذا ، وبعبارة أخرى لكى يعمل به ، بل يجب لذلك أن يمر بمرحلة التنفيذ .

ولما كان مكان تنفيذ القانون فإنه يلزم إصداره كى يضطلع رجال السلطة التنفيذية بتنفيذه ، كما يلزم نشره كى يتحقق علم الأشخاص به ويؤعد تنفيذه .

## ١٨ - إصدار التشريع (١) :

إصدار التشريع هو إجراء يقصد به تسجيل سنّ التشريع ووضعه موضع التنفيذ بتكليف رجال السلطة التنفيذية بتنفيذه بإعتباره تشريعا من تشريعات الدولة .

ووفقا لأحكام الدستور المصرى فإن رئيس الجمهورية يتولى إصدار التشريع بصفته رئيس السلطة التنفيذية .

ويعتبر الإصدار عملا تنفيذيا وليس عملا تشريعيا بالنسبة للتشريع الأساسى ( الدستور ) والتشريع العادى ( القانون ) إذ أنهما من إختصاص السلطة التشريعية .

أما حين يكون سنّ التشريع من إختصاص السلطة التنفيذية ، كما هو الحال بالنسبة إلى التشريع الفرعى ، فإنه يختلط بالإصدار ، إذ تقوم بهما سلطة واحدة - فيتمان فى وقت واحد ( ٢ ) .

## ١٩ - نشر التشريع (٣) :

نشر التشريع إجراء يهدف إلى إعلان التشريع للأشخاص وتحديد موعد العمل به .

فالعدالة تقتضى تعليق تطبيق التشريع الجديد على شرط العلم به فالتشريع يصبح فى

---

La promulgation

(١)

(٢) د عبد المنعم الصدة ، أصول القانون ، المرجع السابق ، بند ٧١ ، ص ٩٦ .

La Publication

(٣)

ذاته نافذا (١) وقت إصداره ، ولكنه لا يكون ملزما (٢) للأشخاص إلا من وقت العلم به .

وقد نص الدستور المصرى على وجوب نشر القوانين الجديدة فى الجريدة الرسمية (٣) خلال أسبوعين من يوم إصدارها ، والمقصود بالقوانين جميع أنواع التشريع ، الأساسى والعادى والفرعى ، على أن يعمل به بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها إلا إذا حددت لذلك مياعدا آخر .

ومن الناحية التطبيقية فإن الدولة تنشر تشريعاتها بأنواعها الثلاثة من خلال الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، فالتشريع الأساسى والتشريع العادى يتم نشرهما فى الجريدة الرسمية ، أما التشريع الفرعى فيتم نشره فى الوقائع المصرية (٤) .

وتجدر الإشارة إلى أن المعاهدات التى تبرمها الدولة ويصادق عليها مجلس الشعب فيتم نشرها أيضا فى الجريدة الرسمية باعتبارها قانونا من قوانين الدولة .

## ٢٠ - إلغاء التشريع (٥) :

إلغاء التشريع أو نسخه هو وقف العمل به نهائيا . وفى هذا يختلف الإلغاء عن الإبطال (٦) حيث أن إبطال القوانين يزيل أثرها بالنسبة إلى الماضى أيضا ، أما الإلغاء فيجرد التشريع من قوته الملزمة بالنسبة للمستقبل .

والتشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق بمائل له أو أقوى منه فلا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون .

---

exécutoire	(١)
obligatoire	(٢)
Official Journal	(٣)
Official Gazette	(٤)
L'abrogation	(٥)
L'annulation	(٦)

والإلغاء إما أن يكون صريحا (١) ... وإما أن يكون ضمنيا (٢) .

والإلغاء الصريح يتم غالبا بصدر تشريع جديد يتضمن نصا خاصا يقضى بإلغاء تشريع سابق .  
ويعتبر إلغاء صريحا توقيت التشريع بزمان معين من وقت صدوره ، فينتهى العمل به بمجرد إنتضاء الزمن المعين فيه .

أما الإلغاء الضمني فإنه يكون بصدر تشريع جديد يتضمن حكما يتضارب مع حكم تشريع سابق ، فيعتبر الحكم الجديد ناسخا للحكم القديم ، لإستحالة إعمال الحكمين المتضاربين في وقت واحد ، وتقليبا لإرادة المشرع الحديثة على إرادته السابقة .

وقد عني المشرع بالنص على ذلك فى القانون المدنى ، فقضى فى المادة الثانية منه بأنه لا يجوز إلغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

## ٢١ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين فى مصر :

الرقابة القضائية على دستورية القوانين فى مصر لها صورتان :

**الأولى : رقابة إمتناع عن تطبيق القوانين والمواد المخالفة للدستور بإعتباره**

**القانون الأعلى الأحق بالإتباع .**

وتلك الصورة من الرقابة تمارسها المحاكم العادية التى لا تملك حق إلغاء التشريع المخالف للدستور إعمالا لقاعدة الفصل بين السلطات ، فالسلطة التشريعية مستقلة عن السلطة القضائية ، فلا يجوز للسلطة القضائية أن تحكم بإلغاء قانون باطل وإلا بسطت سيطرتها على السلطة التشريعية ، ولا يجوز للسلطة التشريعية أن تفرض على السلطة القضائية تطبيق قانون يتعارض مع

---

Abrogation expresse

(١)

Abrogation tacite

(٢)

النصوص والمبادئ الدستورية فترغمها بذلك على مخالفة الدستور ، ومن ثم تفقد السلطة القضائية إستقلالها .

## **الثانية : رقابة إلغاء القوانين والمواد المخالفة للدستور**

وتلك الصورة من الرقابة تمارسها المحكمة الدستورية العليا بمقتضى القانون رقم ١٩٧٩/٤٨ الذى أصبحت تلك المحكمة من خلال أحكامه الجهة القضائية المختصة دون غيرها بإلغاء القوانين والمواد المخالفة للدستور .

وأحكام المحكمة الدستورية العليا ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة . ويتربط على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لتاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية .

## **٢٢ - تعليمات وزارة السياحة ، مدى مشروعيتها ، رأينا الخاص :**

تصدر وزارة السياحة ، من أن لآخر ، تعليمات ، إنطلاقا من ولايتها الكاملة على الشركات السياحية الخاضعة للقانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ ، ليست لها - من وجهة نظرنا - منزلة التشريع الملزم للأشخاص ولا يمكن أن تعدل من أحكام القانون . خاصة فيما يتعلق بتعديل رأس مال الشركات السياحية الخاضعة للقانون المذكور بالزيادة ، فإنه وإن كانت أحكام القانون المذكور ولائحته التنفيذية قد أجازت لوزير السياحة أن يصدر قرارا بوقف قبول طلبات إنشاء شركات سياحية جديدة <sup>(١)</sup> أو أن يضع حدا أقصى وأدنى لأسعار الخدمات التى تقدمها الشركات السياحية <sup>(٢)</sup> أو وقف نشاط الشركة <sup>(٣)</sup> أو إلغاء الترخيص الصادر للشركة <sup>(٤)</sup> ، إلا أن القانون لم يمنح وزير السياحة سلطة تعديل الحد الأدنى لرأس مال الشركات السياحية سواء القائمة أو الجديدة لأن هذا التعديل لا يجوز إجراؤه إلا بقانون .

---

(١) م ٣ من القانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ .

(٢) م ١٢ من القانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ .

(٣) المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٨/١٩٨٣ .

(٤) المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٨/١٩٨٣ .

فالسطة التنفيذية لا تستطيع أن تتجاوز حدود وظيفتها الأساسية في تنفيذ القوانين ولو عن طريق اللوائح أو التعليمات أو المنشورات أو الدوريات بما يشكل ممارسة لموظيفة التشريعية ، إلا في الحدود التي رسمها الدستور ، ومن ثم فإن ممارسة التشريع عن طريق اللوائح أو التعليمات أو غيرها - أيا كان نوعها أو قوتها القانونية - بواسطة السلطة التنفيذية هو إستثناء مقيد تماماً بكل ما ورد في الدستور من قيود وحدود له <sup>(١)</sup> فالأصل أن اللائحة ، ولو صدرت في الظروف العادية ، تعتبر أمراً إستثنائياً وذلك لأنها تتضمن المساس بمبدأ الفصل بين السلطات الذي يقتضى إختصاص السلطة التشريعية كقاعدة عامة ، بالموظيفة التشريعية ، ومن ثم تعتبر السلطة اللائحية في ميدان التشريع أمراً إستثنائياً بغض النظر عن الظروف التي صدرت تلك اللوائح في ظلها .

**وتأسيساً على ذلك - فإن اللوائح أو التعليمات التي تصدرها السلطة التنفيذية بالمخالفة لأحكام الدستور أو القوانين تكون باطلة لمخالفتها للمشرعية <sup>(٢)</sup> وبالتالي يحق للقضاء الحكم بعدم دستورتها <sup>(٣)</sup> .**

## المطلب الثاني

### العرف <sup>(٤)</sup>

#### ٢٣ - تعريفه :

العرف ، كمصدر رسمي للقانون ، هو إعتياد الناس على سلوك معين في ناحية من نواحي حياتهم الاجتماعية بحيث تنشأ منه قاعدة يسود الاعتقاد بأنها ملزمة <sup>(٥)</sup> (٦) .

(١) د. سامي جمال الدين ، تدرج القواعد الثانوية ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ١٩٨٦ ص ٥٤ .  
(٢) مبدأ المشرعية بالمعنى العام يعني سيادة حكم القانون ، بمعنى أن تكون جميع تصرفات الإدارة في حدود القانون بمقتضى العام ، الشامل لجميع القواعد الملزمة في الدولة ، سواء أكانت مكتوبة أم غير مكتوبة . وأيا كان مصدرها ، مع مراعاة التدرج في قوتها ، المصدر د. سليمان الطماوى ، النظرية العامة للقرارات الإدارية ، دراسة مقارنة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٦ .

(٣) الأمر الذي يزيل كل أثر قانوني لها قبل الجماعة

n'ont aucun effet sur la situation juridique de ceux qui les subissent .

La Coutume

(٤) د. عبد المنعم الصدة ، أصول القانون ، المراجع السابق ، بند ٩٥ ، ص ١٢٢ . د. سليمان مرقس ، الوافى ، المراجع السابق ، بند ١٤١ ، ص ٢٨٦ -

(٦) بدأ القانون الإنجليزي مجموعة من الماديات التي تخضع لها القبائل الانجلوسكسونية ، ثم إنتشرت بمادات القبائل النورماندية التي فتحت الجزيرة الإنجليزية في القرن الحادى عشر الميلادى ، ولما تطورت المحفظة الإنجليزية صار القضاء مصدراً رسمياً للقانون إلى جانب العرف .



## ٢٤- أركان العرف :

يقوم العرف على ركنين ، أحدهما مادي ، والاخر معنوي .

### أولاً : الركن المادى . الإعتياد (١) :

الركن المادى للعرف يعنى إعتياد الأشخاص على نوع معين من السلوك فى تنظيم أمر معين من أمور حياتهم الاجتماعية ، حيث تنشأ بينهم عادة نتيجة إتباعهم ذلك السلوك وإطراد العمل به .

والعادة لا تفرضها سلطة معينة ، ومن ثم ، فهي تختلف عن التشريع .

والعادة التى هى قوام الركن المادى للعرف تستلزم تكرار العمل فى أمر معين على وجه العموم والشبات مع عدم مخالفتها للنظام العام والأداب ، وبعبارة أخرى فإن حدوث أمر معين مرة واحدة لا يكون عادة .

"Une fois n'est pas coutume "

**ومن ثم فإنه يشترط فى العادة التى يتأسس عليها الركن المادى للعرف ، الشروط الآتية :**

### **La généralité** الشرط الأول : العمومية

فيجب أن تكون العادة عامة ، ويرجع هذا الشرط إلى خاصية التجريد والعموم لكل قاعدة قانونية .

ولا يشترط فى العادة أن تكون شاملة لكل إقليم الدولة ، إذ قد تكون خاصة بمدينة واحدة أو حتى واحد أو طائفة معينة من الأشخاص أو بأهل حرقة أو مهنة ومع ذلك تتوافر فيها صفة العمومية .

فالعادة إذن قد تكون شاملة (٢) ، كما قد تكون محلية (٣) ، كما قد تكون طائفية أى خاصة بمن يزاولون حرقة أو مهنة معينة (٤) .

---

L' Usage (١)

Usages généraux (٢)

Usages locaux (٣)

Usages professionnels (٤)

## L'ancienneté

### الشرط الثاني : القدم :

المقصود بالقدم أن يرجع نشوء العادة إلى زمن بعيد يكفى للدلالة على رسوخ أثرها في النفوس ، وعلى أنها ليست بدعة جديدة أو نزعة عابرة .

وليست هناك مدة محددة في هذا الشأن ، فهي تختلف باختلاف نوع السلوك ومدى تكراره في حياة الأشخاص ، ولذلك يقدرها قاضي النزاع بحسب الظروف .

## La Constance

### الشرط الثالث : الثبات :

المقصود بالثبات أن يطرد إتباعها بطريقة منتظمة على نحو يتوافر فيه معنى الاستقرار . فلا يتبناها الأشخاص في أوقات ويمدلون عنها في أوقات أخرى ، ولا يؤثر في ثباتها خروج بعض الأشخاص عليها في فترات متباعدة .

### الشرط الرابع : عدم مخالفة النظام العام والآداب .

وحاصل هذا الشرط ألا تكون العادة مخالفة للنظام العام والآداب في المجتمع .  
فالمعرف الذي ينطوي على هذه المخالفة لا يكون قانونا .

### ثانيا : الركن المعنوي . عقيدة الإلزام (١) :

حاصل الركن المعنوي للمعرف أن يتولد لدى الأشخاص الاعتقاد بأن هذه العادة ملزمة بإعتبارها قاعدة قانونية لها جزاء مادي توقعه السلطة العامة ، بالقوة الجبرية على من يخالفها ، بصفة كونها قاعدة قانونية .

وعقيدة الإلزام ، كركن معنوي للمعرف ، تتميز عن غيرها من العادات كالزيارات والاستقبالات وتبادل الهدايا في المواسم والأعياد .

### ٢٥ - مزايا العرف :

يتميز العرف بأن قواعده تعبر تعبيراً صادقا عما يرتضيه أشخاص المجتمع في تنظيم معاملاتهم

وعلاقتهم بما يتلاءم مع ظروفهم الاجتماعية ، ويتطور بتطورها .

## ٢٦ - عيوب العرف :

- ١ - البطء فى تكوين القواعد القانونية ، بحيث يقصر عن تزويد الجماعة فى المجتمع الحديث بما يحتاجه من قواعد لمواجهة حاجاتها المتجددة بالسرعة الواجبة .
- ٢ - ينقص قواعده الوضوح والتحديد ، الأمر الذى يصعب معه التثبت من وجود القاعدة ، أو التحقق من مضمونها ، مما ينافى الاستقرار والأمن فى المعاملات .
- ٣ - يميل إلى المحلية ، خلافا للتشريع الذى تنفذ قواعده فى كل إقليم الدولة ، الأمر الذى يؤدى إلى تعدد النظم فى الدولة الواحدة فيعزل تقدمها .
- ٤ - الجسود المتمثل فى نزعة المحافظة على القديم ، الأمر الذى لا يتيح الفرصة للتأخذ بالافتكار الجديدة .

## ٢٧ - التفرقة بين العرف والعادة الاتفاقية (١) :

يتميز العرف عن العادة الاتفاقية بركنيه المادى والمعنوى ، أما العادة الاتفاقية فلا يتوفر لها سوى الركن المادى .

ومن أمثلة العادة الاتفاقية فى مجال النشاط السياحى والفندقى ، قبل مسيرتها قانوناً ، قيام العملاء بدفع وهبة ( بقشيش ) بنسبة معينة من قيمة الحساب إلى القائمين بالخدمة فى المطاعم والفنادق .

ويترتب على التفرقة المتقدمة أن القاضى يطبق العرف ، بإعتباره قانوناً (٢) من تلقاء نفسه على الدعوى التى ينظرها . أما العادة الاتفاقية فتعتبر شرطاً من شروط العقد لا يفترض علم

---

L' usage conventionnel

(١)

(٢) فلا يجوز التحلى بالعرف ، إلا إذا لم يوجد نص تشريعى .

تقضى مدنى ، الطعن رقم ٣٢٢/٢٥ ق ، جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ ، ص ١٠١٧ .

تقضى مدنى ، الطعن رقم ٤٨٢ / ٣٩ ق ، جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٣ ، ص ٢٨ ، ص ٥١١ .

القاضي بها ، ولهذا يجب على من يتمسك بها أن يثبت وجودها .

كما يترتب على تلك التفرقة ، أن العرف يجرى تطبيقه سواء علم به الخصوم أو لم يعلموا به ، حيث لا يجوز الاعتذار بجهل القانون <sup>(١)</sup> أما العادة الاتفاقية فإنها لا تطبق إلا على أساس إجماع إرادة المتعاقدين إلى الأخذ بها ، فإذا جهلها أحدهما أو كلاهما فلا تطبق .

ويترتب ، أخيرا ، على التفرقة المتقدمة ، خضوع تطبيق العرف لرقابة محكمة النقض <sup>(٢)</sup> إذ أن وظيفة هذه المحكمة هي مراقبة صحة تطبيق القانون . أما العادة فهي من قبيل الوقائع التي يكون تقديرها لقاضي الموضوع دون معقب من محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائفا ويؤدي إلى النتائج التي إنتهى إليها في خصوصه .

فالعادة الإتفاقية عَرَف ناقص يعوزها ، لتصبح عرفاً ، أن يشعر الناس بضرورة إحترامها .

## ٢٨ - أثر العرف في النشاط السياحي والفندقي :

لاجدال من أن العرف السياحي في مصر ، أضحي له كيانا ملموسا .

فالعادات الإتفاقية ، في مجال النشاط السياحي والفندقي ، تطورت بتطور وتنوع الأنشطة السياحية إلى أن أصبحت عرفا ، بل ولم يتجمد التطور عند هذا الحد ، فأخذ في الاستمرار كي يصير تشريعا قائما بذاته .

فالعادة التي كانت متبعة في بعض المحال العامة والفنادق والمطاعم من قيام العملاء بدفع وهبة

---

Nul n'est censé ignorer la loi (١)

(٢) قضت محكمة النقض بأنه وإن كان التثبت من قيام العرف متروكا لقاضي الموضوع إلا أنه لا يعني من بيان دليله على قيامه ، والمصدر الذي إستقى منه ذلك إذا دازع أحد الخصوم في وجوده .

نقض مدني ، الطعن رقم ٣٤/٥٢٥ ق ، جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥ ، س ٢٠ ص ١٢٥٦ تقدير قيام العرف هو من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، مادام إستخلاصها يقوم على أسس سائفة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها .

نقض مدني ، الطعن رقم ٢٢/٢٨٢ ق ، جلسة ١٩٥٧/٤/١٨ ، س ٨ ص ٤٢٦ .

نقض مدني ، الطعن رقم ٢٧٦ / ٣٦ ق ، جلسة ١٩٧١/٢/٢ ، س ٢٢ ، ص ١٥٤ .

نقض مدني ، الطعن رقم ٤٢١/٤٧ ق ، جلسة ١٩٨١/٦/٤ .

( بقشيش ) بنسبة معينة من قيمة الحساب إلى القاطنين بالخدمة في هذه المحال والفنادق ، تطورت فأصبحت عرفا ثم غدت تشريعا بصدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١٩٨٤/٢٢ التى ينظم توزيع مقابيل الخدمة فى المنشآت الفندقية والسياحية .

وعلى الصعيد الدولى ، فإن الإتفاقية الدولية بين الاتحاد الدولى للفنادق والاتحاد الدولى لمخطمات وكالات السفر والسياحة <sup>(١)</sup> أخذ بالعرف وإعتبرته مصدرا رسميا للإتفاقية فنصت فى مقدمتها على أنه ( تطبيقا للمادة ٣ من الاتفاقية لسنة ١٩٧٠ إعتد الطرفان الموقعان هذه الاتفاقية على ضوء تطور العرف المهني . ويقر الطرفان الموقعان بناء على ما تقدم أن القواعد الواردة ببيانها يعد مطابقة للعرف المهني فيما يتعلق بمقود الفنادق ) .

### المطلب الثالث

#### مبادئ الشريعة الاسلامية

#### ٢٩ - مبادئ الشريعة الاسلامية مصدرا رسميا للقانون المصرى فى مسائل الوقف والأحوال الشخصية :

مبادئ الشريعة الاسلامية تعتبر مصدرا رسميا يرجع إليه فى مسائل الأحوال الشخصية بعد التشريع بحيث لا يوجد نص تشريعى فى خصوص إحدى هذه المسائل يرجع إلى الشريعة الاسلامية بالنسبة إلى المسلمين ، والشرائع الدينية الأخرى بالنسبة إلى غير المسلمين .

مع مراعاة دائما من أن الشريعة الاسلامية فى هذا المجال هى الشريعة العامة بالنسبة إلى جميع المصريين مسلمين وغير مسلمين ، حيث أن إختصاص الشرائع غير الاسلامية إختصاص إستثنائى مقيد .

#### ٣٠ - مبادئ الشريعة الاسلامية مصدرا رسميا إحتياطيا للقانون المصرى فى غير مسائل الوقف والأحوال الشخصية :

تعهد مبادئ الشريعة الاسلامية مصدرا رسميا إحتياطيا للقانون المصرى فى مسائل المعاملات المالية .

---

(١) الاتحاد الدولى للفنادق IHA

الاتحاد الدولى لمخطمات وكالات السفر والسياحة UFTAA

أنظر تفاصيل الاتفاقية فى مؤلفنا ( الجرائم السياحية فى التشريع المصرى ) ص ٢٩١ - ٣٠١ .

والمقصود بمبادئ الشريعة الاسلامية ، المبادئ العامة فيها ، وهى عبارة عن الأصول الكلية التى لا تختلف باختلاف المذاهب . فلا يرجع إلى الحلول التفصيلية أو الأحكام الجزئية التى تختلف فى المذاهب ، بل ويختلف فيها فقهاء المذهب الواحد .

كما أن الأخذ بهذه المبادئ يجب أن يراعى فيه التنسيق بينها وبين المبادئ العامة التى يقوم عليها القانون الوضعى فى جملته ، بحيث لا يجوز الأخذ بحكم فى الشريعة الاسلامية يتعارض مع مبدأ من هذه المبادئ حتى لا يفقد القانون الوضعى ما يجب أن يتوفر له من تماثل بين أحكامه المختلفة (١) .

## المطلب الرابع

### مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة

#### ٢١ - مبادئ القانون الطبيعى إحالة (٢) :

من القواعد الأصولية عدم جواز إمتناع القاضى عن القضاء فيما يعرض عليه من دعاوى بمقولة عدم وجود قاعدة قانونية يمكن تطبيقها ، فإن إمتنع اعتبر إمتناعه نكولا عن أداء العدالة (٣) ، وهذا النكول جريمة يعاقب عليها القانون فى المادة ١٢٢ من قانون العقوبات .

وقد سبق القول بأن القانون الطبيعى هو ذلك القانون الكامن فى طبيعة الروابط الاجتماعية .

#### ٢٢ - قواعد العدالة :

نشأت فكرة العدالة إلى جانب فكرة القانون الطبيعى .

فإنه وإن كان القانون الطبيعى يتكون من المبادئ التى تكون الملل الأعلى الذى لا يتغير ، فهى مشتركة بين جميع الأمم ، ويجب على المشرع فى كل بلد وفى كل عصر أن يترسّمها ويعمل على

---

(١) د. عبد المنعم الصدة ، أصول القانون ، المرجع السابق ، بند ١١١ ، ص ١٤٦ . د. سليمان مرقس ، الوافى ،

المرجع السابق ، بند ١٥٨ - ص ٤٤٧/٤٣٩ . نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٢٢ - الطعن رقم ٥١/٢٣٧٠ ق .

(٢) راجع بند ٦ من الكتاب .

Le deni de justice

(٣)

هداهما ، فإن العدالة هي التي تتكفل بتطبيق هذه المبادئ في حلول تراعى فيها ظروف كل حالة على حدة .

## المطلب الخامس

### الفقه

#### ٢٣ - الفقه مصدر تفسيري في القانون المصري :

الفقه هو الجانب العلمي للقانون ، فهو مجموع الآراء التي يقول بها فقهاء القانون .

والفقه في القانون المصري ، نهجا بما أخذت به القوانين الحديثة ، لا يخرج عن كونه مصدرا تفسيريا يستأنس به القاضى في إستخلاص القواعد القانونية وتقصي مفهومها دون أن تكون لها قوة الإلزام .

والفقه المصري يلعب دورا مؤثرا في القضاء المصري الذي يتأثر ، بدون شك ، برأى ذهب إليه غالبية الفقه أو إنعقد عليه إجماعهم ، بل أن القضاء المصري لا يجد حرجا في الإشارة في أحكامه إلى رأى الفقه .

## المطلب السادس

### القضاء

#### ٢٤ - القضاء مصدر تفسيري في القانون المصري (١) :

القضاء هو الجانب العلمي للقانون ، فهو مجموع الأحكام التي تصدرها المحاكم . فهو يقوم على تطبيق المبادئ القانونية على القضايا التي ترفع إلى المحاكم للفصل فيها .

---

(١) القضاء يعد من أهم المصادر الرسمية في القوانين الأنجلوسكسونية وعلى رأسها القانون الانجليزي والأمريكي والهندي والاسترالي . ففي المملكة المتحدة تتخذ المحاكم بالسوابق القضائية باعتبارها قانونا ملزما ، حيث يوجد على رأس هذه المحاكم مجلس اللوردات وهو الهيئة القضائية العليا ، ثم محاكم الاستئناف ثم محاكم أول درجة ثم المحاكم الدنيا .

والقضاء ، فى القانون المصرى ، جريا على ما أخذت به القوانين الحديثة ، لا يخرج عن كونه مصدرا تفسيريا ، فتأخذ به المحاكم أو تدعه .

وأنة وإن كان القضاء فى القانون المصرى مصدرا تفسيريا ، إلا أن له أثرا واضحا فى إرشاد القاضى والفتية على حد سواء ، حيث يهتدى كل منهما بالأحكام السابقة سواء للاخذ بها من وجهه النظر القضائية أو للرد عليها وتنقيحها من وجه النظر الفقهية ، فهما وجهان لعمله واحدة ، ألا وهى « المدل » .

## ٣٥ - وظيفة محكمة النقض :

وظيفة محكمة النقض تنحصر فى مراقبة صحة تطبيق القانون ، وتقتصر مهمتها على النظر فيما إذا كان قاضى الموضوع قد طبق القانون على وقائع الدعوى تطبيقا صحيحا أم لا .

والسلطة الممنوحة لمحكمة النقض ، بصفة كونها محكمة المحاكم أو محكمة القانون ، فى مراقبة صحة تطبيق القانون تستطيع من خلالها توحيد أحكام القضاء فى تفسير القانون وتطبيقه ، وينشأ ما يسمى بأحكام المبادئ (١) .

وقد أوجد التشريع المصرى طريق الطعن بالنقض فى المسائل المدنية والتجارية بعد حوالى خمسين عاما من قيام النظام القضائى المصرى وأنشئت محكمة النقض كمحكمة قائمة بذاتها ، بوصفها المحكمة العليا التى لها الإجتهااد الأخير فى تأويل القانون وتطبيقه فى المواد المدنية والتجارية والجنائية ، لأول مرة فى النظام القضائى بقانون إنشائها الصادر فى ٢ مايو عام ١٩٣١ بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ باسم ( محكمة النقض والابرام ) ، وكان إنشاؤها حدثا جليلا جديرا بأن يحتفى بذكراه إذ هو يؤرخ عهد النهضة القانونية والقضائية فى مصر ، وكان حافظا على العناية بدراسة الفقه وإعلاء شأن القانون وتعمق مسائله وإرساء قواعده وتذليل صعابه والقضاء على مشكلاته بتوحيد الرأى فيها (٢) .

---

### Les décisions de principes

(١)

(٢) المستشار أحمد جلال الدين هلالى ، قضاء النقض فى المواد المدنية التجارية فى التشريع المصرى والمقارن ، طبعة

١٩٧٧ ، بند ٣ ، ص ٩ .



### ٣٦ - الدعوة إلى إنشاء نيابة ودائرة قضائية متخصصة للشئون والمنازعات السياحية والفندقية :

الدعوة إلى إنشاء نيابة ودائرة قضائية متخصصة للشئون والمنازعات السياحية والفندقية هي دعوة أنادى بها منذ عام ١٩٨٤ فى مؤلفاتى كى نشئ جيلأ جديدا متخصصا من رجال القضاء والنيابة العامة على دراية بالمبادئ القانونية والقضائية الواجبة التطبيق فى المنازعات التى تنشأ فى دائرة النشاط السياحى والفندقى والتى تتطلب الإطلاع المستمر على التشريعات السياحية والفندقية المقارنة ، والتى تتسم بالطابع الدولى لوحدة المشاكل السياحية الأمر الذى ترتب عليه ظهور المنظمات السياحية الدولية والتى أصبحت لها اليد الطولى فى حل المنازعات التى تنشأ بين أطراف النشاط السياحى ( السائح ووكالة السفر والسياحة والمنشأة الفندقية ) ، وجملت من قرارات منظمة (الأياتا ) قرارات لها صفة الإلزام على الحكومات على الرغم من كون هذه المنظمة منظمة غير حكومية لا تتبع الام المتحدة .

ونحن نرى أن المركز القومى للدراسات القضائية<sup>(١)</sup> يمكنه أن يلعب دورا متميزا فى إعداد رجل القضاء والنيابة العامة المتخصص فى الشئون السياحية والفندقية ، مع ضرورة إجادته للغة أجنبية على الأقل ، كى يواكب أحدث الأحكام القضائية التى تصدر من الدوائر القضائية فى الدول السياحية كاليونان وإيطاليا وتركيا والأرجنتين وغيرها ويقارن ويأخذ منها ما يتلاءم مع قِيعنا ونظامنا وأدابنا توخيا ووصولا وتحقيقا للعدالة لحماية شركات السياحة والفنادق المصرية من عقود الإذعان التى تفرض عليها فرضا من شركات السياحة الأجنبية نظرا لإفتقار النشاط السياحى والفندقى فى مصر لتشريع واحد جامع مانع يحميه من تمسف الشركات الأجنبية ويوازن بين العلاقات التعاقدية بين الشركات المحلية بعضها البعض .

وما ندعو إليه ليس بدعوة بل أمر قرره المادة ١٢ من قانون السلطة القضائية رقم ١٩٧٢/٤٦<sup>(٢)</sup> المعدل بالقانون رقم ١٩٨٤/٣٥<sup>(٣)</sup> حيث أجازت تخصص القاضى بعد مضى أربع سنوات على الأقل من تعيينه فى وظيفته . بل أن الفقرة الرابعة من المادة المذكورة منحت المجلس

(١) أنشئ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/٣٤٧ .

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٤٠ فى ١٩٧٢/١٠/٥ .

(٣) الجريدة الرسمية ، العدد ١٢ مكرر فى ١٩٨٤/٢/٣١ .

الأعلى للمهيئات القضائية إصدار قرار بزيادة الفروع التي يتخصص القاضى فى فرع منها أو أكثر (١) .

بل أن المادة ١٣ من قانون السلطة القضائية أجازت لوزير العدل أن ينشئ بقرار منه بعد موافقة الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية محاكم جزئية ويخصصها بنوع معين من القضايا ويبين فى القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها .

أما عن الدعوة إلى إنشاء النيابة المتخصصة فى الشئون السياحية والفندقية ، فهو أمر ليس بجديد ، فلكل من وزير العدل والنائب العام سلطة إنشاء نيابات متخصصة وتحديد الجرائم التي تتولى كل نيابة منها التحقيق والتصرف فيها وكذا تخصيص أعضاء من مكتب النائب العام بالتحقيق والتصرف فى أنواع معينة من الجرائم على مستوى الجمهورية أو فى نطاق مكاني معين ، فهناك نيابة الأحداث (٢) وهناك نيابة أمن الدولة العليا (٣) ونيابة مخدرات القاهرة (٤) ونيابة الشئون المالية والتجارية (٥) ونيابة الآداب (٦) ونيابة الأموال العامة العليا (٧) ونيابة جرائم الإشتباه (٨) ولا نرى ما يمنع من إنشاء نيابة متخصصة فى الشئون السياحية والفندقية تختص بالتصرف فيما يقع من جرائم متصوص عليها فى التشريعات السياحية والفندقية كالقانون رقم ١٩٧٣/١ والقانون رقم ١٩٧٣/٢ ولوائحهما التنفيذية والقانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ بتنظيم الشركات السياحية وغيرها من القوانين المنظمة والمرتبطة بالنشاط السياحى والفندقى ، على أن تختص ، كمرحلة أولى ، بتحقيق ما يقع من هذه الجرائم بمحافظات القاهرة والإسكندرية وسوهاج وأسوان (٩) .

بل أنه من الممكن إضافة جرائم الآثار (١٠) فى حالة إنشاء النيابة المتخصصة المقترحة (١١) .

- 
- (١) جنائى ، مدنى ، مجارى ، أحوال شخصية ، مسائل اجتماعية ( عمال ) .
  - (٢) أنشئت فى ١٩٢١/٤/١ .
  - (٣) أنشئت فى ١٩٥٣/٢/٨ .
  - (٤) أنشئت فى ١٩٥٤/١٠/١٦ .
  - (٥) أنشئت فى ١٩٥٨/١٠/٢٣ .
  - (٦) أنشئت فى ١٩٦٤/١/١٤ .
  - (٧) أنشئت فى ١٩٦٨/١١/١٦ .
  - (٨) أنشئت فى ١٩٨٠/٦/٢٩ .
  - (٩) بصفة كونها من المحافظات السياحية .
  - (١٠) قانون حماية الآثار رقم ١٩٨٣/١١٧ .
  - (١١) وغنى عن البيان لأن الجهة الأمنية المختصة بضبط جرائم النشاط السياحى والفندقى والآثار ( واجدة ) هى : شرطة السياحة والآثار .

## الباب الثانى

### النشاط السياحى والفندقى فى مصر



## **الفصل الأول**

### **الهيكل التنظيمي للنشاط السياحي والفندقي**



## المبحث الأول

### الهيئات والمنظمات السياحية المحلية

#### ٣٧ - المجلس الأعلى للسياحة :

أنشئ المجلس الأعلى للسياحة <sup>(١)</sup> بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٥/١٤٨ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٤٨ / ١٩٧٥ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٠ / ١٩٧٥ ، ثم أعيد تنظيمة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ / ١٩٨٥ .

ويرأس المجلس الأعلى للسياحة رئيس مجلس الوزراء وفقا لحكم المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه ، وتتشكل عضويته من كل من :

- ١ - وزير السياحة والطيران المدني .
- ٢ - وزير الحكم المحلي .
- ٣ - وزير الثقافة .
- ٤ - وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية .
- ٥ - رئيس الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي .
- ٦ - رئيس هيئة ميناء القاهرة الجوي .
- ٧ - رئيس مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية .
- ٨ - رئيس مصلحة الجمارك .
- ٩ - رئيس هيئة الآثار المصرية .
- ١٠ - رئيس الاتحاد المصري للغرف السياحية .
- ١١ - رئيس غرفة شركات السياحة .
- ١٢ - رئيس غرفة الفنادق .
- ١٣ - رئيس اتحاد الصناعات .
- ١٤ - وزير التعمير والمجمعات الجديدة وإستصلاح الأراضي <sup>(٢)</sup> .

---

(١) أول مجلس أعلى للسياحة تم تشكيله بموجب القانون رقم ١٩٥٣/٤٤٧ .

(٢) أضيف بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥ / ١٩٨٦ - الجريدة الرسمية ، العدد ١٤ في ٢/٤/ ١٩٨٦ .

وللمجلس أن يدعو لحضور إجتماعاته من يرى دعوته من المحافظين عند النظر في موضوعات تخص محافظاتهم .

وأجاز القرار للمجلس دعوة من يرى الإستعانة بهم من الخبراء في المجال السياحي من غير أعضائه لحضور إجتماعاته .

وتتضمن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بأن يكون للمجلس ( أمانة فنية دائمة ) تشكل من رئيس وعدد من الأعضاء يجرى إختيارهم من الخبراء والفنيين في مجال السياحة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح من وزير السياحة .

### **وتختص الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للسياحة بالشئون الآتية :**

- ١ - إعداد الدراسات التي تعرض على المجلس .
- ٢ - إنشاء بنك معلومات عن النشاط السياحي في مصر والعالم .
- ٣ - متابعة تنفيذ قرارات المجلس على الصعيدين الرسمي والشعبي .

### **أما المجلس الأعلى للسياحة فيختص بما يأتي :**

- ١ - إقتراح التشريعات والنظم اللازمة للنهوض بالأنشطة السياحية .
- ٢ - وضع السياسات المطلوب الالتزام بها لتنشيط حركة السياحة في مصر .
- ٣ - اعتماد المخطط العام للمناطق السياحية الجديدة .
- ٤ - إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات التي تعترض نمو الحركة السياحية بمصر .
- ٥ - التنسيق بين الوزارات المختلفة في تنفيذ خطط التنمية السياحية ، وتحديد دور كل وزارة في تنشيط حركة السياحة في مصر .
- ٦ - تشجيع مساهمة قطاعات الإنتاج والخدمات في تنفيذ خطة التنمية السياحية .
- ٧ - تقييم نشاط قطاع السياحة وإنجازاته .

---

(١) أضيف بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨ / ١٩٨٦ - الجريدة الرسمية ، العدد ٢٠ في ١٥ / ٥ / ١٩٨٦ .



- ٨ - تقييم التجارب الناجمة فى تنشيط حركة السياحة وتحديد مجالات الاستفادة منها .
- ٩ - نظرس المسائل الأخرى التى يرى رئيس المجلس عرضها عليه بحكم إتصالها بشئون السياحة .

هذا ويجتمع المجلس بناء على دعوة من رئيسه مرة واحدة على الأقل شهريا وتكون إجتماعات المجلس صحيحة إذا حضر الإجماع أغلبية الأعضاء .

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وفى حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وتعرض قرارات المجلس على مجلس الوزراء لإعتمادها .

والقرارات الصادرة من المجلس الأعلى للسياحة - بعد إعتمادها من مجلس الوزراء - ملزمة للوزارات والمحافظة والجهات الإدارية المختلفة وعليها إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها .

## ٢٨ - وزارة السياحة :

لم يكن للنشاط السياحى حتى عام ١٩٦٦ وزارة تهتم عليه وتنظم وتخطط له وتسير دلكه على النحو السائد الآن .

وقد كانت وزارة الإرشاد القومى تشرف على مصلحة السياحة التى تتضمن الإدارة العامة للسياحة الخارجية والإدارة العامة للسياحة الداخلية والمكاتب السياحية .

وقد كان لمفتشى وموظفى مصلحة السياحة الفنيين الذين يعينهم وزير الإرشاد القومى صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له ، ولهم فى سبيل ذلك حق التفتيش ودخول المحال والأماكن التى تباشر أعمالا سياحية كشركات السياحة ووكالات السفر والسياحة ، كما كان لهم حق الإطلاع على الدفاتر والأوراق وطلب البيانات .

وبمصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤١ / ١٩٦٦<sup>(١)</sup> الذى تضمن تنظيم وزارة السياحة والآثار ، تبلورت الرؤية وأصبح للنشاط السياحى فى مصر وزارة مستقلة متخصصة .

وأصبح يتبع وزير السياحة والآثار<sup>(٢)</sup> كل من :

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٩١ فى ٢٥ / ٤ / ١٩٦٦ .

(٢) مادة ٢ من القرار ١٤٤١ / ١٩٦٦ .

- ١ - المجلس الأعلى للسياحة .
- ٢ - المجلس الأعلى للآثار .
- ٣ - الديوان العام .
- ٤ - مصلحة السياحة .
- ٥ - مصلحة الآثار .
- ٦ - مركز تسجيل الآثار .
- ٧ - صندوق إنقاذ آثار النوبة .
- ٨ - المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق .
- ٩ - صندوق تمويل الآثار والمتاحف .

ويعتضى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه آلت لوزير السياحة والآثار الصلاحيات التي كانت لوزير الثقافة والإرشاد القومي في القوانين والقرارات واللوائح المتعلقة بإختصاصات وزارة السياحة والآثار (١) .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/٧١٢ (٢) في شأن تنظيم وزارة السياحة حيث تضمنت المادة الأولى منه الهدف من إنشائها الذي يتحمل في المشاركة في تنمية الإقتصاد القومي ودعم العلاقات الإنسانية مع شعوب العالم وتعميق وعى المواطنين بتراث بلادهم وإرتباطهم بحضارتهم المعاصرة وذلك بالتخطيط العلمى للتنمية السياحية الشاملة .

كما تهدف وزارة السياحة إلى تنمية المشاركة الوطنية في صناعة السياحة وتعميق الترابط والتكامل بين مختلف القطاعات المتصلة بالعمل السياحى .

وفى سبيل تحقيق الاهداف التى من أجلها أنشئت وزارة السياحة حددت المادة الثانية من القرار المشار إليه إختصاصاتها على النحو التالى :

---

(١) أنظر رأينا الخاص بضرورة ضم هيئة الآثار إلى وزارة السياحة بدلاً من تجميعها الخالية لوزارة الثقافة . موسوعة قوانين

السياحة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ٩ .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٥٣ - ١٩٨١/١٢/٢١ .

- ١ - إعداد السياسات العامة للتنمية السياحية بما تقوم عليه من أساليب استثمار الموارد المتاحة وسبل تنمية موارد جديدة وذلك في إطار السياسة القومية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية .
- ٢ - رسم السياسات الرئيسية للمنظمة لـمختلف مجالات العمل السياحي ترشيدا للاداء وتحقيقا للتناسق والتكامل بين القطاعات والأجهزة ذات العلاقة بالسياحة في مصر .
- ٣ - إعداد الخطط العامة والبرامج القومية للتنمية السياحية وتحديد متطلبات ومقومات تنفيذها والعمل على توفيرها مع تحديد المعايير والمعدلات التي تتخذ أساسا في التخطيط والمتابعة والتقييم .
- ٤ - إجراء البحوث والدراسات للتعرف على كافة جوانب العمل السياحي وما يتصل به من موارد ومستلزمات ومتابعة تطوره عالمياً ومحلياً .
- ٥ - إعداد الدراسات الأولية ودراسات الجدوى للمشروعات السياحية .
- ٦ - الترويج للمشروعات السياحية الجديدة وجذب المستثمرين للمساهمة فيها .
- ٧ - عقد الإتفاقيات الدولية وفقا لاحكام القوانين السارية وتحسين الصلات والعلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية المختصة .
- ٨ - عقد المؤتمرات والـحلقات الدراسية الدولية والمحلية المتعلقة بشئون السياحة والمساهمة في أنشطة المنظمات الدولية بقصد التعريف بمصر وإمكانيات السياحة فيها .
- ٩ - تخطيط الإعلام السياحي وتوفير المعلومات للمهتمين بالحركة السياحية العالمية .
- ١٠ - تعميق العلاقات مع المؤسسات السياحية الوطنية والأجنبية وتوجيه جهودها لخدمة أهداف التنمية السياحية في البلاد .
- ١١ - الإشراف على الخدمات السياحية والرقابة على إلتزام المنشآت الفندقية والسياحية بالمواصفات والشروط التي تحددها الوزارة .

- ١٢ - الإشراف على تنمية المناطق وإنشاء الفنادق ومختلف المنشآت السياحية .
- ١٣ - متابعة أنشطة شركات السياحة وغيرها من وكالات السفر والسياحة والمنشآت الفندقية والسياحية والتأكد من التزامها بالقوانين والإجراءات المنظمة للعمل السياحي .
- ١٤ - إصدار التراخيص بمزاولة الأنشطة السياحية وفقا للقوانين والنظم المقررة .
- ١٥ - إعداد الخطط والبرامج لتنمية وتطوير الكفاءة الفنية والإدارية فى مختلف المنشآت والمهن السياحية .
- ١٦ - إعداد وإصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للوزارة من النواحي السياحية والمالية والإدارية .

**هذا وتشكل وزارة السياحة ، وفقا لما تضمنته المادة الثالثة من القرار المشار**

**إليه ، من :**

- ١ - مكتب الوزير والوحدات الإستشارية التابعة للوزير .
  - ٢ - قطاع المعلومات والبحوث والتخطيط والتنمية السياحية .
  - ٣ - قطاع العلاقات والخدمات السياحية .
  - ٤ - الامانة العامة .
- وقد فوضت المادة الرابعة من ذات القرار وزير السياحة فى إصدار القرارات اللازمة المتعلقة بالتنظيم الداخلى والتقسيمات التنظيمية الأدنى وتحديد اختصاصاتها .
- وغنى عن البيان - فإن مرفق السياحة يعتبر من المرافق ذات الطبيعة الخاصة <sup>(١)</sup> فى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ١٩٧٩/٤٣ .

### **٣٩ - الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي :**

أنشئت الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم

---

(١) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١٤ / ١٩٨٥ الصادر فى ١٩٨٥/١٢/٢٥ .

وتتبع الهيئة بالشخصية الاعتبارية المستقلة وتتبع وزير السياحة ويقع مقرها فى مدينة القاهرة .

وتهدف الهيئة إلى رفع معدلات النمو فى حركة السياحة الدولية إلى مصر وإبراز الصورة الحقيقية لماضى مصر الحضارى ونهضتها الحديثة ومقوماتها السياحية المختلفة ، والعمل على إزالة المعوقات التى تعترض نمو الحركة السياحية ، وتشجيع السياحة الداخلية ، وزيادة الوعي السياحى وربط المواطنين بترائهم .

وتتنوع أنشطة الهيئة لتحقيق الاهداف التى ترمى إليها - هى تضطلع بـ :

١ - وضع تقويم شامل للمقومات السياحية المتوافرة فى مصر .

٢ - وضع خطط وبرامج تنشيط السياحة .

٣ - القيام بجميع وسائل الجذب السياحى إلى مصر فى الداخل والخارج بكافة الطرق .

٤ - تقديم المعونة الفنية والتسويقية والتعاون والمساهمة مع الشركات والمنشآت فى مجال تنشيط السياحة .

وتدار الهيئة بواسطة مجلس إدارة الذى يختص بوضع السياسة العامة لها .

وللمجلس إتخاذ ما يراه من القرارات لتحقيق أغراض الهيئة وله على الأخص :

١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة وعمالها وترقيتهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ، دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٣ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للهيئة وحسابها الختامى .

٤ - النظر فى كل ما يرى وزير السياحة أو رئيس الهيئة عرضه من مسائل تدخل فى

إختصاص الهيئة أو يقترحه الأعضاء :

**هذا ويشكل مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي برئاسة رئيس مجلس الإدارة ويعقوبية كل من :**

- ١ - أحد وكلاء وزارة السياحة يختاره وزير السياحة .
- ٢ - أحد وكلاء وزير النقل يختاره وزير النقل .
- ٣ - رئيس هيئة الطيران المدني .
- ٤ - أحد وكلاء وزارة الثقافة أو أحد رؤساء هيئاتها يختاره وزير الثقافة .
- ٥ - رئيس الإتحاد المصرى للغرف السياحية .
- ٦ - رئيس غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .
- ٧ - رئيس غرفة المنشآت الفندقية .
- ٨ - رئيس غرفة المحال العامة السياحية .
- ٩ - رئيس غرفة محال العاديات والسلع السياحية .
- ١٠ - ثلاثة أعضاء من الشخصيات المعنية بالنشاط السياحي يختارهم وزير السياحة لمدة عامين قابلة للتجديد .

وللمجلس أن يدعو لحضور إجتماعاته من يرى الإستعانة بخبرته سواء كان من داخل الهيئة أو من خارجها دون أن يكون له صوت معدود فيما يتخذ المجلس من قرارات .

ويصدر بتعيين رئيس مجلس إداره الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي وتحديد مرتبه وبدلاته والمزايا النقدية والعينية قرار من رئيس الجمهورية .

هذا ويعقد مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر وكلما رأى وزير السياحة ضرورة لذلك .

ولا يكون إجتماع مجلس الإدارة صحيحا إلا بحضور الاغلبية المطلقة للاعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين . وعند التساوى يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس .

هذا ويعتبر رئيس مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي للهيئة فهو يتولى إدارة شئونها وتمثيلها في صلاتها بالأشخاص والهيئات الأخرى ، وتمثيلها أيضا أمام القضاء مدعيا ومدعى عليه . .

ويكون رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة للهيئة وقرارات مجلس الإدارة .

وتستلزم المادة الثامنة من قرار إنشاء الهيئة إبلاغ وزير السياحة بقرارات مجلس الإدارة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لإعتمادها ، فمما عدا القرارات التي تستلزم صدور قرار من سلطة أخرى ، وتكون قرارات المجلس نافذة إذا لم يعترض عليها الوزير خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بها .

وأجازت المادة التاسعة من ذات القرار لمجلس الإدارة تفويض بعض اختصاصاته إلى رئيس المجلس أو أحد أعضائه ، وله أن يعهد إلى أى منهما بمهمة محددة ، كما يكون للمجلس أن يشكل لجانا فنية من بين أعضائه أو من غيرهم ممن يعملون في المجالات التي لها علاقة بأهداف الهيئة .

#### **أما عن موارد الهيئة - فهي تتكون من :**

- ١ - الإعتمادات التي تخصصها الدولة في الموازنة العامة للدولة .
  - ٢ - الموارد الناتجة عن مباشرة الهيئة لنشاطها .
  - ٣ - القروض المحلية التي تمقد لصالح الهيئة .
  - ٤ - الإعانات والهبات التي يوافق مجلس الإدارة على قبولها بما لا يتعارض مع أهداف الهيئة .
- وللهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي موازنة مالية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وتبدأ السنة المالية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بإنتهائها .

#### **٤٠ - الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة :**

سبقت الإشارة إلى أن النشاط السياحي - قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤١ / ١٩٦٦ - كان يخضع لإشراف وزارة الأشاد القومي .

وقد كانت وزارة الإرشاد القومي تشرف على مصلحة السياحة التي تم تدعيمها وتنظيم إختصاصاتها في منتصف الخمسينيات ، الأمر الذي أتى ثماره كما أثبتت الإحصائيات الرسمية حينئذ وبدأ السياح يقدون على مصر من مختلف دول العالم وقد أدى إقبال السياح وإزديادهم سنة بعد أخرى إلى التفكير في الأخذ بنظام الهيئات السياحية الإقليمية لأنه <sup>(١)</sup> لا يمكن أن تقوم على عاتق الحكومة وحدها هذه المسؤولية الكبيرة التي يجب أن يشترك في لحاها مختلف الطبقات والهيئات النقابية والأهلية .

وتنفيذاً لذلك رأت مصلحة السياحة - وقتئذ - إقتباس نظام الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة بإعتباره نظاماً متمماً لرسالتها وقد لاحظت مصلحة السياحة أن هذه الهيئات الإقليمية في الخارج لا تمثل فيها الحكومة أصلاً فهي منتخبة بكاملها من بين الهيئات المعنية بشئون السياحة في الإقليم الأمر الذي لا يتفق مع وجهة نظرها لأنها ترى أن إشترك ممثلي الحكومة في هذه الهيئات في مبدأ الأمر حيوى وذلك للإستعانة بخبرتهم وبالأجهزة الحكومية المختلفة التي يتبعونها وذلك - على الأقل - في الفترة الإنشائية الأولى ، ومع ذلك فلقد روعي أن تكون الأغلبية للهيئات الأهلية <sup>(٢)</sup> حتى يشعر سكان الإقليم أنهم مسئولون عن لحاح هذه الهيئات .

وتأسس على ذلك - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/٦٩١ بإنشاء هيئات إقليمية لتنشيط السياحة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩ / ١٩١ <sup>(٣)</sup> .  
وتتمتع الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة بالشخصية الاعتبارية .

وتتحدد الأقاليم السياحية - حالياً - بقرار من وزير السياحة <sup>(٤)</sup> وتشكل الهيئة الإقليمية من

---

(١) لذكر الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/٦٩١ بإنشاء هيئات إقليمية لتنشيط السياحة الصادر في ١٩٥٧/٧/١٠ .

(٢) كالفرة التجارية وشعبة مكاتب السياحة وشعبة الفنادق بغرفة صناعة السياحة التي كانت تتبع إتحاد الصناعات المصرية قبل إنشاء الإتحاد المصري للفرف السياحة بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ .

(٣) المجريدة الرسمية - العدد ٢٢ - بتاريخ ١٩٥٩/٢/٨ .

(٤) كانت الأقاليم السياحية لتحدد بقرار من وزير الإرشاد القومي في ظل القرار رقم ١٩٥٧/٦٩١ . ثم أصبحت لتحديد بقرار من وزير الإقتصاد في ظل القرار رقم ١٩٥٩ / ١٩١ .



ثلاثة عشر عضواً ، برئاسة المحافظ ، نصفهم من الهيئات الحكومية <sup>(١)</sup> والنصف الآخر من الهيئات والمنظمات الأهلية كالفرقة التجارية والاتحاد المصرى للفرق السياحية .

ومدة العضوية فى الهيئة سنتين بالنسبة إلى الأعضاء الممثلين للهيئات والمنظمات الأهلية ؛ ويصدر بتعيينهم فى الهيئة قرار من وزير السياحة .

### **وتختص الهيئة الإقليمية بتنشيط السياحة بالشئون الآتية :**

١ - دراسة الإقليم من الناحيتين الطبيعية والتجارية بقصد إستغلاله سياحياً وتحسينه وإجتذاب السياح إليه وجعل إقامتهم فيه محبة وسهلة .

٢ - وضع تقويم شامل عن الإقليم من الناحيتين التاريخية والجغرافية ليكون أداة لتنشيط السياحة فى الإقليم .

٣ - رفع المستوى الفنى أو الوعى السياحى العام بالإقليم .

٤ - تنشيط السياحة والدعاية للإقليم فى الداخل والخارج بإقامة المعارض والمهرجانات وغيرها من وسائل الدعاية سواء بالنشرات أو الإذاعات المحلية وغير ذلك .

٥ - دراسة تحسين أو إنشاء المشاتى والمصايف وعيون المياه المحدثية وغيرها مما يساعد على تنشيط السياحة فى الإقليم .

٦ - إقتراح فرض رسوم لتنشيط السياحة فى الإقليم .

وقد أجاز المشرع للهيئة أن تكون من بين أعضائها لجاناً فرعية دائمة أو مؤقتة ومحدد اختصاصاتها فى لائحتها الداخلية التى تصدر بقرار من وزير السياحة .

### **أما موارد الهيئة فهى تتكون من :**

١ - ما يخصص لها من ميزانية وزارة السياحة .

٢ - الإعانات التى تقررها لها الجهات الحكومية والمجالس المحلية .

---

(٤) المجالس المحلية ، مصلحة الجمارك ، وزارة السياحة ، هيئة الآثار ، مدير الأمن وأمن يندبه .

٣ - الهيئات التي يصدر بقبولها قرار من وزير السياحة .

٤ - إيرادات الحفلات والمعارض والمهرجانات التي تنظمها الهيئة أو تشترك في تنظيمها .

٥ - الرسوم الخاصة التي قد تفرض للأغراض السياحية بالأقليم .

هذا ولا تخضع الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة للوائح المالية المعمول بها في الحكومة .

وللهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة موازنة مالية مستقلة وتبدأ السنة المالية لها في أول يوليو وتنتهى في نهاية يونية من السنة التالية . كما يكون للهيئة حساب ختامى ويجب أن تبلغ الميزانية والحساب الختامى إلى وزارة السياحة .

هذا وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٩/٧٠٧ (١) فصلاً خاصاً بالسياحة (٢) .

فحاصل أحكام المادة (١٦) من هذه اللائحة - أن تتولى كل محافظة بالإشتراك مع وزارة السياحة تحديد المناطق السياحية التي تقع بدائرتها وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة باستغلال تلك المناطق لأغراض السياحة .

وأجازت المادة المذكورة للمحافظة منح تراخيص إنشاء وإقامة واستغلال المنشآت الفندقية والسياحية بالشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة .

**وتباشر الوحدات المحلية كل في حدود اختصاصها بتنشيط السياحة الداخلية ولها في سبيل ذلك :**

١ - العمل على توفير الإستغلال الأمثل للإمكانيات والمقومات السياحية والإشراف على المناطق الأثرية وتنظيم زيارتها ومنع ما قد يقع عليها من تعديات .

٢ - الإشراف على إستقبال السائحين وتقديم الخدمات السياحية لتسهيل زيارتهم وتعرفهم على معالم المحافظة وتزويدهم بكافة المعلومات والبيانات اللازمة في هذا الشأن . والبت في

---

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ في ١٩٧٩/٧/٢٥ .

(٢) الفصل الثالث عشر - المادة ١٦

الشكاوى المقدمة من السائحين عن عدم قيام شركات السياحة والمنشآت الفندقية والسياحية بتنفيذ التزاماتها داخل نطاق المحافظة .

٣ - تشجيع إنشاء وإدارة الفنادق وما إليها من المنشآت السياحية بما يساعد على تعلم الخدمات السياحية بالاستفادة من مصادر الخبرة والإمكانات المحلية .

٤ - وضع البرامج التعليمية لتخريج دفعات مدربة على العمل بالمرافق الفندقية .

٥ - عرض وتنمية المنتجات المحلية .

٦ - وضع الأسلوب الأمثل للوحات الإرشادية ومناطق الإستعلام السياحية .

٧ - توعية المواطنين وتدريبهم على معاملة السائحين .

## ٤١ - الهيئة العامة للتنمية السياحية :

أنشئت الهيئة العامة للتنمية السياحية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٤/١٩٩١ .

هذا والهيئة العامة للتنمية السياحية هيئة عامة إقتصادية ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، ويقع مقرها الرئيسى بمدينة القاهرة ، وتتبع وزير السياحة ، ويجوز إنشاء فروع لها بالمحافظات .

وتهدف الهيئة العامة للتنمية السياحية - فى إطار السياسة العامة للدولة وخطتها الاقتصادية - إلى تنمية المناطق السياحية من خلال إجراء جميع التصرفات والتعاقدات والأعمال المحققة لأهدافها .

## وتختص الهيئة العامة للتنمية السياحية بالشئون الآتية :

١ - وضع خطط تنمية المناطق السياحية .

٢ - اعداد ومراجعة تقييم البرامج والدراسات والمشروعات اللازمة لتنمية المناطق السياحية واعتمادها وتحديد أولوية تنفيذها .

٣ - تنفيذ مشروعات البنية الأساسية فى المناطق السياحية .

٤ - تحصيل مقابل تكاليف المرافق والخدمات للمستفيدين من مشروعات الهيئة للتنمية بالمناطق السياحية .

٥ - عقد القروض الاجنبية والمحلية والإلتزام بسدادها وذلك فى إطار القواعد المقررة .

٦ - الإشراف على تنفيذ خطة التنمية السياحية بالمناطق السياحية .

٧ - إدارة وإستغلال والتصرف فى الأراضى التى تخصص لأغراض إقامة المناطق السياحية من الأراضى الصحراوية .

### **والهيئة العامة للتنمية السياحية مجلس إدارة يرأسه وزير السياحة**

**وهضوية كل من :**

١ - ثلاثة محافظين يختارهم رئيس مجلس الوزراء .

٢ - المحافظ المختص عند نظر مشروعات المناطق السياحية بالمحافظة .

٣ - رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة .

٤ - رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

٥ - وكيل وزارة السياحة .

٦ - ممثلين من وزارات الدفاع والنقل والمواصلات والنقل البحرى والمالية والتخطيط والتعاون الدولى والتموير يختارهم الوزراء المختصون من درجة رئيس قطاع على الأقل .

٧ - ثلاثة من ذوى الخبرة فى مجال نشاط الهيئة يصدر بإختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ومجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية السياحية هو السلطة العليا المهمة على شئونها وتصريف أمورها ورسم السياسة العامة التى تسيير عليها .

**والمجلس أن يتخذ ما يراه من القرارات لتحقيق الأغراض التى  
أنشئت الهيئة من أجلها - وعلى الأخص ما يأتى :**

- ١ - وضع خطط وبرامج نشاط الهيئة فى إطار الخطة العامة للدولة .
  - ٢ - بحث وإقتراح التشريعات والأنظمة التى تحقق التنمية السياحية .
  - ٣ - إقتراح قواعد تحصيل مقابل تكاليف المرافق والخدمات التى تؤدّيها الهيئة إلى المستثمرين فى مشروعات التنمية السياحية فى المناطق السياحية .
  - ويصدر بهذه القواعد قرار من وزير السياحة بعد إعتمادها من مجلس الوزراء .
  - ٤ - إقتراح القواعد والشروط المنظمة لإدارة وإستغلال والتصرف فى الأراضى والعقارات التى تخصص للهيئة .
  - ويصدر بهذه القواعد قرار من وزير السياحة بعد إعتمادها من مجلس الوزراء .
  - ٥ - وضع ضوابط تراخيص البناء فى المناطق السياحية .
  - ٦ - وضع نظام إدارة أموال الهيئة وإستثماراتها .
  - ٧ - وضع اللوائح الداخلية للهيئة المتعلقة بالشؤون الفنية والمالية والإدارية ولوائح المشتريات والمخازن ولائحة شؤون العاملين واللوائح المتعلقة بنشاط الهيئة وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية .
  - ٨ - إقرار مشروع الموازنة السنوية ومشروع الحساب الختامى للهيئة .
  - ٩ - الموافقة على القروض الداخلية والخارجية .
  - ١٠ - قبول الهبات والتبرعات والمنح التى تقدم للهيئة ولا تتعارض مع أغراضها .
  - ١١ - دراسة وإبداء الرأى فى مشروعات الإتفاقيات المتعلقة بعمل الهيئة .
  - ١٢ - إنشاء فروع للهيئة فى المحافظات .
- وينتقد مجلس إدارة الهيئة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة شهور . ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند

التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويجوز للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بخبراته سواء من داخل الهيئة أو خارجها دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات .

هذا وتبلغ قرارات وتوصيات المجلس إلى وزير السياحة خلال أسبوع من تاريخ صدورها وتعتبر نافذة إذا لم يعترض عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورودها إليه . فإذا إعترض وزير السياحة عليها خلال هذه المدة أعيد العرض على مجلس الإدارة لإعادة النظر فى ضوء ما يبيديه الوزير من أسباب ، فإذا أمر المجلس عليها بأغلبية ثلثى أعضائه صارت نافذة وذلك كله مع عدم الإخلال بحكم البند (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٩٩١/٧ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال الدولة الخاصة (١) .

وقد نصت المادة السادسة من قرار تنظيم الهيئة العامة للتنمية السياحية على أن يصدر بتعيين رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح وزير السياحة ويتضمن القرار تحديد معاملته المالية (٢) .

ويتولى رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة معاونته مجلس الإدارة فى إدارة الهيئة وتصريف شئونها وينوب عن رئيسها فى تمثيلها أمام القضاء وفى علاقاتها بالغير - ويباشر على الأخص ما يأتى :

١ - تنفيذ السياسة العامة التى يضمها مجلس الإدارة لتحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس .

(١) يقضى البند (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٩٩١/٧ بأن تكون قرارات مجالس إدارة الهيئات العامة - الهيئة العامة للتنمية السياحية والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - نافذة وفقا للقواعد المقررة فى القوانين والقرارات الخاصة بإنشائها وتنظيمها عدا القرارات الصادرة بالقواعد والشروط المنظمة لإدارة وإستغلال والتصرف فى الأراضى والمعارات المخصصة لكل هيئة من الهيئات المشار إليها ، فلا تكون نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء عليها .

(٢) تقضى المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٢/٦١ بإصدار قانون الهيئات العامة ( الجديدة الرسمية - العدد ١٠٢ فى ١٩٦٢/٥/٩ ) بأن يتولى إدارة الهيئة العامة مجلس إدارتها . ويبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة تشكيل مجلس الإدارة وطريقة إختيار أعضائه والأحكام الخاصة بمرتباتهم أو مكافآتهم .

- ٢ - الإشراف على سير العمل بالهيئة والعاملين بها .
- ٣ - الإشراف على إعداد الموازنة والحساب الختامي للهيئة وعرضه على مجلس الإدارة .
- ٤ - الاختصاصات الأخرى التي يمهدها إليها مجلس الإدارة .

### أما عن موارد الهيئة العامة للتنمية السياحية فهي تتكون من :

- ١ - المبالغ التي تخصصها لها الدولة في الموازنة العامة .
- ٢ - حصيلة نشاط الهيئة ومقابل الأعمال والخدمات التي تؤديها للغير .
- ٣ - حصيلة بيع وإستغلال الأراضي المنصوص عليها في البند الرابع من المادة الرابعة من قرار تنظيم الهيئة .
- ٤ - القروض التي تعقد لصالح الهيئة .
- ٥ - المتاح والهبات والإعانات .
- ٦ - عائد إستثمار أموال الهيئة .

وللهيئة العامة للتنمية السياحية موازنة مستقلة على نمط الموازنات التجارية . وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها . وتودع موارد الهيئة في حساب خاص يخصص الصرف منه في أغراضها .

### وأموال الهيئة أموال عامة (١) .

وللهيئة العامة للتنمية السياحية في سبيل إقتضاء حقوقها اللجوء إلى أساليب التنفيذ المباشر بما فيها إتخاذ إجراءات الحجز الإداري .

---

(١) تقضى المادة ١٤ من قانون الهيئات العامة رقم ١٩٦٣/٦١ بإحتبار أموال الهيئات العامة أموالاً عامة ، وتجري عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة مالم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بإذشاء الهيئة .  
والمقصود بالمال العام على النحو الذي أورده المادة ١١٩ من قانون العقوبات بأنه المال الذي يكون كله أو بعضه مملوكاً أو خاضعاً لإشراف أو لإدارة الدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والقطاعات والإتحادات والمؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام والجمعيات التعاونية والشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي تساهم فيها إحدى الجهات السالفة التبيان وأية جهة أخرى ينص القانون على إعتبار أموالها من الأموال العامة .

## ٤٢ - أكاديمية الدراسات السياحية :

أنشئت أكاديمية الدراسات السياحية بمقتضى قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١/١٩٩٢ على أن تضم شمتين :

\* **الشمبة الأولى** . شعبة التعليم والتدريب .

\* **الشمبة الثانية** . شعبة المعلومات والبحوث والدراسات .

وتختص أكاديمية الدراسات السياحية - وفقاً لما تضمنته المادة الثانية من قرار إنشائها - بالعثون الآتية :

١ - إجراء البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية والاحصائية فى مجال السياحة بكل أنماطها وأشكالها وشتى المجالات والأنشطة التى تضمها صناعة السياحة .

٢ - الاشتراك مع أجهزة الوزارة فى وضع الخطط العلمية للتنمية السياحية سواء بتنمية الطلب أو العرض .

٣ - نشر نتائج البحوث وتداولها والعمل على الاستفادة منها وتقديم الخبرة الاستشارية لقطاع الأعمال السياحى لتطوير المنتج السياحى ورفع مستوى الخدمات بالمنشآت السياحية والفندقية وشركات السياحة وغيرها بما يحقق الارتقاء بصناعة السياحة المصرية والصورة السياحية لمصر فى مختلف الأسواق السياحية الدولية .

٤ - تقديم التعليم السياحى الجامعى للطلبة والطالبات المصريين والعرب والأفريقيين وغيرهم سواء فى مستوى الدراسة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا بحيث تصبح الأكاديمية مركزاً إقليمياً للتعليم والتدريب السياحى معتمدة منظمة السياحة العالمية وتمتدرف الجامعات المصرية والاجنبية بدرجاتها العلمية وبرامج الدراسة فيها ، بما يسهل انتقال الطلبة منها الى جامعات أخرى ومن الجامعات الاخرى اليها سواء آكانت جامعات مصرية أم أجنبية .

٥ - تدريب العاملين بوزارة السياحة والهيئات والأجهزة والجهات التابعة لها ، وكذا العاملين بالقطاع السياحى لى جملة وخريجي الجامعات والمعاهد الراغبين فى العمل بقطاع السياحة .



٦ - تنظيم البرامج التدريبية متعددة الأهداف والمستويات والتخصصات عن طريق مراكز التدريب التابعة للأكاديمية أو غيرها من الجهات القائمة فعلا وذلك لرفع مستوى الاداء وخلق فرص عمالة سياحية سواء فى الداخل أو الخارج .

٧ - التعاون مع الجامعات المصرية فى إعداد التخصصات المختلفة والكوادر العلمية المطلوبة .

٨ - توثيق الروابط العلمية والبحثية والتعاون مع الجامعات والهيئات السياحية العلمية الداخلية والخارجية والاشتراك فى أنشطة هذه الجامعات ، والهيئات ، وإيفاد المبعوثين للدراسات العلمية والتدريبية للداخل والخارج وتبادل المنح والدراسات مع الهيئات العلمية والبحثية بالمنظمات الدولية والإقليمية ومختلف الدول السياحية المتقدمة واستخدام الاساتذة والخبراء والباحثين المصريين والأجانب فى مختلف الميادين البحثية والتعليمية والتدريبية التى تتكفل بنشاط الأكاديمية وذلك وفقا للسياسة التى يضعها مجلس إدارة الأكاديمية تمشيا مع السياسة العامة لوزارة السياحة .

٩ - جمع وتخزين وتبويب المعلومات والإحصاءات السياحية للمساعدة على الاستفادة منها على أسس علمية صحيحة .

١٠ - العمل على نشر الوعى الشعبى بالسياحة بالتعاون مع الجهات المختصة .

هذا وتدار الأكاديمية إدارة إقتصادية وعلمية متحررة من قيود العمل الحكومى بواسطة مجلس إدارة يرأسه وزير السياحة وعضوية أعضاء المجلس القومى للتعليم والتدريب الصادر بشأنه القرار الوزاى رقم ٢٣٠ / ١٩٩٠ ، والذى تحول إختصاصاته إلى الأكاديمية .

ويكون للأكاديمية نائبا متفرغا لرئيس مجلس الإدارة يتولى إدارتها (١) ، كما يكون له نائبان متفرغان أحدهما لشئون التعليم والتدريب والثانى لشئون المعلومات والبحوث والدراسات .

أما عن الموارد المالية للأكاديمية - فوفقاً للمادة الرابعة من قرار إنشائها يمول صندوق السياحة

---

(١) يعتبر نائب رئيس مجلس إدارة الأكاديمية - وفقاً للنص المتقدم - الرئيس التنفيذي للأكاديمية لإدارة شئونها العلمية والتعليمية والإدارية والمالية . أما رسم السياسة العامة لتحقيق أهداف الأكاديمية فهى من إختصاص مجلس الإدارة برئاسة وزير السياحة .

الإحتياجات المالية اللازمة لإقامة الكوادر الإدارية التي يتطلبها سير العمل بالأكاديمية وذلك على سبيل الدعم ، مع إمكانية قيام الصندوق بتقديم تمويل معبري بدون فوائد للأكاديمية لتحقيق أهدافها يسترد من عائد النشاط (١) .

**نحن نرى - إيماناً بالثور المولر الذي يمكن أن تضطلع به الأكاديمية - إلزام المنشآت السياحية والفندقية بتخصيص نسبة من أرباحها القابلة للتوزيع لتكون من موارد الأكاديمية أو فرض رسم ستوى على التراخيص السياحية والفندقية تؤديه المنشآت السياحية والفندقية .**

#### ٤٣ - الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات :

أنشئت الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢ / ١٩٨٩ (٢) المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦ / ١٩٩٠ (٣) .

الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات - هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع رئيس مجلس الوزراء (٤) ، ويقع مركزها بمدينة القاهرة ، ويجوز إنشاء فروع لها فى الداخل أو الخارج .

وم تخصص مركز المؤتمرات الدولى بمدينة نصر (٥) للهيئة العامة لمراكز المؤتمرات بالإضافة إلى ما قد يتم تخصيصه من المراكز المماثلة وقاعات للمؤتمرات بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

هذا وتارس الهيئة نشاطها بالتنسيق مع الجهات المعنية فى الدولة ، ولها على الاخص :

- 
- (١) حصيلة رسوم القيد والدراسة ورسوم الإشتراك فى الندوات والدورات التدريبية التى تعقدها الأكاديمية وغير ذلك من الأنشطة العلمية التى تباشرها الأكاديمية .
  - (٢) الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ فى ٢٢ / ٦ / ١٩٨٩ .
  - (٣) الجريدة الرسمية - العدد ١٤ فى ٥ / ٤ / ١٩٩٠ .
  - (٤) كانت تتبع رئاسة الجمهورية فى ظل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢ / ١٩٨٩ .
  - (٥) أفتتح رسمياً فى ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ، ويقع المركز على طريق النصر بجوار نصب التذكارى ؛ وتبلغ مساحته الكلية ٣٦٨ ألف متر مربع ومساحة المباني ٥٨ ألف متر مربع ، كما تبلغ مساحة الحدائق وإنتظار السيارات ٢٥٨ ألف و ٨٠٠ متر مربع :-
- أنظر مؤلفنا ، التنظيم القانونى للتعامل بالنقد الأجنبى فى المنشآت السياحية والفندقية ، الطبعة الأولى ، مارس ١٩٩٢ ، يتد ٢ ص ٧ .

١ - إنشاء وإدارة وتسويق وإستغلال وصيانة مراكز المؤتمرات فى مصر ، سواء بنفسها أو من خلال الشركات المتخصصة أو ما تؤسسه من شركات بمفردها أو مع الغير لتحقيق أغراضها .

٢ - تنشيط سياحة المؤتمرات فى مصر وعقد الإجتماعات والمجالس الدولية والمحلية وجذبها وتشجيع عقدها فى مصر .

### **ويشكل مجلس إدارة الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات برئاسة وزير السياحة والطيران المدنى - وعضوية كل من :**

١ - نائب رئيس مجلس الإدارة ، ويكون رئيسا للجهاز التنفيذى للهيئة ، ويصدر بتعيينه وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس مجلس الوزراء .

٢ - أحد رؤساء القطاعات بوزارة السياحة يختاره وزير السياحة .

٣ - أحد رؤساء القطاعات بوزارة الإعلام يختاره وزير الإعلام .

٤ - أحد رؤساء القطاعات بوزارة الثقافة يختاره وزير الثقافة .

٥ - رئيس الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى .

٦ - رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران .

٧ - مدير إدارة المؤتمرات بوزارة الخارجية .

٨ - رئيس الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية .

٩ - رئيس إتحاد الغرف السياحية .

١٠ - رئيس غرفة المنشآت الفندقية .

١١ - عدد لا يزيد على ثلاثة من الخبراء فى مجال تنشيط سياحة المؤتمرات ويصدر بإختيارهم

لمدة ثلاث سنوات وتحديد مكافأتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح من

وزير السياحة والطيران المدنى .

ومجلس الإدارة هو السلطة العليا للمهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وإقتراح السياسة العامة

التي تيسر عليها ، والعمل على الإستفادة من إمكانيات المراكز وقاعات المؤتمرات التابعة للهيئة

وتدبير الموارد اللازمة للإنتاج عليها والمحافظة على منشأتها .

ويباشر المجلس اختصاصاته على الوجه المبين في القانون رقم ١٩٦٣/٦١ بشأن الهيئات العامة سواء بنفسه أو من خلال الشركات المتخصصة أو ما تؤسسه الهيئة من شركات بمفردها أو مع الغير لتحقيق أغراضها .

وللمجلس إدارة الهيئة أن يفوض رئيس المجلس أو أحد أعضائه في بعض اختصاصاته أو في مهمة محددة .

هذا ويتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة تصريف شئونها وتنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراضها ، وله أن يفوض رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة أو غيره من المديرين في بعض اختصاصاته .

ويمثل رئيس المجلس الهيئة في صلاتها بالغير وأمام القضاء .

ويجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ولا يكون إنعقاد المجلس صحيحا إلا بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر قراراته بأغلبية آراء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الإستئناس به بخبرتهم دون أن يكون لهم صوت محدود .

ويبلغ رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارات مجلس الإدارة إلى رئيس مجلس الوزراء وتعتبر هذه القرارات نافذة مضى سبعة أيام من تاريخ إبلاغه بها دون إعتراض عليها .

وللهيئة العامة لمراكز المؤتمرات موازنة خاصة تُمد على غط موازنة الهيئات الاقتصادية ، وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها .

وأوردت الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار رقم ١٢٦ / ١٩٩٠ قيدها حاصله إلزام الهيئة بفتح حساب خاص بأحد البنوك القطاع العام تودع فيه مواردها من العملة المحلية والأجنبية ويرحل فائض هذا الحساب من سنة مالية إلى أخرى . وتعلن ترى أن الهدف من هذا القيد هو

## زيادة موارد بتوك قطاع الاعمال العام<sup>(١)</sup> من العملات الاجنبية .

وللهيئة العامة لمراكز المؤثرات فى سبيل إقتضاء حقوقها إتخاذ إجراءات الحجز الإدارى طبقا لأحكام قانون الحجز الإدارى .

أما عن الموارد المالية للهيئة فهى تتكون من :

١ - الإعتمادات التى تخصصها لها الدولة .

٢ - حصيلة نشاط الهيئة .

٣ - الهبات والإعانات والتبرعات ، وكذلك المنح التى تقدمها الجهات الدولية للهيئة التى يوافق عليها مجلس الإدارة .

## ٤٤ - الإتحاد المصرى للغرف السياحية<sup>(٢)</sup> :

أنشئ الإتحاد المصرى للغرف السياحية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ وعدل بالقانون رقم ١٩٨١/١٢٤ .

ويتمتع الإتحاد المصرى للغرف السياحية بالشخصية الاعتبارية ، ويقع مقره بمدينة القاهرة .

## ويهدف الإتحاد المصرى للغرف السياحية إلى :

١ - رعاية المصالح المشتركة للنشاط السياحى فى مصر .

٢ - تنسيق أعمال الغرف السياحية والفُصَب والفروع فى المناطق السياحية المختلفة .

٣ - الإشراف على حسن سير أعمال الغرف السياحية .

٤ - معاونة الحكومة فى وضع الخطة السياحية للبلاد وتنفيذها .

٥ - إبداء رأى فى التشريعات والنظم المتصلة بالسياحة .

---

(١) اعتباراً من ١٩٩١/٧/١٩ ومقتضى القانون رقم ٢٠٢ / ١٩٩١ - يطلق على القطاع العام قطاع الاعمال العام -

الجريدة الرسمية ، العدد ٢٤ مكرر فى ١٩/٦/١٩٩١ .

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٥٠ مكرر (ب) فى ١٨/١٢/١٩٦٨ .

الجريدة الرسمية ، العدد ٢٩ ( تابع ) فى ٢٢/٧/١٩٨١ .

وأورد المشرع بموجب القانون رقم ١٢٤/١٩٨١ المعدل لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٥/١٩٦٨ إلزاماً على وزارة السياحة بضرورة أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية فى مشروعات القوانين والقرارات التنظيمية المتعلقة بالنشاط السياحى وبصفة خاصة السياسة المتعلقة بتحديد أسعار الإقامة ورسم الدخول وأسعار المأكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التى تقدمها المنشآت السياحية فإذا لم يبدى الإتحاد رأيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الإخطار إليه بطلب الرأى جاز لوزارة السياحة البت فى الموضوع دون إنتظار رأى الإتحاد .

وللإتحاد المصرى للغرف السياحية جمعية عمومية ومجلس إدارة .

### وتشكل الجمعية العمومية للإتحاد على الوجه الآتى :

- ١ - أعضاء مجلس إدارة الغرف السياحية المنتخبين (١) .
  - ٢ - ثلاثة مندوبين عن وزارة السياحة من الدرجة الثانية على الأقل ويصدر بإختيارهم قرار من وزير السياحة .
  - ٣ - مندوب عن المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق من الفئة الثانية على الأقل ويختاره مجلس إدارتها (٢) .
- ويدعو مجلس إدارة الإتحاد الجمعية العمومية للإنعقاد فى مقره بمدينة القاهرة خلال النصف الأول من نهاية السنة المالية لسماع تقرير مراقبى الحسابات والموافقة على حسابات السنة والتداول فى الموضوعات الواردة فى جدول الأعمال .
- أما الجمعية العمومية غير العادية فتدعى إذا رأى مجلس إدارة الإتحاد ذلك أو بناء على طلب

---

(١) ألئت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ بشأن اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية المادة الثانية من قرار وزير السياحة رقم ١/١٩٦٩ بشأن إنشاء الغرف السياحية .

(٢) حلت محل المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق هيئة القطاع العام للسياحة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ / ١٩٨٣ ، واتى حلت محلها ( الشركة القابضة للسياحة ) بموجب القانون رقم ٢٠٣ / ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام .

مراجعي الحسابات أو بناء على طلب ثلث أعضاء الجمعية دعوتها إلى الاجتماع بشرط أن يثبتوا أسباب ذلك كتابة في الطلب المقدم منهم .

وأجاز المشرع لوزير السياحة دعوة الجمعية العمومية غير العادية للاتحاد للإنعقاد .

وقد بينت المادة ٢٦ من قانون إنشاء الاتحاد إجراءات دعوة الجمعية العمومية - عادية كانت أم غير عادية - حيث نصت على إرسال الدعوة مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لإنعقاد الجمعية بأسبوع على الأقل بالبريد الموصى عليه أو تسلم بالسري أو يعلن عنها بالنشر في صحيفتين يوميتين متتاليتين .

وأجازت المادة المشار إليها أن تتم الدعوة تليفونيا أو برقيا وذلك في حالة الضرورة .

ويتولى رئيس مجلس إدارة الاتحاد رئاسة جلسة الجمعية العمومية وإدارتها وإعلان ما تصدره من قرارات .

أما رئاسة الجمعية العمومية في أول اجتماع لها - في حالة خلو منصب رئيس مجلس الإدارة بالاستقالة أو العزل أو الوفاة<sup>(١)</sup> - فيتولاها أكبر أعضاء الجمعية سناً .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية - عادية كانت أم غير عادية - بالأغلبية المطلقة لمن أعطوا أصواتهم فعلا وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

**أما مجلس إدارة الاتحاد - فهو يتكون على الوجه التالي :**

١ - ستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للاتحاد انتخاباً مباشراً .

---

(١) جاء نص الجزء الثانى من الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من قانون إنشاء الاتحاد خلوا من تحديد المقصود من ( ... ) ويتولى رئاسة الجمعية العمومية في أول اجتماع لها أكبر الأعضاء سناً - لذا فنحن نرى أن المقصود بتمثيل ( أول اجتماع للجمعية ) أنه الاجتماع الأول المتعقد بعد استقالة أو عزل أو وفاة رئيس مجلس إدارة الاتحاد لاختيار رئيساً جديداً مع مراعاة ماخولته المادة ٢٨ مكرر لمجلس إدارة الاتحاد نهاية عن الجمعية العمومية ولوزير السياحة كل فيما يخصه أن يشغل بالتعيين الأماكن التى تخلو فى مجلس الإدارة وخلال دور الإنعقاد على أن يعرض قرار المجلس بالتعيين على أول جمعية عمومية للتصديق عليه ويكون التعيين فى الحالين للمدة المكتملة لدور الإنعقاد .

٢ - خمسة أعضاء يعينهم وزير السياحة على أن يكون من بينهم مندوباً عن وزارة السياحة لا تقل درجته عن وكيل وزارة .

٣ - رؤساء الغرف السياحية المشكل منها الإتحاد .

ويجوز أن يضم مجلس الإدارة أعضاء غير مصريين ، على أن يراعى أن يكون ثلثاً أعضائه على الأقل من المصريين .

هذا ومدة عضوية مجلس إدارة الإتحاد ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ويشترط لصحة إنعقاد مجلس إدارة الإتحاد حضور ثمانية من أعضائه على الأقل فإذا لم يتكامل هذا العدد يعاد توجيه الدعوة إلى إجتماع آخر بعد أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد للإجتماع الأول لتنظر ذات الموضوعات الواردة في جدول الأعمال ، ويكفى لصحة الإنعقاد في هذه الحالة حضور ستة أعضاء .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويرفع رئيس مجلس إدارة الإتحاد قرارات المجلس إلى وزير السياحة لإعتمادها خلال عشرة أيام من صدورها ولا تنفذ القرارات إلا بعد إعتماد الوزير . ويعتبر فوات ثلاثين يوماً على إرسالها إليه بغير إعتراض منه بمثابة إعتماد لها ، فإذا إعتراض خلال هذه المهلة لا ينفذ القرار إلا إذا تجسك به ثلثاً أعضائه .

ولووزير السياحة - في جميع الأحوال - دعوة المجلس للإنعقاد .

ولمجلس إدارة الإتحاد - نيابة عن الجمعية العمومية - ولووزير السياحة كل فيما يخصه أن يشغل بالتعيين الأماكن التى تخلو فى مجلس الإدارة وخلال دور الإنعقاد على أن يعرض قرار المجلس بالتعيين على أول جمعية عمومية للتصديق عليه ويكون التعيين فى الحاليتين للمدة المكملة لدور الإنعقاد .

أما عن مكتب الإتحاد - فهو يتكون من رئيس مجلس الإدارة ومدير الإتحاد وثلاثة أعضاء



ينتخبهم مجلس الإدارة من بين أعضائه بالإقتراع السرى بالأغلبية لأصوات الحاضرين .

وإذا خلا محل عضو من الأعضاء المنتخبين ينتخب مجلس إدارة الإتحاد فى أول إجتماع له عضوا يحل محله ، ويعاد تشكيل مكتب الإتحاد كلما أعيد تشكيل مجلس الإدارة .

### **ويجتمع المكتب بناء على طلب الرئيس ، ويختص بالشئون الآتية :**

١ - دراسة المسائل التى تعرض على مجلس الإدارة والإتصال بالجهات المختصة فى هذا الصدد .

٢ - الإشراف على سير العمل فى الإتحاد .

٣ - البت فى المسائل المتعلقة بإشتراكات أعضاء الإتحاد وتنظيم مصالحهم المشتركة مع الإتحاد .

٤ - وضع تقرير الميزانية وإدارة أموال الإتحاد .

وتعرض قرارات المكتب على مجلس إدارة الإتحاد فى أول إجتماع له لإعتمادها .

**أما عن مدير الإتحاد -** فيجبرى تعيينه بقرار من مجلس إدارة الإتحاد ، وتكون له الإختصاصات الآتية :

١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

٢ - الإشراف على العاملين فى الإتحاد .

٣ - إعداد ميزانية الإتحاد وحسابه الختامى .

٤ - إعتماد أوامر الصرف الخاصة بالإتحاد وله أن يفوض غيره فى ذلك .

وتحظر الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون إنشاء الإتحاد على المدير الجمع بين وظيفته وأى عمل آخر يتقاضى عنه أجراً إلا بعد موافقة مجلس الإدارة .

**ونحن نرى وفقاً للصياغة المتقدمة أنه ليس هناك ثمة ما يمنع مدير الإتحاد من القيام بالأعمال التبرعية إذ أن الحظر الوارد فى الفقرة**

## الثانية من المادة ٢١ المشار إليها قاصر على العمل بمقابل مادي أو عيني دون غيره .

وألزمت المادة ٣٢ من قانون إنشاء الاتحاد - الغرف السياحية بإخطار مدير الاتحاد بجميع الاجتماعات التي تعقدها وبأن ترسل إليه جداول أعمال هذه الاجتماعات والقرارات التي تتخذها في اجتماعاتها وكذلك محاضرها بعد الاجتماعات مباشرة .

هذا ولمدير الاتحاد الحق في حضور هذه الاجتماعات أو ندب من يمثله لحضورها .

ويلتزم مدير الاتحاد بعرض جداول أعمال اجتماعات الغرف السياحية والقرارات الصادرة فيها وكذلك محاضرها على هيئة مكتب الاتحاد .

ولهيئة المكتب أن تطلب إلى الغرف إعادة النظر في قراراتها إذا لم تكن متفقة مع المصالح العام مع رفع تقرير في هذا الشأن إلى وزير السياحة .

ولوزير السياحة (١) - في هذه الحالة - أن يطلب إلى الغرفة المختصة إعادة النظر في قرارها في ضوء ما يستجد من ملاحظات الاتحاد ، الأمر الذي يتعين على مجلس إدارة الغرفة معه أن يدرج الموضوع في جدول أعمال الجلسة التالية مباشرة .

## وغنى عن البيان - أن أموال الاتحاد المصري للغرف السياحية أموال عامة إعمالاً لحكم الفقرة (د) من المادة ١١٩ من قانون العقوبات (٢) .

(١) أضيفت تلك الصلاحية لوزير السياحة بموجب القانون رقم ١٢٤/١٩٨١ .

(٢) تدخل المشرع الجنائي مدعلاً للمادة ١١٩ من قانون العقوبات بالقانون رقم ١٦٣/١٩٧٥ وتوسع في تحديد الجهات المعنية أموالها من الأموال العامة توسعاً كبيراً . فأصبحت أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة على قدم المساواة مع أموال الأشخاص المعنوية الخاصة بما ورد ذكرها في نص المادة ١١٩ كالتقابات والإتحادات والمؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام .

ولا أهمية لما إذا كانت التقابات والإتحادات أو الشركات أو الجمعيات من الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة ، فأموالها جميعاً مهما كانت طبيعتها تعتبر أموالاً عامة في حكم المادة ١١٩ عقوبات . وهذا يخل بميزان التجريم والعقاب الذي يجب أن يتوقف على مدى أهمية المصلحة الاجتماعية للمتعدي عليها ، وهي مصلحة متفاوتة باختلاف أهمية أموال الجهات المنصوص عليها في المادة المشار إليها بالنسبة للاقتصاد القومي . وعليه - فإن إعتبار « الشركات » الخاضعة لقانون الإستثمار رقم ٢٣٠/١٩٨٩ أياً كان شكلها القانوني - من مشروعات القطاع الخاص وذلك أياً كانت الطبيعة القانونية للأموال المصرية المساهمة فيها (٧ منه ) هذا الإعتبار لا يمنع من إعتبار أموال هذه الشركات أموال عامة وفقاً للمادة ١١٩ عقوبات . من هذا الرأي د. أحمد فتحي سرور الوسيط في قانون العقوبات الخاص ، ١٩٧٩ ، بند ١٤٥ .

## وتتكون أموال الإتحاد من :

- ١ - الإشتراكات التي تحددها اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية .
- ٢ - الهبات والوصايا والتبرعات التي يصدر بقبولها قرار من مجلس الإدارة .
- ٣ - إيرادات الأموال المملوكة للإتحاد .
- ٤ - إعانات الحكومة .

وقد منح المشرع وزير السياحة ، بموجب المادة ٢٥ من قانون إنشاء الإتحاد ، الحق في حل مجلس إدارة الإتحاد بقرار يصدره ، إذا وقعت منه مخالفة لأحكام القوانين واللوائح ولم يتم إلزالتها رغم إنذاره بذلك بكتاب موصى عليه بمعلم الوصول .

ويعاد تكوين المجلس الجديد خلال ستة أشهر على الأكثر من صدور قرار حل المجلس السابق . كما يجوز حل المجلس بقرار من الجمعية العمومية بموافقة ثلثي الأعضاء على الأقل على أن يعتمد القرار من وزير السياحة .

ويتولى إدارة الإتحاد عند حل مجلس الإدارة لجنة من المعنيين بشئون السياحة يصدر بها قرار من وزير السياحة لتصرف أعمال المجلس المنحل وذلك حين تشكيل المجلس الجديد .

ونحن نرى ضرورة تعديل نص المادة ٢٥ من قانون الإتحاد المشار إليها ، تفادياً لتفارب الاختصاصات والقرارات ، فإنه وإن كان لوزير السياحة الحق في حل مجلس إدارة الإتحاد ، فإننا لا نرى ضرراً في أن يتضمن قراره بالحل قراراً بتشكيل مجلس إدارة جديد معين يستمر باقي مدة دورة المجلس المنحل أو باقي مدة السنة المالية التي صدر خلالها قرار الحل ؛ وعلى أن يكون من اختصاصات المجلس المعين دعوة الجمعية العامة للإتحاد لانتخاب مجلساً جديداً .

هذا وقد خولت المادة ٣٦ من قانون إنشاء الاتحاد مندوب وزارة السياحة لدى الإتحاد مراقبة

قيام الإتحاد المصرى للغرف السياحية بتنفيذ القوانين واللوائح وله حق الإطلاع على دفاتر الإتحاد وحساباته ومحاضر إجتماع جمعياته العمومية ومجلس إدارته .

## ٤٥ - الغرف السياحية :

أنشئت الغرف السياحية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ المعدل بالقانون رقم ١٢٤ / ١٩٨١ ، وكذا قرار وزير السياحة رقم ١/ ١٩٦٩<sup>(١)</sup> ، وقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢١٦/ ١٩٩٠ بشأن اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية<sup>(٢)</sup> .

وتتمتع الغرف السياحية بالشخصية الاعتبارية .

وللغرف السياحية ، بمقتضى القانون وبعد موافقة وزير السياحة ، أن تنشئ شعباً لأوجه النشاط السياحى التى تضمها فى حالة تعددها ، كما لها أن تنشئ فروعاً فى المناطق السياحية الهامة .

وقد إعتبرت المادة الثانية من قانون إنشاء الغرف السياحية ، **المنفاسة السياحية** ، فى تطبيق أحكامه ،

١ - شركات ووكالات السفر والسياحة .

٢ - الفنادق والبسيونات والغرف المفروشة والإستراحات التى تأوى السائحين .

٣ - المحال العامة التى تستقبل السائحين وتشمل المطاعم والكازينوهات والحانات وغيرها من المحال التى تقدم الوجبات أو المشروبات بقصد إستهلاكها فى ذات المحل .

٤ - المحال التى تتعامل مع السائحين فى العاديات والسلع السياحية .

وتعنى الغرف السياحية بالمصالح المشتركة لأعضائها وتمثلهم لدى السلطات العامة ، كما تساعد تلك السلطات فى العمل على تنمية وتنشيط السياحة فى مصر ، ورفع كفاءتها

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٤٧ فى ١٩٦٩/٢/٢٤ .

(٢) صدرت اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية الأولى بموجب قرار وزير السياحة رقم ١٨٠/ ١٩٧٣ المنشور بالوقائع المصرية ، العدد ١٩١ فى ١٩٧٤/٨/٢٢ .

ومستوى الأداء فيها .

وألزمت المادة الرابعة من قانون إنشاء الغرف السياحية المنشآت السياحية التي لا يقل رأسمالها عن عشرة آلاف جنيه الانضمام إلى الغرفة الخاصة بالنشاط السياحي . ويجوز للشركة المالكة لمنشآت سياحية والشركات التي تديرها أن تنضم لعضوية الغرفة بعد موافقة مجلس إدارتها .

وبلغ عدد الغرف السياحية المكونة للإتحاد المصرى للغرف السياحية - ( أربعة ) - على التفصيل الآتى :

#### **أولاً : غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة :**

وتشمل جميع المنشآت التي تقوم بالأعمال والخدمات السياحية والمرخص لها بذلك من وزارة السياحة .

#### **ثانياً : غرفة المنشآت الفندقية .**

وتشمل الفنادق السياحية والبنسوينات والإستراحات السياحية والبيوت المفروشة المرخص لها بإستقبال السياح والمواطنين .

#### **ثالثاً : غرفة المنشآت السياحية ( المحال العامة السياحية ) :**

وتشمل المحال العامة التي تستقبل السياح والمواطنين كالمطاعم والكازينوهات والملاهي والكباريهات والبيوفيهات والحانات والمقاهي وغيرها من المحال التي تقدم المأكولات والمشروبات بقصد إستهلاكها فى ذات المحل .

#### **رابعاً : غرفة محال العانيات والسلع السياحية (١) :**

وتشمل المنتجات النحاسية والمصنوعات الجلدية والخشبية والأشغال اليدوية وغير ذلك من التحف والمصنوعات التذكارية .

---

(١) صدر أول قانون لتترخيص بإنشاء محال بيع العاديات والسلع السياحية برقم ١ / ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية  
صدرت بموجب قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٦ / ١٩٩٢ .

هذا ولكل غرفة من الغرف السياحية المتقدم ذكرها جمعية عمومية ومجلس إدارة .

وتتكون **الجمعية العمومية للغرفة** من جميع أعضائها <sup>(١)</sup> ويرأسها رئيس مجلس الإدارة أو نائبه في حالة غيابه ، وعند غيابهما يرأسها أحد أعضاء مجلس الإدارة يختاره المجلس .  
وتعقد الجمعية العمومية العادية للغرفة في النصف الأول من السنة المالية المنتهية ، وتختص بالشئون الآتية :

١ - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة مندوبى الغرفة في الجمعية العمومية للاتحاد .

٢ - اعتماد اللائحة الداخلية والمالية للغرفة وتعديلاتها .

٣ - النظر في التقرير السنوى لمجلس الإدارة .

٤ - اعتماد تعيين وتحديد مكافأة مراجع أو أكثر للحسابات .

٥ - الموافقة على الميزانية والحساب الختامى .

وتعقد الجمعية العمومية غير العادية بناء على دعوة من مجلس إدارة الغرفة أو من رئيسه أو بناء على طلب مراجع الحسابات أو إذا طلب ثلث أعضاء الجمعية العمومية دعوتها إلى الاجتماع بشرط أن يبينوا أسباب ذلك كتابة فى الطلب المقدم منهم .

وفى جميع الأحوال يجوز لوزير السياحة دعوة الجمعية العمومية لإجتماعات غير عادية .

ومن حيث تكامل نصاب حضور إجتماع الجمعية العمومية ، فقد حددته المادة ٢٨ من قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ بنصف عدد الأعضاء المكونين قانونا للجمعية العمومية ، فإذا لم يكتمل هذا العدد يؤجل الاجتماع إلى موعد آخر <sup>(٢)</sup> .

---

(١) يختار الممثل القانونى للمنشأة المنضمة إلى عضوية الغرفة من يمثلها لدى الغرفة . ويلتزم الممثل بتقديم خطاب محمد يبين صفته ( م ٤ من قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ ) .

(٢) ترى ضرورة تعديل نص المادة ٢٨ المشار إليها بحيث تصبح كما يلى .

ولا يكون إنعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره أعضاء يمثلون نصف عدد الأعضاء المكونين قانوناً لها . فإذا لم يحضر أحد الأئمة فى الاجتماع الأول ، وجب دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول . ويجوز الإنكفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثانى . .

ويكون الاجتماع الثانى صحيحا بحضور أى عدد من هؤلاء الأعضاء .

وتصدر قرارات الجمعية بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين إلا إذا كان القرار متعلقا بطلب

فصل عضو مجلس الإدارة ، فيجب - حينئذ - موافقة ثلثى الأعضاء الحاضرين .

وتنص المادة ٢٩ من قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ بعدم جواز المشاركة فى حضور إجتماعات الجمعية العمومية أو فى الترشيح لعضوية مجلس إدارة الغرفة أو الإشتراك فى الإنتخابات التى تجرىها الغرفة والإدلاء فيها بالأصوات سوى ممثل المنشأة المعتمد ويشترط أن تكون المنشأة قد أدت جميع الإشتراكات المستحقة للغرفة قبل أربع وعشرين ساعة من الاجتماع ولا يجوز للمعز أن ينوب عن أكثر من عضو واحد ممن لهم حق الحضور والمشاركة وعلى أن تعتمد الإنابة من أمين عام الغرفة قبل الاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل . ويكون لكل عضو عدد من الأصوات يتناسب مع حجم طاقته ورقم أعماله وقيمة إشتراكه فى الغرفة بحد أدنى صوت واحد وحد أقصى عشرة أصوات (١) .

هذا وترسل خطابات الدعوة لإجتماعات الجمعية مرفقا بها جدول الأعمال وقبل التاريخ المحدد لإنتعاده بأسبوع على الأقل بالبريد أو بالتلكس أو الفاكس أو تسلم بواسطة مندوب بالسرعى أو يعلن عنها بالنشر فى صحيفتين يوميتين متتاليتين ، ويجوز فى حالة الضرورة أن تتم الدعوة سلكيا أو لاسلكيا .

أما مجلس إدارة الغرفة فيتكون من إثني عشر عضوا تنتخب الجمعية العمومية للغرفة ثمانية منهم من بين المرشحين من أعضائها بطريق الإقتراع السرى ، ويعين وزير السياحة الأربعة الباقين من بين ممثلى المنشآت السياحية المنضمة .

ويراعى عند الإلتخاب أو التعيين تمثيل المنشآت المنتمية إلى الغرفة أو المجموعات منهاا  
المتمثلة النشاط (٢) أو المستوى (٣) بعضو على الأقل (٤) .

(١) وذلك وفقاً للقواعد المنظمة لذلك والى يصدر بها قرار من وزير السياحة بناء على عرض مجلس إدارة الغرفة .

(٢) المطاعم الشرقية ... المطاعم الإفريقية ... الكافتريات .

(٣) خمسة نجوم ... أربعة نجوم .... إلخ .

(٤) ويصدر وزير السياحة قراراً يحدد عدد من يمثل المنشآت الأعضاء أو المجموعات المشار إليها فى مجلس إدارة كل

غرفة سياحية ، وذلك بعد أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية ( م ٢/٨ من القرار رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ )

ويشكل أعضاء مجلس إدارة الغرف السياحية المنتخبين<sup>(١)</sup> الجمعية العمومية للإتحاد المصرى للغرف السياحية ، بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين عن وزارة السياحة من الدرجة الثانية على الأقل ويصدر بإختيارهم قرار من وزير السياحة ومندوب عن الشركة القابضة للسياحة<sup>(٢)</sup> من الفئة الثانية على الأقل ويختاره مجلس إدارتها .

ومدة العضوية فى مجلس إدارة الغرفة ثلاث سنوات .

ولا يجوز الإلتخاب أو التعيين لأكثر من دورتين متتاليتين وهو نص مستحدث الهدف منه تجديد شباب مجالس إدارة الغرف السياحية إذ تبين أن رؤساء مجالس إدارة بعض الغرف السياحية إستمر فى موقعه منذ عام ١٩٦٩ وحتى صدور قرار وزير السياحة المشار إليه عام ١٩٩٠ .

وتجرى إنتخابات مجالس إدارة الغرف قبل إنتخاب مجلس إدارة الإتحاد المصرى للغرف السياحية بشهرين على الأقل .

هذا ويختار مجلس الإدارة بطريق الإقتراع الأسرى من بين أعضائه المنتخبين والمعينين رئيسا ونائبا للرئيس يحل محله أثناء غيابه وله كافة سلطاته .

كما يختار مجلس الإدارة هيئة مكتب يتولى رئاستها رئيس المجلس أو نائبه عند غيابه ويحدد المجلس إختصاصات هيئة المكتب ومدتها .

وفى حالة غياب الرئيس ونائبه ، يختار الأعضاء الحاضرون رئيسا للجلسة من بينهم ، ويجوز لمجلس الإدارة إختيار أحد أعضائه أميناً للصندوق للإشراف على النواحي المالية .

وفى حالة خلو مكان أحد أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين لآى سبب من الأسباب ، حل محله التالى فى عدد الأصوات لأخر من إنتخب من الأعضاء الثمانية مع مراعاة شرط التماثل فى النشاط أو المستوى . كما يعين وزير السياحة من يحل محل العضو المعين . وفى الحالتين يستكمل العضو البديل المدة الباقية من العضوية .

---

(١) دون المهتمين .

(٢) حلت الشركة القابضة للسياحة محل هيئة القطاع العام السياحى بموجب القانون رقم ٢٠٢/١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام .



هذا ولا يجوز لعضو مجلس إدارة الغرفة توكيل غيره في حضور إجتماعات المجلس . بيد أنه يجوز له - وبعد الحصول على الموافقة المسبقة لرئيس المجلس - أن يصطحب معه إلى الإجتماع أحد معاونيه من العاملين بالمنشأة التي يمثلها وذلك للإشتراك في مداولات المجلس دون أن يكون له حق التصويت بشرط أخذ موافقة رئيس المجلس مسبقاً .

ويجب أن يجتمع مجلس إدارة الغرفة عشر مرات على الأقل كل سنة بشرط أن لا يتجاوز الفترة بين أى إجتماعين ثلاثة أشهر .

ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب كتابي من ثلث أعضاء المجلس ويكون الإجتماع صحيحاً إذا حضره أكثر من نصف عدد الأعضاء ، فإذا لم يكتمل النصاب القانوني للإجتماع ، يدعى المجلس للإجتماع بعد أسبوع على الأقل من تاريخ الإجتماع الأول لنظر جدول الأعمال المؤجل ويكون إنعقاد المجلس في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتقتضى المادة ١٥ من قرار وزير السياحة رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ بوجوب إرسال خطابات الدعوة لإجتماعات مجلس إدارة الغرفة مرفقاً بها جدول الأعمال بالبريد أو بالتكس أو الفاكس أو تسلمه بواسطة مندوب عن الغرفة ، وذلك قبل تاريخ الإجتماع بسبعة أيام على الأقل ، ويجوز في حالات الضرورة توجيه الدعوة سلكياً أو لاسلكياً أو تسليمها باليد قبل تاريخ الإجتماع بوقت أقصر .

هذا ويكون لوزير السياحة مندوب أو أكثر لدى الغرفة ، ويجب لصحة إجتماعات مجلس الإدارة أن يدعى المندوب إلى كل إجتماع ، وله أن يشترك في المداولات دون أن يكون له صوت معدود .

ومن حيث إختصاصات مجلس إدارة الغرفة<sup>(١)</sup> - فهو يختص بوضع السياسة العامة

---

(١) بالإضافة إلى هذه الإختصاصات - فقد تضمنت المادة ٩ مكرر من القانون رقم ١٩٦٨/٨٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٨١/ ١٢٤ عدداً من الإختصاصات من بينها توقيع جواز وقف نشاط المنشأة السياحية لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة أشهر وكذا سحب الترخيص السياحي لمدة تتراوح بين ستة أشهر وستة وكذا شطب المنشأة من عضوية الغرفة .

للغرفة وتحديد الخطة اللازمة لتنمية النشاط السياحي ومعالجة مشاكله والإتصال بالسلطات المسئولة  
وله فى سبيل ذلك :

١ - إصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالشؤون الداخلية والإدارية والمالية والفنية وشئون  
العاملين بالغرفة . وذلك فى حدود اللائحة الداخلية والمالية للغرفة التى تعتمدها الجمعية  
العمومية .

٢ - إعداد مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامى .

٣ - النظر فى كل ما ترى السلطات المسئولة عرضه من مسائل تتعلق بأعمال الغرفة .

وللغرفة أمين عام مقفول يعينه مجلس إدارتها ويحدد إختصاصاته ومكافأته السنوية ويختار  
المجلس من يحل محله فى غيابه .

ويحضر الأمين العام إجتماعات هيئة المكتب ومجلس الإدارة دون أن يكون له صوت معدود .

يتولى الأمين العام للغرفة - تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة - تصريف شئونها  
وعلى الأخص :

١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

٢ - الإشراف على أعمال العاملين فى الغرفة .

٣ - إعداد مشروع ميزانية الغرفة وحسابها الختامى .

٤ - اعتماد أوامر الصرف الخاصة بالغرفة وذلك فى حدود المبالغ التى يقرها مجلس الإدارة .

٥ - التفتيش دورياً على العاملين وموظفى الشعب والفروع وتقديم تقارير بوقائع التفتيش  
على أعمالهم .

ويلتزم مجلس إدارة الغرفة بإبلاغ قراراته مصحوبة بحضور الجلسة إلى وزير السياحة خلال  
عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدورها .

ولوزير السياحة أن يعترض على قرارات مجلس إدارة الغرفة خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه

بها ، فإذا انقضت هذه المدة دون إعتراض أعتبرت نافذة ، ولا يتغذ القرار المعترض عليه إلا إذا تمسك به المجلس بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه .

### **وحددت المادة ٢١ من اللائحة حالات إسقاط عضوية مجلس الإدارة عن العضو على النحو التالي :**

١ - إذا تخلف العضو عن حضور إجتماع المجلس ثلاث مرات متتالية أو ست مرات خلال السنة دون عذر يقبله المجلس، ويمد الإنسحاب من إجتماع المجلس غيابا بدون إذن أو عذر مقبول .

٢ - إذا إتصل غياب العضو عن إجتماعات المجلس سست مرات متتالية ولوكان ذلك بعذر مقبول .

٣ - إذا زال عن العضو النشاط الذى أُنْتُخِبَ أو عين من أجله أو على أساسه .

ويجوز بقرار من مجلس الإدارة أن يطلب من الجمعية العمومية للفرقة فصل عضو مجلس الإدارة المنتخب الذى يتكرر منه صدور تصرفات أو أفعال يمتبرها المجلس ماسة بكرامته أو بكرامة أحد أعضائه أو بحسن سير العمل بالفرقة .

٤ - وبالنسبة إلى الأعضاء المعيّنين ، يعرض على وزير السياحة طلب فصلهم لأحد الأسباب الثلاثة السابقة .

وللفرقة ميزانية مستقلة وتبدأ سنتها المالية فى أول يوليو وتنتهى فى ٣٠ يونيو من السنة التالية .

ويجب عرض مشروع الموازنة التقديرية على مجلس الإدارة قبل شهر من تاريخ العمل بها لإقرارها .

هذا وتضع الفرقة حسابها الختامى عن السنة المالية المنتضية ، بعد مراجعته من مراجع حسابات أو أكثر تختاره الجمعية العمومية من غير أعضاء مجلس الإدارة مرفقا به تقريراً منه يقدم إلى رئيس مجلس الإدارة والجمعية العمومية العادية ، على أن يقرض على وزير السياحة لإعتماده خلال ثلاثة

أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية .

ومن حيث إنشاء شُعَبٍ وفروع للفرقة - فقد خَوَّلَ المشرع مجلس إدارة الفرقة ، بعد موافقة وزير السياحة ، فى إنشاء شُعَبٍ لها وذلك للمنشآت المتماثلة النشاط وفى إنشاء فروع لها فى الجهات أو المناطق السياحية المختلفة .

ويشكل مجلس إدارة الشعبة أو الفرع وتحدد ميزانيته بقرار من مجلس إدارة الفرقة .

ولمجلس إدارة الشعبة أو الفرع ، بقرار يصدر بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين ، أن يطلب من مجلس إدارة الفرقة فصل عضو مجلس إدارة الشعبة أو الفرع الذى تصدر منه تصرفات أو أفعال يعتبرها المجلس ماسة بكرامته أو بكرامة أحد أعضائه أو بحسن سير العمل فى الفرقة .

كما أجاز المشرع لمجلس إدارة الفرقة إصدار قرار يحل مجلس إدارة الشعبة أو الفرع إذا وقعت منه مخالفة لأحكام القوانين واللوائح أو لقرارات مجلس إدارة الفرقة ، وذلك إذا لم يتم بإزالة المخالفة رغم إنذاره بكتاب موصى عليه يعلم الوصول .

ويعين مجلس إدارة جديد خلال أسبوعين من صدور قرار الحل .

كما أنه لمجلس إدارة الفرقة إلغاء الشعبة أو الفرع إذا قامت أسباب توجب ذلك .

#### **وفيما يتعلق بأموال الفرقة -فهي تتكون من :**

١ - الإشتراكات التى تفرزها الفرقة على أعضائها بمقتضى قرارات تصدر من مجلس الإدارة وذلك بمراجعة رأس مال المنشأة وعدد العاملين فيها .

٢ - إعانات الحكومة .

٣ - الهبات والوصايا بشرط أن يصدر بقبولها قرار من وزير السياحة .

٤ - الإيرادات التى تحصل عليها الفرقة من أملاكها .

أما عن طريقة توزيع إيرادات الغرفة - فتجربى كما يلى :

١٠ ٪ لتكوين احتياطى .

٣٠ ٪ من الإشتراكات لإشتراك الغرفة فى الإتحاد المصرى للغرف السياحية .

٦٠ ٪ لنفقات الغرفة لتحقيق أهدافها .

وقد منح المشرع وزير السياحة الحق فى حل مجلس إدارة الغرفة بقرار يصدره - وبعد أخذ رأى للإتحاد - إذا وقعت منه مخالفة لأحكام القوانين واللوائح ولم يتم إلزالتها رغم إنذاره بكتاب موسى عليه بعلم الوصول .

وبعد تكوين المجلس الجديد خلال شهرين على الأكثر من صدور قرار حل المجلس السابق .  
بحسن لا ترى سبباً للفرقة فى مدة تكوين المجلس الجديد بين الغرفة وبين لاتحاد ، لذا ترى توحيد الفترة الممنوحة لتكوين المجلس الجديد فى الغرفة الإتحاد ، بالإضافة إلى ضرورة أن يتضمن قرار الوزير بالحل قراراً بتشكيل جلس إدارة جديد معين يستمر باقى مدة دورة المجلس المنحل أو باقى مدة السنة لالية التى صدر خلالها قرار الحل ، وعلى أن يكون من إختصاصات المجلس لمنح دعوة الجمعية العمومية للغرفة لإنتخاب مجلساً جديداً .

وجدير بالذكر - فإن المادة ١٦ من القانون رقم ١٩٦٨/٨٥ لم تتضمن حكماً كالذى تضمنته مادة ٣٥ منه فيما يتعلق بإدارة الغرفة خلال فترة الحل ولحين تشكيل مجلساً جديداً ، الأمر الذى يى معه ضرورة تعديلها كى تتكامل مع الأصول التشريعية .

وغنى عن البيان - أن المادة ١٧ فإن القانون ١٩٦٨/٨٥ تضمنت حكماً بالحل الذاتى لغرفة بقرار يصدر بموافقة أربعة أخماس أعضائها على أن يعتمد القرار من وزير السياحة بعد أخذ ى الإتحاد المصرى للغرف السياحية .

وعند حل الغرفة نهائياً فإن أموالها تؤول إلى الغرفة الأقرب غرضاً لها ويتم ذلك بقرار من وزير سياحة بعد أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية .

## ٤٦ - صندوق التنشيط السياحي (١) :

إعتباراً من النصف الثاني من عام ١٩٩٠ تعدلت تسمية الصندوق الخاص بحصيلة مساهمات قطاع الأعمال السياحي في دعم ميزانية التسويق السياحي القومى إلى صندوق التنشيط السياحي .

ويعتبر صندوق التنشيط السياحي أحد الأجهزة التابعة للإتحاد المصرى للغرف السياحية ، وهو ، من ثم ، لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية <sup>(٢)</sup> المستقلة كالغرف السياحية على الرغم من تفويضه في التعاقد مع المكاتب الإستشارية المتخصصة في السياحة للقيام بالدراسات <sup>(٣)</sup> وفي التعاقد مع مكاتب العلاقات العامة والدعاية والإعلان في الدول المصدرة للسائحين لتنظيم الحملات الدعائية السياحية لمصر <sup>(٤)</sup> .

وصندوق التنشيط السياحي يعمل على تنشيط حركة السياحة الدولية إلى مصر والداخلية بها وتنميتها بصورة متوازنة معاوناً لوزير السياحة والإتحاد المصرى للغرف السياحية وكذا الغرف السياحية في العمل نحو تنمية السياحة وتنشيطها في إطار الخطة السياحية للدولة .

كما يقوم الصندوق بالتمويل الكلي أو الجزئي للأنشطة والأعمال التنشيطية والتسويقية السياحية الداخلية والخارجية وفقاً للسياسات التي يضعها مجلس إدارة الصندوق والخطط وبرامج العمل التي يرسمها لتحقيق أغراضه .

ويباشر الصندوق أعماله وإختصاصاته ويجتمع مجلس إدارته ولجنته التنفيذية في مقر الإتحاد

---

### Egyptian Tourism Marketing Fund

(١)

(٢) فالشخص الاعتباري ، عاماً كان أم خاص ، يتمتع بجميع الحقوق ، إلا ما كان منها ملائماً لصفة الشخص الطبيعي ، وذلك في الحدود التي يقرها القانون . فيُمكن للشخص الاعتباري :

١ - لمة مالية مستقلة . ٢ - أهلية في الحدود التي يعينها سند إنشائه أو التي يقرها القانون . ٣ - حق التقاضي .

٤ - موطن مستقل ويعتبر موطنه المكان الذي يوجد فيه مركز إدارته . ٥ - نائب ، ممثل قانوني ، يعبر عن إرادته . فإذا تخلف شرط أو أكثر من هذه الشروط إلتقى من النشاط وصف الشخص الاعتباري .

(٣) مادة ٣ بند ٥ من اللائحة الأساسية لصندوق التنشيط السياحي .

(٤) مادة ٢ بند ٦ من اللائحة الأساسية لصندوق التنشيط السياحي .

المصرى للغرف السياحية . ويجوز أن يجتمع مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية في أى مكان آخر خارج هذا المقر كلما إقتضت الضرورة ذلك .

### **أما عن أهداف صندوق التنشيط السياحى - فيمكن إجمالها فى الآتى :**

١ - تنشيط حركة السياحة الدولية إلى مصر والترويج لها بشتى الوسائل العلمية والعملية والعمل على زيادة معدل نموها سنويا بصورة تتفق مع المستهدف فى الخطة السياحية للدولة .

٢ - تشجيع السياحة الداخلية والعمل على زيادة معدل نموها سنويا وفق ما هو مستهدف فى الخطة السياحية للدولة .

٣ - رفع مستوى الوعى السياحى بين المواطنين وزيادته بصورة تجعل السياحة عملا قوميا لما لها من فوائد إقتصادية وإجتماعية ونفسية وبيئية وحضارية .

### **ولما يتعلق بمسائل تحقيق الصندوق لأهدافه - فيمكن إجمالها فى الآتى :**

١ - الدراسة العلمية والعملية لأسواق السياحة الدولية بهدف وضع إستراتيجية تسويقية عامة فعالة لزيادة نصيب مصر من هذه الأسواق السياحية الدولية المصدرة أو من بعضها بطريق الأولوية .

٢ - الإشتراك فى المؤتمرات والمعارض الدولية للسياحة والفنادق وتكثيف الجهود لإبراز الصورة الحقيقية للمنتج السياحى المصرى فى هذه المناسبات .

٣ - إيفاد وفود متخصصة إلى الأسواق السياحية القائمة أو المستهدفة لدعم وتميز جهود تنمية حركة السياحة الدولية لمصر وتشجيعها .

٤ - التعاقد مع مكاتب العلاقات العامة والدعاية والإعلان فى الدول المصدرة للسائحى لتنظيم الحملات الدعاية السياحية لصالح مصر والعمل على زيادة حركة السياحة الدولية إليها .

## ويتكون مصادر تمويل الصندوق من :

١ - المساهمات والإشتراكات الإضافية التي تقررها مجالس إدارات الغرف السياحية على

أعضائها لتمويل الصندوق والتي يلتزمون بها وفقاً للائحة التي تقررها مجالس إدارات

الغرف السياحية .

٢ - الموارد المالية التي تسدها الدولة لدعم ميزانية الصندوق ومشروعاته .

٣ - الهبات والتبرعات وما في حكمها التي يوافق مجلس إدارة الصندوق على قبولها .

٤ - أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق .

٥ - أية رسوم تفرض أو تخصص لحساب الصندوق .

هذا وتودع أموال الصندوق في حساب خاص بإسم صندوق التنشيط السياحي في أحد البنوك

المعتمدة<sup>(١)</sup> ويتم استثمارها والتصرف فيها وفقاً للقواعد المالية السليمة وفي إطار اللائحة المالية

للمصندوق .

كما يتم الصرف من حسابات الصندوق لدى جميع البنوك بموجب شيكات يوقع عليها المدير

التنفيذي كتوقيع أول والمسئول المالي كتوقيع ثان أو من يحل محلها أثناء غيابهما أو غياب أيهما ،

وتبلغ توقيعاتهما إلى البنك المختص من خلال رئيس مجلس إدارة الصندوق .

هذا ويتحدد فائض إيرادات الصندوق في نهاية السنة المالية بقيمة الزيادة في مصادر تمويل

المصندوق على مصروفاته عن تلك السنة . ويتم ترحيل فائض إيرادات السنة المالية إلى السنة

المالية التالية .

والسنة المالية للمصندوق إثنا عشر شهراً تتفق مع السنة المالية للاتحاد المصري

للغرف السياحية .

---

(١) دون البنوك المسجلة .

أنظر بالتفصيل الفقرة بين البنوك المعتمدة والبنوك المسجلة في مؤلفنا ( التنظيم القانوني للتعامل بالنقد الأجنبي في

المنشآت السياحية والفندقية - جرائم النقد السياحي ) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ ، البند ٤١ وما بعده ، ص ١١٢

وما بعدها .



ويتولى إعداد الحساب الختامي للصندوق المدير التنفيذي للصندوق وكذا الميزانية ومشروع تقرير مجلس الإدارة عنها لإقراره وذلك فى خلال شهرين من تاريخ إنتهاء السنة المالية .

وتعرض الحسابات الختامية للصندوق والميزانية بعد إقرارها من اللجنة التنفيذية على مجلس إدارة الصندوق لإعتمادها ثم يجرى عرضها على مجلس إدارة الاتحاد المصرى للغرف السياحية للمصادقة عليها وإعتمادها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للصندوق على أن تحاط الغرف السياحية بها فوراً لكى يتسنى تضمينها تقريرها السنوى .

ويكون للصندوق مراقباً للحسابات أو أكثر يمينه سنوياً مجلس إدارة الاتحاد المصرى للغرف السياحية ويقدر أتعابه . ويقدم مراقب الحسابات تقريره السنوى إلى مجلس إدارة الصندوق .

كما يكون للصندوق جهاز إدارى ومالى مستقل يرأسه المدير التنفيذي للصندوق وتحكمه اللوائح الداخلية والإدارية والمالية للصندوق التى يضمها مجلس إدارته .

**أما عن إدارة صندوق التنشيط السياحى فيتولاها مجلس إدارة مكون من أحد عشر عضواً على النحو الآتى :**

- |       |  |
|-------|--|
| رئيسا | ١ - رئيس الاتحاد المصرى للغرف السياحية |
| عضوا  | ٢ - رئيس الهيئة العامة للتنشيط السياحى |
| عضوا  | ٣ - رئيس غرفة المنشآت الفندقية         |
| عضوا  | ٤ - رئيس غرفة شركات السياحة            |
| عضوا  | ٥ - رئيس غرفة المنشآت السياحية         |
| عضوا  | ٦ - رئيس غرفة العاديات والسلع السياحية |
| عضوا  | ٧ - المدير التنفيذي للصندوق            |

٨ - أربعة من الخبراء فى مجال السياحة يرشحهم الاتحاد المصرى للغرف السياحية ويصدر

بتعيينهم قرار من وزير السياحة والطيران المدني ، وتكون مدة عضويتهم في المجلس ثلاث سنوات مع جواز ترشيح وتعيين كل أو بعض هؤلاء الخبراء لمدة أخرى .

وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه نائباً للرئيس يحل محل الرئيس عند غيابه .

ويجتمع مجلس الإدارة <sup>(١)</sup> مرة على الأقل كل شهرين بناء على دعوة من الرئيس أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس ، أو المدير التنفيذي في حالة غيابهما ، أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائه على الأقل .

هذا ويرأس إجتماع المجلس رئيس المجلس ، وفي حالة غيابه نائب الرئيس ، وفي حالة غيابهما المدير التنفيذي .

وللمجلس الإدارة أن يدعو لإجتماعاته وأن يستعين بمن يراه من أهل الخبرة للاستشارة والإستئناس برأيه كلما دعت الحاجة ، ولا يكون لمن يستعان به صوت محدود في التصويت .

**وفيما يتعلق بإختصاصات مجلس إدارة الصندوق ، فللمجلس جميع الصلاحيات والسلطات المتعلقة بإدارة الصندوق والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق أهدافه ، ويختص بالأمور الآتية :**

١ - إقرار السياسة العامة للصندوق وإحطة اللازمة لتحقيق أهدافه وبرامج التنفيذ وذلك في ضوء ما يصل الصندوق من مقترحات من الغرفة المعنية ومن الهيئة العامة للتنشيط السياحي .

٢ - إقرار ميزانية الصندوق وحساباته الختامية في موعد لا يتجاوز الثلاثة أشهر التالية للسنة المالية .

٣ - وضع تقرير سنوي عن نشاط الصندوق خلال السنة المالية ، وعن مركزه المالي في نهاية تلك السنة .

---

(١) نرى أن واضعي لائحة الصندوق قد خافهم التوفيق حينما نصت الفقرة الثالثة من المادة السادسة من اللائحة على أن نصاب صحة الإجتماع هو حضور نصف عدد الاعضاء زائداً رئيس الإجتماع على الأقل - وكان من الأفضل صياغة النص على أن ( لا يكون إجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضره ستة أعضاء على الأقل - ... )

٤ - الموافقة على المشروع الذى يعده المدير التنفيذى للصندوق وتعتمده اللجنة التنفيذية

للموازنة التخطيطية السنوية للصندوق قبل بدء السنة المالية الجديدة بشهرين على الأقل .

٥ - متابعة تنفيذ خطة الصندوق وبرامج التنفيذ .

٦ - إقرار اللوائح الداخلية والمالية للصندوق .

٧ - إقتراح أية تعديلات قد يرى إدخالها على اللائحة الأساسية للصندوق .

٨ - الموافقة على الصرف وإعتماده بغير حدود - وللمجلس بالإضافة إلى ذلك :

أ - إعتتماد قرارات اللجنة التنفيذية للصندوق بالمصروفات التى لا تتجاوز فى جملتها مائة

ألف جنيه .

ب - إعتتماد الصرف بالنسبة لما يقرره المدير التنفيذى للصندوق من مدفوعات لا تتجاوز

جملتها عشرين ألف جنيه .

ورئيس مجلس الإدارة يشرف إشرافاً كاملاً على أنشطة الصندوق وفقاً للخطة التى يضمها

مجلس الإدارة . كما يرأس إجتماعات المجلس واللجنة التنفيذية .

كما يمثل رئيس المجلس الصندوق أمام القضاء والغير .

هذا ويجرى تسجيل محاضر جلسات مجلس الإدارة فى سجل مرقم الصفحات مختوم بخاتم

الاتحاد المصرى للغرف السياحية ، ويوقع على كل صفحة من صفحاته رئيس الاتحاد المصرى للغرف

السياحية والمدير التنفيذى للصندوق .

وتعرض قرارات مجلس إدارة الصندوق على وزير السياحة ومجلس إدارة الاتحاد المصرى للغرف

السياحية للإحاطة (١) .

---

(١) نص المادة ١٤ من اللائحة محل نظر . فوزير السياحة يملك حق الاعتراض على قرارات الاتحاد والغرف

السياحية فكيف يسلب منه هذا الحق ؟ الامر الذى يؤكد وجهة نظرنا من فقدان الصندوق للشخصية

الاعتبارية المستقلة ويؤكد عدم كونه أحد الأجهزة الداخلية للصندوق .

## **والصندوق لجنة تنفيذية تشكل من خمسة أعضاهم :**

- ١ - رئيس مجلس إدارة الصندوق رئيساً
- ٢ - نائب رئيس مجلس الإدارة نائباً للرئيس
- ٣ - المدير التنفيذي عضواً
- ٤ - إثنين من أعضاء مجلس الإدارة يختارهم المجلس أعضاء

وإذا خلا محل عضو من الأعضاء المختارين يتم إختيار عضو آخر يحل محله في أول إجتماع لمجلس إدارة الصندوق .

وتجتمع اللجنة التنفيذية مرة على الأقل كل شهر بناء على طلب الرئيس أو نائبه في حالة غيابه أو المدير التنفيذي في حالة غيابهما ، أو بناء على طلب إثنين من أعضاء اللجنة .

وللجنة أن تدعو لإجتماعاتها من ترى الاستعانة به من أهل الخبرة للإستشارة والإستئناس برأيه كلما دعت الحاجة .

## **وتختص اللجنة التنفيذية بالشئون الآتية :**

١ - إقرار التصرفات المالية المطلوبة ، وبرامج العمل التنفيذية في حدود مبلغ مائة ألف جنيه ما دامت داخل إطار خطة العمل التي يضعها المجلس والموازنة التي أقرها . على أن يتم العرض على مجلس الإدارة في أول إجتماع لاحق للتصرف لإقرار هذه التصرفات .

٢ - إقرار الخطة السنوية والموازنة التقديرية للصندوق التي يمدّها المدير التنفيذي تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة والإعتماد .

٣ - التدارس فيما يقدمه إليها المدير التنفيذي للصندوق من تقارير وموضوعات تمهيداً لعرض ما يجب عرضه منها على مجلس الإدارة .

**والمدير التنفيذي للصندوق يقوى تعيينه مجلس الإدارة ، وتستلزم الثلاثة كونه متفقاً للعمل بالصندوق بالإضافة إلى شغله عضوية مجلس الإدارة الذي يحدد موته ومكافاته .**

وفي حالة غياب المدير التنفيذي ، يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه من يحل محله ، ويكون

للمضو المختار فى هذه الحالة كافة سلطات المدير التنفيذى وإختصاصاته .

### ويختص المدير التنفيذى بالشئون الآتية :

- ١ - إعداد مشروع الخطة السنوية للصندوق ، والموازنة التقديرية لتنفيذ الخطة ، وذلك بالتنسيق مع خطة الهيئة العامة للتنشيط السياحى لعرضها على اللجنة التنفيذية للصندوق لإقرارها ..
- ٢ - تنفيذ الخطة العامة والموازنة الخاصة بالصندوق والسابق اعتمادها من مجلس الإدارة فى إطار البرامج الهادفة الى تحقيق أهداف الصندوق واللوائح المنظمة للعمل .
- ٣ - اعداد ودراسة التقارير والموضوعات الخاصة بنشاط الصندوق والتي يطلب مجلس الإدارة منه بحثها ، وكذا التقارير التى يتلقاها من مختلف الجهات المعنية وابداء الرأى فى مدى مساهمة الصندوق فى تمويل أى مشروع ترويجى أو توىقى قبل القرار المساهمة فى تمويله .
- ٤ - اقتراح شكل وحجم المشاركة المصرية فى المناسبات السياحية الدولية والمحلية وكذلك البرامج والحملات التنشيطية والترويجية والتي يساهم فيها قطاع السياحة المصرى ، وما يتطلبه من أعباء مالية مع تقديم موازنة تقديرية لكل حالة موضحا بها توزيع التكاليف على الأطراف المشاركة .
- ٥ - دراسة الموضوعات التى تعرض على مجلس الادارة والاتصال بالجهات المختصة فى هذا الصدد واعداد البيانات الخاصة بها واعداد جداول أعمال الاجتماعات .
- ٦ - تنفيذ قرارات مجلس الادارة .
- ٧ - تنفيذ ما يكلفه به مجلس ادارة الصندوق أو اللجنة التنفيذية أو رئيس المجلس فى إطار تحقيق أهداف الصندوق .
- ٨ - القيام بمهام مقرر اللجنة التنفيذية للصندوق .

٩ - تنفيذ أوامر وأذونات الصرف الخاصة بالصندوق الصادرة بقرار من مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية كما يكون له سلطة اقرار التصرفات المالية المطلوبة بما لا يجاوز جملتها ٢٠,٠٠٠ جنيه في اطار خطة للعمل يضعها المجلس والموازنة التقديرية السابق اقرارها وذلك لحين العرض على مجلس الإدارة .. وذلك كله بتوقيع مشترك مع المدير المالي للصندوق .

١٠ - الاشراف على جميع الاعمال الادارية بالصندوق .

١١ - اعداد الحساب الختامى والميزانية السنوية والموازنة التقديرية وتقارير المتابعة الدورية .

#### ٤٧ - نقابة المرشدين السياحيين <sup>(١)</sup> :

لم تكن مهنة الإرشاد السياحى يحكمها قانون حتى عام ١٩٥٥ ، وإنما كانت تنظمها لائحة وقرارات يصدرها المحافظون فى شكل رخص تراجمة تصرف من قلم الرخص بالمحافظة شأنها فى ذلك شأن رخص الباعة الجائلين <sup>(٢)</sup> والمبوطية وغيرهم ؛ إلا أنه تمشيا مع مقتضيات السياحة رأت مصلحة السياحة <sup>(٣)</sup> أن تتدخل فى أمر هذه الطائفة باعتبار أن لها أهميتها الكبيرة فهم الذين يصحبون السائح فى ثقافته ويقومون بإستعراء انتباهه للمعالم الجغرافية والآثار التاريخية والظواهر الإجتماعية والتقدم العمرانى .. إلى غير ذلك ؛ الأمر الذى دعا مصلحة السياحة إلى إعداد مشروع قانون وافق عليه مجلس الأمة وصدر برقم ١٩٦٥/٢٧ متظما لمهنة الأدلاء والمرشدين ولاغيا القانون رقم ١٩٥٥/٦١٨ بشأن المرشدين والأدلاء .

وكان من أهم القواعد التى استهدفها القانون رقم ١٩٦٥/٢٧ ضرورة أن يكون المرشد السياحى مثقفا واسع الإدراك ، ملما بتاريخ البلاد وأحوالها عارفا بمصالحها وآثارها حتى يستطيع إعطاء الصورة الحقيقية للبلاد لزائريها الأجانب لذلك إشتراط توافر المؤهل العلمى فضلا عن إجادته للغات .

---

(١) أنظر مؤلفنا ، التنظيم القانونى للإرشاد السياحى فى مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ ، بند ٥٢ وما يمهده ، ص ٧٨ وما يمهدها .

(٢) المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٩٦٥/٢٧ - الجريدة الرسمية فى ١٩٦٥/٦/٩ - العدد ١٢٦ .

(٣) الهيئة المسئولة عن السياحة فى مصر آنذاك عند صدور القانون رقم ١٩٦٥/٢٧ بشأن المرشدين السياحيين . وكانت تتبع وزارة الثقافة والإرشاد القومى .

وفيما يتعلق بالطائفة التي كانت تعمل في هذه المهنة قبل صدور القانون رقم ٢٧/١٩٦٥ ورثت حياتها ومعيشتها على هذا العمل ولا تتوافر فيها الشروط الواجبة بالنسبة للإرشاد السياحي فقد رأى الإبقاء عليهم على أن يقتصر عمل أفرادها في مرافقة السائح في تنقلاته دون أن يكون لهم حق تولي شرح المعالم التاريخية والعلمية والأماكن الأثرية وهم فئة الإدلاء السياحيين - أسوة بما أتبع بالنسبة للتشريعات المنظمة لباقي المهن لما لهم من حق مكتسب وأوقف صرف تراخيص أدلاء حتى تتم تصفيتهم بالإلغاء ويشمل الإلغاء التنازل أو الوفاة والسحب أو عدم التجديد في المعاد القانوني .

ومنذ عام ١٩٦٥ أوقف صرف تراخيص مرشدين سياحيين لغير المؤهلين .

وتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم ٢٧/١٩٦٥ بشأن المرشدين السياحيين ألغى بالقانون رقم ٢١/١٩٨٣ في شأن المرشدين السياحيين ونقابتهم .

ولنقابة المرشدين السياحيين الشخصية الاعتبارية مقرر جديدة يقع المقر الرئيسي للنقابة بمدينة القاهرة .

وأجاز القانون لمجلس إدارة النقابة العامة إنشاء نقابات فرعية بالمحافظات .

وقد تضمنت المادة ٢٧ من القانون رقم ١٢١/١٩٨٣ **مجموعة من الأهداف** حاصلها الدفاع عن مصالح المرشدين السياحيين ورفع مستواهم العملي وتطوير مهنة الإرشاد السياحي بما يكفل الصالح العام والعمل على تسوية المنازعات ذات الصلة بالمهنة التي تنشأ بين أعضاء النقابة أو بينهم وبين الجهات التي يعملون بها وتوفير العمل للمرشدين السياحيين وتنظيم التعاون في ممارسة المهنة وإقتراح تحديد الحد الأدنى للأجور المناسبة للمرشد السياحي .

وقد حددت المادة ١٨ من القانون **شروطاً وحيداً لقبول** العضوية بالنقابة وهو أن يكون صاحب الشأن حاصلاً على ترخيص بمزاولة مهنة الإرشاد السياحي من وزارة السياحة .

وبينت المادة ٢٩ من القانون لجنة قيد المرشدين السياحيين التي يجرى تشكيلها من :

١- وكيل النقابة

رئيساً

٢ - عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختارهم المجلس

أعضاء

وفي حالة رفض طلب القيد بقرار مسبب من اللجنة المشكلة بموجب المادة ٢٩ من القانون فإنه يجب إخطار صاحب الشأن بذلك خلال أسبوع من تاريخ صدور القرار بخطاب موسى عليه بعلم الوصول .

ويقوم مقام الإخطار تسلم صاحب الشأن ، الصادر ضده القرار ، بإيصال يوقع عليه (١) منه .

هذا وقد اعتبرت المادة ٢٩ المشار إليها فوات ستين يوماً (٢) دون رد النقابة على طلب القيد بمثابة قراراً بقبوله .

أما من حيث إجراءات التظلم من قرار رفض طلب القيد فقد أجازته المادة ٣١ من القانون وبيّنت إجراءاته على النحو التالي :

١ - أن يقدم التظلم إلى مجلس النقابة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار المتظلم به .

٢ - أن يفصل مجلس النقابة في التظلم بعد تكليف المتظلم بالحضور إلى النقابة بخطاب موسى عليه لسماع أقواله .

٣ - يحظر على لجنة القيد التي أصدرت قرار الرفض حضور جلسة سماع أقوال المتظلم .

٤ - وجوب صدور القرار في التظلم بأغلبية ثلاثة أعضاء من مجلس النقابة على الأقل (٣) .

وقد أجاز المشرع بمقتضى المادة ٣٢ من القانون إعداد جداول قيد الأعضاء العاملين

---

(١) ثرى أن يكون التعويل من صاحب الشأن الصادر ضده القرار شخصياً .

(٢) من تاريخ تقديم الطلب إلى النقابة .

(٣) يشكل مجلس النقابة العامة من القيد وثمانية أعضاء تتخيم الجمعية العمومية من بين أعضائها ، ويتم الانتخاب

بالإتراع السرى (م/٥١) ، أما مجلس النقابة الفرعية فيؤلف من رئيس وأربعة أعضاء تتخيم الجمعية العمومية

للنقابة الفرعية بالإتراع السرى (م/٦٢) .



## وجداول أخرى لقيد الاعضاء غير العاملين .

كما أجازت المادة المذكورة للمضو العامل أن يطلب ، فى حالة تركه العمل بالإرشاد السياحى ، نقل إسمه إلى جداول غير العاملين .

كما أجازت المادة المذكورة لوزارة السياحة ، وهى إجازة محل نقد ولا نرى محلاً لها باعتبارها تدخل فى صميم العمل التنظيمى للنقابة أن تطلب نقل إسم المضو العامل إلى جداول الاعضاء غير العاملين فى حالة عدم تجديد الترخيص بمزاولة المهنة أو عند إلغائه لسبب من الاسباب المنصوص عليها قانوناً .

وإعمالاً للقواعد العامة فى طرق الطعن فى القرارات الإدارية ، أناط المشرع الإختصاص للقضاء الإدارى بالطعن أمامه فى صحة إنعقاد جلسات الجمعية العمومية <sup>(١)</sup> وفى القرارات الصادرة منها خلال ستين يوماً من تاريخ صدورها <sup>(٢)</sup> .

أما الطعن فى القرارات الصادرة من مجلس التأديب بتوقيع الجزاءات المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من القانون <sup>(٣)</sup> فيكون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان المضو الصادر ضده بالقرار التأديبى أمام محكمة القضاء الإدارى <sup>(٤)</sup> .

## ٤٨ - مكاتب السياحة الداخلية :

إنشئت مكاتب السياحة الداخلية بموجب قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٠/٢١٢ <sup>(٥)</sup>

والمكتب السياحى الداخلى هو الجهاز الذى يمثل وزارة السياحة فى المحافظات المختلفة .

---

(١) لم تتضمن المادة ٤٦ من القانون أجلاً يكون من حق المضو الطاعن ( أو الأعضاء الطاعنين ) خلاله قيد الطعن .

(٢) م ٤٧ من القانون .

(٣) التنبيه أو الإنذار أو الشطب من جداول النقابة دون المساس بالمعاش المستحق .

(٤) إجاز القانون - أيضاً - للتقيد أن يعطى فى قرار مجلس التأديب أمام محكمة

القضاء الإدارى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وهو التفسير الأصح الذى نرى

الأخذ به لأن التقيد لا يعنى بالقرار التأديبى بصفة كونه الرئيس الإدارى للنقابة .

(٥) الوقائع المصرية ، العدد ٩٩ فى ١٩٧١/٥/٣ .

وينشأ مكتب السياحة الداخلى بقرار من وزير السياحة يختص بالعمل أساساً فى نطاق الإقليم الذى أنشئ فيه .

ويجوز بقرار من وزير السياحة مد نشاط المكتب إلى مناطق أخرى بالإضافة إلى منطقة العمل الأصلية .

هذ ويختص مكتب السياحة الداخلى بتنفيذ السياسة العامة لوزارة السياحة فى منطقة عمله بالتعاون المباشر مع جميع الأجهزة الموجودة بالمحافظات والإشتراك فيما تقوم به من خدمات ومشروعات النهوض بالإقليم من كافة النواحي السياحية .

### **وحددت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ٢١٢ / ١٩٧٠ واجبات مكتب السياحة الداخلى على النحو التالى :**

١ - تقديم كافة المساعدات للمسائح الأجانب والمواطنين وتذليل ما قد يعترض زيارتهم للإقليم من مصاعب ومشكلات فور حدوثها مع الاتصال عند الحاجة بالجهات المعنية وبصفة عامة اتخاذ كافة ما يلزم لرفع كفاءة الخدمة السياحية فى الإقليم وتنشيط حركة السياحة به سواء بالنسبة للأجانب أو المواطنين .

٢ - خلق وتنمية الوعى السياحى بين المواطنين وتنشيط السياحة الداخلية بين مختلف الأقاليم لكافة قطاعات الشعب وتنظيماته المختلفة وحشها على تنظيم الرحلات بتقديم التسهيلات والتخفيضات المناسبة . وكل ذلك بالتعاون مع الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة .

٣ - تمثيل الوزارة فى مجلس الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة بما يحقق رقابة الوزارة ومتابعتها لأعمال تلك المجالس وقراراتها بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٥٧ وتعديلاته .

٤ - تحقيق الإشراف والرقابة على المحال العامة السياحية والفنادق وشركات السياحة والمرشدين السياحيين بهدف رفع مستوى الخدمة السياحية ، على أن يتم ذلك بإشراف وكالة الوزارة للمشئون الفنية فى إطار السياسة العامة التى تضعها وكالة الوزارة لشئون الرقابة السياحية .

٥ - تحقيق التناسق بين كافة الأجهزة العامة فى الحقل السياحى بالاقليم بما يكفل تضافر الجهود ويلوغ الأهداف المرسومة .

٦ - الحفاوة بضيوف الوزارة الأجانب وكيار الشخصيات والإشراف على تنفيذ البرامج المعدة لزيارتهم ومرافقتهم اذ دعت لذلك الحاجة .

٧ - تقديم كافة البيانات عما يطلبه السائحون وتزويدهم بالخرائط والنشرات والمطبوعات والعناية بمواطن شكواهم والعمل على رفع أسبابها واحالتها الى الجهات المختصة اذا لزم الأمر مع ملاحقة ما يتخذ حيالها من تصرفات .

أما عن رئاسة مكتب السياحة الداخلى فيتولاها مدير يختاره وزير السياحة من بين من ترشحهم لجنة مكونة من وكيل وزارة السياحة المختص وكل من مدير عام السياحة الداخلية ومراقب عام المكاتب الداخلية ، ويعاونه عدد من العاملين يختارهم وكيل وزارة السياحة المختص من بين من يرشحهم مدير الإدارة المختص .

**وحددت المادة الرابعة من قرار إنشاء مكاتب السياحة الداخلية الشروط الواجب توافرها فيمن يعين مديراً لمكتب السياحة الداخلى كما يلى :**

١ - أن يكون ممن لهم خبرة فى الشؤون السياحية .

٢ - أن يكون على قدر كاف من المعرفة بالمعلومات العامة .

٣ - أن يجيد إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية .

٤ - أن يتمتع بشخصية قوية ومظهر لائق وسلوك يجمع بين اللياقة وقوة الإقناع مع الحلق الإجتماعى وحسن التصرف حيال الأوساط المختلفة .

٥ - أن تتوافر لديه الدراية الكافية بالتوايح المالية والإدارية .

أما باقى العاملين بالمكتب فيشترط فيهم توافر الخبرة فى شئون السياحة كل فى مجال تخصصه فى العمل المنوط به فضلاً عن التمتع بحسن المظهر والتصرف وحسن السلوك . هذا فضلاً عن إجادة

إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية بالنسبة للعاملين في مجالات العلاقات العامة والإستعلامات .

### **وحددت المادة الخامسة من قرار إنشاء مكاتب السياحة الداخلية واجبات مدير المكتب على النحو التالي :**

- ١ - تنفيذ الخطة العامة لوزارة السياحة في نطاق الإقليم الذي أنشئ فيه .
  - ٢ - الإشراف الكامل على جميع العاملين معه وفي المكاتب الفرعية التابعة لوزارة السياحة في دائرة الإقليم السياحي ويتولى توزيع العمل فيما بين العاملين كل حسب تخصصه مع توجيههم إلى ما يحقق مآلح العمل .
  - ٣ - مراجعة أعمال المكتب من التواحي الفنية والمالية والإدارية ومتابعتها ويقوم المدير بدور ضابط الإتصال بين الإدارات العامة بالوزارة وبين من يتبعها من العاملين معه بالمكتب .
  - ٤ - تمثيل الوزارة في مجالس المحافظة والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة واللجان المتعلقة بالسياحة المؤقتة منها والدائمة .
  - ٥ - البت في الأمور والمشاكل العاجلة التي تعترض المكتب ولا تختمل التأجيل مع إخطار وزارة السياحة بما أتخذ في شأنها من إجراءات .
- أما عن مدة العمل في المكتب فتكون حسب ظروف كل إقليم .

\*

\*

\*

## المبحث الثانى

### تحديد المنشآت السياحية والفندقية (١)

٤٩ - تحديد :

قد يسود الاعتقاد أنه بصدر التشريعات المنظمة للنشاط السياحى والفندقى فى مصر ، فإنه لا يوجد ما يطلق عليه بالفندق السياحى والفندق غير السياحى أو المطعم السياحى والمطعم غير السياحى ، بيد أن هذا التصور يجالى الحقيقة . فإنه وإن كان قانون المحال العامة رقم ١٩٥٦/٣٧١ وقانون الملاهى رقم ١٩٥٦/٣٧٢ لم يفرقا بين المحال العامة السياحية والمحال العامة غير السياحية ، كما لم يفرقا بين الملاهى السياحية والملاهى غير السياحية إلا أنه بصدر القانون رقم ١٩٧٣/١ - المحتر الشريعة العامة للمنشآت السياحية والفندقية والقوانين والقرارات اللاحقة له تأكدت تلك التفرقة وتبلورت فى قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٢/٤٠ الذى فوض المحافظين كل فى اختصاصه بالإختصاصات الآتية :

#### ( الإختصاص الأول )

تحديد أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات فى الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والبوليفيات وغيرها من المحال العامة غير المقيمة سياحياً المعدة لبيع المأكولات والمشروبات .

#### ( الإختصاص الثانى )

تحديد أجور المبيت فى الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء المواطنين غير المقيمة سياحياً .

#### ( الإختصاص الثالث )

الإلزام بالإعلان عن أسعار بيع الوجبات والمشروبات وأجور المبيت المشار إليها فى الإختصاص الأول والإختصاص الثانى .

---

(١) أنظر مولفنا ( التنظيم القانونى للتعامل بالنقد الأجنبى فى المنشآت السياحية والفندقية ) ، سبقت الإشارة إليه ،

بند ٣٥ وما بعده ، ص ٩٧ .

## (الإختصاص الرابع )

إستصدار أو تجديد تراخيص الفنادق والبسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء المواطنين غير المقيمة سياحياً وكذا المطاعم والمقاهى وغيرها من المحال العامة غير المقيمة سياحياً .

ويترتب على التفرقة المتقدمة أن ( شرطة السياحة والآثار ) أصبحت مختصة ( نوعياً ومكانياً ) - دون غيرها من إدارات الشرطة النوعية الأخرى كشرطة الآداب وشرطة المصنفات الفنية وشرطة البلدية - بالبحث عن الجرائم التى تقع فى المنشآت السياحية والفندقية ومرتكبها وجمع الإستدلالات التى تلزم التحقيق والدعوى .

ومن ثم لأن ( شرطة السياحة والآثار ) تباشر الضبطية القضائية ذو الإختصاص الخاص ، ويمبارة أخرى فإن ضباط شرطة السياحة والآثار ، بمقتضى حكم المادة ٤٣ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/١٩٧٣ ، أصبحوا يقومون بوظيفة الضبطية فى الجرائم السياحية دون غيرهم .

**نحن نرى** أنه وإن كان من حق الشرطة دخول المنشآت السياحية والفندقية لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بها <sup>(١)</sup> ، فإن هذا الحق قاصر ، لطبيعة المنشآت السياحية ، على ضباط شرطة السياحة بإعتبارهم أكثر تمرساً وإحتكاكاً بالنشاط السياحى .

ونجد الإشارة إلى أن المنشآت السياحية والفندقية تأخذ حكم المساكن فى الأوقات التى لا يباح فيها للججمهور أن يدخلها ، والمعبرة بالواقع بصرف النظر عن فتح الباب أو خلقه .

---

(١) حكم بأنه وإن كان من حق رجال البوليس أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور شراعية لتنفيذ القوانين واللوائح ، إلا أن ذلك لا يقتضى منهم التعرض للأشياء المقلقة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها كنه ما فيها من مواد محظورة بما يجعل جرعة إحتراؤها فى حالة تلبس ليكون التفتيش فى هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على ما للضابط من حق فى إرتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح فيها ( نقض ١٩٥٣ / ٧ / ١٩٦٥ و ١٩٦٥ / ١٢ / ٢٨ ) .

كما أن دخولها قاصر على المكان الذى يسمح للجمهور بالدخول فيه ، فلا يجوز تجاوزه إلى محل السكن أو المكتب<sup>(١)</sup> .

كما أن دخولها مقيد بالفرض الذى قصد تحقيقه ، وهو مراعاة تنفيذ القوانين واللوائح المعمول بها ، فلا يتجاوزه إلى التفتيش عن مخدر مثلاً ، وإلا كان الضبط باطلاً ، وسيان أجرى التفتيش فى الفندق أو على شخص وجد به<sup>(٢)</sup> .

**وليس المادة ٤٣ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ يجرى سريانه كما يلى :**

يحظر فى المنشآت الفندقية والسياحية ارتكاب أفعال وإبداء إشارات مخلة بالحياه أو الآداب أو التقاضى عنها ، كما يحظر عقد اجتماعات مخالفة للآداب أو النظام العام وفى حالة مخالفة أحكام هذه المادة لرجال شرطة السياحة إخلاء المنشأة أو إغلاقها قبل الميعاد المقرر على ألا يترتب على الإغلاق منع من يحملون فيها من الدخول أو الخروج أو منع دخول المقيمين فيها وخروجهم إذا كانت منشأة فندقية .

#### **٥٠ - المحال العامة غير السياحية . إجماليات :**

سبقت الإشارة إلى أنه بصدر قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٢/٤٠ فوض المحافظين كل فى دائرة اختصاصه بالإشراف على الفنادق والبنيونات والمطاعم والمقاهى والبيوفيهات وغيرها من المحال العامة غير المقيمة سياحياً .

فالمحال العامة غير السياحية تخضع للقانون رقم ١٩٥٦/٣٧١<sup>(٢)</sup> بإعتباره الشرعية العامة لها .

---

(١) المميد د. محمود مصطفى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، المرجع السابق ، بند ١٦٨ ، ص ٢٢٠ ٢٢١ .  
هاشم (١) .

(٢) قارن نقض جنائى ١٩٢٥/٣/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٤٢ ص ٢٤٤ ونقض جنائى ١٩٣٧/١٢/٢٢ ج ٤ رقم ١٢٦ ص ١١٨ .

(٣) الوثائق المصرية - العدد ٨٨ مكرر (ج) فى ١٩٥٦/١١/٣ .

ونصت المادة الأولى من القانون المشار إليه على أن تسرى أحكامه على نوعين من المحال العامة .

فالنوع الأول يشمل المطاعم والمقاهي وما يماثلها من المحال المعدة لبيع أو تقديم المأكولات أو المشروبات بقصد تناولها في ذات المحل .

أما النوع الثاني فيشمل الفنادق والوكائل والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من المحال المعدة لإيواء الجمهور على اختلاف أنواعها .

## ٥١ - المنشآت السياحية والفندقية غير الإستثمارية :

صدر القانون رقم ١٩٧٣/١ محدداً المنشآت الفندقية والسياحية التي تخضع لوزارة السياحة من حيث الرقابة ومزاولة النشاط السياحي .

فأعتبرت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٩٧٣/١ المنشأة الفندقية :

الفنادق والبنسيونات والقرى السياحية والفنادق العائمة والبواخر السياحية وما إليها من الأماكن المعدة لإقامة السياح ، وكذا الإستراحات والبيوت والشقق المفروشة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة (١) .

وقد أصدر وزير السياحة مجموعة من القرارات الوزارية خاصة بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية (٢) وقواعد تصنيف الفنادق السياحية (٣) وقواعد توصيف قرى

---

(١) صدر قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٩٧٦/٩٥ بشأن تحديد الشقق المفروشة التي تعتبر منشآت فندقية وإجراءات الترخيص بها .

الوقائع انصرية - المجلد ١٥٥ في ١٩٧٦/٧/٥ .

أنظر مؤلفنا ( موسوعة قوانين السياحة ) ، الطبعة الأولى . ١٩٨٤ ، ص ٨٢ . وتدخل أيضاً تحت التعداد المتقدم ، بإعتباره قد جاء مثلاً لا حصراً ، الفنادق المنتقلة وقطارات النوم .

(٢) القرار رقم ١٨١ / ١٩٧٣ .

(٣) القرار رقم ٢٦ / ١٩٨٢ .



الاجازات الشاطئية <sup>(١)</sup> ومواصفات تقييم الفنادق العائمة <sup>(٢)</sup> ومواصفات تقييم المخيمات الشاطئية <sup>(٣)</sup> .

واعتبرت الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذات القانون **المنظمة السياحية :**

الاماكن المعدة أساساً لتقديم المأكولات والمشروبات لإستهلاكها في ذات المكان كالملاهي الليلية والكازينوهات والحانات والمطاعم والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة .

**ونحن نرى أن تعبير ( المطاعم )** يتسع مدلوله بحيث يشمل المطاعم الثابتة والمطاعم العائمة والمطاعم المتنقلة ، وتندرج أيضاً تحت العائمة المطاعم الثابتة والمطاعم العائمة المتنقلة كتلك التي تقدم وجباتها في رحلات نيلية أو بحرية .

وقد أصدر وزير السياحة قراره رقم ١٤٣ / ١٩٩٠ بشأن قواعد تصنيف المنشآت السياحية ومواصفات كافيتريات المطارات ونوادي القمص <sup>(٤)</sup> .

والمرشح أضاف الفئة الثالثة من الشركات السياحية ( شركات النقل السياحي ) إلى المنشآت

---

(١) القرار رقم ٨٠ / ١٩٨٩ .

(٢) القرار رقم ٨٠ / ١٩٩٠ .

(٣) القرار رقم ٨٣ / ١٩٩٠ .

(٤) تخضع المطاعم السياحية في فرنسا للقرار الصادر في ٨ / ١٠ / ١٩٦٥ الذي حدد ثنائيا من ( نجمة واحدة ) إلى ( أربع نجوم ممتازة ) .

أما الفنادق في فرنسا فينظمها القرار الصادر في ١٦ / ٩ / ١٩٧٤ .

كما يوجد في فرنسا ( Les Restoroutes ) التي تقدم لعملائها جميع أنواع الخدمات ، وتتضمن مطاعم وحانات وفنادق كخدمات متكاملة .

انظر :

Cristini ( Elisabeth ) , Code des Hôtels , Restaurants et Débits de Boissons , Paris , 1986 :

( Les autoroutes actuelles offrent à leurs usagers toutes sortes de services au fil des étapes , et notamment des restaurants bars et hôtels sont installés sur les autoroutes )

السياحية بنصه في نهاية الفقرة الثانية من المادة الأولى المشار إليها على أن **تعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديد قرار من وزير السياحة .**

أما **الشركات السياحية** فقد نظمها القانون رقم ١٩٨٣/١١٨<sup>(١)</sup> وحدد فئاتها وما تقوم به من نشاط كل منها .

فالبند الأول من المادة الأولى من القانون المذكور تتضمن **الشركات السياحية العامة من الفئة الأولى** التي تقوم بتنظيم رحلات سياحية جماعية أو فردية داخل مصر أو خارجها وفقاً لبرامج معينة وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات .

أما **وكالات السفر السياحية** ، فاعتبرها البند الثاني من المادة الأولى من القانون المذكور من الشركات السياحية من **الفئة الثانية** ، وهي التي تقوم ببيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير نقل الائمة وحجز الأماكن على وسائل النقل المختلفة وكذلك الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الأخرى .

وتضمن البند الثالث من المادة الأولى المشار إليها **شركات النقل السياحي** وهي من الشركات السياحية من **الفئة الثالثة** وهي تقوم بتشغيل وسائل النقل من برية وبحرية وجوية وظهرية لنقل السائحين .

وفوضت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى المشار إليها وزير السياحة بإضافة أنشطة أخرى تتصل بـسياحة وخدمة السائحين إلى الأنشطة المنصوص عليها في البنود الثلاثة السابق الإشارة إليها .

وإنه وإن كانت المنشآت السياحية والفندقية تتمتع بقوة القانون بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها ، إلا أن المشرع لم يمنح الشركات السياحية إعفاءً مماثلًا باستثناء وسائل النقل السياحي التي اعتبرها ( **منشآت سياحية قائمة بذاتها** ) ، وبعبارة أخرى ، فإن الشركات السياحية حجب عنها الإعفاء الضريبي ولم يحجب عن وسائل نقل السائحين التي تمتلكها - **الأمر الذي نراه إخلالاً بمبدأ المساواة بين أشخاص تمارس نشاطاً واحداً ألا وهو النشاط السياحي** .

---

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٢ (تابع) في ١١/٨/١٩٨٣ .

## ٥٢ - المنشآت السياحية والفندقية الإستثمارية :

أدخل المشرع فى قانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار  
الوزارى رقم ١٩٨٩/١٥٣١ ( **النشاط السياحى** ) واعتبره من الأنشطة الإستثمارية التى تخضع  
لنظام الإستثمار الداخلى (١) .

وقد نصت المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ١٩٨٩/١٥٣١ بشأن اللائحة التنفيذية على  
إعتبار الأنشطة السياحية المختلفة وجميع الأنشطة المكتملة والمتعمة والمرتبطة بها من الأنشطة  
الإستثمارية الخاضعة لقانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ .

ويعتبر النشاط السياحى نشاطاً استثمارياً ، بدهاءة ، إذا خضع المشروع القائم بالنشاط لقانون  
الإستثمار وفقاً لموافقة الهيئة العامة للإستثمار الصادرة طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى  
هذا القانون ولائحته التنفيذية .

وتأسيساً على ذلك ، فالمنشآت الفندقية والمنشآت السياحية والشركات السياحية الواردة فى  
القانون رقم ١٩٧٣/١ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية والقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ بشأن  
الشركات السياحية ، تعتبر من المجالات التى يجوز الإستثمار فيها والتمتع ، من ثم ، بالمزايا  
والإعفاءات الواردة فى قانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ ولائحته التنفيذية التى نذكر  
منها ما يلى :

١- لا يجوز تأميم المشروعات الإستثمارية أو مصادرتها . كما لا يجوز حجز على أموالها أو  
الإستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها إلا بحكم  
من القضاء .

٢ - تعفى أرباح المشروعات الإستثمارية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن  
الضريبة على شركات الأموال .

---

(١) وإن كنا نرى إمكانية إقامة المشروعات السياحية الإستثمارية فى المناطق الحرة وفقاً لنظام الإستثمار فى  
المناطق الحرة الذى تنظمه أحكام الباب الثالث من القانون رقم ١٩٨٩/٢٣٠ وأحكام الباب الثامن من  
لائحة التعهيد لقانون الإستثمار الصادر بالقرار الوزارى رقم ١٩٨٩/١٥٣١ .

٣ - تعفى الأرباح التي توزعها المشروعات الخاضعة لقانون الإستثمار من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، ومن الضريبة العامة على الدخل <sup>(١)</sup> .

٤ - تعفى رؤوس أموال المشروعات الإستثمارية أياً كان شكلها القانوني من ضريبة الدمغة النسبية .

٥ - تعفى من ضريبة الأيلولة على أنصبة الورثة ٢٥٪ من نصيب الوارث أو المستحق في رأس المال المستثمر في شكل أموال أو أنصبة أو حصص أو أسهم في المشروعات الإستثمارية .

٦ - تعفى من رسم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس المشروعات الإستثمارية . وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه .

وفيما يتعلق بدة الإعفاء فهي - كقاعدة عامة - خمس سنوات <sup>(٢)</sup> تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال .

بيد أنه يجوز أن تمتد مدة الإعفاء المشار إليها لمدة خمس سنوات أخرى بقرار من مجلس الوزراء بناءً على إقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة إذا اقتضت ذلك إعتبارات الصالح العام وفقاً لجمال عمل المشروع الإستثماري وموقعه الجغرافي ومدى إسهامه في زيادة الصادرات وفي تشغيل العمال ودفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

وفي جميع الأحوال <sup>(٣)</sup> يزداد الإعفاء المقرر للمشروعات الإستثمارية مدة سنتين إذا تجاوزت نسبة المكون المحلي في الآلات والمعدات والتجهيزات ٦٠٪ ( ستين في المائة ) . ولا يدخل في حساب هذه النسبة المال المستثمر في الأراضي والمباني . وتكون هيئة الإستثمار هي الجهة المختصة بتحديد هذه النسبة .

---

(١) ويعتبر لسريان الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل ألا يعرّب على ذلك خضوع الدخل لضريبة ماثلة في دول المستثمر الأجنبي أو الدول التي يحول إليها هذا الدخل بحسب الأحوال .

### Reciprocity Principle

وهو تطبيق دقيق لجداً للعاملة بالمثل

(٢) شأنها شأن المشروعات السياحية غير الإستثمارية . مع مراعاة عدم جمع الشركات السياحية غير الإستثمارية بالإعفاء الضريبي إلا ما أعتبر منها ( وسائل نقل ) لمختبرة منتشة سياحية قائمة بذاتها .

(٣) **ونحن نرى** أنه من سياق الفقرة السابعة من المادة الحادية عشر من قانون الإستثمار أن إمتداد الإعفاء لمدة ستين إضافيتين وجوبى سواء بعد مرور الخمس سنوات الأولى للإعفاء أو بعد مرور العشر سنوات الأولى للإعفاء في حالة مد الإعفاء خمس سنوات جديدة من خلال الرخصة الممنوحة لمجلس الوزراء في الفقرة الرابعة من المادة الحادية عشر من القانون .

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الإستثمار أخضع التوسعات في المشروعات الإستثمارية للإعفاءات الضريبية السابق الإشارة إليها وبذات المدد والشروط .

والمقصود بالتوسع الزيادة في رأس المال التي تستخدم في إضافة أصول رأسمالية ثابتة جديدة تحقق زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع من السلع والخدمات أو التصنيع كما كان يستورده أو يقصد قيامه بإنتاج أو تقديم أنشطة أو خدمات جديدة (١) .

وقد تضمنت المادة السادسة عشر من قانون الإستثمار إعفاءً إضافياً بنصها على أن تعفى من الضريبة العامة على الدخل الأرباح التي يوزعها المشروع الإستثماري وذلك بنسبة ١٠٪ من القيمة الأصلية (٢) لحصة الممول في رأس مال المشروع الإستثماري وذلك بعد إنتضاء مدد الإعفاء السابق الإشارة إليها .

أما إذا كان المشروع الإستثماري إتخذ شكل شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام ويتم الإكتتاب فيها بما لا يقل عن ٤٠٪ من رأسمالها ، فإن نسبة الـ ١٠٪ المشار إليها في المادة السابقة تزداد إلى ٢٠٪ من القيمة الاسمية لحصة المساهم في رأسمال المشروع الإستثماري .

وأخيراً فإن للخبراء والماملين من غير المصريين القادمين من الخارج للعمل في إحدى المشروعات الإستثمارية أن يحولوا إلى الخارج حصة من الأجر والمرتبات والمكافآت التي يحصلون

---

(١) ويسرى حكم الفقرة ذاتها لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بقانون الإستثمار ( ١٩٨٩/٧/٢١ ) وذلك بالنسبة لزيادة رأس المال المستخدم في تمويل الهيكل التمويلي للمشروعات القائمة - عند نفاذ القانون - وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة هيئة الإستثمار .

(٢) المشروع خاضع التوفيق في الصاغة في الفقرة الأولى من المادة ١٦ من القانون إذ عبر بلفظ ( القيمة الأصلية لحصة الممول ) - فالصحيح تمييزاً هو ( القيمة الإسمية لحصة الممول ) وهو ما عبر عنه في الفقرة الثانية من ذات المادة بقوله ( القيمة الاسمية لحصة المساهم ) - **وإن كنا نرى أن المساهم في شركة المساهمة لا يملك حصة Quota وإنما سهماً Share .**

عليها من مصر في حدود ٥٠٪ من مجموع ما يتقاضونه . ويجوز لمجلس إدارة هيئة الإستثمار - لإحتبارات يقدرها - أن يأذن في تجاوز هذه النسبة في حالات معينة .

وتعفى من الضريبة العامة على الدخل - المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل على الأجور والمرتبات والمكافآت وما في حكمها التي تؤديها المشروعات الإستثمارية للعاملين بها من غير المصريين ، إذا لم يتجاوز مدة عملهم في مصر سنة متصلة .

هذا وقد إستثنت المادة ١٨ من قانون الإستثمار المشروعات الخاضعة له ، ومنها المشروعات السياحية بداهة ، من الخضوع لبعض أحكام القانون رقم ١٩٧/١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي حيث نصت على أنه إستثناءً من أحكام القانون رقم ١٩٧/١٩٧٦ يكون للمشروع الحق في فتح حساب أو حسابات بالنقد الأجنبي وفي البنوك المسجلة <sup>(١)</sup> لدى البنك المركزي وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون موارد وإستخدامات هذه الحسابات .

ويلتزم المشروع بأن يقدم إلى هيئة الإستثمار في نهاية كل سنة مالية بياناً معتمداً من أحد المحاسبين القانونيين بحركة هذا الحساب والمستندات والتفاصيل التي تطلبها الهيئة للتحقق من أن الإستخدم قد إلتزم بالأغراض المقررة في قانون الإستثمار .

وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون الإستثمار الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٩٨٩/١٥٣١ الأحكام العامة لحساب المشروع الأجنبي في الفصل الأول من الباب السادس من اللائحة .

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن المشرع في القانون رقم ١٩٧/١٩٧٦ ولائحته التنفيذية الجديدة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٧/١٩٧٦ المعدلة بالقرار الوزاري رقم ٤٦١/١٩٩١ استخدم تمييز المصارف المعتمدة التي يكون من حقها وحدها إصدار الإستثمارات المصرفية . أما ( البنوك المسجلة ) فمحظور عليها إصدار تلك الإستثمارات وهو أمر أدى إلى إحانة بعض مديري الشركات السياحية والمنشآت الفندقية والإستثمارية بأحكام قضائية نظراً لإستخدامهم البنوك المسجلة في إيداع حصيلة النقد الأجنبي المنتحصل من الخدمات الفندقية والسياحية التي يقدمونها . **فإن** ضرورة رفع هذا التناقض بتوحيد التصاريح والالفاظ المستخدمة حماية للمستثمرين سواء أكانوا مصريين أم عرب أم أجانب .

## ٥٣ - الشركات السياحية غير الإستثمارية :

سبقت الإشارة <sup>(١)</sup> إلى أن القانون رقم ١٩٧٣/١ حدد المنشآت الفندقية والسياحية التي تخضع لوزارة السياحة من حيث الرقابة ومزاولة النشاط السياحي .

كما سبقت الإشارة إلى أن الشركات السياحية نظمها القانون رقم ١٩٨٣/١١٨ حيث حدد ثنائتها وما تقوم به من نشاط .

والشركات السياحية غير الإستثمارية لا تتمتع بإعفاء ضريبي ، وإنما يمنح المشروع إعفاء ضريبياً لوسائل النقل التي تمتلكها هذه الشركات لمدة خمس سنوات ، من تاريخ بدء مزاولة نشاطها .

والمقصود بوسائل النقل - تلك المخصصة لنقل السائحين كسيارات الليموزين والميكروبسات والأتوبيسات <sup>(٢)</sup> وفقاً للشروط والمواصفات التي تضعها وزارة السياحة .

هذا وقد رخصت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي للمنشآت السياحية بقبول النقد الاجنبي مقابل ما تقدمه من خدمات <sup>(٣)</sup> .

وتلتزم الشركات السياحية غير الإستثمارية ، شأنها شأن جميع المنشآت السياحية غير الإستثمارية ، بإسترداد كافة ما يؤول إليها من نقد اجنبي يمثل قيمة خدمات سياحية أدت في مصر وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تأدية الخدمة السياحية <sup>(٤)</sup> ، وذلك وفقاً لشروط وأوضاع التجنوب المقررة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي <sup>(٥)</sup> .

## ٥٤ - الشركات السياحية الإستثمارية :

سبقت الإشارة إلى المزايا والضمانات والإعفاءات التي تتمتع بها المشروعات الإستثمارية ، والتي من بينها الشركات السياحية ، حيث نص المشرع على إعتبار قطاع السياحة من مجالات الإستثمار وفقاً لأحكام قانون الإستثمار ولائحته التنفيذية .

(١) انظر البند (٥١) من الكتاب .

(٢) ويتدرج تحت وسائل النقل أيضاً الأتوبيسات النهرية والطائرات .

(٣) انظر هامش (١) من البند (٥١) من الكتاب .

(٤) م ٨٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي .

(٥) انود من ١٢٥ إلى ١٣٤ من اللائحة .

وإنه وإن كانت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٧/١٩٩١ المعدل بالقرار الوزاري رقم ١٩٩١/٤٩١ قد أعفت شركات السياحة والنقل السياحي الخاضعة لقانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٢٠ من تجنيب متحصلاتها بالنقد الأجنبي لى ( حساب تجنيب / سياحة ) ومنحتها الحق فى الإحتفاظ بكامل حصيلتها من النقد الأجنبي فى حساباتها المفتوحة طبقا لاحكام قانون الإستثمار ولائحته التنفيذية ، إلا أنها تلتزم بمحاسبة كافة الأجانب عن الخدمات المؤداة لهم بوسيلة دفع مقبولة بالعملات الأجنبية ، كما أنها تلتزم بمتابعة إسترداد متحصلاتها بالنقد الأجنبي وتحرير إستمارة مصرفية (س) حصيلة الخدمات السياحية بقيمة ما يستحق لها مباشرة بالنقد الأجنبي عن كافة الخدمات السياحية المؤداة للأجانب فى مصر خلال الأسبوع الأول من كل شهر عن الخدمات المؤداة خلال الشهر السابق (١) .



---

(١) م ١٣٢ وم ١٣٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .



الفصل الثاني  
أركان النشاط السياحي

المنشأة الفندقية

وكالة السفر والسياحة

السائح



## ٥٥ - تمهيد :

تنمو الحركة السياحية ، المحلية والدولية ، بإطراد مستخدمة شتى الوسائل العلمية والعملية للعمل على رفع مستوى الوعي السياحي ومن أجل جعل السياحة نشاطاً عالمياً لما لها من فوائد إقتصادية وإجتماعية ونفسية وبيئية وحضارية ، فأنشئت منظمة السياحة العالمية وانتشرت المنظمات السياحية المحلية .

وقد سبقت الإشارة إلى الهيئات والمنظمات السياحية المحلية في المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الثاني من هذا المؤلف .

وقد سبق لنا إصدار مؤلفنا ( **الوجيز في المنظمات الدولية ومنظمات السياحة الدولية الحكومية وغير الحكومية** ) إيماناً منا بأهمية صناعة السياحة وأهميتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية .

وتأسيساً على ذلك - فقد أصبح من الأهمية بمكان تحديد أركان النشاط السياحي . فالنشاط السياحي ، محلياً كان أم دولي ، يستلزم لقيامه توافر ثلاثة أركان هي : السائح ، والوكيل السياحي ، والمنشأ الفندقية . وستخصص لكل ركن مبحثاً مستقلاً .

ولما كانت العلاقة بين الأركان المتقدمة « علاقة محورية » ، لذلك رأينا تخصيص مبحثاً مستقلاً « للحجوزات الفندقية » .



# الدكتور عادل محمد خير

المحامى بالنقض

استاذ التشريعات السياسية والقانون الدولي

رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقرص

محكم لوى معتمد



إصدار المبدأ الاتفاقى للتحكيم

في قانون سوق رأس المال رقم ١٥/٩١

في مفاوضات التبادل في الأوراق المالية

الطبعة الأولى: ١٩٩١  
الطبعة الثانية: ١٩٩٢  
الطبعة الثالثة: ١٩٩٣

١٩٩٤

الدكتور عادل محمد خير  
المحامي بالنقض  
أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولي  
محكم دولي معتمد  
مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي  
التابع للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي UNCITRAL  
رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص  
عضو مجلس إدارة جمعية المحكمين العرب والأفارقة

مظاهر الاتفاق  
والاختلاف  
بين التشريعات العربية  
للتحكيم التجاري  
المحلي والدولي



دراسة مقارنة بين تشريعات التحكيم في  
مصر - سلطنة عمان - تونس

الطبعة الأولى - أكتوبر ١٩٩٧

توزيع  
دار النهضة العربية  
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت  
القاهرة  
ت : ٣٩٣٦٩٣١

## المبحث الأول

### السائح

#### ٥٦ - تعريف السائح :

السائح تعريفاً هو الشخص الطبيعي <sup>(١)</sup> الذي ينتقل براً أو بحراً أو جواً من الدولة التي يحمل جنسيتها أو الدولة التي يقيم فيها عادة إلى دولة أو دول أخرى بمقابل مادي ، لمدة مؤقتة متفق عليها مسبقاً بهدف زيارة معالم هذه الدولة أو الدول أو المشاركة في المؤتمرات المتعمدة بها أو للعلاج أو الإستشفاء في مراكزها الطبية والصحية أو ممارسة الرياضة أو مشاهدة المهرجانات أو الدورات أو المسابقات المقامة فيها <sup>(٢)</sup> .

ويستفاد من التعريف المتقدم أن السائح لا يتمتع بجنسية البلد المضيف أي أنه أجنبي الأمر الذي يستلزم معه تحديد مركزه القانوني دولياً ، وفقاً لقواعد القانون الدولي ، ومحلياً ، وفقاً لأحكام القانون المصري في شأن دخول وإقامة الأجانب بها .

وقد سبقت الإشارة إلى أن السائد في فقه القانون الدولي ، العام والخاص ، هو الرأي القائل بضرورة كفالة تمتع الأجانب بالحقوق بمقتضى القانون الدولي العام بالتزامات يفرضها هذا القانون على الدول أعضاء الجماعة الدولية ، فإنه وإن كانت الدولة تتمتع في تحديد حقوق الأجانب المقيمين على إقليمها بحرية واسعة بمقتضى مآلها من سيادة على هذا الإقليم ، إلا أن هذه الحرية قد تنقيد بالتزامات دولية تعهدت بها في إتفاقيات مبرمة مع غيرها من الدول ، وبعبارة أخرى - فعلى الدولة أن تحترم (( الحد الأدنى لامتتع الأجانب بالحقوق )) <sup>(٣)</sup> أو (( الحد الأدنى لمعاملة الأجانب )) <sup>(٤)</sup> الذي يكفله القانون الدولي والإتعرضت للمسئولية الدولية .

---

(١) فالشخص الإعتباري لا يصلح أن يكون سائحاً .

(٢) قارن تعريفنا للسائح بالتعريف الذي انتهى إليه المؤتمر العالمي للسياحة الذي دعت إليه منظمة الأمم المتحدة والمنعقد في روما من ١٩/٨/١٩٦٢ إلى ١٩/٩/١٩٦٢ حيث عرف السائح بأنه ( أي شخص يزور بلد غير البلد الذي يقيم فيها على وجه الإعتقاد ، لأي سبب من الأسباب غير قبول وظيفة بأجر في الدولة التي يزورها ، ولمدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على إثني عشر شهراً ) سلسلة دراسات المجالس القومية المتخصصة ، السياحة في مصر دراسات وتوصيات، طبعة ١٩٨٢ ، ص ٣٩ و ٤٤ .

(٣) Le minimum de droit des étrangers .

(٤) Le traitement minimum de l'étranger .

كما يستفاد من التعريف المتقدم ، أن السائح ينتقله من دولة إلى أخرى للزيارة أو للعلاج أو لمشاهدة المهرجانات يكون بمقابل مادي ، فهو يتحمل نفقات سفره بحراً أو جواً أو براً ، وكذلك نفقات إقامة في فنادق البلد المضيف ، وكذلك نفقات إنتقاله داخل البلد ، وغير ذلك من الإلتزامات المالية المرتبطة برحلته وتدور معها وجوداً وعدماً بصرف النظر عن العملة التي يتعامل بها خلال رحلته .

كما يستفاد ، أخيراً ، من ذات التعريف ، أن رحلة السائح دائماً متفق عليها ومخطط لها مسبقاً من ناحية ، وأن إقامته في البلد المضيف مؤقتة من ناحية أخرى .

ولما كان القانون الدولي يوجب على كل عضو في المجتمع العالمي أن يساهم في ترويج التعامل الدولي ، وتمكين الأفراد من مختلف الجنسيات من تبادل المنافع والمصالح ، مع التوفيق بين المصالح القومي واعتبارات الأمن لكل عضو وبين مراعاة حد أدنى من الحقوق للأجانب المقيمين ، إقامة دائمة أو مؤقتة ، بإقليمه ، فقد رأينا من المناسب أن نقرر مطلباً خاصاً لكل من (١) مركز الأجانب في القانون الدولي ، و(٢) مركز الأجانب في القانون المصري .

## المطلب الأول

### مركز الأجانب في القانون الدولي (١)

#### ٥٧ - المقصود بالأجنبي :

الأجنبي هو كل شخص لاتتوافر فيه الشروط اللازمة للتمتع بجنسية الدولة .

فالجنسية ، إذن ، رابطة سياسية (٢) وقانونية (٣) بين الشخص والدولة تترتب عليها آثار

(١) د - حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨ .

د - شمس الدين الوكيل ، الوجيز في الجنسية ومركز الأجانب ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨ .

د - فؤاد رياض ود - سامية راشد ، الوجيز في القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، ١٩٧١ .

د - علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٩٧٥ .

م - معوض عبد التواب ، الوسيط في شرح قولتين الجنسية والأجانب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ .

د - عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٩٨٦ .

د - محمد السعيد الدلاق ، التنظيم الدولي ، ١٩٩٠ .

د - نجيم عطية ، المنع من السفر ، موضوعة حقوق الإنسان ، الحريات العامة ، ١٩٩١ .

(٢) لأنها تربط الفرد بوحدة سياسية هي الدولة ، ولأن أساسها سيطرة الدولة وسيادتها في تحديد ركن من أركانها وهو شعبها .

طبعة ١٩٤٧ ، فقرة ٨ ، Niboyet Cours , (lien de puissance et de souverainete) .

(٣) لأنها تحكمها قاعدة قانونية وتترتب عليها آثار قانونية .



قانونية . ويسمى من يتمتع بهذه الرابطة وطنياً ويقابله من لا يتمتع بها وهو الأجنبي .

والدولة هي الشخص الوحيد بين أشخاص القانون الدولي الذي يمنح الجنسية .

والرأى السائد في الفقه الفرنسى والفقه المصرى هو إعتبار الجنسية من أنظمة القانون العام .

وقد جرى القضاء فى مصر على أن قواعد الجنسية من أوثق المسائل صلة بالقانون العام (١) .

وإعتبار الجنسية من المسائل التى ينظمها القانون العام ، يجعل الدولة حرة فى مسائل جنسيتها ، بيد أن تلك الحرية مقيدة بقواعد القانون الدولى وبالمعاهدات الدولية ، وهو ما قررتة محكمة العدل الدولية فى ٦ إبريل عام ١٩٥٥ فى قضية ( نوتيبوم NOTTEBOHM ) ، حيث خلصت فيه إلى :

**أولاً :** أن الجنسية تدخل فى الإختصاص الوطنى للدولة ، أى فى المجال الخاص بها ، وأنه يحق للدولة أن تنظم جنسيتها بتشريعيها الداخلى ، ولا محل فى المجال الداخلى للبحث عن قيود يفرضها القانون الدولى .

**ثانياً:** أن الأثر الدولى لممارسة الدولة حريتها فى مادة الجنسية وتمسكها بتمتع شخص بجنسيتها إزاء الدول الأخرى ، هو أمر يهيم النظام الدولى ، ويكون من المعقول إذن وجوب أن تتسم الجنسية التى يحتج بها فى المجال الدولى بطابع معترف به فى هذا النظام . ويبين من تقصى ما أخذت به محاكم التحكيم الدولية ومحاكم الدولة الغير (٢) ، وما يؤيده الفقه ، أن الجنسية التى يعتمد بها فى المجال الدولى هى تلك التى تعبر عن واقع الحال ، مما يسمى **(( بالجنسية الفعلية ))** (٣) . بمعنى أنه ينبغى أن تكون الجنسية القانونية (٤) متفقة مع الصلات الواقعية التى

---

(١) مجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإدارى س ٥ ، ص ٨٤ ، حكم ٤ نوفمبر ١٩٥٠ .

نفس المعنى بذات المجموعة ، ص ٣١٠ و ٣١٨ ، حكم ٢٦ ديسمبر ١٩٥٠ .

نفس المعنى بذات المجموعة ، ص ٦ ، ص ٤١٤ ، حكم ٥ فبراير ١٩٥٢ .

(٢) أية دولة غير الدولتين المتنازعتين .

la nationalité effective ou active

(٣)

(٤) وهى الجنسية التى تمنحها الدولة بتشريعيها .

تربط الفرد بجماعة الدولة، أى بشعبها . ذلك لأنه وإن كانت الجنسية رابطة قانونية بين الفرد والدولة ، إلا أنها تقوم فى أساسها على رابطة إجتماعية وعلى تضامن فعلى فى المعيشة والمصالح والمشاعر . وتحديد الجنسية التى يمتد بها فى المجال الدولى على وجه لا يتعارض مع مايقره القانون الدولى من حرية كل دولة فى تنظيم جنسيتها . لأنه ما دام من شأن هذه الحرية وإختلاف الظروف السكانية والمصالح فى دولة عنها فى الأخرى ، إختلاف قواعد الجنسية من دولة إلى أخرى ، وما دامت الجنسية تهتم العلاقات الدولية ، فإنه يتعين وجود طابع دولى للجنسية يعتمد به فى مجال هذه العلاقات . والقول بغير ذلك يجعل المحكمة الدولية أو محكمة دولة الغير تقف أمام جنسيتين تستند كل منهما إلى سيادة دولة وحريتها فى مادة جنسيتها ، مما لا تستطيع إزاءه حلاً ، وما يعوق العلاقات الدولية ) .

## ٥٨ - الحرية المقيدة للدولة فى تنظيم مركز الأجانب :

لئن كان القانون الدولى لا يقيد أصلاً سلطان الدولة على رعاياها ، إلا أنه يقيد سلطانها على الأجانب المقيمين على إقليمها ، فعلى الدولة أن تحترم - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - الحد الأدنى لتمتع الأجانب بالحقوق<sup>(١)</sup> الذى يكفله القانون الدولى وإلا تعرضت للمسئولية الدولية .

كما أنه وإن كان المجتمع الدولى كفل حداً أدنى لتمتع الأجانب بالحقوق ، إلا أن مضمون هذا " الحد " ما زال غير منضبط المعالم ، والخلافات التى تشور حوله تنصدى المفاوضات الدبلوماسية ومحاكم التحكيم الدولية ومحكمة العدل الدولية للفصل فيها<sup>(٢)</sup> .

### Le minimum de droit des e'trangers

(١)

(٢) تجدر الإشارة إلى أنه من العوامل الرئيسية فى تطور معاملة الأجانب والإحتراف لهم بمركز قانونى منظم ، ما أورده الشريعة الإسلامية الفراء من أحكام تفصيلية فى هذا الشأن . والمتتبع لنصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة يرى حقائق واضحة تسود معاملة المسلمين لغيرهم من الذميين و المستأمنين . وتلك الحقائق خمس هى : - العدالة ، والمعاملة بائنل ، والوفاء بالعهد ، والأخلاق ، ونصرة الضيف من غير نظر إلى جنسه أو لونه أو دينه . ويدخل فى هذه الحقائق حماية الحريات الإنسانية خاصة حرية الاعتقاد Liberté de confession ومنع الفتنة فى الدين .

بيد أن الفقه دأب على العناية ببيان ما يكفله القانون الدولي للاجانب من حقوق ، إنطلاقاً من وجوب إحترام الشخصية الإنسانية والإعتراف للشخص بالشخصية القانونية أينما كان . وقد رأى الفقه تفسير أحكام القانون الدولي العام وبيان تلك الحقوق على هدى المبادئ القانونية المعترف بها في الشعوب المتعدية ، بمعنى <sup>(١)</sup> أنه يتعين في بيان كل مسألة من مسائل مركز الاجانب البحث عن مستوى الإلتجاه العام الدول المتعدية في معاملة الاجنبي ، وذلك تطبيقاً للمبدأ السائد في القضاء الدولي وهو مبدأ " **المستوى المائى للشعوب المتعدية** " <sup>(٢)</sup> .

وخلاصة القول ، فإنه من المجمع عليه أن الحقوق التي يتضمنها " الحد الأدنى " ترجع إلى **الاصول الخمسة التالية** :-

- ١ - الإعتراف للاجنبي بالشخصية القانونية .
- ٢ - الإعتراف للاجنبي بحقوقه المكتسبة .
- ٣ - الإعتراف للاجنبي بالحرية التي تتطلبها الشخصية الإنسانية .
- ٤ - الإعتراف للاجنبي بحق التقاضى .
- ٥ - الإعتراف للاجنبي بحقه في الحماية الإدارية للدولة .

وقد تضمن أحدث ميثاق لحقوق الإنسان ، وهو **الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب** ، الذى وقعت عليه مصر بتاريخ ١٦/١١/١٩٨١ والصادر بشأنه قرار رئيس الجمهورية

---

(١) د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، المرجع السابق ، بند ١٧٧ ، ص ٦٦٦ .

(٢) Standard ordinaire des états civilisés  
Verdross Règles international concernant le Traitement des étrangers, Recueil des cours 1931

وقد لسم ( VERDROSS ) الحقوق التي لا غنى عنها للشخصية الإنسانية إلى خمس مجموعات هي :-

- ١ - الشخصية القانونية والأهلية القانونية العادية كالحق في التملك والحق في الزواج .
- ٢ - الإعتراف للاجنبي بالحقوق الخاصة التي اكتسبها في دولته أو في دولة أجنبية أخرى وفقاً لتشريعها .
- ٣ - الإعتراف للاجنبي بالحرية الشخصية كحرية العقيدة والديانة وحرية التنقل .
- ٤ - الإعتراف للاجنبي بحق التقاضى .
- ٥ - حماية الاجنبي حماية إدارية ضد عدوان الغير .

رقم ٧٧/١٩٨٤<sup>(١)</sup> بالموافقة عليه ، الأصول الخمسة المشار إليها ، حيث نصت المادة الثالثة من الميثاق على أن الناس سواسية أمام القانون وأن لكل فرد الحق في حماية متساوية أمام القانون .

كما نصت المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز إنتهاك حرمة الإنسان ومن حقه إحترام حياته وسلامة شخصه البدنية والمعنوية ولا يجوز حرمانه من هذا الحق تمسفاً .

كما إعترفت المادة الخامسة منه صراحة بالشخصية القانونية لكل فرد حيث نصت على أنه لكل فرد الحق في إحترام كرامته والإعتراف بشخصيته القانونية ومحظر كافة أشكال إستغلاله وإستهانته واستعباده خاصة الإستترقاق والتعذيب بكافة أنواعه والعقوبات والمعاملة الوحشية أو اللاإنسانية أو المذلة .

كما تضمنت المادة السابعة على كفالة حق التقاضي الذي يشمل الحق في اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة بالنظر في عمل يشكل خرقاً للحقوق الأساسية المعترف له بها والتي تضمنتها الإتفاقيات والقوانين واللوائح والعرف السائد .

وقد تضمنت المادة الثامنة من الميثاق النص صراحة على الحرية التي تتطلبها الشخصية الإنسانية حيث قررت حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة ولا يجوز تمييز أحد لإجراءات تقييد ممارسة هذه الحريات مع مراعاة القانون والنظام العام<sup>(٢)</sup> .

وتضمنت المادة الثانية عشرة من الميثاق مجموعة من الحريات كحرية التنقل ، وحرية إختيار محل إقامته داخل دولة ما بشرط الإلتزام بأحكام القانون ، وحرية مغادرة أى بلد بما في ذلك بلده .

كما تضمنت ذات المادة حظر طرد الأجنبي الذي دخل البلاد بصفة قانونية إلى أراضي دولة ما طرف في هذا الميثاق إلا بقرار مطابق للقانون .

---

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ١٧ في ٢٣/٤/١٩٩٢ .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن مصر وافقت على الميثاق بقرار رئيس الجمهورية المشار إليه في المتن بشرط التصديق مع تحفظين أحدهما خاص بالمادة الثامنة حيث قررت بأن يكون تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعارض معها .

كما حرمت المادة المذكورة الطرد الجماعي للأجانب الذي يستهدف مجموعات عنصرية أو عرقية أو دينية .

ومن جماع ما تقدم - فإن الاعتراف بالشخصية الإنسانية للشخص يستتبع الاعتراف له بحق التمتع بالحقوق <sup>(١)</sup> ، فالدولة تلتزم بمقتضى أحكام القانون الدولي العام بأن تحترم لى الأجانب كرامة الشخصية الإنسانية وبالاعتراف لهم بالحقوق التى تكفل تحقيق هذه الغاية . والحقوق التى تعتبر مقومات الشخصية الإنسانية هى ما أستخدم على تسميته بالحقوق العامة <sup>(٢)</sup> أو الحريات العامة <sup>(٣)</sup> أو الحريات العامة لشخص الإنسان <sup>(٤)</sup> أو حقوق الإنسان <sup>(٥)</sup> أو حقوق الشخصية <sup>(٦)</sup> .

ومادام المجتمع الدولي قد اعترف للأجنىي يحد أدنى من الحقوق ، الأمر الذى يضمن معه تناول مسائل ثلاث بالدراسة هى -

**أولاً : حق الأجنىي فى دخول إقليم الدولة .**

**ثانياً : القيود المفروضة على الدولة فى معاملة الأجنىي فى إقليمها .**

**ثالثاً : الخروج الإختياري والإجبارى للأجنىي من إقليم الدولة .**

## **٥٩ - حق الأجنىي فى دخول إقليم الدولة :**

إنه وإن كان للدولة أن تمنع دخول الأجانب ، بيد أنه ليس لها أن تمنع دخول الأجانب من جميع

---

Anzillotti,D.- Cours de Droit International, trad.G.Gidel . Paris . 1929 : (١)

( tout état est tenu envers les autres états de reconnaitre à leurs nationaux respectifs la qualité de personnes, De sujet de droit , avec les conséquences de droit public et de droit privé que en découlent et de leur octroyer la protection juridique voulue par la reconnaissance de cette qualité ).

droits publics (٢)

libertés publiques (٣)

libertés générales de personne humaine (٤)

droits de l'homme (٥)

droits de la personnalité (٦)

الدول منعاً عاماً<sup>(١)</sup> بإعتبارها عضواً في المجتمع الدولي ، كما أنه ليس لها أن تمنع الأجانب من الدخول في إقليمها على أساس الجنسية فترفض رعايا دولة أجنبية معينة إذ أن ذلك يتنافى مع مبدأ المساواة بين الدول ، مع مراعاة حقها في منع دخول الأجنبي إذا كان في دخوله خطر عليها من الناحية السياسية أو الأمنية أو الأدبية أو الصحية .

وللدولة أن تقيد دخول من تقبلهم سنوياً من الأجانب المتمتعين بجنسية واحدة<sup>(٢)</sup> .

وللدولة أيضاً أن تضع قيوداً في قانونها الداخلي أو تتفق عليها في معاهدات دولية<sup>(٣)</sup> .

وعند نشوب الحرب العالمية الأولى بدأت الدول في الأخذ بنظام جوازات السفر<sup>(٤)</sup> وتأشيرات الدخول<sup>(٥)</sup>

وتتعدد أنواع جوازات السفر ، فهناك الجوازات الدبلوماسية ، وتمنح لرجال السلك السياسي والدبلوماسي كالسفراء والوزراء المفوضون وأفراد البعثة الدبلوماسية<sup>(٦)</sup> ، والجوازات الخاصة ، تمنح لمن يوفدون في مهمات رسمية كمندوبين الدولة في مؤتمر دولي ، وجوازات عادية ، ثم تذاكر المرور<sup>(٧)</sup> التي تمنح عادة للأشخاص الذين ليست لهم جنسية ثابتة .

أما تأشيرة الدخول فهي تتضمن إذنًا للأجنبي بدخول إقليم الدولة ، ويشترط أن يكون جواز

---

prohibition générale (١)

(٢) مثال ذلك ، القانون الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩/٥/١٩٢١ الذي يقضى بالآتي يتجاوز عدد الأجانب الذين يدخلون الولايات المتحدة سنوياً على ٢٪ من عدد الأجانب من ذات الجنسية المتمتعين بها .

Traité de commerce (٣) قد تكون المعاهدة تجارية

Traité d'établissement أو معاهدة إقامة

Traité d'émigration ou d'immigration أو معاهدة هجرة من الدولة أو هجرة إليها

Passeports (٤)

Visa d'entrée (٥)

(٦) أنظر الإنفاذية الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية والبروتوكول الخاص بإكتساب الجنسية الملحق بها الموقعة في فيينا في

١٩٦١/٤/١٨ وإلضمت إليها مصر بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٤٦٩/١٩٦٤ المنشور بالعدد رقم ٢٧١ في

١٩٦٤/١١/٢٥ من الجريدة الرسمية .

Laisser passer (٧)

سفر سارياً وصحياً صادراً من الدولة التي يتبعها ، التي يرغب في القدوم إليها من إحدى متصلياتها في الخارج ، وفقاً للأحكام المختلفة التي تضمها كل دولة في هذا الصدد .

وتتباين تأشيرات الدخول من حيث الغرض منها ، فمنها للعمل ، ومنها للسياحة .

ويجوز للدولة الدخول في معاهدة دولية الغرض منها إعفاء الأجنبي من الحصول على جواز سفر إكتفاءً بالبطاقة العادية لإثبات الشخصية أو من الحصول على تأشيرة دخول أو منهما جميعاً .

وللدولة أن تفرض مقابلاً مالياً للحصول على تأشيرة دخول في إقليمها بشرط ألا تغالى في قدره بحيث يمكن اعتباره قيداً على دخول الأجنبي في إقليمها .

## ٦٠ - القيد المفروضة على الدولة في معاملة الأجنبي في إقليمها :

بعد حصول الأجنبي على تأشيرة الدخول في إقليم الدولة ، فإن المجتمع الدولي يكفل له حداً أدنى للتمتع بالحقوق خلال فترة إقامته في إقليم الدولة التي تلتزم في مواجهة المجتمع الدولي بالإعتراف بالشخصية القانونية للأجانب ، وفي ذلك تأكيد لما قرره المادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أن " لكل إنسان حق الإعتراف بشخصيته القانونية في كل مكان " .

وقد سبقت الإشارة<sup>(١)</sup> إلى أن الحقوق التي يتضمنها الحد الأدنى ترجع إلى أصول خمسة حاصلها الإعتراف للأجنبي بالشخصية القانونية وبحقوقه المكتسبة وبالحرية التي تتطلبها الشخصية الإنسانية وبحقه في التقاضي وبحقه في الحماية الإدارية للدولة .

فمن حيث الإعتراف بحق الأجنبي المقيم في إقليم الدولة **بالشخصية القانونية** ، فإن ذلك يعنى الإعتراف له بإجراء جميع الأعمال القانونية اللازمة للحياة الفردية ، حيث يكون من حقه إبرام العقود التي تندرج في دائرة القانون الخاص ، ويكون من حقه الزواج وفي التصرف في أمواله عن طريق الهبة أو الوصية ، وينشأ له الحق في الميراث والتوارث .

ومن حيث الإعتراف للأجنبي **بحقوقه المكتسبة** ، فإن ذلك يعنى الإعتراف له بتملك

---

(١) انظر بند (٥٨) من الكتاب .

المنقولات والعقارات إلا أنه للدولة ، محافظة منها على كيانها الإقتصادي والإجتماعي ، أن تحد من حقه في تملك بعض أنواع المنقولات والعقارات <sup>(١)</sup> ، ما لم تكن قد أقرت بهذا الحق في معاهدة دولية .

والدولة ، وهي تمنح الأجنبي حق التملك ، تملك سلطة الإستيلاء <sup>(٢)</sup> على ما تملكه أو نزع الملكية <sup>(٣)</sup> للمنفعة العامة أو تأمين ملكيته . بيد أن الدولة ، وهي تمارس هذه الإجراءات ، تلتزم بتعويض الأجنبي عن الإستيلاء أو نزع الملكية أو التأمين تعويضاً عادلاً ولو كانت لا تقوم بدفع أى تعويض مقابل إتخاذ هذا الإجراءات قبل رعاياها .

ومن حيث الاعتراف للأجنبي بالحرية التي تتطلبها **الشخصية الإنسانية** ، فقد أقر ميثاق الأمم المتحدة بالحرية الأساسية لجميع الأفراد ، إلا أنه لم يحددها ، ولم يبين وسيلة حمايتها عند الإعتداء عليها ، فأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ " **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** " <sup>(٤)</sup> الذي تضمن ثلاثين مادة تقرر حقوق الإنسان تأسيساً على فكرة مثالية مشتركة تهدف إليها جميع الشعوب وتستقر في الضمير العالمي . وتضمن الإعلان فيما تضمنه من حقوق ، حق كل فرد في الخروج من أية دولة ، بما فيها دولته والعودة إلى دولته <sup>(٥)</sup> ، وحقه في الحرية بما تقتضيه من حصانة شخصية <sup>(٦)</sup> ، وحرية العقيدة والفكر <sup>(٧)</sup> ، وحرية الرأي <sup>(٨)</sup>

---

(١) الرأي الغالب في الفقه الدولي أن للدولة حظر منح الأجانب حق تملك العقارات . وقد جاء في رسالة أرسلها وزير الخارجية الأمريكي إلى وزير خارجية المكسيك منشورة في جريدة القانون الدولي ، جزء ٥٥ ، سنة ١٩٢٨ ، ص

٥٦٩ ، جاء فيها

"Chaque état a le droit absolu dans sa propre Juridiction de promulguer les lois sur l'acquisition des propriétés. si le Mexique désire empêcher l'acquisition par des étrangers de droits de propriétés, de quelque nature que ce soit dans sa juridiction, ce gouvernement n'a aucune opinion à émettre à cet égard "

Réquisition (٢)

Expropriation (٣)

La déclaration universelle des droits de l'homme (٤)

(٥) المادة ١٢

(٦) المادة ٤

(٧) المادة ١٨

(٨) المادة ١٩



وحقه فى المصالح الادبية والمادية المتولدة من كل إنتاج علمى أو أدبى أو فنى له .

وقد قرر الإعلان هذه الحقوق للفرد من حيث هو " إنسان " ، دون التفرقة بين الوطنى والأجنبى .

وتبع هذا الإعلان ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ (١) الصادر فى ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٦ بالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية التى تضمنت ثلاث وخمسون مادة تعترف جميعها بحقوق الإنسان ، التى من أهمها حق الإنسان فى الحياة (٢) وحقه فى الحرية والأمن على شخصه (٣) ، وحرية كل إنسان موجود داخل إقليم أية دولة بصورة قانونية فى التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته به ، وحرية فى مغادرة أى بلد بما فى ذلك بلده (٤) .

ومن حيث الاعتراف للأجنبى بحق التقاضى ، فقد أقره الإعلان العالمى لحقوق الإنسان حيث نصت المادة الثامنة منه على حقه فى الإلتجاء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإستعداد حماية القضاء إذا ما إعتدى على أى حق من الحقوق المقررة له فى هذا الإعلان . كما أقرت بذلك الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية حيث نصت المادة الرابعة عشر بحقه فى المساواة أمام القضاء (٥) ، وحقه فى المساواة أمام القانون (٦) .

ولا تعتبر الدولة قد أوفت بالتزامها الدولى بالنسبة للأجانب بمجرد السماح لهم بالإلتجاء إلى قضائها ، إذ يتعين على الدولة بالإضافة إلى ذلك ، توفير كافة الضمانات لخصوا الأجنبى على حقه .

---

(١) الدورة ٢١

(٢) المواد ٦ و٧ و٨

(٣) المواد ٩ و١٠ و١١

(٤) المادة ١٢

(٥) انظر بالتفصيل مؤلفنا ( حدود وحالات الإختصاص الدولى للمحاكم المصرية ) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .

(٦) المادة ٢٦ .

ويتعين على الدولة القيام بتنفيذ الحكم الصادر لصالح الاجنبي ، فإذا تراخت سلطات الدولة في تنفيذ الحكم قامت مسئوليتها الدولية .

وبالإضافة إلى ما تقدم من حقوق للاجنبي ، فللاجنبي حق الإنتفاع بالمرافق العامة <sup>(١)</sup> التي تحقق منفعة عامة <sup>(٢)</sup> كوسائل المواصلات والإضاءة ومياه الشرب ، ويكون حرمانه من الإنتفاع بها اعتداءً وإنكاراً لشخصيته القانونية ، إلا أنه ليس للاجنبي حق التلم في مدارس الدولة فهو حق قاصر على الوطنيين ما لم توجد معاهدة دولية تقضى بغير ذلك .

ومن المجمع عليه - عدم تمتع الاجنبي بالحقوق السياسية كحق الفرد في الإنتخاب وحق الترشح للهيئات النيابية المحلية كمجلس الشعب والمجالس المحلية . كذلك ليس للاجنبي حق تولي الوظائف العامة سواء أكانت دائمة أو مؤقتة .

بيد أن الاجنبي - وفقاً للرأى الراجح - يخضع لعبء التكاليف العامة <sup>(٣)</sup> التي تفرّضها الدولة فيخضع ، من ثم ، للضرائب التي تفرض بالنظر إلى إقامة الفرد في الدولة ، بصرف النظر عن جنسيته ، وما يملكه من أموال أو قيامه بعمل قانوني بها بمقابل .

## ٦١ - الخروج الاختياري والإجباري من إقليم الدولة :

سبقت الإشارة إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تضمن حق كل فرد في الخروج من أية دولة ، بما فيها دولته والعودة إلى دولته .

كما سبقت الإشارة إلى ما تضمنته الإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية من حرية كل إنسان في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده .

فيجوز للاجنبي المقيم على إقليم دولة أخرى أن يغادر ذلك الإقليم في أي وقت يشاء ، وبمغادرة أخرى - يجوز له الخروج من إقليم الدولة بإختياره ، وهو ما يطلق عليه

---

bénéfice des services publics

(١)

Intérêt collectif

(٢)

charges publiques

(٣)

• **الخروج الاختياري** " ، بيد أن بعض الدول تشترط على الأجنبي ، الذى يرغب فى مغادرة إقليمها ، أن يحصل من سلطات الدولة المضيفة على " **إذن خروج** " <sup>(١)</sup> ، ولا يمنح هذا الإذن عادة إلا بعد أن تتحقق السلطات من أنه غير مطلوب لتنفيذ حكم قضائى مدنى أو جنائى ، ومن أنه قام بدفع الضرائب والديون المستحقة عليه .

وغنى عن البيان - أن إذن الخروج يعتبر من المعوقات التى تعترض الرحلات السياحية ، وتؤدى بالتالى إلى إستبعاد الدولة أو الدول التى تأخذ به من السوق السياحى الدولى <sup>(٢)</sup> ، بصرف النظر عن المزايا أو التسهيلات التى تمنحها للسائحين .

وإنه وإن كان يجوز للأجنى الخروج بإختياره من إقليم الدولة ، إلا أنه من الممكن إكراهه على الخروج منها ، سواء أكان موجوداً على إقليمها فى زيارة مؤقتة ، أم كان قد استقر عليه واتخذ منه محل إقامته ، وهو ما يطلق عليه " **الخروج الإيجابى** " الذى قد يتخذ صورة ( **الإبعاد** ) <sup>(٣)</sup> ، كما قد يتخذ صورة ( تسليم الدولة للأجنى المقيم على إقليمها إلى دولة أخرى ) من أجل جريمة يكون قد إرتكبها فى إقليم تلك الدولة التى تطلب تسليمه ، أو تنفيذ عقوبة صادرة عليه من محاكمها <sup>(٤)</sup> .

وفيما يتعلق بالإبعاد <sup>(٥)</sup> ، فإن المبدأ العام فى القانون الدولى يخول الدولة الحق فى إبعاد من

#### Exit Visa

(١)

(٢) فى حقبة الستينيات - صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٦٠/٢٩ فى شأن حصول الأجانب على إذن لمغادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة حيث نصت مادته الأولى على أنه : لا يجوز لأحد من الأجانب أن يغادر أراضي الجمهورية العربية المتحدة إلا إذا كان حاصلأ على إذن خاص بذلك ( فاشيرة ) .  
وقد أعفت المادة الثالثة من ذات القرار الأجانب القادمون بتأشيرات دخول إذا لم تزد مدة إقامتهم فى الجمهورية على ستة أشهر من تاريخ وصولهم إليها ، من الحصول على إذن الخروج .  
الجريدة الرسمية - العدد ١٤٦ فى ١٩٦٠/٧/٢ - ص ١١٥٣ .

#### Expulsion

(٢)

(٤) يعتبر نظام تسليم المجرمين *Livraison des criminels* من أبرز صور التعاون التى تمخضت للجمعية الدولى فى مجال مكافحة الجريمة ، وتنظم شروطه وأحكامه الإتفاقيات الدولية المبرمة فى هذا الشأن . ولتلمب منظمة الإنتربول دوراً هاماً فى مجال ضبط المجرمين وتسليمهم التى تضم فى عضويتها عدد مائة وستة وعشرون دولة ، والمتخذة من مدينة باريس بفرنسا مقراً لها إختياراً من ١٩٥٦/٦/١٢ ولقاً لما تقتضى به المادة ٥٠ من دستور منظمة الشرطة الدولية ( إنتربول ) .

أنظر مولانا ( التنظيم القانونى للتعامل بالنقد الأجنبى فى المنشآت السياحية والفندقية ) ، سابق الإشارة إليه .  
بتد ٣٠ ، ص ٧٤ .

(٥) يعرف الفقه الإبعاد بأنه ( عمل بمقتضاء تنذر الدولة فرداً أو عدة أفراد من الأجانب المقيمين على أرضها بالخروج منها وإكراههم على ذلك عند الإقتضاء ) .

ترى إبعاده من الأجانب عن إقليمها ، سواء أكان الأجنبي المبعد من المقيمين إقامة عادية أو دائمة . فالدولة التي يقيم الأجنبي على إقليمها هي دولة مضيقة ، وللمضيف أن يبعد الضيف الذي لم يعد يرغب في ضيافته .

وقرار الإبعاد قد يكون قراراً فردياً موقفاً على أجنبي أو عدة أجانب معينين ، كما قد يكون صادراً ضد طائفة من الأجانب وهو ما يطلق عليه ( **الإبعاد الجماعي** ) <sup>(١)</sup> وذلك عند نشوب حرب أو حدوث اضطرابات داخل الدولة <sup>(٢)</sup> ، وعلة ذلك أنه قد يكون في وجود الأجنبي ، أو في وجود طائفة معينة من الأجانب على إقليم الدولة ، خطر يمس أمن الدولة في الداخل أو في الخارج أو يهدد نظامها الإقتصادي أو السياسي أو الإجتماعي .

وإنه وإن كان للدولة السلطة التقديرية <sup>(٣)</sup> في إبعاد الأجانب ، إلا أن ذلك مشروطاً بالالتمسك في استخدام هذه السلطة ، فإن تعسفت كان للأجنبي أو للأجانب اللجوء إلى القضاء الوطني للطعن في قرار الإبعاد . كما يكون للدولة التابع لها الأجنبي أو الأجانب الحق في التدخل لحمايتهم سواء بالاحتجاج بالطريق الدبلوماسي ، ولها أن تطالب بالتصويص عن هذا الإجراء التعمسي بواسطة القضاء الدولي <sup>(٤)</sup> .

أما عن تسليم المجرمين الأجانب ، فحاصل أحكام القانون الدولي أن لكل دولة الحق في تسليم أو عدم تسليم المجرمين الأجانب مهما يكن نوع الجرائم المرتكبة ، ما لم تكن ملتزمة بالتسليم وفقاً لأحكام معاهدة دولية .

وتجدر الإشارة إلى أن العرف الدولي تواتر على عدم جواز التسليم في الجرائم السياسية <sup>(٥)</sup> .

---

Expulsion en masse (١)

(٢) ومن أمثلة ذلك إبعاد تركيا لجميع الإيطاليين سنة ١٩١٢ عند نشوب حرب بينها وبين إيطاليا .

Pouvoir discrétionnaire (٣)

(٤) يرى فقهاء القانون الدولي - أن حق الدولة في إبعاد الأجنبي في حالة الحرب يجب إطلاقه من كل قيد ويجب أن تترك لها الحرية الكاملة في إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين أمنها ، فلا تنعقد مسئوليتها الدولية ولا تكون مطالبة بتصويص .

(٥) انظر ( إتفاقية التعاون القضائي في المفراد الجنائية بين مصر وفرنسا ) في مؤلفنا ( حدود وحالات الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية ) ، سابق الإشارة إليه ، ص ١٨٠ وما بعدها .  
والدساتير المصرية المتعاقبة تحظر تسليم اللاجئين السياسيين .

## المطلب الثانى

### مركز الأجانب فى التشريع المصرى

#### ٦٢ - الإمتيازات الأجنبية فى مصر . إجماليات :

أصبحت مصر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية منذ عام ١٥١٧ ميلادية ، فامتد تطبيق معاهدات الإمتيازات التى عقدها الباب العالى إلى مصر ، شأنها فى ذلك شأن البلاد الخاضعة للإمبراطورية العثمانية أو تلك المعتبيرة جزء منها . ثم إتسع نطاق الإمتيازات المقررة للأجانب فى مصر نتيجة لإزدياد عدد الجاليات الأجنبية فيها ، بسبب موقعها الجغرافى المتميز .

وأدى ضعف الحكومات المصرية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، بدءاً من ولاية ( عباس ) مروراً بـ ( سعيد ) و ( إسماعيل ) حتى بداية حكم ( توفيق ) ، إلى التهاون مع الأجانب فمنحوا إمتيازات وإعفاءات جديدة بالإضافة إلى معاهدات الإمتيازات المبرمة مع الباب العالى .

وقد تميز نظام الإمتيازات الأجنبية فى مصر بإعفاء الأجانب من الخضوع للقضاء المصرى الوطنى فأنشئت المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥ التى فقدت بها مصر كيانها وسطوتها ووجودها إلى أن تقرر إلغاء الإمتيازات الأجنبية وإلغاء المحاكم المختلطة بمقتضى ( إتفاق مولترو ) المعمول به فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ .

ولم يقتصر أمر الإمتيازات الأجنبية على إعفاء الأجانب من الخضوع للقضاء المصرى الوطنى ، بل امتد لمنح الأجانب فى مصر سلطة مراقبة التشريع ، وبيان الحدود التى ينطبق فيها . فالقانون الذى تصدره السلطة التشريعية المصرية يكون واجب النفاذ على المصريين ، ولكنه لا يسرى على الأجانب إلا بموافقتهم وموافقة دولهم <sup>(١)</sup> ، الأمر الذى أصبحت معه السيادة التشريعية المصرية مقيدة حتى بعد ثبوت الشخصية الدولية لمصر إلى أن تم توقيع إتفاق مونترو بسويسرا فى ١٢/٤/١٩٣٧ <sup>(٢)</sup> .

(١) المادة الثانية عشرة من القانون المندى المخطط .

(٢) د- لطفة محمد سالم ، النظام القضائى المصرى الحديث ، الجزء الأول ، طبعة ١٩٨٤ .

كما لم يقتصر أمر الإمتيازات الأجنبية على فقدان مصر لسيادتها التشريعية قبل الأجانب ، بل تجاوز إلى الحد الذى أصبحت معه لوائح البوليس والأمن لا تسرى عليهم إلا إذا وافقت عليها الجمعية العمومية العادية لمحكمة الإستئناف المختلطة . وكانت حصانتهم هذه غير مقصورة على أشخاص بل كانت تلحق مساكنهم <sup>(١)</sup> . بل وفقدت مصر حقها فى إبعاد الأجنبى الذى يعتبر وجوده خطراً على الأمن والنظام <sup>(٢)</sup> .

خلاصة القول - فإن مركز الأجانب فى مصر قبل إلغاء الإمتيازات الأجنبية - بمقتضى إتفاق مونترو - كان يفوق مركز المصريين <sup>(٣)</sup> ، إلى أن نصت المادة الأولى من الإتفاق على إعلان الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول إلغاء الإمتيازات فى القطر المصرى إلغاء تاماً من جميع الوجوه .

وهكذا إسترد المشرع المصرى حريته فى تنظيم مركز الأجانب المقيمين على إقليمه ، لا يرد على حريته هذه سوى قيد ( الحد الأدنى لتمتع الأجانب بالحقوق ) الذى يكفله القانون الدولى ، أو القيود الإتفاقية <sup>(٤)</sup> المنصوص عليها فى المعاهدات الدولية التى تعقدها مصر مع غيرها من الدول .

## ٦٣ - حقوق الأجنبى فى التشريع المصرى المعاصر :

بعد أن إسترد المشرع المصرى حريته فى تنظيم مركز الأجانب المقيمين على إقليمه أصدر

(١) كان لا يجوز لرجال السلطة المحلية دخول مسكن أحد الأجانب إلا بحضور مندوب القنصلية إلا فى أحوال إستثنائية .

هذا والدول الأوروبية التى كانت تتمتع بنظام الإمتيازات هى -

- ١ - ألمانيا ، ٢ - النمسا ، ٣ - المجر ، ٤ - بولندا ، ٥ - رومانيا ، ٦ - سويسرا ، ٧ - تشيكوسلوفاكيا ، ٨ - يوغوسلافيا .

(٢) كانت مصر لا تملك سوى طلب إبعاد الأجانب الخطرين من القناصل الذين كانوا يملكون الحق فى رفض طلب الحكومة المصرية التى كانت لا تملك سوى إحالة الأمر إلى لجنة تحكيم مكونة من تسعة قناصل للبت فى الإبعاد .

(٣) وقد مير من ذلك الأستاذ الدكتور حامد سلطان ، عميد فقهاء القانون الدولى العام فى مصر ، بقوله :  
( وقد كان لهذا المركز الشاذ نتائج وخيمة إذ اعتقد الأجانب أن مصر قد سخرت لنفعهم ، وأن المصريين قوم أدنى منهم حضارة ووطنية وكرامة ) ، القانون الدولى العام فى وقت السلم ، المرجع السابق ، بند ٥-٤ ، ص ٤٣٣ .

Restrictions conventionnelles

(٤)

العديد من التشريعات المنظمة لمركز الأجانب مراعيًا الحد الأدنى لتمتعهم بالحقوق الذي يكفله القانون الدولي أو القیود الإتفاقیة المنصوص علیها فی المعاهدات الدولية التي تعتمدها مصر مع غيرها من الدول <sup>(١)</sup> .

وتجدر الإشارة إلى أن المرجع التشريعي في شأن دخول وإقامة الأجانب في مصر والخروج منها هو القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ <sup>(٢)</sup> ، المعدل بالقانون رقم ٤٩ / ١٩٦٨ <sup>(٣)</sup> والقانون رقم ١٢٤ / ١٩٨٠ <sup>(٤)</sup> ، الذي تضمن ثمانية أبواب ، أولها في ( قواعد عامة ) ، وثانيها في ( تسجيل الأجانب ) ، وثالثها في ( تراخيص الإقامة ) ، ورابعها في ( الإبعاد ) ، وخامسها في ( أنواع التأشيرات ) وسادسها في ( وثائق سفر تصرف لبعض فئات من الأجانب واللاجئين ) ، وسابعها في ( إعفاءات ) ، وثامنها في ( العقوبات ) التي تكفل تنفيذ أحكام القانون .

هذا وصدرت لتنفيذ أحكام القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ المعدل مجموعة من القرارات الوزارية <sup>(٥)</sup> .

وفي نطاق الحد الأدنى للتمتع بالحقوق - يتمتع الأجانب في مصر بالحقوق الخاصة بالحقوق

---

(١) من المقرر أن قواعد القانون الدولي - ومصر عضو من المجتمع الدولي تحترق بقيامه - تعد مدمجة في القانون الداخلي دون حاجة إلى إجراء تشريعي ليلزم القاضي المصري بإعمالها فيما يمرض عليه من مسائل لتناولها تلك القواعد ولم يتعرض لها القانون الداخلي طالما أنه لا يترتب على هذا التطبيق إخلال بنصوصه . نقض ، الطمان رقما . ٢٩٥ / ٥١ ق ٣١١ / ٥١ ، جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٨٢ ، ص ٣٣ ، ص ٣٤٠ .

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٧١ في ٢٤ / ٣ / ١٩٦٠ .

(٣) الجريدة الرسمية في ٣ / ١٠ / ١٩٦٨ .

(٤) الجريدة الرسمية في ١٨ / ٧ / ١٩٨٠ .

(٥) جميع هذه القرارات منشورة في الجريدة الرسمية العدد ١٤٦ الصادر في ٢ / ٧ / ١٩٦٠ وهي -

١- القرار رقم ٢١ / ١٩٦٠ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها .

٢- القرار رقم ٢٢ / ١٩٦٠ في شأن تحديد الأماكن المخصصة لدخول الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها .

٣ - القرار رقم ٢٣ / ١٩٦٠ في شأن إلغاء التأشيرات بالنسبة لآبناء جامعة الدول العربية .

٤ - القرار رقم ٢٧ / ١٩٦٠ في شأن وثائق سفر تصرف لبعض فئات من الأجانب ( لذكور مرور ) .

٥ - القرار رقم ٢٩ / ١٩٦٠ في شأن الحصول على إذن مغادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة الذي ألقى بقرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ / ١٩٧٤ .

٦ - القرار رقم ٣٠ / ١٩٦٠ في شأن لجان المصوحين .

٧- القرار رقم ٣١ / ١٩٦٠ في شأن التأشيرات المعدل بالقرار رقم ٢٢ / ١٩٦٧ المنشور في ٢٠ / ٢ / ١٩٦٧ .

العامة دون الحقوق السياسية .

فالأجنبي في مصر يتمتع بحرية العقيدة وحرية ممارسة الديانة علناً في حدود النظام العام والأداب العامة ، والحرية الفردية ، وحرية المسكن ، وحرية التنقل في حدود الصالح العام والنظام العام والأداب العامة والصحة العامة والضرورات الأمنية .

وللأجنبي حق التقاضي أمام القضاء في مصر كمدعى ومدعى عليه ، وهو حق لا يرد عليه قيد أو شرط ، كما يتمتع بحقه في حماية الدولة لأمواله .

وقد اعترف المشرع المصري للأجنبي بالشخصية القانونية ، فله الحق في إبرام العقود المختلفة المدنية والتجارية ، وله الحق في تأسيس الشركات التجارية سواء أكانت شركات أشخاص أو شركات أموال ، وسواء أكانت الشركات إستثمارية أو غير إستثمارية .

كما له حق العمل في مصر وفقاً للإطار المحدد في قانون العمل المصري ، وله حق تملك الأموال المنقولة والعقارات وفقاً للشروط والأحكام المقررة في قانون تملك الأجانب للعقارات أو في قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي أو في قانون الإستثمار .

#### ٦٤ - تعريف الأجنبي في القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل :

عرّفت المادة الأولى من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل الأجنبي بأنه ( كل من لا يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية ) وهو تعريف يتفق مع القواعد العامة ، ويجمل إصطلاح الأجنبي ينصرف إلى كل من لا يتمتع بهذه الجنسية سواء أكانت له جنسية معينة أم كان عديم الجنسية أو مجهول الجنسية .

#### ٦٥ - القواعد العامة لدخول الأجانب أراضي مصر :

حظرت المادة الثانية من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل على الأجنبي دخول الأراضي المصرية أو الخروج منها إلا إذا كان حاصلاً على جواز سفر سارى المفعول صادر من سلطات بلاده المختصة أو أية سلطة أخرى معترف بها أو وزارة الداخلية أو لمن يحمل وثيقة تقوم مقام جواز السفر وتكون صادرة من إحدى السلطات المذكورة ، ويشترط فيها أن تُحوّل حاملها العودة إلى البلد الصادرة من



سلطانه .

كما أوجب المشرع المصرى أن يكون الجواز أو الوثيقة مؤشراً عليه من وزارة الداخلية المصرية أو من إحدى السلطات السياسية أو القنصلية المصرية أو أية هيئة تنديها الحكومة المصرية لهذا الغرض .

فالاجنبى القادم إلى مصر يلزم - كقاعدة عامة - أن يكون حاصلاً على تأشيرة دخول مسبقة تمنح من البعثات الدبلوماسية والقنصلية المصرية فى الخارج أو من ديوان مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ( **تسم تأشيرات الدخول** ) ويقدم الطلب فى هذه الحالة من خلال صديق أو قريب أو أى مواطن أو أجنبى مقيم فى مصر <sup>(١)</sup> .

بيد أنه تيسيراً على السائحين والزائرين والقادمين لآى غرض آخر ، فإنه يمكن للاجنبى الحضور إلى مصر مباشرة دون تأشيرة دخول مسبقة ويمنح **تأشيرة دخول إضطرارية** <sup>(٢)</sup> فور وصوله إلى الموانئ والمطارات المصرية ، وإقامة لمدة شهر .

أما رعايا الدول العربية وغينيا ومالطة ، فإنهم لا يكلفون بالحصول على تأشيرات دخول مسبقة أو تأشيرات دخول إضطرارية ، ويسمح لهم بالدخول لمصر مباشرة دون تأشيرات .

### **يحظر منح تأشيرات الدخول الإضطرارية للفئات الآتية :**

١ - الأجانب القادمون من عبر منافذ سيناء ، فإنه يلزم حصولهم على تأشيرات دخول مسبقة ولا يمنحون تأشيرات إضطرارية عند الوصول .

٢ - القادمون عبر منافذ جنوب سيناء لزيارة منطقة ساحل خليج العقبة فقط وسانت كاترين ، فإنه يحظر دخولهم بدون تأشيرات مسبقة لزيارة هذه المنطقة - دون سواها - لمدة أقصاها أسبوع واحد فقط . وهذه المتأفد هى -

(١) منفذ طابا البرى .

---

(١) دليل التعامل مع مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ، طبعة ١٩٨٩ ، ص ٢٢ .

Emergency visa

(٢)

(ب) مطار سانت كاترين .

(ج) مطار رأس نصراني ( شرم الشيخ ) الجوي .

(د) ميناء شرم الشيخ البحري .

(هـ) مرسى قابوس ( نويج ) المؤقت .

وتختتم جوازات سفر هذه الفئة بالخاتم الدال على السماح بإرتياد هذه المنطقة فقط ، الامر الذى يحظر معه على هذه الفئة إرتياد باقى مناطق الجمهورية ، إلا أنها معفاة من التسجيل خلال سبعة أيام من تاريخ الوصول .

٣ - رعايا بعض الدول الذين يلزم حصولهم على تأشيرات دخول مسبقة ويحظر منحهم تأشيرات دخول إضطرابية بموانئ الوصول مثل إسرائيل والهند وسيريلانكا وتايلاند وماليزيا وبنجلاديش والفلبين وباكستان وغيرها .

٤ - الأجانب الحاصلون على إقامة فى مصر لغير السياحة ، فإنهم لا يطالبون بالحصول على تأشيرات دخول إذا سافروا وعادوا خلال مدة الإقامة أو خلال ستة شهور أيهما أقل .  
هذا ويشترط أن يكون جواز سفر الأجنبي سارياً لمدة شهرين على الأقل لمنح تأشيرة الدخول .

## ٦٦ - تأشيرات الدخول الدبلوماسية :

وفقاً لقرار وزير الداخلية رقم ١٦٠/٣١ المعدل بالقرار رقم ١٦٦٧/٢٢ فى شأن التأشيرات ، تختص وزارة الخارجية والهيئات الدبلوماسية فى الخارج بمنح التأشيرات الدبلوماسية والخاصة ولمهمة والمعاملة .

وتمنح إدارة المراسم بوزارة الخارجية تأشيرات العودة الدبلوماسية والخاصة ولمهمة والمعاملة ، وتمنح البعثات الدبلوماسية فى الخارج تأشيرات الدخول والممرور الدبلوماسية والخاصة ولمهمة والمعاملة .

وفىما يتعلق بالتأشيرات الدبلوماسية فإنها تمنح للفئات الآتية -

١ - حاملو جوازات السفر الدبلوماسية الاجنية .

٢ - حاملو جوازات السفر العادية الأجنبية من الشخصيات ذوى المكانة الذين يمنح نظراؤهم في مصر جوازات سفر دبلوماسية .

أما **التأشيرات الخاصة** فتمنح للفئات الآتية :-

- ١ - حاملو جوازات السفر الخاصة الأجنبية وما فى حكمها .
- ٢ - حاملو تذاكر المرور التى تصدرها هيئة الأمم المتحدة .
- ٣ - حاملو جوازات السفر العادية الأجنبية من ذوى المكانة الذين يمنح نظراؤهم فى مصر جوازات سفر خاصة .

أما **التأشيرات المهمة** فتمنح لحاملى جوازات السفر الأجنبية المهمة .

أما **تأشيرات المجاملة** <sup>(١)</sup> فتمنح للفئات الآتية :-

- ١ - موظفو الهيئات الدولية والوكالات المتخصصة ومندوبو الدول فى المؤتمرات الذين يحملون جوازات سفر عادية ومن إليهم ، ومن يرى معاملتهم كذلك نظراً لمراكزهم .
- ٢ - الموظفون الإداريون والكتابيون التابعون للبعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية الذين يحملون جوازات سفر عادية .
- ٣ - أجناع أعضاء السلك السياسى والقنصلى الوطنى والأجنبى .

وقد فرّق القرار الوزارى بين تأشيرات الدخول والمرور الدبلوماسية والخاصة وبين تأشيرات الدخول والمرور المهمة أو للمجاملة .

ففيما يتعلق **بتأشيرات الدخول والمرور الدبلوماسية والخاصة** <sup>(٢)</sup> حدد صلاحيتها المشرع بستة أشهر على الأكثر وبشروط ألا تتجاوز مدة صلاحية الجواز مع عدم تجديد مدة الإقامة .

وفيما يتعلق **بتأشيرات الدخول والمرور المهمة و للمجاملة** <sup>(٣)</sup> فإن المشرع حدد

---

Courtoisie

(١)

(٢) المؤشر بها على جوازات سفر دبلوماسية أو خاصة .

(٣) المؤشر بها على جوازات سفر عادية

صلاحيتها بستة أشهر مع تحديد مدة الإقامة في مصر بحيث لا تتجاوز مدة ثلاثة أشهر في حالة الدخول وسبعة أيام في حالة المرور ، ويشترط ألا تتجاوز مدة صلاحية الجواز .

وقد أجاز المشرع أن تكون جميع التأشيرات السابقة صالحة لعدة سفرات .

**أما تأشيرات العودة الدبلوماسية والقنصلية وللمهمة والمجاملة ، فإن المشرع حدد صلاحيتها بستة أشهر من تاريخ منحها مع جواز صلاحيتها لعدة سفرات خلال هذه المدة .**

بيد أنه بالنسبة إلى الحاصلين على تأشيرات المهمة والمجاملة وكذلك الحاصلون على تأشيرات خاصة على جوازات سفر عادية ، فإنه يتمين ألا تتجاوز صلاحية تأشيرة العودة مدة الإقامة المرخص بها .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمنح الأشخاص المدرجة أسماؤهم بالقوائم<sup>(١)</sup> أى نوع من أنواع التأشيرات .

كما لا يجوز منح أى تأشيرة على جوازات السفر الصادرة من دولة لم تعترف بها مصر أو على وثيقة صادرة بناء على إتفاقية دولية لم تنضم إليها مصر .

## ٦٧ - تأشيرات الدخول العادية :

وفقاً لقرار وزير الداخلية المشار إليه ، فإن التأشيرات العادية نوعان : (١) للدخول ، (٢) للمرور .

وهذه التأشيرات صالحة لدخول مصر أو المرور منها لسفرة واحدة مالم ينص فيها على جعل صلاحيتها لأكثر من سفرة خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ منحها ويجوز لظروف إستثنائية جعل صلاحيتها لمدة سنة .

هذا ويجوز بإذن من وزارة الداخلية - في غير الحالات المنصوص عليها في القرار الوزاري - أن تجعل تأشيرة الدخول أو المرور صالحة لعدة سفرات أو لمدة تزيد على سنة .

---

(١) توائم المنع من السفر والدخول والمرور .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمنح الأشخاص المدرجة أسماؤهم بالقوائم أى نوع من أنواع التأشيرات .

كما لا يجوز منح تأشيرة على جوازات السفر الصادرة من دولة لم تعترف بها مصر أو على وثيقة صادرة بناء على إتفاقية دولية لم تنضم إليها مصر .

## ٦٨ - التأشيرات السياحية الفردية :

فوض القرار الوزارى المشار إليه القنصليات المصرية فى منح تأشيرات دخول بفرض السياحة والزيارة بصرف النظر عن جنسية الطالب أو ديانته دون الرجوع إلى وزارة الداخلية .

بيد أنه أشتُرط ألا يكون إسم الطالب مدرج على القوائم وألا يكون من الفئات التى تضمنتها منشورات وزارة الخارجية .

هذا وتكون التأشيرة صالحة للإستعمال خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ منحها وصالحة للإقامة فى مصر مدة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أشهر .

وللقنصلية رفض منح التأشيرة وإحالة الطلب إلى وزارة الداخلية مرفقاً به الأسباب التى دعتها إلى عدم منح التأشيرة .

## ٦٩ - التأشيرات السياحية الجماعية :

أجاز القرار الوزارى المشار إليه للقنصليات المصرية أن تمنح تأشيرات جماعية لكل مجموعة من السائحين يتقدمون إليها عن طريق :

١ - مندوب عن المجموعة الطالبة ، (أو)

٢ - شركة السياحة المنظمة للرحلة ، (أو)

٣ - شركات الطيران أو الملاحة .

كما أجاز القرار منح التأشيرة للمجموعة من خلال جواز سفر جماعى واحد صادر من سلطات بلدهم المختصة وعليه صورهم الفوتوغرافية .

وإعتبر القرار المذكور **الكشوف التي تعدها شركات السياحة** وتعتمدها السلطات الرسمية المختصة بمثابة جواز سفر جماعى بشرط وجود الصور الفوتوغرافية عليها .

ولم يشترط القرار الوزارى فى الحالتين السابقتين حمل كل فرد من أعضاء الرحلة لجواز سفر فردى .

وفى حالة تعذر إعداد جواز سفر جماعى وفقاً لما تقدم ، جاز منح التأشيرة السياحية الجماعية وفقاً لما يأتى :

١ - إما على **الكشوف التي تعدها شركات السياحة والمعتمدة منها** . ولا يشترط فى هذه الحالة ضرورة إحتواء هذه **الكشوف على الصور الفوتوغرافية لأعضاء الرحلة** ، وإنما يشترط أن يحمل عضو الرحلة جواز سفره الفردى الخاص لمراجعة ومطابقة البيانات المدونة **بالكشوف على الجواز** .

٢ - وإما على جواز السفر الجماعى الصادر من السلطات المختصة والذي لا يعمل الصور الفوتوغرافية بشرط حمل أعضاء الرحلة بطاقات إثبات الشخصية صادرة من السلطات المختصة .

هذا ويمنح **ركاب البواخر السياحية** التي تمر بأكثر من دولة عند رغبتهم فى زيارة مصر تأشيرات دخول سياحية .

## **٧٠ - ريانة السفن والطائرات . إلزام خاص :**

أوجبت المادة السابعة من القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل على ريانة السفن والطائرات عند وصولها إلى الأراضى المصرية أو مغادرتها أن يقدموا إلى الموظف المختص بالميناء كشفاً بأسماء رجال سفنهم أو طائراتهم وركابها والبيانات الخاصة بهم ، وعليهم أن يبلغوا السلطات المختصة أسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر والذين يحملون جوازات غير صحيحة أو سارية المفعول وعليهم أن يمنعوهم من مغادرة السفينة أو الطائرة أو الصعود إليها .

هذا وقد نصت المادة ٤١ من القانون على عقاب الريان المخالف لأحكام المادة السابعة

المشار إليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر<sup>(١)</sup> وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا مصرياً ولا تزيد عن مائتي جنيه .

## ٧١ - تسجيل الأجانب :

توجب المادة الثامنة من القانون رقم ١٩٦٠/٨٩<sup>(٢)</sup> على كل أجنبي أن يتقدم بنفسه خلال سبعة أيام من اليوم التالي لوصوله أرضى مصر بتأشيرة دخول أو تأشيرة مرور إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة في الجهة التي يكون فيها ، وأن يحرر إقراراً عن حالته الشخصية وعن الغرض من حضوره ومدة الإقامة المرخص له فيها ومحل سكنه والمحل الذي يختاره لإقامته العادية وتاريخ بدء الإقامة به وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك وعليه أن يقدم ما يكون لديه من الأوراق المؤيدة لهذه البيانات وعلى الأخص الأوراق المثبتة لشخصيته .

هذا وقد أعفت المادة التاسعة الأجانب ذوي الإقامة الخاصة<sup>(٣)</sup> عند عودتهم إلى مصر بشرط ألا تزيد مدة غيابهم في الخارج على ستة أشهر .

كما أوجبت المادة العاشرة من القانون المذكور على كل أجنبي قبل تغيير محل إقامته إبلاغ مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة الذي يقيم في دائرته بعنوانه الجديد فإن كان إنتقاله إلى بلد آخر وجب عليه أيضاً أن يتقدم خلال يومين من وقت وصوله إلى محل إقامته الجديد بإقرار إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة المختص في البلد الذي إنتقل إليه .

وقد أعفت المادة العاشرة المذكورة في فقرتها الثانية الأجانب الذين كُدموا بتأشيرات سياحية خلال الشهر الأول لوصولهم البلاد .

(١) عقوبة الحبس وفقاً للمادة المذكورة وجوبية وليست جوازية .

(٢) للمعذلة بالقانون رقم ١٩٦٨/٤٩ المنشور في ١٠/٢/١٩٦٨ .

(٣) انظر لاحقاً الأجانب ذوي الإقامة الخاصة المتخصص عليهم في المادة ١٨ من القانون .

وقد أجازت المادة الحادية عشرة<sup>(١)</sup> من القانون إعفاء الأجنبي من شرط الحضور شخصياً إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة<sup>(٢)</sup> لإعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية أو لأعذار مقبولة ، بيد أنه يلتزم بتحرير الإقرار كتابية على النموذج المعد لذلك على أن يقوم بتسليمه من ينوب عنه إلى مكتب التسجيل أو مقر الشرطة المختص خلال سبعة أيام من اليوم التالى لوصوله للأراضى المصرية .

## ٧٢ - مدير المنشآت الفندقية . إلزام خاص :

أوجبت المادة الثانية عشر من القانون على مدير الفندق أو النزل أو أى محل آخر من هذا القبيل وكذلك على كل من أوى أجنبياً أو أسكنه أو أجر له محلاً للسكنى إبلاغ مكتب التسجيل أو مقر الشرطة الواقع فى دائرته محل سكن الأجنبي عن إسم هذا الأجنبي ومحل سكنه خلال ٤٨ ساعة من وقت نزوله لديه وعليه الإبلاغ كذلك عند مغادرة الأجنبي خلال ٤٨ ساعة .

وتجدر الإشارة إلى أن المنشأة الفندقية تلتزم بتسجيل النزلاء الأجانب والمصريين على السواء . كما تلتزم المنشأة الفندقية بإستلام جوازات سفر النزلاء الأجانب وإرسالها للقيود بمكتب الجوازات المختص مكانياً خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ وصول النزيل الأجنبي .

كما تلتزم المنشأة الفندقية<sup>(٣)</sup> بتسجيل النزلاء أياً كانت جنسيتهم فى السجل المعد لذلك مبيناً فيه الإسم ... الجنسية ... رقم جواز السفر أو البطاقة الشخصية أو العائلية فى حالة كونه مصرياً ... تاريخ الوصول ... الجهة القادم منها ... تاريخ المغادرة ... الجهة المسافر إليها . وقد نصت المادة ٢٨ من قانون المحال العامة بأنه على كل مستغل لمحل عام من النوع الثانى ( الفنادق ... البنىونات ، الخ .. ) أن يمسك دفترأ مطابقاً للنموذج الذى تعتمده وزارة الداخلية وأن تختم كل صحيفة بخاتم المحافظة أو المديرية التى يقع المحل فى دائرتها . وعليه أن يدرج فيه إسم

(١) المعدلة بالقانون رقم ١٩٨/٤٩ .

(٢) المنصوص عليه فى المادة ٨ من القانون .

(٣) أنظر مؤلفنا ( الجرائم السياحية فى التشريع المصرى ) ، سابق الإشارة إليه ، بند ٤١ هامش (٢) و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ .



ولقب كل شخص يأوى إلى محله يوم حضوره مع بيان جنسيته وصناعته وموطنه في مصر أو في الخارج والجهة القادم منها وتاريخ مغادرته المحل . ويجب أن يكون الدفتر خالياً من أى فراغ أو كتابة في الحواشي أو كشط أو تحشير فيما دونّ فيه . وعلى مستغل المحل أن يقدم للشرطة كل صباح بياناً مطابقاً لما هو مدوّن بالدفتر سالف الذكر بأسماء الأشخاص الذين أقاموا في المحل أو غادروه خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة .

هذا وتعاقب المادة ٤١ من القانون ٨٩ / ١٩٦٠ للمعدل كل من يخالف حكم المادة الثانية عشرة المشار إليها والقرارات الصادرة تنفيذاً لها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً مصرياً ولا تزيد على مائتي جنيه ، مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى . **وتلك هي العقوبة المقررة للجريمة في صورتها البسيطة .**

**أما عن عقوبة هذه الجريمة في صورتها المشددة ، فقد جعلها المشرع الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مصري إذا كان المخالف أو الأجنبي من رعايا دولة في حالة حرب مع مصر أو في حالة قطع العلاقات السياسية معها .**

بيد أن المادة الخامسة عشرة من القانون المذكور أجازت لمدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية وبإذن خاص منه ولا عذر يقبلها أن يتجاوز عن عدم مراعاة حكم المادة الثانية عشرة ، وله أن يتصالح<sup>(١)</sup> فيها مقابل دفع المخالف خمسة جنيهات .

## ٧٢ - واجبات الأجنبي خلال فترة إقامته في مصر :

مع عدم الإخلال بحظر تواجد الأجنبي في بعض المناطق المصرية المقررة في القوانين والقرارات

---

(١) التصالح تعبير عن إرادة فردية ، تتلقاه وتؤكد ححه السلطة الإدارية المختصة ، ويعني تخلي الفرد عن الضمانات القضائية التي قررها المشرع بصدد الجريمة التي إرتكبها ، محققاً بذلك أيضاً تخلي الدولة عن حقها في العقاب وتنقضي بذلك الجريمة .

د. عبد الحميد الشواربي ، الجرائم المالية والتجارية ، ط ١٩٨٥ ، ص ٤٦ و ٤٧ .

والأوامر العسكرية<sup>(١)</sup> ، يلتزم الأجانب خلال مدة إقامتهم في مصر بأن يقدموا متى طلب منهم جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه وغير ذلك من الأوراق وأن يَدُكُوا بما يَسْأَلُون عنه من بيانات وأن يتقدموا عند الطلب إلى وزارة الداخلية أو فروعها أو مقر الشرطة المختص في الميعاد الذي يحدد لهم .

كما أوجبت الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة على الأجانب في حالة فقد أو تلف جواز السفر أو الوثيقة إبلاغ مقر الشرطة خلال **ثلاثة أيام** من تاريخ الفقد أو التلف .

#### **٧٤ - أصحاب الأعمال . إلتزام خاص :**

تضمنت المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل إلتزاماً خاصاً بأصحاب الأعمال المصريين فأوجبت على كل من يستخدم أجنبياً أن يقدم إلى مكتب تسجيل الأجانب ، أو مقر الشرطة الذي يقع محل العمل في دائرته إقراراً على النموذج المعد لذلك خلال ٤٨ ساعة من وقت إلتحاق الأجنبي بخدمته ، وعلى صاحب العمل عند إنتهاء خدمة الأجنبي أن يقدم إقراراً بذلك إلى مكتب التسجيل أو مقر الشرطة خلال ٤٨ ساعة من إنقطاع علاقته به .

#### **٧٥ - السلطات الممنوحة لمدير عام مصلحة الجوازات والجنسية والهجرة :**

منح المشرع مدير عام مصلحة الجوازات والجنسية والهجرة إصدار الإذن ، ولا عذار يقبلها ، بالتجاوز عن عدم مراعاة الأحكام الخاصة<sup>(٢)</sup> بتسجيل الأجانب أو تغيير محل إقامتهم والإلتزام الخاص بمديري المنشآت الفندقية وأصحاب الأعمال وتراخيص الإقامة .

كما له أن يتصالح في هذه المخالفات مقابل دفع المخالف مبلغ خمسة جنيهات .

---

(١) أمر رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ / ١٩٧٩ بشأن حظر تواجد الأجانب في بعض مناطق الجمهورية .

الجريدة الرسمية ، العدد ١٩ مكرر بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٩ .

أمر رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/٤ بشأن حظر تواجد الأجانب في بعض مناطق الجمهورية .

الجريدة الرسمية ، العدد ٤٩ مكرر بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨١ .

(٢) المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٦ من القانون .

## ٧٦ - إقامة <sup>(١)</sup> الأجانب في مصر :

نظم الباب الثالث من القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ المعدل <sup>(٢)</sup> تراخيص إقامة الأجانب في مصر ، وأوجب على كل أجنبي أن يكون حاصلاً على ترخيص في الإقامة وعليه أن يغادر الأراضي المصرية عند إنتهاء مدة إقامته ما لم يكون قد حصل قبل إنتهائها على ترخيص من وزارة الداخلية في مد <sup>(٣)</sup> إقامته .

وقد قسمت المادة السابعة عشرة الأجانب من حيث الإقامة إلى ثلاث فئات هي :-

١ - الأجانب ذوو الإقامة الخاصة <sup>(٤)</sup> .

٢ - الأجانب ذوو الإقامة العادية <sup>(٥)</sup> .

٣ - الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة <sup>(٦)</sup> .

## ٧٧ - الفئة الأولى . الأجانب ذوو الإقامة الخاصة :

حددت المادة الثامنة عشرة الأجانب ذوو الإقامة الخاصة على النحو التالي :

١ - الأجانب الذين ولدوا في مصر قبل تاريخ المرسوم بقانون رقم ٧٤ / ١٩٥٢ ولم تنقطع إقامتهم فيه حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ - الأجانب الذين مضى على إقامتهم في مصر عشرون سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ / ١٩٥٢ ولم تنقطع إقامتهم حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠

---

Residence	(١)
	(٢) المواد من ١٦ إلى ٢٤
L'extension	(٣)
Special residence	(٤)
Ordinary residence	(٥)
Temporary residence	(٦)

المعدل وكانوا قد دخلوا الأراضي المصرية بطريق مشروع .

٣ - الأجانب الذين مضى على إقامتهم في مصر أكثر من خمس سنوات كانت تتجدد بانتظام حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ وكانوا قد دخلوا الأراضي المصرية بطريق مشروع .

٤ - الأجانب الذين يمضى على إقامتهم أكثر من خمس سنوات يجرى تجديدها بانتظام وبشرط دخولهم الأراضي المصرية بطريق مشروع<sup>(١)</sup> .

٥ - العلماء ورجال الأدب والفن والصناعة والإقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد<sup>(٢)</sup> .

ومدة الإقامة الخاصة لهذه الفئة من الأجانب ~~سنوات~~ تتجدد عند الطلب إلا إذا كان في وجود الأجنبي ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو إقتصادها القومي أو الصحة العامة أو كان عالة على الدولة فيكون لوزير الداخلية حينئذ أن يصدر قراراً بإبعاد الأجنبي بعد عرض الأمر على لجنة الإعفاء المنصوص عليها في المادة ٢٩ وصدر موافقتها على الإبعاد .

كما أنه لوزير الداخلية أن يأمر بحجز من يرى إبعاده مؤقتاً حتى تتم إجراءات الإبعاد .

كما لا يسمح للأجنبي الذي سبق إبعاده بالعودة إلى الأراضي المصرية إلا بإذن من وزير الداخلية .

---

(١) ويلزم أن يكون الأجانب في الحالتين ( ٣ ، ٤ ) يقومون بأعمال مفيدة للإقتصاد القومي أو يؤدون خدمات علمية أو ثقافية أو فنية للبلاد .

وتعين هذه الأعمال والخدمات بقرار من وزير الداخلية .

ولفتت محكمة القضاء الإداري بأن ( الخبرة في شئون الجياد ليست من الأعمال المفيدة للإقتصاد القومي أو نوع من الخدمات العلمية أو الثقافية أو الفنية التي تعوز البلاد ) ، حكم ٤ / ٤ / ١٩٥٤ ، مجموعة المحكمات ، ص ٨ ، ص ١١٤٠ .

(٢) ويصدر بشأنهم قرار من وزير الداخلية .

## ٧٨ - الفئة الثانية . الأجانب ذوو الإقامة العادية :

حددت المادة التاسعة عشرة الأجانب ذوو الإقامة العادية الذين مضى على إقامتهم في مصر خمس عشرة سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٧٤ ولم تنقطع هذه الإقامة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٦٠/٨٩ وكانوا قد دخلوا البلاد بطريق مشروع .  
ومدة الإقامة الخاصة بهذه الفئة من الأجانب خمس سنوات يجوز تجديدها .

## ٧٩ - الفئة الثالثة . الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة :

الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة هم الذين لا تتوافر لديهم شروط الأجانب ذوو الإقامة الخاصة أو العادية .

وقد أجاز المشرع <sup>(١)</sup> منح أفراد هذه الفئة ترخيصاً في الإقامة مدة أقصاها ستة يجوز تجديدها .  
كما أجاز المشرع منح الترخيص في الإقامة لمدة أقصاها ثلاث سنوات يجوز تجديدها وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية على التفصيل الآتي في البندين التاليين .

## ٨٠ - الإقامة الثلاثية <sup>(٢)</sup> :

مدة الإقامة الثلاثية ، كما سبقت الإشارة ، ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وتمنح للفئات الآتية من الأجانب المرتبطين بمصر بسبب العمل أو الإعتبارات العائلية أو الإنسانية أو السياسية ، وزوجاتهم وأولادهم :

- ١ - زوجات وأرامل المصريين والأجانب الحاصلين على إقامة خاصة أو عادية .
- ٢ - من فقدوا حقهم في الإقامة الخاصة أو العادية .
- ٣ - أبناء المصريين .
- ٤ - الأبناء البالغين الذين منح أبائهم الجنسية المصرية ولم يشملهم قرار المنح .

---

(١) مادة ٢٠ من القانون .

- ٥ - المستثمرين .
- ٦ - نزلاء الملاجئ من العجزة وكبار السن .
- ٧ - العاملين بالحكومة والقطاع العام .
- ٨ - الفلسطينيين العاملين بإدارة الحاكم العام لقطاع غزة والمحالين منهم للمعاش وأبنائهم الذين تجاوزوا سن الرشد .
- ٩ - الذين يتقاضون معاشات من الحكومة المصرية .
- ١٠ - الذين تقضى الإتفاقيات الدولية بمنحهم الإقامة الثلاثية .
- ١١ - أزواج المصريين الذين مضى على زواجهم أكثر من خمس سنوات ولديهم تراخيص عمل من وزارة القوى العاملة أو كانوا يصفون من شرط الحصول على ترخيص العمل مثل العاملين بالحكومة والهيئات والمنظمات الحكومية .
- ١٢ - المصرية التى فقدت جنسيتها المصرية نتيجة زواج من أجنبى ودخلوها فى جنسيته .
- ١٣ - المصرى الذى فقد جنسيته المصرية نتيجة تنحسه بجنسية أجنبية متى أذن له فى ذلك مع عدم إحتفاظه بالجنسية المصرية وأولاده القصر متى شملهم الإذن بالتجنس .

## ٨١ - الإقامة المؤقتة لغير السياحة (١) :

مدة الإقامة المؤقتة ، كما سبقت الإشارة ، سنة قابلة للتجديد ، وتمتخ للفئات الآتية من الأجانب :

- ١ - الأجانب الذين يعملون بموجب ترخيص عمل من وزارة القوى العاملة للعاملين بالقطاعات العام والخاص ، كما تمتخ لزوجاتهم وأولادهم .
- ٢ - الأجانب الذين يعملون فى الحكومة والهيئات العامة كما تمتخ لزوجاتهم وأولادهم .
- ٣ - الدارسين بالجامعات والمعاهد والمدارس بموجب تمويلات نقدية شهرية .
- ٤ - أزواج المصريين الذين مضى على زواجهم أكثر من سنتين أو أنجب منها أولاداً - أيهما

أقرب - وأيضا أقارب الزوج حتى الدرجة الثانية يمنحون الإقامة لمدة ستة كاملة بكفالة الزوجة المصرية .

٥ - أزواج الأجانب المرخص لهم بالإقامة الخاصة - بصفتهم الشخصية الذين مضى على زواجهم أكثر من سنتين أو ألحج منها - أيهما أقرب - يمنحون إقامة لمدة ستة بكفالة الزوجة .

٦ - الأبناء المتجاوزين سن الرشد للأجانب المرخص لهم في الإقامة بموجب تراخيص عمل من وزارة القوى العاملة ، بكفالة آبائهم .

٧ - والد ووالدة الأجنبي المستثمر المرخص له في الإقامة المؤقتة لغير السياحة ( إقامة ثلاثية أو لمدة ستة ) بكفالة المستثمر وبموجب خطاب توصية من هيئة الإستثمار .

٨ - الأجانب الذين يحتفظون بودائع مالية سنوية بالبنوك المعتمدة بمصر ، بحيث لا يقل مبلغ الوديعة عن ٥٠٠٠ دولار أمريكي (خمسین ألف ) أو ما يعادله بالعملات الحرة ، ويرخص لهم ولزوجاتهم وأولادهم القصر في الإقامة المؤقتة لغير السياحة <sup>(١)</sup> .

٩ - الأجانب الذين يمتلكون عقاراً سواء أكان سكناً أو أرض فضاء مخصصة لسكنهم أو مزاوله نشاطهم الخاص لهم ولزوجاتهم وأولادهم القصر ، بشرط ألا تقل قيمة العقار عن ٥٠٠٠ دولار أمريكي ( خمسين ألف ) أو ما يعادله بالعملات الحرة يتم تحويلها عن طريق أحد البنوك المصرية .

١٠ - الأجانب أصحاب المعاشات غير الحكومية الذين أقاموا بالبلاد مدة تزيد عن خمس سنوات تتجدد بانتظام بحيث لا يقل مبلغ المعاش عن ١٨٠ دولار أمريكي أو ما يعادله شهرياً <sup>(٢)</sup> .

هذا ولا يجوز للأفراد هذه الفئة الغياب في الخارج مدة تزيد على ستة أشهر أو مدة

---

(١) لمدة أقصاها ستة قابلة للتجديد .

(٢) هذا المبلغ غير ثابت وإنما يتغير وفقاً لقرارات وتعليمات وزارة الداخلية في هذا الشأن .

ترخيص الإقامة ، أيهما أقل ، ما لم يحصل قبل سفره على تأشيرة عودة صالحة لمدة تزيد عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنة أو مدة الإقامة ، أيهما أقل ، بشرط تقديم مبررات جديدة لطلب هذه التأشيرة .

## ٨٢ - الإقامة المؤقتة للسياحة <sup>(١)</sup> :

مدة الإقامة المؤقتة ، كما سبقت الإشارة ، سنة قابلة للتجديد . وتمنح للسياحة والزيارة والعلاج وما شابه ذلك بموجب تحويل نقدي بإحدى العملات الحرة .

ويستثنى من التحويل النقدي الأجانب الذين يقدمون كفالة من إحدى السفارات الأجنبية أو المنظمات الدولية أو الوزارات والمصالح الحكومية المصرية أو شركات قطاع الأعمال العام المصرية ، وكذا من يقدمون كفالة شخصية من أحد الأقارب ( مصري أو أجنبي مقيم ) حتى الدرجة الرابعة .

وتجدر الإشارة إلى أن الأجانب المرخص لهم بالإقامة المؤقتة للسياحة يمكنهم الحصول على تأشيرات عودة لإمكان السفر ثم العودة لإستئناف إقامتهم دون مطالبتهم بتأشيرات دخول أو تحويلات نقدية جديدة ، بشرط عودتهم خلال مدة صلاحية تأشيرة العودة .

أما المرخص لهم بالإقامة المؤقتة لغير السياحة فلأنهم معفون من الحصول على تأشيرة العودة .

هذا وعند إنتهاء إقامة الأجنبي فإنه يجوز له مغادرة البلاد خلال ١٥ يوماً أو التقدم لتجديد الإقامة وإلا اعتبر مخالفاً <sup>(٢)</sup> .

## ٨٣ - إذن التغيب <sup>(٣)</sup> :

تقضى المادة الثانية والعشرين من القانون بعدم جواز التغيب في الخارج لأحد أفراد الفئتين الأولى والثانية <sup>(٤)</sup> مدة تزيد على ستة أشهر مالم يحصل قبل سفره أو قبل إنتهاء هذه المدة على إذن

---

(١) Tourist Temporary Residence

(٢) رعايا السودان معفون من الحصول على تصاريح الإقامة وإجراءات التسجيل أما رعايا الأردن معفون من الحصول على تصاريح الإقامة فقط .

(٣) Absence permit

(٤) الأجانب ذوو الإقامة الخاصة والأجانب ذوو الإقامة المادية .



بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية لأعذار يقبلها .

ولا يجوز أن تزيد مدة الغياب في الخارج على ستين .

ويترتب على مخالفة الأحكام المتقدمة سقوط حق الأجنبي في الإقامة المرخص له بها .

ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يتغيّبون لطلب العلم في المدارس والمعاهد والجامعات الأجنبية أو للخدمة الإجبارية إذا قدموا ما يثبت ذلك .

#### ٨٤ - مخالفة الغرض من ترخيص الدخول أو الإقامة :

تقضى المادة الثالثة والعشرين بأنه لا يجوز للأجنبي الذي رخص له في الدخول أو في الإقامة لغرض معين أن يخالف هذا الغرض إلا بعد الحصول على إذن بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

#### ٨٥ - المنتفعون بالإقامة الخاصة :

تقضى المادة الرابعة والعشرين من القانون بأنه لا ينتفع بالإقامة الخاصة إلا الشخص المرخص له فيها وأولاده القصر الذين يعيشون في كنفه لحين بلوغ سن الرشد وكذلك زوجته إذا كان قد مضى على إقامتها الشرعية في مصر ستان من تاريخ إعلان مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالزواج بإعلان على يد محضر طالما ظلت الزوجية قائمة .

#### ٨٦ - الإبعاد :

سبقت الإشارة <sup>(١)</sup> إلى أن الإبعاد يَعرّف بأنه عمل بمقتضاء تنذر الدولة فرداً أو عدة أفراد من الأجانب المقيمين على أرضها بالخروج منها وإكراههم على ذلك عند الإقتضاء .

فالمبدأ العام في القانون الدولي يخول الدولة الحق في إبعاد من ترى إبعاده من الأجانب عن إقليمها ، سواء أكان الأجنبي المبعد من المقيمين إقامة مؤقتة على إقليم الدولة ، أو من المقيمين إقامة عادية أو دائمة . فالدولة التي يقيم الأجنبي على إقليمها هي دولة مضيعة ، وللضيف أن يبتعد الضيف الذي لم يعد يرغب في ضيافته .

---

(١) بند ٦٠ من الكتاب .

وقد قضت المحاكم الإدارية العليا <sup>(١)</sup> بأنه « ( من الأصول المسلمة أن الدولة بحكم ما لها من سيادة على إقليمها والحق في إتخاذ ما تراه لازماً من الوسائل للمحافظة على كيانتها وأمنها في الداخل ومصالح رعاياها ، تتمتع بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات إقامة أم عدم إقامة الأجنبي في أراضيها في حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام ، فلا تلتزم بالسماح له بالدخول في أراضيها ولا بمد إقامته بها إلا إذا كانت تشريعاتها ترتب له حقاً من هذا القبيل يحسب الأوضاع والشروط التي تقررها . فإن لم يوجد وجب عليه مغادرة البلاد مهما تكن الأضرار التي يتلحق بها أو يتحمل لها ، حتى ولو لم يكن به سبب يدل على خطورته ، كما يجوز إبعاده خلال المدة المرخّص فيها بالإقامة إذا كان في وجوده خطر عليها . وذلك بعد إتباع الأوضاع المقررة إن وجدت ) .

ولم يحكم آخر للمحكمة الإدارية العليا <sup>(٢)</sup> قضت بأنه « ( من المبادئ المقررة أن للدولة حق إبعاد من ترى إبعاده من الأجانب غير المرغوب فيهم <sup>(٣)</sup> وفقاً لخطرهم ، وتأميناً لسلامتها ، وصيانة لكيانتها ، شعبياً ومجتمعياً من كل ما يضره . كما أن للدولة الحق في تقدير ما يعتبر ضاراً بشؤونها الداخلية والخارجية ، وبما يعتبر كذلك ، ولها حق إتخاذ الإجراءات المناسبة لكل مقام في حدود الواجبات الإنسانية وما تعارف عليه نواباً ، ولها سلطة تقديرية لبررات الإبعاد ولا يرد هذا الحق إلا قيد حُسن إستعماله ، بحيث يكون الإبعاد قائماً على أسباب جدية يقتضيها الصالح العام في حدود القانون ) .

وغنى عن البيان ، فإن الإبعاد ليس عقوبة توقع على الأجنبي بل هي إجراء ضابطي بحث <sup>(٤)</sup>

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ١٩٥٦/٨/٤ ، مجموعة المحكمة ، ص ١ ، ص ١٠٠٦ .

حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ١٩٥٦/٤/٧ ، مجموعة المحكمة ، ص ١ ، ص ٦٥٧ .

د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، ص ٦٧٦ هامش ٢٢٠ .

(٢) حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٤/٨ و ٩/٤٥٢ بجلية ٢٨/٢/١٩٦٤ .

الموسوعة الإدارية الحديثة ، جزأ أول ، ص ٥٠٥ .

، تتخذ الدولة بما لها من ولاية فى الحفاظ على أمنها وسلامتها ، وعلى ذلك لا يجوز لمحكمة جناية أن توقع على أجنبى متهم أمامها جزاء الإبعاد كعقوبة أصلية أو تبعية ، بل إن الجهة التى تملك إتخاذ قرار الإبعاد وإعماله فى حق الأجنبى غير المرغوب فى بقاءه هى السلطة الأمنية ممثلة فى وزارة الداخلية ، وقد أكدت ذلك المادة ٢٥ من القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ بمنحها وزير الداخلية سلطة إصدار قرار إبعاد الأجنبى غير المرغوب فيه .

بل أن المادة ٢٦ من القانون المشار إليه ، منحت أيضاً وزير الداخلية سلطة الأمر بحجز من يرى إبعاده ، مؤقتاً حتى تتم إجراءات الإبعاد .

كما أن المشرع فوض <sup>(١)</sup> مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية فى إصدار قرار ينرض بمقتضاء على الأجنبى الذى صدر قرار بإبعاده وتعذر تنفيذه ، الإقامة فى جهة معينة والتقدم إلى مقر الشرطة المختص فى المواعيد التى يعينها القرار وذلك إلى حين إمكان إبعاده .

هذا وقد سبقت الإشارة إلى أنه لا يسمح للأجنبى الذى سبق إبعاده بالعودة إلى الأراضى المصرية إلا بإذن من وزير الداخلية .

## ٨٧ - لجنة الإبعاد :

وفقاً لحكم المادة التاسعة والمشرين من القانون ، تشكل لجنة الإبعاد على الوجه الآتى -

١ - وكيل وزارة الداخلية رئيساً

٢ - رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية بمجلس الدولة عضواً

٣ - رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بمجلس الدولة عضواً

٤ - مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية عضواً

٥ - مدير الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية عضواً

٦ - مندوب عن مصلحة الأمن العام عضواً

---

(١) مادة ٣٠ من القانون .

وتتخذ اللجنة بناءً على طلب رئيسها .

ويشترط لصحة إنعقادها حضور الرئيس وثلاثة أعضاء على الأقل .

وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الرأي الذى منه الرئيس .

وينوبى أعمال السكرتارية رئيس قسم الإقامة بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو من يقوم مقامه .

وتبدي اللجنة رأياً فى أمر الإبعاد على وجه السرعة .

والقرار الصادر بالإبعاد من وزير الداخلية قرار إدارى ، فيطعن عليه ، من ثم ، أمام القضاء الإدارى الذى إستقر فى أحكامه على خضوع قرارات الإدارة الخاصة بالإبعاد لرقابة القضاء الإدارى شأنها فى ذلك شأن سائر قرارات الإدارة<sup>(١)</sup> .

كما قضت محكمة القضاء الإدارى بأن الأمر بحجز الأجنبى مؤقتاً حتى تتم إجراءات الإبعاد هو قرار إدارى يخضع بدوره لرقابة القضاء الإدارى<sup>(٢)</sup> .

كما إستقر أحكام محكمة القضاء الإدارى على أن أخذ رأى لجنة الإبعاد هو إجراء جوهري لما فيه من ضمان للشخص المراد إبعاده ، يترتب على إغفاله بطلان قرار الإبعاد<sup>(٣)</sup> .

## ٨٨ - المعقوف من أحكام القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل :

أعفت المادة السابعة والثلاثين من القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل الفئات الآتية من الأجانب من الخضوع لأحكامه :

(١) د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولى الخاص ، المرجع السابق ، ص ٦٩٠ ، هامش ٢٤٦ .

(٢) حكم ١٩٥١/١٢/٢٥ ، مجموعة المجلس للأحكام ، ص ٦ ، ص ٢٢٠ .

(٣) د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولى الخاص ، المرجع السابق ، ص ٦٨٨ ، وهامش ٢٣٧ .

١ - أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى الاجنبى المعتمدين فى مصر طالما كانوا فى خدمة الدولة التى يمثلونها . أما أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى الاجنبى غير المعتمدين فى مصر فيتبع فى شأنهم مبدأ المعاملة بالمثل .

٢ - رجال السفن والطائرات القادمة إلى مصر الذين يحملون تذاكر بحرية أو جوية من السلطات المختصة التابعين لها ويجب التأشير على هذه التذاكر من سلطات مراقبة الجوازات بالموانئ والمطارات عند دخول الاراضى المصرية . أو النزول فيها أو مغادرتها . ولا تخول هذه التأشيرات حق الإقامة إلا خلال مدة بقاء السفينة راسية فى الميناء أو الطائرة فى المطار .

٣ - ركاب السفن والطائرات التى ترسو أو تهبط فى ميناء أو مطار من المطارات المصرية الذين ترخص لهم السلطات المختصة فى النزول أو البقاء مؤقتاً فى أراضيها مدة بقاء السفينة فى الميناء أو الطائرة فى المطار على ألا يجاوز ذلك مدة أسبوع . ويجب على ربابنة السفن والطائرات قبل الرحيل إبلاغ سلطات مراقبة الجوازات عن تخلف أى راكب غادر السفينة أو الطائرة وتسليمها جواز سفره فإن لم يكشف أمره إلا بعد الرحيل وجب عليهم أن يبلغوا تلك السلطات أسماء المتخلفين وجنسياتهم هرقياً وأن يرسلوا بأسرع الوسائل وثائق سفرهم من أول ميناء أو مطار يصلون إليه .

٤ - رعايا الدول المجاورة للأراضى المصرية فيما يتعلق بدخول مناطق الحدود المتاخمة لتلك الدول بشرط الحصول على إجازة خاصة تدعى **إجازة الحدود** فى نطاق الاحكام المنصوص عنها فى الإتفاقيات المعقودة لهذا الشأن مع تلك الدول .

٥ - المعفون بموجب إتفاقات دولية تكون مصر طرفاً فيها وذلك فى حدود تلك الإتفاقات .

٦ - من يرى وزير الداخلية إعفاءه بإذن خاص لإعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية .

٧ - المواطنون المقربون فى حدود القواعد التى ينظمها وزير الداخلية بقرار يصدر منه .

## ٨٩ - منع الأجنبي من دخول الأراضي المصرية :

سبقت الإشارة إلى المادة الثانية من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل حظرت على الأجنبي دخول الأراضي المصرية أو اخروج منها إلا إذا كان حاصلأ على تأشيرة دخول إلى الأراضي المصرية صادراً من السلطات المختصة قانوناً .

والدولة وهى تملك الصلاحيات فى منح تأشيرة الدخول للأجنى ، فإنها أيضاً تملك ذات الصلاحيات فى منع الأجنبي من دخول أراضيها وإدراج إسمه فى قوائم المنوعين من الدخول .

وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٨٣/١٧٥<sup>(١)</sup> بشأن تنظيم قواعد المنوعين المعدل بالقرار رقم ١٩٨٦/١٢٨ حيث نص فى مادته الأولى على أن يكون الإدراج على قوائم المنوعين بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين وبناء على طلب الجهات الآتية دون غيرها -

- ١ - المحاكم فى أحكامها وأوامرها واجبة النفاذ .
- ٢ - المدعى العام الإشتراكى .
- ٣ - النائب العام .
- ٤ - رئيس المخابرات العامة .
- ٥ - مدير إدارة المخابرات الحربية ومدير إدارة الشؤون الشخصية والخدمة الإجتماعية للقوات المسلحة والمدعى العام المسكرى .
- ٦ - مدير الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة ومدير مصلحة الأمن العام ( قسم الأشخاص المطلوب البحث عنهم ) .
- ٧ - رئيس هيئة الرقابة الإدارية .

وقد نصت المادة الثانية من القرار على أنه عند صدور قرار بالإبعاد يدرج إسم الأجنبي بقائمة منع الدخول ويرفع بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ الإبعاد .

وقد منحت المادة السابعة من القرار الوزارى المذكور إسمه بقوائم المنوعين من مغادرة البلاد أو الدخول إليها ، " الحق فى التظلم " من إدراجه فى القوائم<sup>(٢)</sup> ، ويقدم التظلم لى إدارة القوائم

(١) الوقائع المصرية . العدد ١٩٩ فى ١٩٨٣/٨/٣٠ .

(٢) ويكون تقديم التظلم من المدرج إسمه شخصياً أو من ينوب عنه .

وفصل في التنظيم ( لجنة التنظيم ) يرأسها مساعد أول وزير الداخلية للأمن ، وعضوية كل من مستشار الدولة لإدارة الفتوى لوزارة الداخلية ومدير عام مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ومندوب عن الجهة التي طلبت الإدراج .

ويتولى سكرتارية هذه اللجنة مدير إدارة القوائم بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وتجتمع بمقر المصلحة في المواعيد التي يحددها رئيس اللجنة وتصدر قراراتها بأغلبية الأعضاء وعند التساوى يرجع الجانب الذي منه الرئيس.

## ٩٠ - تعليمات النيابة العامة بشأن الأجانب (١) :

١ - يجب على أعضاء النيابة العامة بتحقيق القضايا التي يتهم فيها الأجانب والتصرف فيها على وجه السرعة ، ويزاوى في هذا الشأن إتباع الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية .

٢ - يتعين إحاطة المتهم الأجنبي المقبوض عليه ، بأن من حقه إخطار البعثة القنصلية لدولته ، فإن رغب في ذلك ، تعين الإستجابة إلى طلبه دون تأخير ، مع الإذن له بمقابلة قنصل دولته أو التصريح للقنصل بزيارته في السجن وفق القواعد المقررة في هذا الخصوص ، وفي حدود ما تسمح به ظروف التحقيق ومقتضيات الصالح العام وثبتت كل هذه الإجراءات في محضر التحقيق .

٣ - يجب القصد في إحتجاز جوازات السفر الخاصة بالمتهيمين الأجانب المقبوض عليهم وقصر ذلك على الحالات التي تفرسها مصلحة التحقيق لأقل مدة ممكنة .

---

(١) التعليمات العامة للنيابات ، الكتاب الأول ( التعليمات القضائية ) ، القسم الأول ( في المسائل الجنائية الصادرة في ١٩٨٠ ) ، الباب الرابع عشر ( قضايا الأجانب ) ، الفصل الأول ( الأجانب الماديون ) ، المواد من ١٢٨٢ إلى ١٣٩٧ ، أما الفصل الثاني فهو خاص ( برجال السلك السياسي والقنصلي والأجني ) ، المواد من ١٣٩٨ إلى ١٤٢٣ .

٤ - إذا إقتضت مصلحة التحقيق حبس المتهم الاجنبى احتياطياً ، فعلى عضو النيابة المحقق إرسال مذكرة عاجلة إلى المكتب الفنى للنائب العام ، يوضح فيها إسم المتهم مدوناً بالحروف العربية واللاتينية والدولة التى ينتمى إليها ووقائع الحادث ، والإتهام الموجه إليه حتى يتسنى إخطار وزارة الخارجية بذلك كى تتولى إبلاغه إلى قنصلية .

٥ - يجب على أعضاء النيابة إخطار قسم الاجاب بالإدارة القنصلية بوزارة الخارجية - عن طريق المحامين العامين أو رؤساء النيابة الكلية - بكل ما يباشرونه من تحقيقات فى وقائع منسوبة إلى الأجانب لا تقضى حبسهم احتياطياً ، وكذلك إخطار القسم المذكور بتصرفات النيابة فى هذا الشأن أولاً بأول .

٦ - يتعين على أعضاء النيابة مراعاة سرعة التحقيق فى الجرائم التى تقع من السائحين أو ترتكب ضدهم ، والحرص على التصرف فيها فى أقرب وقت مستطاع ، وذلك لمصلحة إجراءات التحقيق والمحاكمة نتيجة لقصر مدة إقامتهم بالبلاد .

٧ - تنبى العناية بدراسة محاضر مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية الخاصة بالجرائم المرتكبة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى جمهورية مصر العربية والخروج منها ، وتقديم المتهمين فيها ، فى حالة رفع الدعوى قبلهم ، إلى أقرب جلسة ثلاثياً من إفلاتهم من تنفيذ ما يقضى به عليهم من عقوبات .

٨ - إذا رُؤى فى الجرائم المشار إليها فى المادة السابقة وظروف خاصة بالنسبة للأجانب بما ليههم الفلسطينين ، حفظ الواقعة لعدم الأهمية ، يتعين على عضو النيابة أن يرسل الأوراق قبل التصرف ، مشفوعة بمذكرة الرأى ، إلى المكتب الفنى للنائب العام .

٩ - إذا ادعى أحد الأجانب لدى محاكمته فى إحدى الجرائم المشار إليها فى المادتين السابقتين أنه يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية ، إستناداً إلى أوراق لا تصلح قانوناً لإثبات مدعاه ، تعين على عضو النيابة الحرص على إعلان محرر محضر ضبط الواقعة فى القضية الخاصة شاهداً أمام المحكمة لإبداء ما يعينها على صحة تقدير ما يقدم إليها من مستندات ضماناً لسلامة ما تصدره من حكم فيها .



١٠ - يجب الحرص على سرية إجراءات التحقيق مع الأجانب ، والتأجيل التي تسفر عنها ، وعدم تسرب أنباء عنها إلى وسائل الإعلام ، تجنباً لإستياء بعثات التمثيل القنصلي التي ينتمى إليها هؤلاء الأجانب .

١١ - يتعين على أعضاء النيابة ، الذين يباشرون الدعوى أمام المحاكم إستعمال الفصل في القضايا الخاصة بالأجانب ، تلافياً لتعطل سفرهم ، وتيسيراً لتنفيذ الأحكام التي تصدر عليهم .

١٢ - يراعى فيما يحجر بشأن الأجانب المحكوم عليهم أو المطلوب ضبطهم أن تكتب أسماؤهم كاملة ببيان الاسم والاب والجد بالهجائين العربى واللاتينى ، مع إيضاح جهة وتاريخ الميلاد والمهنة والأوصاف المميزة ، وإرفاق صور فوتوغرافية كلما أمكن ذلك .

١٣ - لا يجوز لأعضاء النيابة الإتصال مباشرة ببعثات التمثيل السياسى والقنصلي بمصر ، ويكون ذلك الإتصال عن طريق المكتب الفنى للنائب العام ، الذى يخابر هذه الجهات بمعرفة وزارة الخارجية .

١٤ - يجب على النيابة الكلية إخطار " إدارة مكافحة المخدرات " بوزارة الداخلية شهرياً ببيان عن الأحكام التي تصدر ضد الأجانب في قضايا المخدرات .

١٥ - لا يجوز إعلان الأوراق القضائية جنائية كانت أو مدنية أو إدارية في دور السفارات والمفوضيات والقنصليات الأجنبية (١) .

---

(١) مع مراعاة ما تقتضى الفقرة التاسعة من المادة ١٢ مرافعات من أنه ما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معروف في الخارج يسلم للنيابة العامة وعلى النيابة إرسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ويجوز أيضاً في هذه الحالة وبشرط المعاملة بالمثل تسليم الصورة مباشرة لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن المراد إعلانته كي تتولى توصيلها إليه . .

## المبحث الثاني

### شركات ووكالات السفر والسياحة (١)

#### ٩١ - تمهيد :

السياحة صناعة مركبة ، وهى ظاهرة القرن العشرين النموذجية .  
والسياحة ، بلا مبالغة . تعتبر أداة فعالة ومؤثرة للنظام العام لحلق تكامل إجتماعى وحضارى على المستوى القومى والدولى ، وغرس نوع من التفاهم بين الدول وشعوبها .  
كما أن السياحة تتضمن مجالات مختلفة للإستثمار مثل : الفنادق والمطاعم والملاهى ، ومراكز الاستشفاء ومراكز الرياضة والترويج ، والقرى السياحية والبواخر السياحية ، وسياحة المخيمات ، بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة .  
ومن مجالات السياحة أيضا شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحى .

والأصول الحقيقية لوكالات السفر والسياحة ترجع إلى عام ١٨٤١ ، حيث قام **توماس كوك** بأول رحلة جماعية بإستخدام السكك الحديدية حيث كان يعتبر القطار من الإختراعات

---

(١) \* Py ( pierre ) , Droit du tourisme, Dalloz . 1989

\* Rapp ( Lucien ) . Le contrat de voyage , colloque sur la commercialisation des produits touristiques , " Tourisimes " Montpellier, 1989 .

\* Thery ( J.- F ) , La responsabilité du transporteur, Tourisme, technique et organisation , 1970

\* Wackermann ( Gabriel ) Les nouvelles relations entre les transports et le tourisme, Espaces , 1985

\* Risman ( Marc ) , Tour Operator's Liability Disclaimer Clauses, IBA, Strasbourg conference, 2-6 October 1989 .

\* Ignarski ( Jonathan ) , Insurance Aspects of the Tour Operators' Directive , IBA , Strasbourg Conference , 2-6 October 1989.

د . صلاح عبد الوهاب ، مسئولية وكالات السفر والسياحة عن أعمالها ، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية . كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ١٩٦٧ .

م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية . ١٩٧٧ .

د . رضا عبيد . القانون التجارى ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ .

د . عبد الفضيل محمد أحمد ، وكالات السفر والسياحة ، دراسة مقارنة ، ١٩٨٦ .

مولفعا ( مبادئ القانون فى مجال التشريعات السياحية ) الطبعة الثانية . ١٩٩٠ .

الحديثة ، ثم استأجر سفينة وقام بتنظيم بعض الرحلات البحرية وأنشأ نظام التذاكر  
الجماعية<sup>(١)</sup>

وفى عام ١٨٤٥ قام بعبور المانش لأول مرة مع مجموعة من السائحين .

وفى عام ١٨٦٦ نظم رحلة بحرية من أوروبا إلى أمريكا وكندا . وفى عام ١٨٧١ توج توماس  
كوك نشاطه بتنظيم رحلة حول العالم بإستخدام إحدى السفن إضطلع فيها بدور المرشد<sup>(٢)</sup> . وقد  
توفى توماس كوك عام ١٨٩٢ بعد أن خلف وراءه مشروعه وكالة توماس كوك وولده ، لتكون أول  
وكالة سفر وسياحة بالمعنى الفنى .

وفى مصر يعتبر القانون رقم ١٩٥٤/٥٨٤<sup>(٣)</sup> أول قانون خاص بشركات ووكالات  
السفر والسياحة .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها  
وأعقبه قرار وزير السياحة رقم ١٩٦٩/١ بشأن إنشاء الغرف السياحية حيث نصت المادة الأولى  
منه على إنشاء غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .

ثم صدر القانون رقم ١٩٧٢/١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية حيث إعتبرت الفقرة  
الثانية من المادة الأولى منه وسائل النقل المخصصة لنقل السياح فى رحلات برية أو نيلية أو بحرية  
منشأة سياحية .

ثم صدر القانون رقم ١٩٧٧/٣٨ بتنظيم الشركات السياحية المعدل بالقانون رقم ١١٨  
١٩٨٣/ ولألحقته التنفيذية الصادرة بقرار وزير السياحة رقم ١٩٨٣/٢٢٢ .

وقد سبقت الإشارة<sup>(٤)</sup> إلى المنشآت السياحية والفندقية غير الإستثمارية والإستثمارية  
والشركات السياحية غير الإستثمارية والشركات السياحية الإستثمارية ، لذا نحيل القارئ إلى  
البند الذى تناولتها بالتفصيل .

وسوف نعالج شركات ووكالات السفر والسياحة فى مطلبين ، أولهما خاص بالشركات  
السياحية فى القانون المصرى ، وثانيهما خاص بالتكييف القانونى للعلاقة بين وكالة السفر  
والسياحة وعملاتها .

---

Tourist - Tickets

(١)

Guide

(٢)

(٣) الوقائع المصرية ، العدد ٩٠ مكرر ( تابع ) فى ١١/١١/١٩٥٤ .

## المطلب الأول

### الشركات السياحية فى القانون المصرى

#### ٩٢ - فكرة عامة :

الشركات السياحية فى القانون المصرى قد تكون شركات أشخاص <sup>(١)</sup> ، كما قد تكون شركات أموال خاصة أو عامة <sup>(٢)</sup> ، حيث إشتطرت المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ لمنح الترخيص أن تتخذ المنشأة طالبة الترخيص شكل الشركة وفقا لأحكام القوانين المعمول بها .

كما أنه ليس هناك ثمة ما يمنع من إخضاع الشركة السياحية إلى جانب التشريعات السياحية الأصلية كالقانون رقم ١٩٧٣/١ وقراراته التنفيذية والقانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية ، وللقانون رقم ١٩٨١/١٥٩ <sup>(٣)</sup> ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١٩٨٩/٢٣ <sup>(٤)</sup> ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١٩٧٩/٥٩ <sup>(٥)</sup> .

هذا ويلاحظ تداخل التشريعات المنظمة للنشاط السياحى والفندقى فى مصر مع غيرها من القوانين كقانون المحال العامة <sup>(٦)</sup> وقانون الملاهى <sup>(٧)</sup> وقانون مكافحة الدعارة <sup>(٨)</sup> وقانون مكافحة القس والتدليس <sup>(٩)</sup> وقانون دخول وإقامة الأجانب والخروج من مصر <sup>(١٠)</sup> وقانون تنظيم مكاتب الوسطاء فى إلحاق المحللين والممثلات وغيرهم بالعمل فى مصر <sup>(١١)</sup> وقانون اليانصيب <sup>(١٢)</sup> وقانون الملاحة الداخلية <sup>(١٣)</sup> وقانون المراسى وتنظيم الرسو فى المياة الداخلية <sup>(١٤)</sup> وقانون إقامة وإدارة

---

(١) تضامن ، توصية بسيطة .

(٢) مساهمة ، مسئولية محدودة ، توصية بالسهم .

(٣) بشأن شركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات التوصية بالسهم .

(٤) بشأن الاستثمار

(٥) بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة .

(٦) القرار بقانون رقم ١٦٥٦/٣٧١ .

(٧) القرار بقانون رقم ١٦٥٦/٣٧٢ .

(٨) القانون رقم ١٩٦١/١٠ .

(٩) القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل .

(١٠) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٢/٥٧ .

(١١) القانون رقم ١٩٦٣/٩٣ .

(١٢) القانون رقم ١٩٥٦/١٠ المعدل بالقانون رقم ١٩٦٢/٥٧ .

الآلات الحرارية والمراجل البخارية<sup>(١)</sup> وقانون حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث<sup>(٢)</sup> وقانون حماية الآثار<sup>(٣)</sup> وقانون المصاعد الكهربائية<sup>(٤)</sup> وقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية<sup>(٥)</sup> وقانون الجمارك<sup>(٦)</sup> وقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى<sup>(٧)</sup> والقرار المنظم لإنشاء وتأسيس شركات الصرافة<sup>(٨)</sup> الامر الذى يلزم معه - **وطالب به فى مؤلفاتنا السابقة**<sup>(٩)</sup> - إصدار تشريعا جامعا مانعا منظما للنشاط السياحى والفندقى ومحددا لحقوق وأعباء والتزامات المنشأة السياحية والفندقية سواء فى فترات ما قبل التشغيل أو خلالها أو عند تصفيها وبدون تفرقة أو تمييز بين تلك التى تخضع لقانون الإستثمار وبين التى تخضع لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة .

## ٩٢ - تحديد الشركات السياحية فى القانون المصرى :

نظم القانون رقم ٢٨/١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١١٨/١٩٨٣ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير السياحة رقم ٢٢٢/١٩٨٣ ، الشركات السياحية وحدد لئانها وما تقوم به من نشاط كل منها .

والبند الأول من المادة الأولى من القانون المذكور تضمن **الشركات السياحية العامة من الفئة الأولى التى تقوم بتنظيم رحلات جماعية أو فردية داخل مصر أو خارجها**

- (١) القانون رقم ٥٥/١٩٧٧ .
- (٢) القانون رقم ٤٨/١٩٨٣ .
- (٣) القانون رقم ١١٧/١٩٨٣ .
- (٤) القانون رقم ٧٨/١٩٧٤ .
- (٥) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦/١٩٨٦ .
- (٦) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦/١٩٦٢ .
- (٧) القانون رقم ٩٧/١٩٧٦ .
- (٨) قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١١٧/١٩٩١ فى شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧/١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الاجنبى .

### (٩) أنظر بالتفصيل :

- مؤلفنا ( الجرائم السياحية فى التشريع المصرى ) ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ .
- ومؤلفنا ( مبادئ القانون فى مجال التشريعات السياحية ) ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠ .
- ومؤلفنا ( التنظيم القانونى للإرشاد السياحى فى مصر ) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .
- ومؤلفنا ( التنظيم القانونى للتعامل بالنقد الاجنبى فى المنشآت السياحية مذبلاً بجرائم النقد السياحى ) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ .

وفقاً لبرامج معينة وتنفيذ ما يتضمن بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات .

أما **وكالات السفر والسياحة** ، فإعتبرها البند الثانى من المادة الأولى من القانون المذكور من الشركات السياحية من **الفئة الثانية** ، وهى التى تقوم ببيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير نقل الامة وحجز الأماكن على وسائل النقل المختلفة وكذلك الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الأخرى .

وتضمن البند الثالث من المادة الأولى المشار إليها **شركات النقل السياحى** وهى من الشركات السياحية من **الفئة الثالثة** وهى تقوم بتشغيل وسائل النقل من برية وبحرية وجوية ونهرية لنقل السائحين .

وفوضت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى المشار إليها ، وزير السياحة بإضافة أنشطة أخرى تتصل بالسياحة وخدمة السائحين إلى الأنشطة المنصوص عليها فى البنود الثلاثة السابق الإشارة إليها .

وإنه وإن كانت المنشآت السياحية والفندقية تتمتع بقوة القانون بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها ، إلا أن المشرع لم يمنح الشركات السياحية إعفاء مماثلاً<sup>(١)</sup> باستثناء وسائل النقل السياحى التى إعتبرها ( **منشآت سياحية قائمة بذاتها** ) ، وبعبارة أخرى ، فإن الشركات السياحية حُجِبَ عنها الإعفاء الضريبي ولم يُخْجِبَ عن وسائل نقل السائحين التى تمتلكها ، الأمر الذى نراه إخلالاً بمبدأ المساواة بين أشخاص تمارس نشاطاً واحداً إلا وهو النشاط السياحى .

#### ٩٤ - شروط منح الترخيص للشركة السياحية المصرية :

أجمعت المادة الرابعة من القانون شروط منح الترخيص للشركة السياحية فيما يلى :

١ - أن تتخذ المنشأة طالبة الترخيص شكل الشركة .

---

(١) مالم تكن الشركة السياحية تخضع لقانون الاستثمار رقم ١٩٨٩/٢٢٠ فى هذه الحالة تتمتع بإعفاء ضريبي مدته خمس سنوات .

أما إذا كانت الشركة السياحية تخضع لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة ، فإنها تتمتع حينئذ بإعفاء ضريبي مدته عشر سنوات لأنشطتها داخل المدن الجديدة كالمصر من رمضان والسادس من أكتوبر .

٢ - ألا يتضمن عقد تأسيس الشركة المشهر أغراضا تجاوز تلك المنصوص عليها في القانون .

٣ - أن تتخذ الشركة مقرا لها في جمهورية مصر العربية .

٤ - أن يكون للشركة مدير عام مصري الجنسية .

٥ - ألا يقل رأسمال الشركة عن المبالغ الآتية (١) :

\* مائة ألف جنيه مصري لشركات السياحة ( الفئة الأولى ) يخصص منها مبلغ عشرون ألف جنيه مصري كتأمين .

\* أربعون ألف جنيه مصري لوكالات السفر والسياحة ( الفئة الثانية ) يخصص منها مبلغ ثمانية آلاف جنيه مصري كتأمين .

\* عشرون ألف جنيه مصري لشركات النقل السياحي ( الفئة الثالثة ) يخصص منها مبلغ أربعة آلاف جنيه مصري كتأمين (٢) .

## ٩٥ - شروط منح الترخيص للشركات السياحية الأجنبية في إنشاء فروع لها في مصر :

أجازت المادة السادسة من القانون لوزير السياحة الترخيص للشركات السياحية الأجنبية في إنشاء فروع لها في مصر .

---

(١) اعتبارا من ١/١/١٩٩٠ ، وفقا لتعليمات وزير السياحة ، أصبح الحد الأدنى لرأس مال الشركات السياحية بفتحاتها الثلاثة كما يلي :

\* نصف مليون جنيه مصري لشركات السياحة العامة (الفئة الأولى ) يخصص منها مبلغ مائة ألف جنيه مصري كتأمين .

\* ثلاثمائة ألف جنيه مصري لوكالات السفر والسياحة ( الفئة الثانية ) يخصص منها مبلغ ستون ألف جنيه مصري كتأمين .

\* نصف مليون جنيه مصري لشركات النقل السياحي ( الفئة الثالثة ) يخصص منها مبلغ مائة ألف جنيه مصري كتأمين .

(٢) تشترط المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بالقرار الوزاري رقم ٢٢٢ / ١٩٨٤ بآلا يقل رأس المال العامل للشركة عن ٦٠ ٪ من رأس المال الكلي .

هذا والشروط التي أجملتها المادة السادسة المشار إليها هي :

١ - أن تكون الشركة تابعة لإحدى الدول التي تعطى للشركات المصرية حق إنشاء فروع فيها (١) .

٢ - أن تدفع تأميناً مالياً قدره مائة ألف جنيه (٢) إما نقداً أو بموجب خطاب ضمان معتمد من بنك مصري وغير قابل للإلغاء (٣) أو التجزئة أو التحويل .

٣ - أن تودع بوزارة السياحة ما يثبت بصفة دائمة أن لديها رأس مال في مصر لا يقل عن مائتي ألف جنيه (٤) .

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تعيين مديراً عاماً مصرياً للفرع الأجنبي في مصر ، إلا أنه ليس هناك ثمة ما يمنع من تعيين مديراً أجنبياً أو أكثر لتولى مهام رئاسة الإدارات الداخلية للفرع .

## ٩٦ - شروط منح الترخيص للشركات السياحية المصرية ذات المكون المالي الأجنبي :

يستفاد من حكم الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون إجازة مساهمة رأس المال الأجنبي في تكوين الشركة السياحية المصرية وفقاً للشروط الآتية :

١ - أن تتخذ المنشأة طالبة الترخيص شكل الشركة .

٢ - ألا يتضمن عقد تأسيس الشركة المشهر أغراضاً تتجاوز تلك المنصوص عليها في القانون .

٣ - أن تتخذ الشركة مقراً لها في مصر .

٤ - أن يكون للشركة مدير عام مصري الجنسية .

---

(١) مبدأ المعاملة بالمثل .

(٢) أصبح مائتي ألف جنيه مصري وفقاً لتعليمات وزير السياحة السارية اعتباراً من ١٠/١١/١٩٨٨

(٣) Irrevocable

(٤) أصبح مليون جنيه مصري وفقاً لتعليمات وزير السياحة .



٥ - أن تدفع تأميناً مالياً قدره مائتى جنيه إحداهما نقداً أو بموجب خطاب ضمان معتمد من بنك مصرى وغير قابل للإلغاء أو التجزئة أو التحويل .

٦ - أن تودع بوزارة السياحة ما يثبت بصفة دائمة أن لديها رأس مال فى مصر لا يقل عن مليون جنيه مصرى .

## ٩٧ - الترخيص للشركات السياحية فى إقامة منشآت فندقية أو سياحية :

أجازت المادة الخامسة من القانون الترخيص للشركات السياحية فى إقامة المنشآت الفندقية أو السياحية على ألا تدخل قيمة هذه المنشآت فى حساب الحد الأدنى من رأس المال الواجب توافره طبقاً لأحكام القانون .

وحكم المادة الخامسة المشار إليها يقابل حكم المادة الخامسة عشر من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية التى يجيز أن يشمل الترخيص بالمنشأة الفندقية الترخيص بالمنشآت السياحية الملحقة بها ، كما يجوز أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من أنواع المنشآت السياحية والمحال الصناعية والتجارية الملحقة بالمنشأة والمخصصة أصلاً لخدمة رواد المنشأة أو يستلزمها نشاطها الأعلى <sup>(١)</sup> .

## ٩٨ - فروع الشركات السياحية المصرية داخل مصر وخارجها :

أجازت المادة التاسعة من القانون للشركات السياحية إنشاء فروع لها داخل أو خارج مصر بشروط الحصول على الموافقة المسبقة لوزير السياحة ، وعلى أن تحدد اللائحة التنفيذية للقانون الشروط الواجب توافرها فى مقار تلك الفروع ويمن يتولى إدارتها .

بمذ أن اللائحة التنفيذية <sup>(٢)</sup> عند صدورها بالقرار الوزارى رقم ٢٢٢ / ١٩٨٣ ساوت بين الشروط الواجب توافرها فى المقر الرئيسى للشركة وبين فروعها وبدون تمييز بين الفروع المحلية والفروع الخارجية .

(١) انظر بالتفصيل مولفتا ( الجرائم السياحية فى التشريع المصرى ) ، المرجع السابق ، بند ٢٤ ، ص ٢٥ .

(٢) م ٢ من اللائحة .

أما عن الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى إدارتها فقد إشتراط الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية فيمن يعين مديراً لفرع الشركة ألا تقل مدة خبرته في مجال العمل السياحي الذي تباشرة الشركة عن سنتين إذا كان حاصلاً على مؤهل عال ، وعن خمس سنوات إذا كان غير حاصل على هذا المؤهل .

## ٩٩ - إجراءات الحصول على ترخيص بمزاولة النشاط السياحي :

حددت المادة الأولى من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٨٣/٢٢٢ الإجراءات الواجب إتباعها للحصول على ترخيص بمزاولة كل أو بعض الأعمال المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون تنظيم الشركات السياحية :

١ - التقدم بطلب مدموغ للإدارة العامة للشركات السياحية بالوزارة متضمناً الرغبة في مزاولة الأعمال السياحية وموضحاً به البيانات الآتية :

(١) نوع الشركة .

(٢) نوع العمل السياحي .

(٣) أسماء الشركاء وعناوينهم وأرقام بطاقتهم .

(٤) إسم الشركة .

(٥) مقر الشركة .

(٦) رأس المال .

(٧) إسم المدير المسئول عن الشركة مع توضيح خبرته السياحية .

٢ - أداء رسم الترخيص إما نقداً أو بشيك بإسم وزارة السياحة ومقداره :

٥٠٠ جنيه مصري لشركات السياحة العامة من الفئة الأولى .

٤٠٠ جنيه مصري لوكالات السفر والسياحة من الفئة الثانية .

٣٠٠ جنيه مصرى لشركات النقل السياحى من الفئة الثالثة .

٣ - تخطر الإدارة العامة للشركات السياحية مَقْدَمُ الطلب بعد موافقة جهات الامن لإستيفاء ما يلى ،

(١) صورة من عقد تكوين الشركة وملخصة المسجل والمشهر .

(٢) صورة من صحيفة قيد الشركة بالسجل التجارى .

(٣) صورة من الصحيفة الناشرة .

(٤) ميزانية إلتناحية موقعة من محاسب قانونى .

(٥) إيصال سداد التأمين .

(٦) صحائف الحالة الجنائية للشركاء المتضامنين والمدير المسئول والعاملين بالشركة .

٤ - موافقة وزارة السياحة على وسائل النقل وذلك بالنسبة للشركات التى ترغب فى تشغيل وسائل نقل سياحية .

ولوزارة السياحة أن تستطلع رأى غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة بالإتحاد المصرى للغرف السياحية بشأن الطلب المقدم لها بإنشاء شركة سياحية .

## ١٠٠ - الشروط الواجب توافرها فى المركز الرئيسى للشركة السياحية وقروها المحلية :

تشتترط المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون الشروط الآتية ،

١ - أن يكون فى منطقة مناسبة لنوع العمل الذى تباشره الشركة (١) .

٢ - أن يكون فى شقة مستقلة أو محل مستقل عن أى نشاط اخر .

٣ - ألا يقل مساحة المقر فى مجموعها عن ٦٠ مترا مربعا .

---

(١) نرى أنه شرط تقديري يمكن من خلاله الإدارة تقييد منح الترخيص فى حالة تصفها فى إستخدامه .

٤ - ألا يقل مساحة الفرع عن ٣٠ متراً مربعاً .

ويستثنى من هذا الحكم مقر الشركات وفروعها التي تنشأ في الفنادق أو النوادي أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام .

٥ - إذا كان المكان مؤجراً مفروضاً فيجب ألا تقل مدة عقد الإيجار عن خمس سنوات متصلة وأن يكون العقد ثابت التاريخ بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق .

## ١٠١ - الشروط الواجب توافرها في المدير المسئول للشركة السياحية :

تضمنت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٣/٢٢٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ مجموعة من الشروط الواجب توافرها في المدير المسئول للشركة السياحية هي :-

١ - أن تكون له خبرة في العمل السياحي الذي تباشره الشركة لا تقل مدتها عن **سنتين** إذا كان حاصلاً على مؤهل عال ، منها أربع سنوات على الأقل في عمل مسئول مناسب بقطاع السياحة والطيران المدني .

٢ - أن تكون له خبرة في العمل السياحي الذي تباشره الشركة لا تقل مدتها عن **خمس سنوات** إذا كان من غير الحاصلين على مؤهل عال ، منها ست سنوات على الأقل في عمل مسئول مناسب بقطاع السياحة والطيران المدني .

٣ - أما بالنسبة للحاصلين على بكالوريوس من إحدى كليات السياحة والفنادق بالجامعات المصرية ( قسم الدراسات السياحية ) ، فقد إكتفى القرار بفترة خبرة مدتها **سنتين** دون اشتراط الإضطلاع بعمل مسئول مناسب بقطاع السياحة والطيران المدني .

٤ - أما بالنسبة للحاصلين على دبلوم الدراسات العليا في السياحة من إحدى كليات السياحة والفنادق بالجامعات المصرية ، فتخصص لهم سنتان من مدة الخبرة المطلوبة ( أى المدينتين أكبر ) بالمقارنة بالحاصلين على بكالوريوس السياحة والفنادق على النحو المبين في (٣) بماليه (١) .

---

(١) تولى ضرورة إعادة صياغة المادة الثالثة من هذا القرار كي تصبح أكثر وضوحاً وتحديداً تفادياً لتأويل التفسير .

٥ - أن يكون متفرغاً لا يعمل في أى جهة أخرى وأن يقتصر عمله على شركة واحدة .

وفي حالة خروج المدير المسئول أو وفاته تستمر الشركة في مباشرة أعمالها لحين تعيين مدير جديد وذلك لفترة لا تزيد على ستة أشهر .

أما عن الشروط الواجب توافرها في مدير فرع الشركة السياحية ، فبالإضافة إلى شرط التفريغ ، فإنه يلزم ألا تقل مدة خبرته في مجال العمل السياحي الذي تباشره الشركة عن سنتين إذا كان حاصلاً على مؤهل عال ، وعن خمسة سنوات إذا كان غير حاصل على هذا المؤهل .

وفي جميع الأحوال ، سواء بالنسبة للمدير المسئول أو مدير الفرع ، يتعين أن يكون العمل المكتسب للخبرة قد تمت ممارسته بصفة أساسية منتظمة تنفي عنه وصف العرضية .

وقد أجاز القرار لمدير الشركة أن يكون أيضاً مديراً لفرعها الموجود بنفس المدينة التي بها المقر الرئيسي للشركة .

## ١٠٢ - التأمين المالي :

سبقت الإشارة إلى إلزام الشركات السياحية بسداد تأميناً مالياً وفقاً لفئاتها المختلفة التي حددتها المادة الأولى من القانون .

وقد فوض القانون اللائحة التنفيذية في تحديد طريقة سداد التأمين والجهة التي يودع بها .

وقد نصت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية على أن يتم سداد مبلغ التأمين المالي بالعملية المصرية أو ما يعادلها من العملات الأجنبية المقبولة .

ويودع مبلغ التأمين المالي لدى وزارة السياحة نقداً أو بخطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المصرية ؛ ويرد وصيد التأمين المالي ، في حالة إلغاء الترخيص ، بعد التحقق من تنفيذ الإلتزامات المتعلقة بالشركة في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ الإلغاء . كما يرد في حالة تصفية أعمال الشركة بناء على طلب المصنف بعد موافقة لجنة فض المنازعات .

## ١٠٣ - الحد الأدنى لوسائل النقل لشركات النقل السياحي :

أوجبت المادة العاشرة من القانون على شركات النقل السياحي أن تحصل مقدماً على موافقة

وزارة السياحة على وسائل النقل المختلفة التي تستخدمها قبل التقدم للحصول على الترخيص بها من الجهات المختصة ، وتعتبر هذه الموافقة شرطاً من شروط الترخيص .

ولا تدخل قيمة وسائل النقل في حساب الحد الأدنى من رأس المال الواجب توافره للشركة ، ويسرى هذا الحكم على الشركات التي ترغب في شراء وسائل نقل خاصة بها .

وقد ألزمت الفقرة قبل الأخيرة من المادة الرابعة من القانون شركات النقل السياحي أن تقدم ما يثبت ملكيتها للحد الأدنى لوسائل النقل .

كما فوضت الفقرة الأخيرة من ذات المادة اللائحة التنفيذية في تحديد الحد الأدنى لوسائل النقل وستة منها ومواصفاتها .

وقد تضمنت المادة السادسة من اللائحة التنفيذية الحد الأدنى لوسائل النقل مميزة في ذلك بين النقل البري وبين النقل النهري والبحري وبين النقل الجوي على النحو التالي :-

#### **أولاً . النقل البري :**

مجموعة من وحدات النقل السياحي البري لا تقل مقاعدها عن ١٥٠ مقعداً .  
وإشترطت اللائحة ألا يكون قد مضى على تاريخ صنع السيارة أكثر من عام سابق على إستيرادها ، وبأن تكون ٧٥٪ من الوحدات مكيّفة تكييفاً كاملاً ( ساخناً وبارداً ) .

#### **ثانياً . النقل النهري والبحري :**

عدد من الوحدات لا تقل حمولتها عن ١٠٠ راكب وأن تكون مجهزة تجهيزاً لائقاً ومكيّفاً .  
وإشترطت اللائحة بأن تكون مستوفاة للشروط الملاحية النهرية أو البحرية التي تقرها الجهة المختصة بحسب نوعها .

#### **ثالثاً . النقل الجوي :**

لا يقل عن طائرتين .  
أما عن سنة الصنع فيتم تحديدها بمعرفة هيئة الطيران المدني .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من اللائحة على أن يقتصر إستخدام وسائل النقل البرية والنهرية والبحرية والجوية على نقل السائحين .

#### **١٠٤ - التنازل عن الترخيص أو تعديل النظام الأساسي للشركة :**

حظرت المادة السابعة من القانون التنازل عن الترخيص الصادر للشركة أو التغيير في نوعية نشاطها المسجلة به أو شكلها القانوني أو في الشركاء المسؤولين بالنسبة لشركات الأشخاص إلا بالموافقة المسبقة لوزير السياحة .

وقد فوض القانون اللائحة التنفيذية في تحديد قواعد وإجراءات تعديل الترخيص والتنازل عنه .

وقد أجازت المادة السابعة من اللائحة التنفيذية تعديل الترخيص بناء على طلب يقدم للإدارة العامة للشركات السياحية موضحاً به نوع التعديل المطلوب ، سواء كان متعلقاً بنشاط الشركة أو شكلها القانوني أو بتفسير الشركاء المسؤولين عنها وذلك بالنسبة لشركات الأشخاص ، أو بأي بيان آخر ، مع ذكر أسباب التعديل وتقديم المستندات المؤيدة له .

كما أجازت الفقرة الثانية من ذات المادة أن يتم التنازل عن الترخيص لشركة أخرى بناء على طلب الشركتين ويشترط أن تتوافر في الشركة المتنازل إليها جميع الشروط التي يتطلبها القانون لمنح الترخيص .

#### **١٠٥ - إلتزامات الشركات السياحية :**

تضمنت المواد الثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر والسادسة عشر من القانون والمواد العاشرة والحادية عشر والثالثة عشر من اللائحة التنفيذية مجموعة من الإلتزامات هي :

##### **أولاً . الإلتزام بإخطار وزارة السياحة بالبرامج السياحية :**

تلتزم الشركات السياحية بإخطار وزارة السياحة بالبرامج السياحية التي تنظمها قبل تنفيذها بخمسة عشر يوماً على الأقل وعلى أن يتضمن الإخطار :

١ - أسماء الفنادق أو أماكن الإقامة ودرجتها وعناوينها التي ستقيم بها المجموعات التي أعدت بشأنها البرامج وسعر كل برنامج .

٢ - طريقة سداد الشركة لقيمة الخدمات التي ستقدمها ومصدر السداد ، على أن يكون السداد من خلال البنوك المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي وبالمعاملات المقبولة قانوناً .

٣ - البنك الذي سيتم عن طريقه السداد .

ولوزارة السياحة - من خلال الإدارة العامة للشركات السياحية - أن تعترض على البرامج التي ترى مخالفتها للأحكام الواردة في القانون أو لائحته التنفيذية ، وفي هذه الحالة يتعين على الشركة المخالفة تعديل برامجها وتنفيذها وفقاً لما أبدى من اعتراض .

### **ثانياً . الإلتزام بأسعار الخدمات التي تقدمها وزارة السياحة :**

أجازت المادة الثانية عشر من قانون تنظيم الشركات السياحية لوزير السياحة أن يضع حداً أقصى أو أدنى لأسعار بعض الخدمات التي تقدمها الشركات السياحية .

وللتحقق من إلتزام الشركات السياحية بمراعاة أسعار الخدمات المؤداة ، نصت المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية للقانون على إلتزام الشركات السياحية بإخطار وزارة السياحة بمشروعات برامجها قبل بداية الموسم بوقت كاف للتحقق من إلتزامها بما يكون قد صدر من قرارات تحديد أسعار الخدمات التي تقدمها هذه الشركات .

ولوزارة السياحة أن تبدي اعتراضها إن رأت محالاً لذلك ، وفي هذه الحالة يتعين على الشركة ، موضوع الاعتراض ، تعديل مشروعاتها وفقاً للاعتراض .

### **ثالثاً . الإلتزام بإرسال كشوف السائحين إلى وزارة السياحة شهرياً :**

ألزم المشرع الشركات السياحية بأن ترسل لوزارة السياحة في الأسبوع الأول من كل شهر كشوفاً بأسماء وجنسيات المسافرين عن طريقها مرفقاً بها بيان بالقيمة النقدية للخدمات التي قدمتها الشركة لعملائها ونوعها وطريقة تحويلها من وإلى مصر بأحد طرق الدفع المقبولة قانوناً



وتقديم ما يثبت ذلك .

**رابعاً . الإلتزام بالحصول على الموافقة المسبقة لوزارة السياحة لطبع وتوزيع**

**النشرات السياحية :**

تلتزم الشركات السياحية بأن تعرض جميع المطبوعات والنشرات ومختلف أنواع الصور والأدلة السياحية التي تصدرها لتوزيعها داخل البلاد وخارجها على وزارة السياحة والحصول منها على إذن كتابي بالطبع والتوزيع .

ويعتبر عدم الرد خلال شهر من تاريخ العرض بمثابة موافقة على ذلك .

**خامساً . الإلتزام بإخطار وزارة السياحة بميزانياتها وحساباتها الختامية :**

أوجبت المادة السادسة عشر من القانون على الشركات السياحية موافاة وزارة السياحة بميزانياتها وحساباتها الختامية في ميعاد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة ومراعاة إلتزام القواعد التي تضعها وزارة السياحة بالإتفاق مع وزارة المالية لإحكام الرقابة على إيراداتها ومصرفاتها .

هذا وينبني التفرقة بين شركات الاشخاص الخاضعة للقانون التجاري وشركات الاموال التي ينظمها القانون رقم ١٩٨١/١٥٩ بشأن شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية بالاسهم التي منحها المشرع ستة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة لتقديم وعرض الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر على الجمعية العامة للمساهمين أو الشركاء وإعتمادها . فطائفة شركات الاموال تخضع في مواعيد عرض وإعتماد ميزانياتها للقانون رقم ١٩٨١/١٥٩ وليس للقانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بتنظيم الشركات السياحية . أما طائفة شركات قطاع الاعمال العام<sup>(١)</sup> سواء القابضة أو التابعة فتخضع لنظام مماثل لشركات الاموال الخاضعة للقانون رقم ١٩٨١/١٥٩ من حيث مدة عرض الميزانية وإعتمادها<sup>(٢)</sup> .

(١) المنظمة بالقانون رقم ١٩٩١/٢٠٣ - الجريدة الرسمية . العدد ٢٤ مكرر في ١٩/٦/١٩٩١ .

(٢) المادة ٢٢ من قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٩١/١٥٩٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الاعمال العام

- الجريدة الرسمية ، العدد ٤٤ تابع في ٢١/١٠/١٩٩١ .

## سادساً : الإلتزام بالنسبة المقررة لكل من السياحة الوافدة والسياحة الطارئة :

أوجبت المادة الثالثة عشر من اللائحة التنفيذية على الشركات السياحية ألا يجاوز حجم نشاط الشركة في تصدير السائحين المقيمين للخارج سنوياً ٢٠٪ من حجم نشاطها الإجمالي السنوي شاملاً جميع الخدمات السياحية التي تقدمها للسائحين الوافدين وأعمال النقل السياحي إذا كان ذلك يدخل فيما تمارسه من أنشطة ، والسياحة الداخلية .

### ١٠٦ - سجل الشركات السياحية بوزارة السياحة :

تقضى المادة الحادية عشر من قانون تنظيم الشركات السياحية بأن تعد وزارة السياحة سجلاً خاصاً للشركات السياحية تدون به البيانات الآتية -

- ١ - إسم الشركة .
- ٢ - مقر الشركة .
- ٣ - المدير المسئول .
- ٤ - رقم الترخيص .
- ٥ - تاريخ منح الترخيص .
- ٦ - أسماء الشركاء .
- ٧ - أسماء الموظفين .
- ٨ - الفروع .
- ٩ - الجزاءات الموقعة على الشركة .

وقد أجاز القانون ولائحته التنفيذية إستخراج أو تعديل بيان أو أكثر من البيانات الواردة بالسجل أو إضافة بيانات جديدة أو إستخراج بدل فاقد أو صور من الترخيص مقابل رسوم حددتها المادة التاسعة من اللائحة كما يلي :

١ - رسم طلب إستخراج بيان أو أكثر من البيانات ١٠ جنيهات

٢ - رسم طلب تعديل أو إضافة بيان أو أكثر ١٥ جنيه

٣ - رسم إستخراج بدل فاقد أو صورة من الترخيص ٣٠ جنيهه

وتعفى الطلبات المقدمة من الجهات الحكومية من هذه الرسوم .

**ونوه** أن سجل الشركات السياحية يتمتع بالعلانية ، فلا يجوز لوزارة السياحة ، من ثم ، الإمتناع أو رفض الطلب المقدم لها بإستخراج بيان أو أكثر من البيانات المدونة فى السجل حتى ولو لم يكن مقدماً من يمثل الشركة قانوناً . أما إذا تضمن الطلب تعديلاً أو إضافة بيان أو أكثر لبيانات الشركة فيلزم حينئذ أن يكون مقدماً من الممثل القانونى للشركة لإعتبره تعديلاً للترخيص .

#### ١٠٧ - الضبطية القضائية للعاملين بوزارة السياحة :

منحت المادة ٣٠ من قانون تنظيم الشركات السياحية العاملين بوزارة السياحة الذين يتمتعون بصفة الضبط القضائى وفقاً للقواعد القانونية المقررة ، دخول مقر الشركات السياحية والإطلاع على السجلات والمستندات والدفاتر التجارية ، مع منحهم حق ضبط المخالفات الخاصة بقوانين النقد والدفاتر التجارية بالإضافة إلى ما يقع من مخالفات لأحكام قانون تنظيم الشركات السياحية أو لائحته التنفيذية .

#### ١٠٨ - لجنة فض المنازعات واختصاصاتها :

شكلت المادة الثامنة عشر من القانون لجنة لفض المنازعات من كل من :

١ - رئيس إدارة الفتوى لوزارة السياحة بمجلس الدولة .

٢ - وكيل الوزارة المختص .

٣ - رئيس غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة أو من يحل محله .

وتختص لجنة فض المنازعات بالنظر فى الشكاوى المقدمة ضد الشركات السياحية بسبب مباشرة

أعمالها المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون سواء كانت تلك الشكاوى مقدمة من السائحين أنفسهم أو من وزارة السياحة بإعتبارها نائية عمن يغادر البلاد منهم ، ويقتصر إختصاص تلك اللجنة على المنازعات التي تدخل في حدود الإختصاص النوعي للمحاكم الجزئية .

بيد أنه لا يخل هذا الإختصاص بما للمحاكم الجزئية من إختصاص أصيل في هذا الصدد .

## **١٠٩ - إجراءات ومواعيد عرض المنازعات والشكاوى على لجنة فض المنازعات وكيفية الفصل فيها :**

حددت المادة ١٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٣/٢٢٢ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشركات السياحية إجراءات ومواعيد عرض المنازعات والشكاوى على لجنة فض المنازعات وكيفية الفصل فيها على النحو التالي :

- ١ - تقدم الشكاوى إلى إدارة الشركات السياحية .
- ٢ - ترسل صورة من الشكاوى إلى الشركة المعنية مع إخطار غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .
- ٣ - إذا لم يرد من الشركة المشكو ضدها خلال عشرة أيام من إخطارها بالشكاوى ، أو كان ردها غير مقنع ، عرضت الشكاوى على لجنة فض المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون تنظيم الشركات السياحية .
- ٤ - تحدد اللجنة المذكورة مهلة نظر الشكاوى خلال أسبوع من إحالتها إليها وتخطر أصحاب الشأن به ، ولها أن تطلب منهم تقديم ما تراه لازماً من مستندات .
- ٥ - تبث اللجنة في الشكاوى خلال أسبوعين من عرضها عليها بعد أن تستمع إلى أقوال الطرفين وتطلع على المستندات المقدمة منهم .
- ٦ - تصدر قرارات لجنة فض المنازعات بالأغلبية المطلقة .

٧ - يخطر أطراف الشكاوى بقرار لجنة فض المنازعات خلال أسبوع من صدوره ، كما تخطر به إدارة الشركات بوزارة السياحة لتنفيذه كذلك غرفة الشركات السياحية .

٨ - إذا رأت لجنة فض المنازعات توقيع غرامة مالية على الشركة المقدم ضدها الشكاوى ، فلها أن تقرر خصم هذه الغرامة من مبلغ التأمين المودع من الشركة ، وعلى الشركة أن تستكمل مبلغ التأمين خلال أسبوعين من إخطارها بقرار اللجنة .

ولم يحدد قانون تنظيم الشركات السياحية أو لائحته التنفيذية طرق الطعن في قرار لجنة فض المنازعات في حالة صدوره بإدانة الشركة السياحية المشكو ضدها .

كذلك لم يتضمن القانون أو لائحته التنفيذية ما يفيد جواز تغليظ الغرامة في حالة تكرار المخالفة خلال مدة زمنية محددة <sup>(١)</sup> .

**ونحن نرى** أن الفرامة المقضى بها من لجنة فض المنازعات هي ( غرامة مدنية ) وليست ( غرامة جنائية ) الأمر الذى يكون من حق الشركة السياحية الصادر ضدها قرار التفريم الطعن فيه أمام محكمة كلية بهيئة إستئنافية كدوائر الطعون فى المحاكم الابتدائية ، ويكون حكمها ، من ثم قابلاً للطعن فيه أمام محكمة الإستئناف ، فقرار لجنة فض المنازعات ليس نهائياً .

وفى حالة صدور حكم نهائى بتأييد قرار التفريم ، فمن حق الصادر لصالحه القرار إقامة دعوى تعويض ضد الشركة السياحية إذا توافرت أركانها وعناصرها القانونية .

## ١١٠ - وقف نشاط الشركة بين وزير السياحة والنيابة العامة والقضاء :

تضمنت المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٧/٣٧ بتنظيم الشركات السياحية المعدل بالقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ حكماً جديداً منحتاً بمقتضاء النيابة العامة ورئيس المحكمة الابتدائية

---

(١) وهو ما يصطلح عليه قانوناً بـ ( العهد ) فالقصر الجنائي فى الباب السابع من قانون العقوبات أقر للعاد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ منظماً أحكام العهد . واعتبر جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحاً متماثلة فى العهد ، وكذلك اعتبر الإمانة والسب والقتل جرائم متماثلة ، وهناك العديد من الجرائم للتماثلة حددتها المشرع الجنائي فى المواد المذكورة .

سلطة إصدار قراراً إدارياً بوقف نشاط الشركة .

وقرار وزير السياحة بوقف نشاط الشركة ، لا خلاف على إعتباره ( قراراً إدارياً ) قابلاً للظعن فيه أمام القضاء الإداري ، فالفقرة الأولى من المادة ٢٢ من القانون المذكور نصت على أنه لووزير السياحة أن يصدر قراراً إدارياً بوقف نشاط الشركة إذا ثبت مخالفة أحكام الفقرة الأولى من المادة الثالثة من ذات القانون التي تنص - بدورها - على أنه لا يجوز لأية شركة سياحية مزاولة الأعمال المنصوص عليها في هذا القانون إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة السياحة .

أما قرار النيابة العامة والقضاء بوقف نشاط الشركة فالامر يحتاج إلى تفصيل لكل من قرار النيابة العامة والقرار الصادر من القضاء .

### ١١١ - قرار وقف نشاط الشركة الصادر من النيابة العامة :

النيابة العامة شعبة أصيلة من السلطة القضائية ، وهي تقوم بمباشرة سلطة التحقيق والإتهام وغيرها من الإختصاصات القضائية المنصوص عليها في القوانين ، بما في ذلك سلطات وإختصاصات قضاة التحقيق .

وقد ساوى الدستور عام ١٩٧١ في المادة ٤١ منه بين النيابة العامة والقاضي المختص ، في سلطة القبض والتفتيش والحبس وتقييد الحرية ، فأغضى بذلك قيمة دستورية على الطبيعة القضائية للنيابة العامة .

وقضاء النقض أكد أن النيابة العامة تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية ، وأنها خصم عام تختص بمركز قانوني خاص (١) .

### والنيابة العامة لها إختصاصات في إطار الخصومة الجنائية هي :

- ١ - تقوم بوظيفة الإتهام من خلال تحريك الدعوى الجنائية ورفعها ومباشرتها أمام المحكمة .
- ٢ - تساهم في تشكيل المحكمة الجنائية ، سواء كانت النيابة العامة تقوم بمهمة قضاء الحكم أو

---

(١) نقض جنائي ، ١٩٧٧/٢/١٤ ، مجموعة الأحكام ، س ٢٨ ، رقم ٥٧ ، ص ٢٦١ .

قضاء التحقيق أو الإحالة ، فإذا تخلف عضو النيابة عن حضور إحدى جلسات المحكمة الجنائية فإنه يترتب عليه بطلان الحكم الذى تصدره .

٣ - مباشر التحقيق الابتدائى ، بإعتباره عملية إجرائية يقف فيها المحقق موقف الفصل فى النزاع المعروض عليه من أجل الكشف عن الحقيقة وتطبيق القانون .

٤ - تصدر الأوامر الجنائية .

٥ - تعرض قضايا الإعدام على محكمة النقض .

٦ - تشرف على تنفيذ الأحكام الجنائية .

والنيابة العامة تتمتع ببعض الإختصاصات فى مجال الضبط الإدارى الذى يتمثل فى المحافظة على الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة ويهدف إلى منع وقوع الجرائم إبتداءً ، وهو من أعمال السلطة العامة ، وقرار الضبط الإدارى هو عمل إدارى بحث (١) .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بأن للنيابة العامة أن تصدر قراراً يوقف نشاط الشركة إذا رأت رفع الدعوى العمومية ضدها بتهمة إرتكاب أى عمل من شأنه المساس بأمن الدولة أو إقتصادها القومى .

ويجوز التظلم من هذا القرار أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى العمومية .

فقرار النيابة العامة وفقاً للنص المتقدم ليس قراراً إدارياً خلافاً لقرار الوقف الصادر من وزير السياحة بمقتضى حكم الفقرة الأولى من ذات المادة .

وينبئى التفرقة بين الجرائم (٢) الماسة بأمن الدولة والجرائم الماسة بالإقتصاد القومى .

## ١١٢ - الجرائم الماسة بأمن الدولة :

الجرائم الماسة بأمن الدولة - وفقاً لحرفية نص المادة ٢٣ المشار إليها ، هى الجنايات المضرة

---

(١) د. أحمد فتحى سرور ، الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، بند ٨٢ ، ص ١٦٧ ، هامش ٢ .

(٢) عبر المشرع فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بلفظ ( العمل ) للماس بأمن الدولة وإقتصادها وهى صياغة غير دقيقة وتفضل عليه لفظ ( الجريمة ) -

بالمصلحة العمومية من جهة الخارج ومن جهة الداخل ، وهى الجرائم المضرة بأمن الدولة بالمعنى الدقيق ، المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى مكرراً من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

فنصت المواد ٧٧ إلى ٨٥ (أ) على الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج .

ونصت المواد من ٨٧ إلى ١٠٢ مكرراً على الجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل .

ونصت المواد من ١٠٢ (أ) إلى ١٠٢ (و) على عقوبات هذه الجرائم إذا وقعت بإستخدام المفترقات .

وتختص محاكم أمن الدولة العليا بنظر تلك الجرائم بمقتضى نص المادة الثانية فقرة أولى من القانون رقم ١٩٨٠/١٠٥ بإنشاء محاكم أمن الدولة (١) .

وترفع الدعوى فى الجنايات المشار إليها فى الفقرات السابقة إلى المحكمة مباشرة من النيابة العامة ، ويفصل فيها على وجه السرعة .

وتختص النيابة العامة بالإتهام والتحقيق فى الجرائم التى تدخل فى إختصاص محاكم أمن الدولة وتباشر هذه الوظيفة وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية ما لم ينص القانون على غير ذلك .

ويكون للنيابة العامة ، بالإضافة إلى الإختصاصات المقررة لها ، سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا .

وأحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية لا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر (٢) (٣) .

---

(١) أحيلت الجرائم المشار إليها إلى محاكم أمن الدولة ( طوارئ ) بموجب أمر رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/١ الصادر فى ١٩٨١/١٠/٢٢ .

(٢) أما أحكام محكمة أمن الدولة الجزائية فإنها قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنايات المستأنفة ويجوز الطعن فى الأحكام التى تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة النظر .

(٣) أما الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ( طوارئ ) فإنه لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه فى تلك الأحكام - ولا تكون هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية ( م ١٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٥٨/١٦٢ بشأن حالة الطوارئ ) .



وقد أصدر وزير العدل القرار رقم ١٢٧٠/١٩٧٢ المعدل بالقرار رقم ٢٩٦/١٩٧٩ بإختصاصات نيابة أمن الدولة العليا - حيث نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار المذكور بإختصاص نيابة أمن الدولة الملحقه بمكتب النائب العام بالتصرف فيما يقع في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني مكرر والثالث والحادى عشر والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

وقد أجازت الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٨/١٩٧٧ المعدل التظلم من قرار النيابة العامة بالوقف أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى العمومية .

وتنفيذا لحرفية النص فيما يتعلق بالجرائم الماسة بأمن الدولة ، فإن التظلم يكون أمام محكمة أمن الدولة العليا أو أمام محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) <sup>(١)</sup> في حالة صدور قرار وقف النشاط من نيابة أمن الدولة العليا <sup>(٢)</sup> .

والمشرع - في قانون تنظيم شركات السياحة - لم ينظم إجراءات التظلم ومدة الفصل فيه ومن له حق الاعتراض أو الطعن في قرار المحكمة بإلغاء قرار النيابة العامة بوقف نشاط الشركة .. هل هو وزير السياحة أم وزير الداخلية أم النائب العام ؟ الأمر الذى نجد معه ضرورة تدخل المشرع لإعادة صياغة المادة الثالثة والعشرين من قانون تنظيم الشركات السياحية كي يعظم إجراءات التظلم من قرار النيابة العامة بوقف نشاط الشركة السياحية .

### ١١٣ - الجرائم الماسة بالإقتصاد القومى :

الجريمة الاقتصادية - تعريفاً لها - هى كل عمل أو إمتناع يقع بالمخالفة للقواعد المعروفة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية للدولة إذا نص على تجريمه فى هذا القانون أو فى القوانين الخاصة <sup>(٣)</sup> .

---

(١) خلال إعلان حالة الطوارئ ، ويقرر من رئيس الجمهورية وفقاً لحكم المادة الشاذية من القرار بقانون رقم ١٩٥٨/١٦٢ .

(٢) والتظلم وفقاً لنص م ٣ مكرر من القرار بقانون حالة الطوارئ رقم ١٩٥٨/١٦٢ يكون للمعتقل أو المقبوض عليه أو غيرهما من ذوى الشأن إذا إنتهى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يفرج عن المعتقل أو المقبوض عليه ... ويكون التظلم يطلب بدون رسوم يقدم إلى محكمة أمن الدولة العليا التى تفصل فيه بقرار مسبب خلال ١٥ يوماً من تاريخ تقديم التظلم بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل وإلا تبين الإفراج عنه فوراً - مع حق وزير الداخلية فى الطعن فى قرار الإفراج أمام دائرة أخرى .

(٣) د- عبد الحميد الشولوى ، الجرائم المالية والتجارية ، ط ١٩٨٥ - ص ١٤ .

فالجرائم الماسة بالإقتصاد القومى هى تلك الجرائم المالية والتجارية كجريمة التهريب الجمركى ،  
وجرائم قانون النقد ، وجرائم الشركات ، وجرائم الضرائب ، وجريمة الكسب غير المشروع ،  
وجرائم البنوك والإئتمان ، وجرائم إختلاس المال العام والعدوان عليه (١) .

وتختص محكمة أمن الدولة العليا بجرائم إختلاس المال العام والعدوان عليه (٢) .

وتختص نيابة الاموال العامة بالإتهام والتحقيق فى تلك الجرائم .

ويكون التظلم من قرار نيابة الاموال العامة بوقف نشاط الشركة أمام محكمة أمن  
الدولة العليا .

أما نيابة الشئون المالية والتجارية فإنها تختص بالإتهام والتحقيق فى :

١ - جرائم التهريب الجمركى (٣) .

٢ - جرائم قانون النقد (٤) .

٣ - جرائم الشركات (٥) .

٤ - جرائم الضرائب (٦) .

٥ - جريمة الكسب غير المشروع (٧) .

٦ - جرائم البنوك والإئتمان (٨) .

---

(١) جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

(٢) ومن ثم تخضع الشركات السياحية المملوكة جزئياً أو كلياً للدولة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو  
وحدات القطاع العام أو الجمعيات التعاونية أو أية جهة أخرى ينص القانون على إعتبار أموالها من الاموال العامة ،

لأحكام الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ( المواد من ١٢٢ إلى ١١٩ ) .

(٣) قانون الجمارك رقم ١٩٦٣/٦٦ للمد للبالقانون رقم ١٩٧٦/٨٨ والقانون رقم ١٩٨٠/٧٥ وكذا قانون الإعفاءات  
الجمركية رقم ١٩٨٣/٩١ .

(٤) القانون رقم ١٩٧٦/٩٧ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى .

(٥) القانون رقم ١٩٨١/١٥٩ بشأن الشركات للمساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية  
بالاسهم .

(٦) القانون رقم ١٩٨١/١٥٧ بشأن الضريبة على الدخل .

(٧) القانون رقم ١٩٧٥/٦٢ فى شأن الكسب غير المشروع .

(٨) القانون رقم ١٩٥٧/١٦٣ المدلل بالبالقانون رقم ١٩٨٤/٥٠ المدلل بالبالقانون رقم ٣٧ / ١٩٩٢ .

وتختص دوائر جنح الشئون المالية والتجارية الجزئية بالحكم فى الجرائم المشار إليها فى الفقرة السابقة عدا ما يعتبر منها بحكم القانون من الجنايات .

والأحكام الصادرة من دائرة جنح الشئون المالية والتجارية الجزئية قابلة للإستئناف أمام دائرة جنح مستأنفة .

ويكون التظلم من قرار نيابة الشئون المالية والتجارية أو نيابة مكافحة التهريب من الضرائب<sup>(١)</sup> أمام دائرة جنح الشئون المالية والتجارية الجزئية أو المستأنفة بحسب الأحوال .

## ١١٤ - قرار وقف نشاط الشركة الصادر من رئيس المحكمة الابتدائية :

تنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بشأن تنظيم الشركات السياحية على أنه لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة ، بناء على طلب وزير السياحة وقف نشاط الشركة فى حالة إقامة الدعوى العمومية ضد المسئولين عن إدارة الشركة لمخالفتهم أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

ويستمر الوقف إلى أن يصدر الحكم من المحكمة المختصة .

وإذا صدر الحكم بالإدانة يلغى الترخيص بحكم القانون .

وقد سبقت الإشارة إلى أن المحكمة المختصة بنظر الجرائم التى ترتكبها الشركات السياحية الماسة بأمن الدولة هى محكمة أمن الدولة العليا أو محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) بحسب الأحوال .

كما سبقت الإشارة إلى أن المحكمة المختصة بنظر الجرائم التى ترتكبها الشركات السياحية الماسة بالإقتصاد القومى للدولة هى :

١ - محكمة أمن الدولة العليا أو محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) .

أو ٢ - محكمة جنح الشئون المالية والتجارية - سواء الجزئية أو المستأنفة .

ولإعمال نص المادة ٢٤ المذكورة ، فإنه يشترط ، أولاً : أن يتقدم وزير السياحة أو من

(١) انشئت هذه النيابة بمكتب النائب العام بموجب قرار وزير العدل رقم ١٩٧٩/٢٤٩٦ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٠ .

يفوضه بطلب وقف نشاط الشركة السياحية إلى رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الدعوى العمومية ، ويشترط . **ثانياً :** أن ترتكب الشركة السياحية من خلال المسؤولين عن إدارتها أى مخالفة لأحكام القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل أو قراراته التنفيذية ، كما يشترط ، **ثالثاً :** أن تكون الدعوى العمومية قد أقيمت فعلاً ، أى حركت بواسطة النيابة العامة المختصة .

وتجدر الإشارة إلى أن المخالفات والجرائم التى يكون من حق وزير السياحة طلب وقف نشاط الشركة من رئيس المحكمة الابتدائية ليست من الجرائم الماسة بأمن الدولة وليست من جرائم إختلاس المال العام والعدوان عليه إذ أنها من إختصاص محكمة أمن الدولة العليا التى تشكل فى دائرة كل محكمة من محاكم الإستئناف <sup>(١)</sup> ويتم تشكيلها من ثلاثة من مستشارى محكمة الإستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة إستئناف .

أما الجرائم المالية والتجارية والجرائم السياحية الأصلية ، فلوزير السياحة حق طلب وقف نشاط الشركة من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الدعوى العمومية وهى :

- ١ - دوائر الجناح الجزئية ( بصفة عامة ) .
- ٢ - دوائر الجناح المستأنفة ( بصفة عامة ) .
- ٣ - دوائر جناح الشئون المالية والتجارية الجزئية ( بصفة خاصة ) .
- ٤ - دوائر جناح الشئون المالية والتجارية المستأنفة ( بصفة خاصة ) .

**وتحسّن لئلا** أنه يجوز لوزير السياحة ، فى غير دور إنعقاد دوائر الجناح الجزئية أو المستأنفة ، التقدم بطلب وقف نشاط الشركة السياحية إلى رئيس المحكمة الابتدائية <sup>(٢)</sup> بوصفه قاضى الأمور الوقتية المختص بإصدار الأوامر على العرائض ، على أن يدعم ويؤيد وزير السياحة طلبه بالمستندات والأسباب التى دعت إلى طلب الوقف <sup>(٣)</sup> .

(١) م ١ من القانون رقم ١٩٨٠/١٠٥ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر فى ١٩٨٠/٥/٢١ .

(٢) تقضى المادة ٢٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بأن قاضى الأمور الوقتية فى المحكمة الابتدائية هو رئيسها أو من يقوم مقامه أو من يتدب لذلك من قضائتها وفى محكمة المواد الجزئية هو قاضيتها .

(٣) **وتحسّن** نيل إلى اللجوء إلى هذا الطريق ، فى غير دور إنعقاد دوائر الجناح الجزئية أو المستأنفة ، بدلاً من إصدار قرار إدلى بوقف نشاط الشركة . مع عدم الإخلال بما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل .

## ١١٥ - إلغاء ترخيص الشركة السياحية :

حددت المادة ٢٥ من القانون أحوال إلغاء الترخيص بموجب قرار مسيب من وزير السياحة

- على النحو التالي :

١ - إذا تنازلت الشركة عن الترخيص أو قامت بتغيير شكل الشركة أو الشركاء المسؤولين بالنسبة لشركات الأشخاص دون موافقة وزارة السياحة .

٢ - إذا توقفت الشركة عن مزاولة أعمالها مدة ستة شهور بدون إذن كتابي من وزارة السياحة .

وتعتبر الشركة متوقفة بدون إذن كتابي في حالة عدم إخطارها وزارة السياحة بكشوف خدماتها التي توضح أنشطتها لمدة ستة شهور رغم طلب الوزارة لهذه الكشف كتابة .

٣ - إذا باشرت الشركة أعمالاً غير تلك المنصوص عليها في الترخيص الصادر لها .

٤ - إذا لم تقم الشركة بإستكمال التأمين في حالة خصم أى مبلغ منه طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

٥ - إذا فقدت الشركة أى شرط من شروط الترخيص .

٦ - إذا ثبت قيام الشركة بسداد قيمة خدماتها عن غير طريق البنوك المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي .

٧ - إذا أخلت الشركة بالإلتزامات الواجبة عليها وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الثالثة والمواد ١٣ و ١٤ و ١٦ من القانون .

٨ - إذا جاوز حجم نشاط الشركة في تصدير السائحين المقيمين للخارج الحد المقرر في اللائحة التنفيذية ، منسوباً إلى حجم نشاطها الإجمالي .

## ١١٦ - وقف نشاط الشركة لمدة ستة اشهر بدلاً من إلغاء الترخيص :

أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ من القانون لوزير السياحة بدلاً من إلغاء الترخيص

إصدار قرار بوقف نشاط الشركة لمدة لا تجوز ستة أشهر إذا قدر أن المخالفة لا توجب إلغاء الترخيص .

إلا أن المشرع أخذ للمرة الأولى بمبدأ ( العهد ) في التشريعات السياحية إذ نص في ذات الفقرة على أنه في حالة عودة الشركة السياحية لإرتكاب ذات المخالفة يتعين في هذه الحالة إلغاء الترخيص ، وبعبارة أخرى فإن إلغاء الترخيص في المخالفة الأولى جوازى لوزير السياحة ، أما في حالة تكرار ذات المخالفة فإن إلغاء الترخيص يصبح وجوبياً .

## ١١٧ - العقوبات :

تضمنت المادة الثامنة والعشرين من القانون العقوبات حيث نصت على أنه مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل مسن يخالف أحكام المسواد ٣ و ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من القانون والقرارات المنفذة له .

كما يعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يحول دون تأدية الموظفين المكلفين بتنفيذ أحكام قانون تنظيم الشركات السياحية لأعمال وظائفهم وذلك بمنهم من دخول المحال أو الأماكن التي تشغلها الشركة أو عدم تقديم البيانات اللازمة إليهم أو عرقلة أعمالهم على أى صورة .

كما يعاقب بنفس العقوبة كل من يقدم لهؤلاء الموظفين بسوء قصد بيانات خاطئة .

## المطلب الثانى

### التكيف القانونى للعلاقة بين وكالة السفر والسياحة وملائها

## ١١٨ - فكرة عامة :

سبقت الإشارة إلى أن السياحة صناعة مركبة ، وتتغصب العلاقات القانونية بين وكالة السفر والسياحة وبين المتعاملين معها ، فهي تتعامل مع السائح والفنادق والمطاعم وشركات الطيران وشركات الملاحة وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالنشاط السياحى ، سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الدولى .

بل إنه يمكن القول بأن العلاقات القانونية بين وكالات السفر والسياحة وبعضها البعض متشعبة ، فهناك الشركات السياحية الكبيرة ذات البرامج السياحية المخططة <sup>(١)</sup> وهناك وكالات التوزيع <sup>(٢)</sup> التي تتولى الرحلة أو الرحلات المخططة بواسطة الشركات الأولى .

بل إنه يمكن التأكيد بأن وكالات السفر والسياحة لها دور فعال على الميزان السياحي الذي يقوم على حركة مزدوجة ذهاباً وإياباً <sup>(٣)</sup> .

وما لا شك فيه ، فإن تلك العلاقات المتشعبة تقتضى تكييفها تكييفاً قانونياً يتلاءم مع طبيعتها لتحديد التزامات وحقوق كل طرف من أطراف هذه العلاقات .

وسوف يقتصر المطلب الثانى المائل على تحديد طبيعة العقد المبرم بين وكالة السفر والسياحة وبين عملائها ، هذا التحديد الذى خلا منه التشريع المصرى <sup>(٤)</sup> تاركاً الأمر للقضاء لتحديدته وتبيان ما إذا يمكن تسميته هذا العقد بعقد وكالة سياحية <sup>(٥)</sup> أم عقد رحلة <sup>(٦)</sup> .

## ١١٩ - العقد تعريفاً :

العقد تطابق إرادتين أو أكثر <sup>(٧)</sup> على إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو زواله .

فالعقد ، إذن ، تطابق إرادتى طرفين على ترتيب أثر قانونى معين .

Tour operators (١)

Les tour-opérateurs ou voyagistes

Distributors'Agencies (٢)

Les agences distributrices

(٣) بمعنى أن الدولة تكون مسعودة للسافرين ، وفى الوقت ذاته مصدرة لهم .

والدولة المستقبلة للسافرين تلقب بذلك إذا كان مجموع حركة السياحة إليها تزيد كثيراً عن مجموع حركة السياحة منها .

(٤) كذلك التشريع الفرنسى .

Contrat d'agence de voyage (٥)

Contrat de croisière (٦)

(٧) د. محمود جمال الدين زكى ، الوجيز فى نظرية الالتزام فى القانون المصرى ، الجزء الأول ، فى مصادر الالتزام ، ط ١٩٦٨ .

والمقد بصفة كونه تصرفاً قانونياً لا ينعقد إلا بتوافر الإرادة .

فالتصرف القانوني يدور مع الإرادة وجوداً وعدماً ، لأن توافر الإرادتين يقتضى أن تكون كل من الإرادتين معبراً عنها وأن تكون إحداها مطابقة للآخرى . فإن مضمون العقد يحدده مجموع العبارات التي يتألف منها كلا التعبيرين المتطابقين ، وهى العبارات التي تدل على إرادة العاقدین المشتركة (١) .

لذلك كان لابد في تحديد مضمون العقد من تفهم مدلول العبارات التي عبر بها الطرفان عن إرادتهما المتطابقتين ، وتحصيل معناها وهذا ما يسمى تفسير العقد (٢) الذى يستهدف التعرف على الإرادة المشتركة للعاقدین .

أما تكييف العقد فهو إعطاؤه الوصف القانوني الصحيح والأثار المترتبة على هذا الوصف ، بالإستهداء فى ذلك بمنصان العقد ونصوصه والظروف التي لا يسته والغرض الذى عناء الطرفان من إبرامه (٣) .

## ١٢٠ - تفسير العقد :

يهدف تفسير العقد إلى التعرف على الإرادة المشتركة للعاقدین .

والقاعدة الأساسية فى تفسير العقود إستوحاها المشرع المصرى فى القانون المدنى عن نظرية الإرادة ، على ما يؤخذ إجمالاً من نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ مدنى التي تقضى بأنه ( لا يقتصر العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ، ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته ، وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام ) .

(١) د- سليمان مرقس ، الوالى فى شرح القانون المدنى ، فى الإلتزامات ، المجلد الاول ، نظرية العقد ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٧ ، بند ٢٥٥ ، ص ٤٨٠ .

### L'interprétation de contrat

(٢)

(٣) تقول محكمة النقض ( أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أخذ فى تكييف العقد بمعناؤه ونصوصه والظروف التي لا يسته ، ولم يخرج عن عبارة ولم يجاوز الغرض الذى عناء الطرفان من إبرامه ، وكان هذا متفقاً مع مودى هذه النصوص وتلك الظروف ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تكييف العقد أو خالف القانون ) .

تقضى مدنى ، ١٦٧٠/١/٢٠ ، مجموعة أحكام النقض ، ٢٢ - ٨٧ - ١٦ .



والأصل أنه ( إذا كانت عبارة العقد واضحة ، فلا يجوز الإنحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين ) (١) .

**وقضاء النقص** (٢) مستقر على أن حكم المادة ١٥٠/١ من القانون المدني يدل على إلزام القاضى بالأخذ بالعبارة التى أفرغ المتعاقدين فيها إرادتهما مادامت واضحة فلا يجوز له فى مقام التفسير الخروج بها عن هذا المعنى الواضح إلى معنى آخر ، فإذا ما أراد حملها على معنى مغاير لظاهرها ، كان عليه أن يبين فى حكمه الأسباب المقبولة التى تبرر إنصرافه من الظاهر إلى الخفى الذى يراه هو الموافق لإرادة المتعاقدين ، إذ الأصل فى الإرادة هو المشروعية ، فلا يلحقها بطلان إلا إذا كان الإلتزام الناشئ عنها مخالفا للنظام العام . أو الأداب محلأ أو سبباً أو كان على خلاف نص أمر أو ذاه فى القانون .

بيد أنه لمحكمة الموضوع تحصيل المعنى الذى قصده المتعاقدان من عبارات العقد الواضحة مستهدية بالظروف التى أحاطت به وما يكون قد سبقه أو عاصره من إتفاقات عن موضوع التعاقد بالذات وبكيفية تنفيذ العاقدين للعقد إذا كان قد حصل تنفيذه ولو جزئياً . ولا تقبل المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقص . فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ فسر عبارات العقد قد إلتمز فى تفسيره بالمعنى الظاهر لدلولها ، فإنه لا مقبب عليه فى هذا التفسير (٣) .

أما إذا كانت عبارة العقد غير واضحة ، أى أن بألفاظه غموضاً أو إبهاماً ، تعين إستجلاء معانيها عن طريق التفسير . وفى هذا تنضى الفقرة الثانية من المادة ١٥٠ مدنى بأنه ( إذا كان هناك محل

---

(١) م ١٥٠ فترة أولى مدنى .

(٢) نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٢ ، الطعن رقم ١٠٦٤ / ٤٩ ق .

نقض مدنى ، ١٩٨٥/٥/١٥ ، الطعن رقم ٥١/٦٣٠ ق .

نقض مدنى ، ١٩٨٥/٥/١٥ ، الطعن رقم ٥١/٦٣٢ ق .

(٣) نقض مدنى ، ١٩٦٢/٥/٢٤ ، مجموعة أحكام النقص ، ٢٧-٤٨٨-١٠١ .

نقض مدنى ، ١٩٦١/٦/١ ، مجموعة أحكام النقص ، ٢٢-٧٠٧-١١٦ .

نقض مدنى ، ١٩٧٤/٢/٢٦ ، مجموعة أحكام النقص ، ٢٥-٥٦١-٩٠ .

نقض مدنى ، ١٩٧٦/٢/٢٤ ، مجموعة أحكام النقص ، ٢٧-٤٨٨-١٠١ .

نقض مدنى ، ١٩٨٤/١٢/١٢ ، الطعن رقم ١٤٥٢ / ٤٨ ق .

لتفسير العقد ، فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للالفاظ مع الإستهداء فى ذلك بطبيعة التعامل ، وبما ينبغى أن يتوافر من أمانه وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف الجارى فى المعاملات ) .

وتجدر الإشارة إلى أن بيان العوامل التى يتعين على القاضى الاستهداء بها فى الكشف عن إرادة المتعاقدين ، على النحو المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١٥٠ مدنى المشار إليها ، كطبيعة التعامل والعرف الجارى فى المعاملات ، ليس واردا على سبيل الحصر ، فيجوز أن يلجأ القاضى إلى غيرها كلما وجد إلى ذلك سبيلا . فإذا كان العقد قد بدئ تنفيذهُ مثلا أمكن للقاضى أن يستهدى على النية المشتركة للطرفين بطريقة تنفيذهما إياه .

فإذا تعاقدت وكالة سفر وسياحة على تنفيذ رحلة لأكثر من مجموعة سياحية بذات الشروط والأسعار فيمتنع عليها حينئذ إيواء مجموعة فى فندق أربعة نجوم والأخرى فى فندق أقل درجة حتى ولو لم ينص فى العقد على درجة الفندق السياحية لإيواء المجموعات المتعاقدة معها . فيستهدى القاضى حينئذ على النية المشتركة للطرفين بطريقة تنفيذهما إياه وفقا لما تقتضى به طبيعة العقد من عدم التفرقة أو التمييز بين مجموعة سياحية وأخرى تضمنها عقد الرحلة والذى بدء فى تنفيذهُ فعلا بتسكين مجموعة فى فندق تفوق درجته السياحية عن فندق المجموعة الثانية .

## ١٢١ - تكييف العقد (١) :

سبقَت الإشارة إلى أن تكييف العقد هو إعطاؤه الوصف القانونى الصحيح والآثار المترتبة على هذا الوصف التى إنجبه طرفاه إلى تحقيقها .

فتكييف العقد ، عمل قانونى صرف ، لا سلطان فيه لإرادة المتعاقدين ، فالعاقدان لهما حق تحديد الآثار التى يرغبان فى تحقيقها بالعقد ، فإن تحددت هذه الآثار ، يكون وصف هذا العقد عملاً قانونياً محضاً ، لأنه يعنى إدخال صورة الآثار كما حددها العاقدان فى إطار قانونى معين (٢) .

وقد جرى قضاء النقض على أن المناطق فى تكييف العقود هو بما عناه المتعاقدان دون إعتداد بما

---

Caractérisation - Characterization

(١)

(٢) د . عبد الحميد الشواربى ، المنشكلات العملية فى تنفيذ العقد ، ١٩٨٨ ، ٩٥ .

المطالبة على العقد من تسمية متى تبين أن هذه التسمية تخالف حقيقة التعاقد وقصد العاقدين . فمتى كان الحكم قد انتهى في عقد إيجار سفينة إلى أنه مشاركة نقل لزمن موقوت أخذاً بمنوانه ونصوصه والمبادئ الفقهية في شأنه فلا يكون الحكم قد أخطأ في تكييف العقد ولا في القانون متى كان لم يخرج عن عبارات العقد ونصوصه والغرض الذي عناء الطرفان من إبرامه وكان هذا التكييف متفقاً مع مؤدى هذه النصوص ، ولا يؤثر على سلامة هذا التكييف التمسك بأن السفينة كانت في حيازة المالك أثناء مدة الإيجار والإستدلال على ذلك بما أصدره المالك لريان السفينة من أوامر خاصة بتوقفها عن السير بسبب عدم إستيفاء الأجرة مادام ذلك من لوازم حق الفسخ المقرر للمالك إتفاقاً بنص العقد (١) .

وخلاصة القول ، أن العبرة في تكييف العقد ، والتعرف على حقيقة مرماه ، وتحديد حقوق الطرفين فيه هي بما حواه من نصوص ولمحكمة التقض أن تراقب تكييف محكمة الموضوع للعقد والنتيجة التي إنتهت إليها .

## ١٢٢ - تحديد نطاق العقد . تطبيقات في المجال السياحي والفندقي :

تقضى المادة ٢/١٤٨ مدنى بأنه ( لا يتقصر العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ، ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام ) .

فالعقد لا تقتصر آثاره أو نطاقه على ما إلتجته إليه إرادة المتعاقدين الفعلية فحسب ، بل يشمل أيضا ما هو من مستلزماته ولو لم تتجه إليه إرادتهما . ويكون على القاضى ، إذن ، أن يعين هذه المستلزمات طبقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام .

فيتعين على القاضى إستكمال آثار العقد بما تقرهه نصوص القانون المقررة ، فتعتبر هذه النصوص ، مادام لم يتفق في العقد على خلافها ، جزء لا يتجزأ منه . ففي العادة يتفق في عقد الرحلة على البرنامج والقيمة ، فتتظم آثاره وفقاً لأحكام التشريعات السياحية والفندقية

(١) نفس مدني ، جلسة ١٩٥٦/٢/٢ ، الطعن رقم ٢١/٢٢٩ ق .

(٢) د . سليمان مرقس ، الوافى ، المرجع السابق ، بند ٢٦١ ، ص ٥٠٢ .

د . محمود جمال الدين زكي ، الوجيز ، المرجع السابق ، بند ١٢٦ ، ص ١٤٨ .

وقراراتها التنفيذية ، التي تحدد الخدمات التي تلتزم وكالة السفر والسياحة بأدائها ، وميعاد إلغاء الحجز أو تعديله بالنسبة للحجوزات الخاصة بالافراد أو المجموعات ، وتقدر التعويض في حالة إلغاء الحجز بالمخالفة للمواعيد المقررة .

ويجب على القاضى ، كذلك ، أن يستكمل العقد وفقاً للعرف ، الذى يلى التشريع فى المرتبة كما سبقت الإشارة (١) .

وتعتبر من العرف فى هذا الصدد الشروط المألوقة (٢) أى التي جرت عادة المتعاقدين بإدراجها فى العقود السياحية أو عقود الإقامة الفندقية حتى أصبح وجودها فى تلك العقود مفروضاً ولو لم تدرج فيها ، كمقابل الخدمة فى الفنادق والمطاعم ، فقد أصبح عقد الإقامة فى فندق سياحى مسلماً أنه يلزم النزول بأن يدفع فوق حسابه المتفق عليه مقابل خدمة يتراوح بين ١٠٪ و ١٢ ٪ من قيمة ذلك الحساب للخدمة ولو لم يتفق على ذلك عند نزوله فى الفندق ، ولو لم تكن فى قائمة الاسعار المعلنة أو قوائم الحساب التي تقدم له أولاً فأول إشارة إلى ذلك ، طالما أنه لم توجد بها إشارة تفيد العكس ولم يتفق هو مع إدارة الفندق على ما يخالفه .

وقد قررت محكمة النقض أن مفاد النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ مدنى على أن لا يقتصر العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام ، إن الإلتزام التعاقدى قد يتسع ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة بما تقتضيه طبيعته ، فإذا إتفق على نزول مسافر فى فندق فإن العقد لا يقتصر على إلزام صاحب الفندق بتقديم مكان الإيواء ، وإنما يلزمه أيضاً بما تقتضيه طبيعة الإلتزام بالإيواء ، ومن هذا القبيل وفق ما جرى به العرف بين الناس ، إتخاذ الحيلة وإصطناع الحذر بما يَرَد عن النزول غائلة ما يتهدد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه أمنه وراحته ،

---

(١) بند ٢٨

Clauses de style

(٢)

فيعصمه من الضرر على نحو ما يعصمه إيوؤه إلى مسكنه (١) .

ويستلهم القاضى ، أخيراً ، إذا وجد فى نطاق العقد كما يحدده إتفاق الطرفين وطبيعة الإلتزام والنصوص المقررة والعرف تقصاً أو قصوراً ، تحين عليه تكملته بالإلتجاء إلى قواعد العدالة ، لإستكمال آثار العقد ، ففى عقد نقل الأشخاص ، لجأ القضاء إلى فرض إلتزام السلامة على عاتق الناقل ، بإعتباره من مقتضيات العدالة ، ولو لم يشترط ذلك صراحة فى العقد المبرم بينهما .

## ١٢٣ - تعدد العلاقات القانونية فى العقد السياحى (٢) :

لا تتعامل وكالة السفروالسياحة مع العميل فحسب ، وإنما تتعامل مع شركات ووكالات السفر والسياحة ، سواء الوطنية أو الأجنبية وتتعامل مع شركات الطيران الوطنية منها والأجنبية ، وشركات النقل والفنادق والمطاعم .

---

(١) قاض مدنى ، ١٩٨٠/١/٢٢ ، مجموعة أحكام النقض ، ٢١-٢٥-٥٣ .

وقد جاء فيه أيضاً أنه ،

( كان الحكم المطعون فيه قد أقام لقضاءه على أساس من أن إلتزام مورثة الطاعنين بالمحافظة على سلامة مورث المظنون ضده إبان جلوسه فى حجرته المخصصة له بفندقها هو إلتزام يبذل عناية تتصل فى إتخاذ الإحتياطات المتعارف عليها التى تكفل المحافظة على سلامة النزلاء ، ويكفى الدافق فيه إثبات قيامه ، ليعطى على عاتق المدين به إثبات أنه قد بذل عناية الشخص العاديه فى شأنه ، ثم يبين أن الدليل قد قام من الأوراق على أن صاحبة الفندق لم تبذل لهالة الحادث أية عناية فى إتخاذ إجراءات الإحتياط المتعارف عليها ، وأهمها مراقبة المترددين على الفندق بحيث بات من الممكن لأى شخص أن يدخل إليه وأن يخرج فيه دون أن يشمر به أحد ، فأصبح النزول سهل المثال ، كما يبين أن ما قال به الطاعنان من أن مورثتها كانت قد اتخذت كافة الوسائل المألوفة التى تكفل أمن النزول وقدمت الدليل عليه بما ثبت فى الأوراق من أنه كان ينفرد بغرفة فى الدور الرابع وجد بابها سليماً وله مفتاح يمكن إستعماله من الداخل ، لا يبنى عنها أنها قصرت فى بذل العناية اللازمة ، فإلتفت الحاجة إلى تكليف المظنون ضدهم ، بإثبات الخطأ العقدي من قبل صاحب الفندق ، كما إلتفت الحاجة إلى تكليف الطاعنين بنفيه بعدما إكتفت المحكمة بما قام فى الدعوى من عناصر وقدم فيها من أدلة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد ناقض نفسه فى طبيعة إلتزام صاحب الفندق إذ كيفه بأنه إلتزام يبذل عناية ، ولا يكون قد خالف قواعد الإثبات إذ عالج عبه إثبات الخطأ العقدي ونفيه على أساس من طبيعة الإلتزام الذى أخل به المدين فيه ، ويكون قد صادف فى الامرين صحيح القانون ) .

(٢) فضل إطلاق تسمية ( العقد السياحى Le Contrat Touristique ) على عقد وكالة سياحية أو عقد الرحلة .

انظر البحث المتقدم إلى مؤتمر القانون الدولى المقارن المنعقد ببروكسل ببلجيكا عام ١٩٧٤ عن العقد السياحى .

CF Minervin Gustave, Le contrat Touristique, 1974 , P 444

فوكالة السفر والسياحة تضطلع بمهمة وكيل <sup>(١)</sup> العميل .

وهي ، أيضا ، تقوم بدور الوكيل عن الشركة المنظمة <sup>(٢)</sup> .

ووكالة السفر والسياحة « **تشتري** » الرحلة من الشركة المنظمة وبإسمها وتعيد  
« **بيعها** » <sup>(٣)</sup> للعميل .

كما أن وكالة السفر والسياحة بصفة كونها « **الوكالة الموزعة** » <sup>(٤)</sup> **للرحلة** « تظهر في كثير  
من الأحيان بمظهر « **الشركة المنظمة** » <sup>(٥)</sup> **للرحلة** « والتي تكون غالبا شركة أجنبية - أمام  
العميل ، الذي لا يعنيه إلا الوكالة السياحية القائمة في بلده والتي يتعاقد معها ، والتي تكون  
مسئولة أمامه مسئولية كاملة عن مجرد عدم تنفيذ برنامج الرحلة على الوجه المتفق عليه ، كما  
تكون مسئولة أيضا عن عدم تقديم الخدمة بالمستوى المعلن عنه في برنامج الرحلة ، فإن دفعت  
الوكالة الموزعة للرحلة بإنعدام مسئوليتها تأسيسا على أن دورها يقتصر فقط على ما ورد بالبرنامج  
فإن ذلك يعد تدليسا <sup>(٦)</sup> من جانبها بتضليلها العميل بوسائل إحتيالية ، بالإعلانات المبهرة المؤثرة  
في وسائل الإعلام المختلفة مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات عن برنامج الرحلة ، دفعتها  
إلى التعاقد ، وبمباراة أخرى ، فإن لجوء الوكالة السياحية المدلسة إلى هذه الوسائل الإحتيالية كان  
بقصد تضليل العميل لحمله على إبرام عقد لغير صالحه .

وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى أن مجرد الكذب <sup>(٧)</sup> يمكن أن يعتبر تدليسا <sup>(٨)</sup> .

---

Mandataire	(١)
tour-opérateur - tour operator	(٢)
revendre , resell	(٣)
l'agence distributrice	(٤)
l'agence organisatrice	(٥)
dol (le)	(٦)
mensonge (le)	(٧)

(٨) نقض مني ، فرنسي الدائرة ٢ ، ٦ / ١١ / ١٩٧٠ .

وقضت محكمة النقض المصرية بأن مجرد كذب الزوجة في إدعاء أنها بكر على خلاف الحقيقة يعتبر حشا يجيز  
إبطال الزواج متى كان الزوج على غير علم بالحقيقة . نقض مني ، ١٩٧٥ / ١١ / ١٩٠ ، مجموعة أحكام النقض ،

٢٦-١٤٤٤-٢٧٢ .

بل أن مجرد كتمان الحقيقة<sup>(١)</sup> يعتبر في بعض الحالات من الطرق الإحتيالية . فهو وإن كان كالكذب ، الأصل فيه ألا يعتبر تدليساً إلا أن هناك أحوالاً يكون فيه أمر من الأمور واجب البيان على من يعلم به لأن ظهوره من شأنه أن يجعل إرادة العاقد الآخر تتجه إتجاهاً غير الذى إتجهت إليه فى التعاقد ، فيعتبر كتمان هذا الأمر فيها من قبيل الطرق الإحتيالية<sup>(٢)</sup> ، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٢٥ من القانون المدنى المصرى على أن ( يعتبر تدليساً السكوت عمداً عن واقعة أو ملابسة اذا ثبت أن المدلس عليه ما كان يبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة ) .

وعليه - فإذا أخفى الوكيل السياحى المصرى عمداً عن عمله عن أن الدرجة السياحية للفندق ( نجمتان ) بدلا من ( خمسة نجوم ) فإذا ثبت أنه ما كان يبرم العقد معه لو علم بذلك ، فإن الوكيل السياحى المصرى يعتبر حينئذ مدلساً ، أى مرتكباً للتدليس .

والمشرع المصرى أجاز إبطال العقد للتدليس ، إذا كانت الخيل التى لجأ إليها أحد المتعاقدين ، أو نائب عنه ، من الجساماة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثانى العقد ( م ١/١٢٥ مدنى )<sup>(٣)</sup> .

كما نص فى المادة ١٢٦ مدنى بأنه ( إذا صدر التدليس من غير المتعاقدين ، فليس للمتعاقد المدلس عليه أن يطلب إبطال العقد ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتماً أن يعلم بهذا التدليس )<sup>(٤)</sup> .

## réticence ( la )

( ١ )

( ٢ ) د . سليمان مرفص ، الوالى المرجع السابق ، بند ٢٠٧ . ص ٢٨٠

" De façon plus générale, une certaine attitude muette peut être l'équivalent d'une affirmation positive et mensongère . La réticence traduit alors une grande habileté, davantage d'hypocrisie peut-être, mais elle n'en provoque pas moins une erreur et constitue un dol au même titre que des paroles mensongères ou de véritables manoeuvres " .

( ٣ ) نصت المادة ١١٦٦ مدنى فرىسى على أن التدليس يكون سبباً فى إبطال العقد إذا كانت الخيل المستعمدة من أحد التعاقدين جسمة بحيث يكون واضحاً أنه لولاها لما رضى العاقد الآخر .

( ٤ ) إذا قام الوكيل السياحى الوطنى بالتسويق لبرنامج سياحى لشركة أجنبية ، ويجرى التعاقد مع العملاء بناء على البرنامج الذى سوق له ، فإنه لا يجوز له أن يدفع مسئوليته ، فى حالة كون مستوى الخدمة السياحية أقل مما أعلن عنه بإقتصار دوره على الإعلان والترويج فقط ، إذ أن من مسئولياته الإحاطة والتأكد من تنفيذ البرنامج بكل دقة ، الأمر الذى جعل المشرع المصرى يأخذ بمعيار ( العلم المفترض (connaissance présumée) بعنه بأنه ( ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتماً أن يعلم بهذا التدليس ) .

**ونحن نرى ضرورة التدخل التشريعي ، كما حدث في فرنسا بصدور قرار عام ١٩٨٢<sup>(١)</sup>**  
بتنظيم العلاقة بين العملاء وبين وكالات السفر والسياحة ، لتنظيم العلاقات القانونية المتنوعة  
والمتشعبة بين العميل سواء أكان وطني أم أجنبي ، وبين شركات ووكالات السفر والسياحة المحلية  
والأجنبية مستهدياً في ذلك بالأنظمة الأساسية للمنظمات السياحية الدولية وبالتشريعات السياحية  
والفندقية الأجنبية ، بدلاً من الركون إلى نصوص لا تتلاءم مع تطور الحركة السياحية الدولية .

## **١٢٤ - الطبيعة القانونية للعقد السياحي :**

سبقت الإشارة إلى أن وكالة السفر والسياحة تتعامل مع العميل ، كما تتعامل مع غيرها من  
وكالات السفر والسياحة وشركات الطيران وشركات النقل والفنادق والمطاعم محلية  
كانت أم أجنبية .

والعقد السياحي من العقود الرضائية<sup>(٢)</sup> التي تقوم على رضا كل من الطرفين ، ولا تشترط  
الكتابة في إبرامه ، الأمر الذي يجوز معه إثباته بكافة طرق الإثبات<sup>(٣)</sup> .

هذا والعقد السياحي من العقود التجارية .

والعقد السياحي قد يبرم بين وكالتي للمساحة إحداهما وطنية والأخرى أجنبية ، تكون الأولى  
الوكالة المنظمة للرحلة فتقوم بإعداد برنامجها والإعلان عنه وإرساله إلى وكالة السياحة الأجنبية  
التي تعتبر الطرف الموزع للرحلة الذي يقوم بالترويج عنها والتعاقد مع العملاء الراغبين في القيام  
بها . فالعلاقة مباشرة ، إذن ، بين الوكيل الأجنبي والعميل من ناحية ، وبين الوكيل الأجنبي  
والوكيل الوطني من ناحية أخرى .

وترتيباً على ذلك - فإن الطبيعة القانونية للعقد السياحي المبرم بين الوكيل الأجنبي والوكيل  
الوطني هي ( **علاقة وكالة** ) تحكمها القواعد العامة لعقد الوكالة الذي بمقتضاه يلتزم الوكيل

---

(١) انظر نصوص القرار في ( Py ( Pierre ) ، القانون السياحي ، المراجع السابق ، بند ٢٩٨ ، ص ٣١٥ .

contrat consensuel

(٢)

(٣) كالحطابات ، والبرقيات والتلكسات ، والفاكسات .



الوطني بأن يقوم بتنفيذ البرنامج السياحي لحساب موكله الوكيل الاجنبي .

والوكالة تنشئ التزامات في جانب الوكيل الوطني ، هي تنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة <sup>(١)</sup> فيستخدم وسائل النقل المتفق على إستخدامها في الرحلة ويجري تسكين عملاء موكله الوكيل الاجنبي في ذات الدرجة السياحية للفنادق المتفق على حجزها وتقدير الخدمة وفقاً للمستوى المقرر في البرنامج .

كما تنشئ الوكالة التزامات في جانب الوكيل الاجنبي ، بصفة كونه موكلاً ، حاصلها دفع قيمة الرحلة وفقاً للأسعار المحددة في البرنامج ، وتعويض الوكيل الوطني عن الضرر إذا أصابه ضرر بسبب تنفيذ الوكالة <sup>(٢)</sup> .

أما العقد السياحي المبرم بين وكالة سياحة وبين عميل ، فإنه إما أن يكون خاضعاً لأحكام الوكالة أو لأحكام المقابلة .

ففي حالة طلب العميل من وكالة السياحة الحجز باسمه في أحد فنادق الدرجة الاولى في بلد ما ، فنكون بصدد عقد وكالة يقوم بمقتضاه الوكيل السياحي ، ويقتصر دوره ، من ثم ، على حجز الغرفة أو الجناح المطلوب في فندق درجة أولى دون التقييد بفندق معين ، أما إذا حدد العميل إسم الفندق ، فالوكيل السياحي ، حينئذ يلتزم بالحجز في الفندق الذي حدده عميله وإلا يكون قد خرج عن الحدود المرسومة في الوكالة .

أما في حالة كون الوكيل السياحي معداً للبرنامج السياحي ويقوم بتنفيذه بمفرته ومن خلال

---

(١) تجزئ الفقرة الثانية من المادة ٧٠٣ مدي للوكيل إستثناءً أن يخرج عن الحدود المرسومة للوكالة متى كان من المستحيل عليه إخطار الموكل سلفاً وكانت الظروف تطلب معها الظن بأن الموكل ما كان إلا ليوافق على هذا التصرف ، وعلى الوكيل في هذه الحالة أن يبادر بإبلاغ أفوكل خروجه من حدود الوكالة ، كان يستبدل المحجز بفندق درجة أولى بفندق آخر درجة أولى لفندق الأول إدارياً أو نشوب حريق أدى إلى وقف إستقبال نزلاء جدد .

(٢) كما يجوز أن يرجع الوكيل الاجنبي ( الموكل ) على الوكيل الوطني ( الوكيل ) بالتعويض من جراء خطأ في

وسائل نقله السياحية بالإضافة إلى كونه مالكا للفندق الذي يقيم فيه العملاء ، فإننا نكون بصدد عقد مقالة ، فيقتصر دور العميل . حينئذ ، على الموافقة على البرنامج السياحي وفقاً للشروط المعدة سلفاً بواسطة الوكيل السياحي .

هذا ونكون أيضاً بصدد عقد مقالة إذا أعد الوكيل السياحي برنامجه وقام بالإتفاق مع شركات النقل السياحي والفنادق والمطاعم لتنفيذ هذا البرنامج . فيقتصر دور العميل حينئذ أيضاً ، على الموافقة على البرنامج السياحي .

\*\*\*\*\*

## المبحث الثالث

### المنشآت الفندقية (١)

١٢٥ - إحالة وتقسيم :

سبقت الإشارة (٢) إلى أن المنشآت السياحية والفندقية تنقسم إلى سياحية وفندقية غير استثمارية ، ومنشآت سياحية وفندقية استثمارية ، وشركات سياحية غير استثمارية ، وشركات سياحية استثمارية .

**والمنشآت الفندقية ،** وفقا لما ورد في المذكرة الإيضاحية لقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢٦ / ١٩٨٢ بشأن قواعد تصنيف الفنادق السياحية ، تعنى المنشآت الإيوائية التي تبيع النوم وتقدم لنزلاتها (٣) وعملاتها (٤) وروادها العديد من الخدمات المعيشية والترفيهية . وتشمل المنشآت الفندقية ، قرى الأجازات الشاطئية (٥) والمخيمات السياحية (٦) ، والفنادق العامة (٧) .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد ظهرت على خريطة الأنشطة السياحية نشاط سياحة المخيمات التي تحوز

- 
- (١) Cristini (Elisabeth), Code des hôtels, restaurants et débits de boissons, 1986.  
(٢) Widlund (J), Hotel Contracts, SBL, 8th London Conference, 1987 .  
(٣) Gramatidis (Yanos), Hotel contracts in Greece, SBL, 8th London Conference, 1987.  
(٤) Edmonds (James), International Timesharing, 2nd Edition, London, 1986.

م ، محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، المرجع السابق .  
مؤلفنا (الجرائم السياحية في التشريع المصري) . المرجع السابق .  
عالم البناء ، خطة أولويات العمل في مشروعات التنمية السياحية في مصر ، السياحة النيلية ، مقال ، العدد ١٢٤ ، نوفمبر ١٩٩١ .

(٢) المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني ، الفقرة من ٤٩ إلى ٥٤ .

Guests

(٣)

Clients

(٤)

(٥) قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٠ / ١٩٨٩ بشأن قواعد ترميم قرى الأجازات الشاطئية .

(٦) قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٣ / ١٩٩٠ بشأن مواصفات تقييم المخيمات السياحية .

(٧) قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٠ / ١٩٩٠ بشأن مواصفات تقييم الفنادق العامة .

رغبة قطاع عريض من السائحين وخاصة قطاع الشباب وبما يمثله ذلك النشاط من زيادة في عدد الليالي السياحية وبالتالي الدخل السياحي ؛ لذلك أوصى مؤتمر الإستثمار ، المنعقد في شهر مايو عام ١٩٩٢ في ضيافة جامعة الأزهر بمدينة نصر ، بإنشاء إتحاداً للمخيمات ينضم للإتحاد الدولي للمخيمات (١) .

**أما المنشآت السياحية ،** وفقاً لما ورد في المذكرة الايضاحية لقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٤٣ / ١٩٩٠ بشأن قواعد تصنيف المنشآت السياحية ومواصفاتها وكافيتريات المطارات وبنادى الفوص ، فإنها تعنى الأماكن المعدة لاستقبال الأفراد من المواطنين والأجانب على اختلاف مستوياتهم لتناول الطعام والمشروبات بمختلف أنواعها والإستمتاع بالفنون الترفيهية وجمال الطبيعة واللقاءات الودية .

وتشمل المنشآت السياحية ، المطاعم ، والكافيتريات ، والمطاعم ومسارح النواعات ، والكازينوهات ، والمطاعم والملاهي الموسمية (٢) ، وكافيتريات المطارات وبنادى الفوص .

هذا ولكل من المنشأة الفندقية والسياحية والنزيل حقوق وعلى كل منهما إلتزامات ، فإنه وإن كان محظور على المنشأة الفندقية الإمتناع عن حجز الأسرة الخالية بها ، فإنه من حقها أن تطالب طالب الحجز أو النزيل بتقديم الضمانات المطلوبة . ولما كانت حقوق وإلتزامات كل منهما متعددة ومتنوعة ، فقد رأينا من المناسب أن نفرّد مطلباً خاصاً لكل من (١) إلتزامات المنشأة الفندقية قبل النزيل ، (٢) إلتزامات النزيل قبل المنشأة الفندقية ، (٣) إلتزامات المنشأة الفندقية قبل الدولة ، وسوف نخصص لها - إبتداءً - المطلب الأول .

---

(١) انظر القرارات الكاملة لمؤتمر الإستثمار ، الأهرام الإقتصادى ، ١٩٩٢/٦/١ .

(٢) تعتبر المنشأة السياحية ذات نشاط موسمى إذا كانت طبيعة نشاطها تاصرة على مدة موسم ، مثلاً صيفاً في سواحل البحر الأبيض أو شتاءً في مصر العليا ، ويشترط لى تخضع المنشأة السياحية للموسمية لهذا التعريف أن تكون مغلقة فترة خارج الموسم .

ويمكن لهذه المنشآت الحصول على ترخيص مؤقت إذا مارست نشاطها داخل معرض أو خلال مهرجان على أن تعتمد أسعارها من الإدارة المختصة بوزارة السياحة .

## المطلب الأول

### إلتزامات المنشأة الفندقية قبل النولة

#### ١٢٦ - حنود ولاية وزارة السياحة . ولاية مبسرة :

تتبعى التفرقة بين ولاية وزارة السياحة على المنشآت الفندقية والسياحية وبين ولايتها على الشركات السياحية المنظمة بالقانون رقم ٢٨ / ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٨ / ١٩٨٣ ، وبين ولايتها على المرشدين السياحيين الخاضعين للقانون رقم ١٩٨٣/١٢١ .

فولاية وزارة السياحة على الشركات السياحية والمرشدين السياحيين كاملة ومطلقة . أما ولايتها على المنشآت الفندقية والسياحية المحددة في المادة الأولى من القانون رقم ١ / ١٩٧٢ فهي ولاية مبسرة تشاركها فيه العديد من الوزارات كوزارة الري ووزارة الحكم المحلي من خلال تنظيمات الحكم المحلي من محافظات ومدن وأحياء .

فعلى الرغم من وضوح وصراحة نص المادة الثانية من القانون رقم ١ / ١٩٧٣ التي تحظر إنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أو إستغلالها أو إدارتها إلا بترخيص من وزارة السياحة طبقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة ، (١) إلا أن المحليات (٢) تتمسك بنص - وتقوم بتنفيذه بالمخالفة للقواعد الدستورية (٣) - المادة ١٦ من قرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ / ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي المعدل بالقرار رقم ٣١٤ / ١٩٨٢ الذي يقضى بأن (تتولى كل محافظة بالإشتراك مع وزارة السياحة تحديد المناطق السياحية التي تقع بدائرتها وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة بإستغلال تلك المناطق لأغراض السياحة . والمحافظة كذلك منح تراخيص

---

(١) قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ وقرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ .

(٢) المحافظات وتنظيماتها المختلفة .

(٣) أيأ كانت السلطة التي تضع القرارات التنفيذية فإنها يجب عليها أن تتقيد في ضمنها بما يقضى به القانون ، فلا يجوز لها أن تضع من القواعد التنفيذية ما يتعارض مع قواعد التشريع الرئيسى ولا ما يعدل فيه أو يحلله أو يعلى أحدأ من تنفيذه ، لأنها إن فعلت تخرج بذلك من حيزها وتكون قراراتها باطلة لا يعمل بها (نفس جنائى ، ٣٧ / ١

١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض س ١٢ ، ص ٣٩٤ ، رقم ٦ نقابات) .

إنشاء وإقامة وإستغلال المنشآت الفندقية والسياحية بالشروط والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير السياحة) .

فمقتضى المادة المذكورة أن وزارة السياحة هى الجهة ذات الإختصاص الأصيل بإصدار تراخيص وإنشاء وإقامة وإستغلال وإدارة المنشآت الفندقية والسياحية ، إلا أن المحليات أضحت تعترض على إقامة المنشأة الفندقية أو السياحية - على الرغم من الموافقة المبدئية التى تصدرها وزارة السياحة كى تستكمل المنشأة باقى الإجراءات المطلوبة قانوناً - بل وأضحت وزارة السياحة توقف منح الترخيص تأسيساً على إعتراض المحليات ، الأمر الذى يعتبر مخالفة قانونية ، ويكون ، من ثم ، قرار الإعتراض باطلاً لا يعمل به (١) .

## ١٢٧ - إجراءات إستصدار الترخيص بالمنشأة الفندقية والسياحية :

وفقاً لنص المادة الأولى من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/١٩٧٣ (٢) ، يقدم طلب الترخيص لإنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية أو السياحية إلى إدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع بمغلة بالفئة المقررة ويذكر فى الطلب :

١ - إسم الطالب ولقبه وصناعته وسنه ومحل ميلاده ومحل إقامته وعنوانه الذى توجه إليه فيه المكاتبات .

(١) على الرغم من أن المادة ٩٩ من قرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧/١٩٧٩ للمعدل بالقرار رقم ٣١٤/١٩٨٢ ضمت إلى عضوية المجلس التنفيذى للمحافظة (وزارة السياحة) ، إلا أن المادة ٦٠ من ذات القرار لم تدمج إلى عضوية المجلس التنفيذى للمدينة أو الحى أو المركز (وزارة السياحة) ، الأمر الذى يتناقض معه رفض المجلس التنفيذى لى أو المركز أو المدينة للمشروع السياحى لخلوه من تمثيل وزارة السياحة بإعتبارها الجهة القادرة على شرح وإقناع المجلس بالمشروع السياحى . مع ضرورة مراعاة ما يقتضى به الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القرار المذكور التى تنص على أنه (يجب على المجلس الشعبى المحلى المختص إبلاغ قراراته فى المجالات المشار إليها إلى المجلس الأعلى خلال ٧ أيام من تاريخ صدورها ويتم التصديق أو الإعتراض على القرارات المشار إليها فى مدى ١٥ يوماً من تاريخ الإخطار ، وإذا مضت هذه المدة دون إعتراض إعتبر القرار نافذاً) .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ١٩١ فى ٢٢/٨/١٩٧٤ .

٢ - نوع المنشأة موضوع الطلب وعنوانها وإسم وألقب مالك العقار وموقع المنشأة .

٣ - الإسم التجارى المقترح للمنشأة .

٤ - عدد الأشخاص الذين يمكن إيوائهم إذا كانت المنشأة فندقية أو عدد المقاعد أو الأشخاص الذين تستوعب لهم المنشأة إذا كانت منشأة سياحية .

٥ - إسم مستقل للمنشأة ومديرها أو المشرف عليها وألقب وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وإقامته ورقم وتاريخ الترخيص الخاص بكل منهم إن وجد والجهة الصادرة منها .

٦ - القيمة الإيجارية السنوية للمنشأة .

٧ - قوة الآلات والمحركات المستعملة فى المنشأة ونوعها وكيفية تشغيلها .

٨ - عدد العاملين أو الذين سيعملون بالمنشأة .

٩ - التكلفة الإجمالية للمنشأة إذا كان الطلب يتضمن إقامة منشأة جديدة .

**وفى حالة طلب إستيراد أدوات أو أجهزة أو مهمات المنشأة يذكر  
فى الطلب التفاصيل والبيانات المطلوبة ويرفق بالطلب :**

١ - صورة من البطاقة الشخصية أو العائلية وصحيفة الحالة الجنائية . وإذا كان الطالب أجنبياً يقدم شهادة من دار التمثيل السياسى أو القنصلى التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه .

٢ - شهادة من إدارة التجنيد بكيفية معاملة الطالب للخدمة العسكرية إذا كان سنه بين ٢١ و ٣٥ سنة .

٣ - إذا كان الطالب هيئة أو شركة ترفق صورة من مستندات تكوين الهيئة أو الشركة ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن تنفيذ أحكام القانون .

٤ - عقد الإيجار أو الإنتفاع ومستند عوائد الأملاك للإطلاع عليها .

٥ - رسم عام للموقع على خريطة مساحيه بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ١٠٠٠ أو كروكى يعد بمعرفة مهندس تقايى بذات المقياس .

٦ - الرسومات الهندسية وتشمل المساطق الأفقية والقطاعات الرأسية ورسومات الواجهات ووسائل العرض بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ١٠٠ .

هذا وإذا كانت المنشأة ملهى يقدم رسم هندسى للتخطيط العام للموقع بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ٢٠٠ مبنياً عليه مساحة وأبعاد قطعة الأرض أو المكان المخصص لإقامة الملهى والشوارع التى تطل عليها وعروضها .

على أنه بالنسبة للمنشآت التى تقام لأول مرة فإنه يجوز إرجاء إستكمال البيانات الواردة فى الأنود من ٥ إلى ٨ (اسم المستقل ... عدد العاملين بالمنشأة) المشار إليها بعالیه وذلك لحین إتمام أعمال التشييد أو البناء على أن يتم إستكمالها وفق إخطار الطالب بإتمام الأعمال والإشتراطات (١) .

## ١٢٨ - الجهات الحكومية التى تخاطبها وزارة السياحة لإستكمال إصدار التراخيص النهائية للمنشأة الفندقية والسياحية :

تخطر وزارة السياحة صاحب الشأن برفضها أو بموافقتها المبدئية فى الطلب المقدم إليها فى ميعاد لا يجاوز شهراً من تاريخ وصوله .

هذا وفى حالة إصدار وزارة السياحة موافقتها المبدئية على إقامة المنشأة الفندقية أو السياحية ، فإنها تقوم بمخاطبة العديد من الجهات الحكومية توسلاً للحصول على موافقتها تمهيداً لإصدار التراخيص السياحية النهائية ، ونحن نرى ان موافقة هذه الجهات الحكومية تعتبر بمثابة تراخيص مكتملة للتراخيص السياحية الأصلية .

ومن التراخيص السياحية المكتملة للتراخيص السياحية الأصلية  
مثالاً لأحصرها : -

١ - الموافقة الأمنية (٢) .

---

(١) انظر ياقى الإشتراطات فى القرار المشار إليه .

(٢) مباحث أمن الدولة ، المباحث العامة ، مباحث الآداب ، المخابرات الحربية .



- ٢ - موافقة هيئة الآثار المصرية<sup>(١)</sup>
- ٣ - ترخيص إقامة آلات ومراجل بخارية<sup>(٢)</sup> .
- ٤ - ترخيص إدارة آلات ومراجل بخارية<sup>(٣)</sup> .
- ٥ - ترخيص إقامة منشأة فندقية أو سياحية ثابتة أو متحركة على نهر النيل<sup>(٤)</sup> .
- ٦ - موافقة الأمن الصناعي التابع رئاسياً لوزارة القوى العاملة والتدريب .
- ٧ - موافقة الهيئة العامة للصرف الصحي<sup>(٥)</sup> بالمحافظة التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ٨ - موافقة الوحدة المحلية<sup>(٦)</sup> التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ٩ - موافقة مديرية الشئون الصحية<sup>(٧)</sup> بالمحافظة التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ١٠ - موافقة إدارة الدفاع المدني والحريق التابعة لمديرية الأمن التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ١١ - موافقة إدارة الرخص التابعة لمديرية الأمن التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية لإصدار أمر بفتح الطريق<sup>(٨)</sup> .
- ١٢ - موافقة الملاحه الداخلية<sup>(٩)</sup> .

---

(١) القانون رقم ١١٧/١٩٨٢ بإصدار قانون حماية الآثار .

(٢) القانون رقم ١٩٧٧/٥٥ في شأن إقامة وإدارة الآلات الحرارية والمراجل البخارية .

(٣) القانون رقم ١٩٧٧/٥٥ المشار إليه .

(٤) القانون رقم ١٩٨٢/٤٨ في شأن حماية نهر النيل والجاري المائية من التلوث .

(٥) إدارة معايير الصرف .

(٦) المحيطة .. المركز .. المحافظة .

(٧) إدارة الخدمات الوقائية - مراقبة الأنظمة .

(٨) وفقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٩٥٦/٣٧١ بشأن المحال العامة .

(٩) المختصة بإصدار شهادة صلاحية للمنشآت المائية الثابتة والمتحركة .

## ١٢٩ - التراخيص السياحية :

الأصل أن التراخيص السياحية تكون دائمة مالم ينص على تحديد مدتها (١) ، مع جواز تجديدها في حالة كونها محددة المدة .

إلا أنه إستثناءً فإنه يجوز إعطاء تراخيص مؤقتة عن المنشآت التي تقام بصفة عرضية في المناسبات والمولد والأعياد والمعارض وتعطى هذه التراخيص بالشروط والأوضاع التي يقررها المدير العام لإدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية (٢) .

والتراخيص السياحية وفقاً لأحكام القانون رقم ١/ ١٩٧٣ والقرار الوزاري رقم ١٨١/ ١٩٧٣ ، يمكن حصرها على النحو التالي .

### ١٣٠ - الترخيص الأول . إقامة منشأة فندقية وسياحية :

تخضع المادة الثانية من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ بعدم جواز إنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أو إستغلالها أو إدارتها إلا بترخيص من وزارة السياحة طبقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة .

وقد أصدر وزير السياحة قراره رقم ١٨١/ ١٩٧٣ بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية التي أشرنا إليها سابقاً (٣) .

### ١٣١ - الترخيص الثاني . ترخيص مزولة ألعاب القمار :

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ بعدم جواز مزولة ألعاب القمار في المنشآت الفندقية والسياحية إلا لغير المصريين وقرار من وزير السياحة ويحدد القرار المنشآت الفندقية والسياحية التي يجوز لغير المصريين مزولة ألعاب القمار فيها وشروطها وإلتاوة التي تستحق عليها بما لا يجاوز نصف إيرادات ألعاب القمار على أن يقتصر دخول الأماكن التي تزاول فيها تلك الألعاب على غير المصريين

---

(١) الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشر من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/ ١٩٧٣ .

(٢) الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشر من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/ ١٩٧٣ .

(٣) البند ١٢٦ .

وأن يكون التعامل فيها بالعملة الأجنبية التي يصدر بتحديد قرار من وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية .

وتعاقب المادة ٢١ من القانون المذكور كل من يخالف أحكام المادة المشار إليها بماليه بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر ويفرمة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين (١) وذلك فضلاً عن الحكم بخلق المنشأة ويجوز لوزير السياحة في هذه الحالة غلق المنشأة إدارياً بصفة مؤقتة إلى أن يصدر الحكم (٢) (٣) .

وقد تضمن قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣/١٨١ بشروط واجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية الإجراءات التنفيذية الواجب إثباتها في حالة الحصول على ترخيص بمزاولة القمار على النمط الوارد في المادة ٤٢ منه فإن الشركة أو المؤسسة المرخص لها بمزاولة ألعاب القمار تلتزم بإخطار إدارة التراخيص بوزارة السياحة بهذا الترخيص خلال شهر من تاريخ صدوره ويحرر هذا الإخطار على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج .

### ويذكر في الإخطار : -

- ١- إسم الشركة أو المؤسسة وعنوانها .
- ٢- عنوان المنشأة ونوعها ورقم الترخيص في إقامتها والجهة التي تصدر منها .
- ٣- إسم ولقب من يمثل الشركة أو المؤسسة وجنسيته ومهنة وصناعته ومحل إقامته .

---

### (١) نرى أن تكون عقوبة الحبس وجوبية بالنظر إلى الأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي تمس المجتمع .

(٢) من الناحية العملية نرى أنه من الإستحالة ، وبالمخالفة لقاعدة الملازمة ، أن يصدر وزير السياحة قراراً بخلق فندق إدارياً لأنه كمنشأة سياحية يتضمن أكثر من نشاط من بينها نشاط مزاولة ألعاب القمار .

كذلك نرى أن يقتصر الملاحق على مكان مزاولة النشاط المخالف لأحكام القانون كإفلاق كازينو القمار فقط دون باقي الأنشطة كالطعام والملاهي التي يتضمنها الفندق ، إعمالاً للقاعدة الأصولية بأن تقان العقوبة بلا تقييد أو إفراط .

(٣) أُنظر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٥٧/٣٧ بتحديد ألعاب القمار .

مؤلفتنا (الجرائم السياحية في التشريع المصري) ، المرجع السابق ، بند ٢٨ ، ص ٣١ .

٤ - تحديد المكان الذى ستزاول فيه ألعاب القمار .

٥ - أنواع ألعاب القمار المرخص بها .

ويرفق بالإخطار صورة من العقد المبرم فى مزاولة هذه الألعاب ويؤشر بما يفيد الترخيص فى مزاولتها على الترخيص بإقامة المنشأة وفى سجل قيد المنشآت الفندقية والسياحية (١) .

وقد صدر قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٦/٢١ بفرض إتاقية (٢) قدرها ٥٠ ٪ (خمسون فى المائة) من إيرادات ألعاب القمار فى كل من كازينوهات القمار المرخص لها بمصر أو التى يرخص لها مستقبلاً .

وعرف القرار المذكور إيرادات القمار بالمبالغ التى تبقى للكازينو بعد سداد مكاسب اللاعبين وقبل خصم أعباء التشغيل والمصروفات العامة والإدارية .

## ١٣٢ - الترخيص الثالث . ترخيص بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة :

تقتضى المادة ٢٥ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣/١٨١ بأنه لا يجوز فى المنشآت الفندقية أو السياحية بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة إلا بعد الحصول على ترخيص خاص فى ذلك من إدارة التراخيص بالوزارة ويعتبر هذا الترخيص شخصى ولا يسرى إلا بالنسبة للمنشأة المعطى عنها ، ويلغى إذا تولى المرخص له فى إقامة المنشأة أو حدث تغيير لأى سبب آخر ويصرح مؤقتاً ببيع الخمور لمن ينوب عن آلت إليهم ملكية هذه المنشأة أو إلى المستغل الجديد خلال الفترة المحددة فى المادة (٨) وبذات شروطها (٣) .

(١) للمشروع لم يكلف نفسه مشاقبة التطورات الدوابة الحديثة فى التشريعات السياحية ومواثيق المنظمات الفندقية والسياحية الدوابة ، ويقام بنسخ ذات المواد والأحكام الصادرة فى القوانين والقرارات المنظمة للمحال العامة والملاهى التى يرجع تاريخ إصدارها إلى عام ١٩٥٦ .

Royalty. (٢)

(٣) تقتضى المادة ٨ من القرار رقم ١٩٧٣/١٨١ على أنه : (فى حالة الموافقة على موقع الملاهى يكلف الطالب بتقديم الرسومات الخاصة والتى تقر إدارة التراخيص وجوب تقديمها . وعلى طالب الترخيص خلال ٦ شهور من تاريخ تكليفه أن يقدم بهذه الرسومات مستوفاة ومطابقة للاشتراطات العامة الواجب توافرها فيه مراعاةً لها الإيصال الدال على أداء مبلغ جنيه من رسم النظر وعليه أداء باقى هذا الرسم خلال أسبوع من تاريخ تكليفه بذلك ولا يؤدى رسم نظر عن التراخيص المؤقتة إذا لم تجاوز مدتها شهراً) .

وتجدر الإشارة إلى أن القرار المذكور لم يتضمن أية عقوبات جنائية في حالة مخالفة أحكامه ، مع مراعاة حق وزارة السياحة في إلغاء الترخيص لأي سبب من الأسباب الواردة في المادة ٤٥ من ذات القرار ، إلا أنه بالرجوع إلى المادة ٣٠ من القانون رقم ١/١٩٧٣ فإنه لو زير السياحة بقرار مسبب إلغاء الترخيص بإستغلال وإدارة أية منشأة فندقية أو سياحية إذا ثبتت مخالفتها لقواعد الآداب العامة أو أنت أعمالاً تضر بسمعة البلاد أو أمنها ، فإذا تم تصنيف مخالفة تقديم خمور بلا ترخيص من الأعمال المخالفة لقواعد الآداب العامة ، فإن لو زير السياحة حينئذ حق إلغاء تراخيص المنشأة الفندقية أو السياحية بإلستغلال والإدارة ؛ مع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة في القانون رقم ١٩٧٦/٦٣<sup>(١)</sup> بحظر شرب الخمر حيث تتراوح مدة العقوبات بين الستة أشهر والأسبوعين أو الغرامة التي تتراوح بين المائتي جنيهاً والعشرين جنيهاً مع وجوب الحكم - في جميع الأحوال - بالمصادرة وإغلاق المحل المخالف .

ويصدر القانون رقم ١٩٧٦/٦٣ المشار إليه ، ويعد نفاذه ابتداءً من ٢٤/٨/١٩٧٦ ، فإنه يحظر بيع أو تناول الخمر في المحال العامة غير السياحية والملاهي غير السياحية ، على النحو المنصوص عليه في المادة الثانية التي تقضى بحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة في الأماكن العامة أو المحال العامة ويستثنى من هذا الحكم :

١ - الفنادق والمنشآت السياحية المنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ١/١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

٢ - الأندية ذات الطابع السياحي التي يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٧/١٩٧٥ بإصدار قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضية .

وتجدر الإشارة إلى أن قرار وزير السياحة رقم ١٨١/١٩٧٣ جاء خلوً من النص على حظر تقديم الخمر للأحداث في المنشآت الفندقية والسياحية ، على الرغم من أن الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٧٢/١٩٥٦ في شأن الملاهي نصت على عدم جواز تقديم المشروبات الروحية والمخمرة

---

(١) الجريدة الرسمية ، العدد رقم ٢٦ في ٢٤/٦/١٩٧٦ .

للأحداث الذين تقل سنهم عن ٢١ سنة أو لمن كانوا في حالة سُكْرِيَّين ، بيد أن هذا النص ألغى بالقانون رقم ١٣/ ١٩٧٦ الذي حظر تقديم أو بيع الخمر في الملاهي غير السياحية والمحال العامة غير السياحية والأماكن العامة بصفة عامة .

بيد أن الإدارة العامة للتراخيص بوزارة السياحة مازالت تطبق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٧٢/ ١٩٥٦ ، لذا ترى ضرورة النص على الحظر صراحة في التشريعات المنظمة للفنادق والسياحة ورفع سن الحظر إلى ٢٥ سنة .

### ١٣٣ - الترخيص الرابع . ترخيص عزف الموسيقى والرقص والغناء :

تقتضى المادة ٢٧ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/ ١٩٧٣ بأنه لا يجوز في المنشآت الفنية أو السياحية عدا الملاهي ، العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يقومون بتملك أو حيازة مذبح إلا بترخيص من إدارة التراخيص بوزارة السياحة (١) وبعد أداء الرسوم المقررة .

أما بالنسبة للملاهي فعلى مستغل الملهى أو مديره إبلاغ إدارة التراخيص بالوزارة قبل العرض بشان وأربعين ساعة بإسم الفرقة التي ستقوم بالعرض وأسماء أفرادها وكل من يستخدم في أعمالها وأيام ومواعيد العرض وبرامجه .

وتضمنت المادة ٢٨ من ذات القرار إجراءات إستصدار الترخيص المنوه عنه في المادة السابقة ، فيلتزم المرخص له في إقامة المنشأة أو مستغلها التقدم بطلب الترخيص على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالفترة المقررة .

### ويذكر في الطلب :

١ - إسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل إقامته .

٢ - عنوان المنشأة ونوعها ورقم الترخيص في إقامتها والجهة التي يصدر منها .

٣ - رقم الترخيص الخاص بالطالب وتاريخ صدوره والجهة التي صدر منها إذا كان مستقلاً للمنشأة .

---

(١) مراقبة المصنفات الفنية .

#### ٤ - نوع الترخيص المطلوب .

هـ - تحديد المكان المطلوب الترخيص داخله فى العزف الموسيقى أو الرقص أو الغناء أو وضع المذبح .

وغنى عن البيان - فإن الإدارة العامة للتراخيص بوزارة السياحة لاتزال تطبق المادة الثانية من قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٩٨ / ١٩٥٧ فى شأن الإشتراطات العامة الواجب توافرها فى الملاهى التى يجرى نصها كما يلى :-

١ - يجب ألا يقل البعد عن ١٠٠ متر بين أية نقطة من حدود الملهى وبين أقرب نقطة فى حدود المؤسسة العلاجية التى تحتوى على عشرين سريراً على الأقل أو دور العبادة المصرح بإقامة الشعائر الدينية فيها أو معاهد التعليم الحكومية أو الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم .

٢ - على أنه يجب توافر هذا البعد عن دور العبادة ومعاهد التعليم إذا كانت مواعيد العمل بتلك الملاهى لاتتعارض مع مواعيد إقامة الشعائر الدينية أو الدراسة بالمعاهد (١) .

٣ - كما يجب ألا يقل البعد عن ٥٠٠ متر بين أية نقطة من حدود الملهى وبين أقرب نقطة من حدود مزارع المجازر أو مقالب المواد البرازية أو قمامان الجير أو الدابغ .

٤ - ويراعى أن تكون مواقع الملاهى المكشوفة طبقاً للتخطيط العام للمدن أو فى الأحياء والجهات والشوارع التى يصدر بتحديدها قرار وزير الشؤون البلدية والقروية .

#### ١٣٤ - الترخيص الخامس . ترخيص الإستغلال :

ترخيص إستغلال منشأة فندقية أو سياحية يصدر بإسم المدير أو المشرف .

وقد حظرت المادة ٢٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ على أى شخص أن يستغل منشأة فندقية أو سياحية أو أن يعمل مديراً لها أو مشرفاً على الأعمال فيها إلا بعد حصوله على ترخيص خاص فى ذلك ويعد أداء الرسوم المقررة .

---

(١) معلة بالقرار رقم ١٦٥٥ / ١٩٥٧ .

وقد نظمت المادة ٢٣ من القرار المذكور إجراءات إستصدار ترخيص الإستغلال بنصها على أن يقدم طلب الترخيص إلى إدارة التراخيص بالوزارة على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دفعة بالقيمة المقررة .

ويذكر في الطلب إسم الطالب ولقبه وجنسيته ومحل ميلاده ومحل إقامته ، ويرفق به :

١ - صورتان فوتوغرافيتان للطالب مقاسهما ٢ × ٤ سم تلتصق إحداهما على الطلب .

٢ - شهادة تحقيق شخصية الطالب .

٣ - صحيفة الحالة الجنائية ، فإذا كان طالب الترخيص أجنبياً قدم شهادة من دار التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي للدولة التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه .

وإذا كان طالب الترخيص بالاستغلال أو الإدارة شركة أو هيئة فيرفق بالطلب أيضاً صورة معتمدة من مستندات تكوينها ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن أعمال الإستغلال أو الإدارة .

وإذا كان سن طالب الترخيص بين ٢١ و ٣٥ سنة فيرفق في طلبه شهادة من إدارة التجنيد بكيفية معاملته من حيث الخدمة العسكرية .

ويسرى ترخيص الإستغلال لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ويجوز تجديده لمدة أخرى مماثلة على أن يقدم طلب التجديد قبل إنتهاء مدة الترخيص بشهر على الأقل ، وإلا اعتبر لاغياً .

هذا وقد ألزمت المادة ٤٠ من القرار المذكور المرخص له بمنتشة فندقية أو سياحية إبلاغ إدارة التراخيص بإسم مستغل المنشأة وعلى المستغل إبلاغ تلك الإدارة بإسم مدير المنشأة .

كما أجازت المادة ٤١ من ذات القرار أن يقوم بأعمال المستغل والمدير في المنشأة شخص واحد بشرط أن يكون مرخصاً له في تلك الأعمال .

### ١٣٥ - محظورات منح التراخيص السياحية :

حظرت المادة ٣٧ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/ ١٩٧٣ إعطاء التراخيص السياحية إلى

الأشخاص الآتي بيانهم :



١ - المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالأمانة أو الشرف ولم يرد إليهم إعتبارهم .

٢ - المحكوم عليهم فى جريمة حُكِّم بسبب وقوعها بإغلاق المنشأة الفندقية أو السياحية التى كانوا يستغلونها أو يديرونها أو يشرفون على أعمال فيها لمدة ثلاثة شهور ولم تمض ثلاث سنوات على صدور الحكم بالعقوبة .

هذا وتلقى التراخيص السياحية إذا حكم على المرخص له بإحدى العقوبات أو فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى (١) و (٢) المشار إليهما بعالیه .

كما لا يجوز إعطاء التراخيص السياحية إلى عديمى الأهلية أو ناقصيها إلا إذا إشتمل طلب الحصول على الترخيص على إسم النائب الذى يكون مسئولاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القرار ؛ ويسرى هذا الحكم على نواب عديمى الأهلية أو ناقصيها الذين تتول إليهم ملكية المنشأة .

### ١٣٦ - أثر وفاة المرخص له بالمنشأة الفندقية أو السياحية على سريان التراخيص السياحية :

بَيَّنَت المادة ٣٨ من قرار وزير السياحة المشار إليه أثر وفاة المرخص له بالمنشأة الفندقية أو السياحية على سريان التراخيص السياحية ، فأوجبت على من آلت إليهم ملكية هذه المنشأة إبلاغ إدارة التراخيص بالوزارة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم وبإسم من ينوب عنهم ويكون هذا النائب مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القرار وعليهم إتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل ترخيص المنشأة إليهم خلال (٤) شهور من تاريخ الوفاة .

### ١٣٧ - التنازل عن ترخيص المنشأة الفندقية أو السياحية :

أجازت المادة ٣٩ من قرار وزير السياحة المذكور ، التنازل عن ترخيص المنشأة الفندقية أو السياحية بموافقة إدارة التراخيص بوزارة السياحة ، وعلى التنازل إليه خلال أسبوعين من تاريخ التنازل أن يقدم طلباً بنقل الترخيص إليه مرفقاً به عقد التنازل مصدقاً على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق ، وعلى إدارة التراخيص أن تثبت فى الطلب المقدم إليها فى هذا الشأن خلال (٣٠)

يوماً من تاريخ تقديمه .

هذا ويظل المرخص له مستولاً عن تنفيذ أحكام التشريعات المنظمة للفنادق والسياحة إلى أن تتم الموافقة على التنازل .

## ١٣٨ - النساء اللاتي يعملن بالمنشآت الفندقية والسياحية . حكم خاص :

تقضى المادة ٤٤ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ بأنه لا يجوز للنساء اللاتي يعملن في المنشآت السياحية أن يحتلن برواده إلا في الملاهي القليلة وبالشروط التي تحددها إدارة الرقابة على المحال العامة السياحية .

وبالرجوع إلى المصدر الذي إستقى منه المشرع السياحي هذا النص ، ننتهين أنه القانون رقم ٣٧٢ / ١٩٥٦ بشأن **الملاهي** ، حيث تقضى المادة ٢١ منه بأنه لا يجوز للنساء اللاتي يعملن في الملاهي أن يحتلن برواده إلا في الملاهي وفي المواعيد التي تحددها الإدارة العامة للوائح والرخص بناء على إقتراح مصلحة السياحة وبشرط الحصول على موافقة وزارة الداخلية .

هذا بالإضافة إلى حكم المادة ١١ من القانون رقم ١٠ / ١٩٦١ بشأن **مكافحة الدعارة** الذي يقضى بمعاينة كل مستغل أو مدير محل عمومي أو محل من محال الملاهي العمومية أو محل آخر مفتوح للجمهور ويستخدم أشخاصاً ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد إستغلالهم في ترويج محله ، بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل على سنتين ولا تزيد على أربع سنوات والغرامة من مائتي جنيه إلى أربعمائة جنيه إذا كان الفاعل من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربية أو ممن له سلطة عليه .

كما تجبر الإشارة في هذا المقام إلى أحكام تشغيل النساء في القانون رقم ١٣٧ / ١٩٨١ بإصدار **قانون العمل** التي تقضى المادة ١٥٢ منه بعدم جواز تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة الثامنة مساءً والسابعة صباحاً إلا في الأحوال والأعمال والمناسبات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير القوى العاملة والتدريب الذي أصدر القرار رقم ٢٢ / ١٩٨٢<sup>(١)</sup> في شأن تحديد الأعمال التي لا

يجوز تشغيل النساء فيها التي حظرت المادة الأولى منه تشغيل النساء في البارات ونوادي القمار والشقق المفروشة والبنسيونات التي لا تخضع لإشراف وزارة السياحة أو تشغيلهن في الملاهي وصالات الرقص إلا إذا كُنَّ من الراقصات أو الفئات الراشحات سنًا .

كما أصدر وزير القوى العاملة والتدريب القرار رقم ٢٢ / ١٩٨٢ (٢) بشأن تنظيم تشغيل النساء ليلاً الذي أجاز في المادة الأولى منه تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة الثامنة مساءً والسابعة صباحاً في الأعمال الآتية (٣) :

- ١ - العمل في الفنادق والمطاعم أو البنسيونات والكافريات والبنسيونات الخاضعة لإشراف وزارة السياحة والمسارح ودور السينما وصالات الموسيقى والفناء وكافة المحلات المماثلة لها .
- ٢ - العمل في المطارات ومكاتب السياحة والطيران وفي مشروعات ومنشآت نقل الأشخاص والبضائع بالطرق البرية أو الجوية أو المائية الداخلية .

بيد أن قرار وزير القوى العاملة والتدريب المشار إليه إشتراط في المادة الثالثة منه للترخيص لتشغيل النساء في هذه الأعمال أن يوفر صاحب العمل كافة ضمانات الحماية بالرعاية والانتقال والأمن للنساء العاملات . ويصدر الترخيص بتشغيل النساء ليلاً من مديرية القوى العاملة والتدريب المختصة مكانياً بعد التحقق من توافر الضمانات والشروط سالفة الذكر .

ويمقارنة النصوص المتفرقة المتقدمة ببعضها البعض ، يلاحظ أن المشروع في قانون الملاهي وقرار وزير السياحة رقم ١٩٨٢/١٨١ إستخدم تعبير (المخالطة) (٤) وهو تعبير قابل للتأويل ضد لصالح المنشأة الفندقية (١) والمنشأة السياحية في أن واحد ، الأمر الذي يطالب بمقتضاه بإلغاء

---

(١) و (٢) الوقائع المصرية ، العدد ٣٦ تابع في ١٢ / ٢ / ١٩٨٢ .

(٣) تضمن القرار مجموعة من الأعمال تقتصر على تبيان الأعمال المتصلة بالمنشآت الفندقية أو السياحية .

Mix with

(٤)

ذلك التعبير على النحو الذى إنتهجه المشرع العمالى .

ونحن نرى أن المقصود بالمخالطة فى النصين المتقدمين هو (الخدمة) (٢) ، ومن ثم ، فقد كان الأجدر بالمشرع الإحالة والأخذ بالأحكام المنصوص عليها فى قانون العمل وقراراته التنفيذية ، لأنه لا يتصور ، ومن ثم ، لا يجوز تفسير ذلك التعبير بما يتجاوز (الخدمة) ، وإلا أضحى النص منعماً لمخالفته نص المادة ١١ من قانون مكافحة الدعارة التى تتسع لتشمل كافة المحال العمومية ، سياحية كانت أم غير سياحية ، التى يرتادها الجمهور ، كالفنادق والمطاعم والمقاهى والملاهى وصالات الفناء أو الرقص ، ولا ينال من طبيعة المحل العمومى أن تكون من المحال التى تفتح فى أوقات محددة أو يسمح بدخولها بشروط معينة (٣) .

## ١٣٩ - حظر ارتكاب أفعال مخلة بالحياة أو مخالفة للنظام العام أو الآداب فى المنشآت الفندقية والسياحية :

تحظر المادة ٤٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣/١٨١ إرتكاب أفعال وإبداء إشارات مخلة بالحياة أو الآداب أو التناغى عنها فى المنشآت الفندقية والسياحية .

كما تحظر أيضاً عقد إجتماعات مخالفة للنظام العام أو الآداب فى المنشآت الفندقية والسياحية .

وفى حالة إتيان فعل من الأفعال الموثمة المشار إليها فيما تقدم ، فقد منح المشرع ورجال شرطة السياحة إخلاء المنشأة أو إغلاقها قبل الميعاد المقرر على ألا يترتب على الإغلاق منع من يعملون فيها من الدخول أو الخروج أو منع دخول المقيمين فيها وخروجهم إذا كانت منشأة فندقية .

---

(١) على الرغم من أن المشرع السياحى قصر حكم المادة ٤٤ من القرار رقم ١٩٧٣/١٨١ على المنشآت السياحية إلا أننا نرى سريانها على المنشآت الفندقية أيضاً .

(٢) Servicing

(٣) أنظر قاعدة (الناسخ والمنسوخ) فى مؤلفنا ( الجرائم السياحية فى التشريع المصرى ) ، المرجع السابق ، بند ٢٢ ، ص ٢٢ .

## ١٤٠ - إلزام المنشآت الفندقية والسياحية بالأسعار وفقاً لتصنيفها سياحياً :

حظرت المادة العاشرة من القانون رقم ١٩٧٣ / ١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية على المنشأة الفندقية أو السياحية مطالبة الزيل بمقابل يزيد على الأسعار المقررة طبقاً لهذا القانون ، أو الإمتناع عن تقديم الخدمة للزيل بتلك الأسعار .

وقد فرضت المادة الثانية عشر من ذات القانون وزير السياحة فى تحديد أسعار الإقامة ورسوم الدخول والإرتياد وأسعار الوجبات والمكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التى تقدمها المنشأة الفندقية أو السياحية وذلك دون التقيد بأحكام قوانين التموين والتسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

هذا ويتم تحديد الأسعار بناء على طلب كتابى من مسئول المنشأة أو المسئول عن إدراتها ويتضمن مقترحاته فى هذا الشأن.

كما يقدم الطلب إلى الإدارة المختصة بوزارة السياحة قبل مزولة المنشأة نشاطها ، ويجب إخطار صاحب الشأن بقرار الوزير خلال شهر من تاريخه تقديم الطلب .

وقد نصت المادة الرابعة عشر من ذات القانون على أن لمستظى المنشآت الفندقية والسياحية والمسؤولين عن إدراتها أن يطلبوا خلال شهر مارس من كل عام إعادة النظر فى درجة المنشأة وفى الأسعار المحددة وذلك وفقاً للإجراءات التى يحددها وزير السياحة بقرار منه .

كما فرضت المادة المذكورة وزير السياحة فى تعديل الأسعار وفى تعديل درجة المنشأة الفندقية أو السياحية فى أى وقت إذا قامت أسباب جديدة توجبه .

وإستناداً إلى النص المتقدم - أصدر وزير السياحة قراره رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ (١) بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٩٧٣ / ١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية حيث نصت المادة ١٨ منه على تقسيم المنشأة الفندقية والسياحية إلى خمس درجات هي : - ممتازة - أولى (أ) - أولى (ب) - ثانية (١) - ثانية (ب) .

(١) الوقائع المصرية - العدد ١١٤ فى ١٨ / ٥ / ١٩٧٥ .

وتتولى الإدارة العامة للرقابة على الفنادق وإدارة الرقابة على المحال العامة السياحية كل فيما يخصه تحديد أسعار الإقامة ورسم النخول والإرتياد وأسعار الوجبات والمأكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التي تقدمها المنشأة .

وأجازت الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القرار المذكور ترك تحديد أسعار بعض أصناف المأكولات للمنشأة بشرط إخطار الإدارة المختصة بوزارة السياحة بهذه الأصناف والأسعار المحددة لها ، على أنه يجوز تلك الإدارة تخفيض هذه الأسعار إذا ما لاحظت مغالاة في التقدير .

وتقتضى المادة ٢٠ من القرار المذكور بأنه إذا أثبت التفتيش على المنشأة هبوط مستواها بحيث لا يتناسب مع الدرجة المقيمة عليها أو مع الأسعار المعتمدة لها جاز للإدارة المختصة إعادة النظر في الدرجة والأسعار وتخفيضها بما يتناسب والحالة التي آلت إليها المنشأة ، وذلك بعد توجيه نظر المنشأة وإنذارها ومنحها المهل التي تقررها الإدارة المختصة .

#### ١٤٤ - إجراءات تعديل الأسعار والدرجة السياحية :

نظمت المادة ٢٢ من قرار وزير السياحة رقم ٣٤٢ / ١٩٧٤ إجراءات تعديل الأسعار والدرجة السياحية حيث نصت على أنه لمستطلى المنشآت الفندقية والسياحية والمستوطنين عن إدراتها أن يتقدموا خلال شهر مارس من كل عام إلى الادارة المختصة بالوزارة يطلب إعادة النظر في درجة المنشآت وفي الأسعار المحددة لها إذا كانت لديهم أسباب تستدعى طلب التعديل وذلك وفقاً للإجراءات الآتية :-

١ - يقدم الطلب إلى الإدارة المختصة مستوفياً رسم الدفعة وموضحاً به الأسانيد التي يستند إليها الطلب مشفوعاً بالمستندات المؤيدة لذلك إن أمكن .

٢ - تقوم الإدارة ببحث الطلب في سجل يعد لذلك يوضح به إسم المنشأة وتاريخ ورود الطلب والإجراءات التي إتخذت بشأنه.

٣ - تقوم الإدارة ببحث الطلب وإتخاذ الإجراءات اللازمة ولها في سبيل التحقق من جدية إجراء المعاينات الضرورية والإطلاع على كافة المستندات والأوراق .

٤ - يخطر الطالب بنتيجة بحث الطلب خلال ثلاثين يوماً وإلا إعتبر مرفوضاً .

٥ - للمنشأة الفندقية أو السياحية في حالة رفض طلبها أو لم يستجب إلى كامل ما طلبته أن تتظلم من القرار الصادر في هذا الشأن أمام (لجنة فحص الاعتراضات) .

٦ - لا تسرى أي زيادة في الأسعار إلا اعتباراً من أول شهر أكتوبر التالي لتقديم الطلب وبالنسبة للمصايف اعتباراً من أول شهر يونيو .

## ١٤٢ - لجنة فحص الاعتراضات على قرار التصنيف وتحديد الأسعار :

لستغلى المنشآت الفندقية والسياحية والمسؤولين عن إدراتها الاعتراض على قرار التصنيف وتحديد الأسعار خلال (١٥) يوماً من تاريخ إخطارهم بعد أداء رسم قدرة خمسة جنيهات<sup>(١)</sup> .  
وتفصل في الاعتراض لجنة<sup>(٢)</sup> تشكل من :

أولاً - وكيل وزارة السياحة لشئون الرقابة السياحية أو من ينوب عنه ..... رئيساً

ثانياً - مدير الإدارة المختصة بوزارة السياحة .....  
ثالثاً - عضوين يختارهما مجلس إدارة الفرقة المختصة .....  
أعضاء

وعلى اللجنة البت في الاعتراض خلال (٣٠) يوماً من تاريخ وروده ولا يكون قرار اللجنة نافذاً إلا بعد إتمامه من وزير السياحة .

ولا يترتب على الاعتراض وقف العمل بالقرار المعترض عليه<sup>(٣)</sup> ، فإذا إنقضى الميعاد المشار إليه دون صدور قرار اللجنة أعتبر التصنيف والأسعار التي طلبها المعترض نافذة إلى أن يصدر القرار بالبت في الاعتراض .

## ١٤٣ - أحوال إلغاد رخصة المنشأة الفندقية أو السياحية :

لوزير السياحة ، كقاعدة عامة<sup>(١)</sup> ، إلغاء الترخيص باستغلال وإدارة أية منشأة فندقية أو

(١) مادة ١٢ من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ .

(٢) مادة ٢١ من القرار الوزاري رقم ١٩٧٤/ ٣٤٣ .

(٣) مادة ١٣/ ٣ من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ .

(٤) للادة ٢٠ من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ .

سياحية بقرار مسبب إذا ثبتت مخالفتها لقواعد الآداب العامة أو أتت أعمالاً تضر بسمعة البلاد أو أمنها .

وقد حددت المادة ٤٥ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤ / ٣٤٣ أحوال إلغاء رخصة المنشأة الفندقية أو السياحية كمايلي :

١ - إذا أبلغ المرخص له إدارة التراخيص بوزارة السياحة بوقف العمل بالمنشأة أو إنهاء الترخيص .

٢ - إذا أوقف العمل بالمنشأة لمدة (٢٤) شهراً متصلة ما لم يكن هذا التوقف بسبب قوة القاهرة أو أسباب خارجة عن إرادة المرخص له .

٣ - إذا أزيلت المنشأة وأعيد إنشاؤها .

٤ - إذا كانت المنشأة ثابتة ثم نقلت من مكانها .

٥ - إذا تغير نوع المنشأة أو الغرض المخصص لها .

٦ - إذا أصبحت المنشأة غير قابلة للتشغيل أو فقدت صلاحيتها للإستغلال السياحي .

٧ - إذا أجرى أى تعديل فى المنشأة المرخص بها قبل موافقة إدارة التراخيص (١) .

## المطلب الثانى

### إلتزامات المنشأة الفندقية قبل النزول

#### ١٤٤ - تقسيم :

الفندق ، كمنشأة سياحية ، يتضمن العديد من الأنشطة ، فهو مكان لإقامة النزلاء ، وكافتيريا ومطعم وملهى للرواد ، بل أنه يجوز قانوناً أن يشمل الترخيص بالمنشأة الفندقية الترخيص بالمشآت السياحية الملحق بها ، كما يجوز أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من أنواع المنشآت السياحية

(١) تقضى المادة ٢١ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤ / ٣٤٣ بعدم جواز إجراء أى تعديل فى المنشأة المرخص بها إلا بعد موافقة إدارة التراخيص وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فى هذه المادة .



والمحال الصناعية والتجارية الملحقة بالمنشأة والمخصصة أصلاً لخدمة رواد المنشأة أو يستلزمها نشاطها الأصلي<sup>(١)</sup> وفقاً لما تقتضيه المادة ١٥ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/١٩٧٣ .

وقد أُلقت التشريعات الفندقية والسياحية مجموعة الإلتزامات على عاتق المنشأة الفندقية ، بالإضافة إلى ما أفردته الفقرة من المادة ٧٢٧ من القانون المنفي<sup>(٢)</sup> والمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

وسنتكلم أولاً عن الإلتزامات الفندقية المنصوص عليها في التشريعات الفندقية والسياحية في فرع أول ، ثم تعرض بعد ذلك للوبيعة الفندقية من حيث المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية للمنشأة الفندقية في فرع ثان .

## الفرع الأول

### الإلتزامات الفندقية المهنية

١٤٥ - عقد الإقامة الفندقية . عقد موكَّب<sup>(٣)</sup> :

تنقسم العقود ، بصفة عامة ، إلى عقود رضائية<sup>(٤)</sup> وعقود شكلية<sup>(٥)</sup> وعقود عينية<sup>(٦)</sup> . كما تنقسم العقود إلى عقود تبادلية أو الملزمة للجانبين<sup>(٧)</sup> وعقود ملزمة لجانب واحد<sup>(٨)</sup> . كما تنقسم العقود ، أيضاً ، إلى عقود معاوضة<sup>(٩)</sup> وعقود التبرع<sup>(١٠)</sup> . وتنقسم العقود إلى عقود محدودة

---

(١) كالمبنى الإداري الملحق بفندق هيلتون ومسيح والمبنى الإداري الملحق بفندق النيل هيلتون حيث يوجد محلات تجارية وجراجات وغيرها من الأنشطة .

(٢) الوبيعة المنصوص على أحكامها في الفصل الرابع من الباب الثالث .

Contrat Complexe (٣)

Contrat Consensuel (٤)

Contrat Formel (٥)

Contrat Réel (٦)

Contrat Synallagmatique ( ou bilatéral ) (٧)

Contrat Unilatéral . (٨)

Contrat à Titre Onéreux . (٩)

Contrat à Titre Gratuit (ou de bienfaisance) (١٠)

القيمة (١) وعقود إحتتمالية (٢) . وتنقسم العقود ، أيضاً ، إلى عقود فورية (٣) وعقود مستمرة (٤) ، وإلى عقود مسماة (٥) وعقود غير مسماة (٦) ، وإلى عقود بسيطة (٧) وعقود مركبة أو مختلطة (٨) ، وغير ذلك من العقود .

وعقد الإقامة الفندقية (٩) عقد رضائي ، ويندرج تحت طائفة عقود المعاوضة ، بالإضافة إلى كونه عقداً غير مسمى ، بيد أنه يعني في هذا المقام الإشارة إلى كون هذا العقد «عقداً مركباً» يحقق أغراضاً تهدف إليها في العادة عدة عقود مختلفة .

فمقد الإقامة الفندقية يحقق الأغراض التي يتوصل إليها عادة بعقد الإيجار فيما يتعلق بالرفة التي يقيم فيها النزول وعقد العمل فيما يتعلق بالخدمة ، وعقد البيع فيما يتعلق بالمعام والشراب ، والوديعة فيما يتعلق بحفظ الأشياء التي يأتي بها المسافرون والنزلاء .

والرأى الغالب في الفقه (١٠) يرى إمكان تحليل العقد المركب أو المختلط إلى عدة عقود مسماة ، فتطبق عليه أحكام هذه العقود ، كل منها في مثل ما وضع له ، فتطبق على العلاقة بين النزول والمنشأة الفندقية أحكام الإيجار فيما يتعلق بإقامة النزول في الفندق ، وأحكام البيع فيما يقدم له من أطعمة وغيرها ، وأحكام الوديعة فيما يتعلق بالامتعة التي يحضرها معه في الفندق (١١) .

Contrat Commutatif (١)

Contrat Aléatoire . (٢)

كما يطلقون عليها عقد الغرر

Contrat Instantané . (٣)

Contrat Successif . (٤)

Contrat Nommé . (٥)

Contrat Innommé . (٦)

Contrat Simple . (٧)

Contrat Mixte . (٨)

(٩) يذهب غالبية الفقه إلى إطلاق تسمية (عقد الإيجار) إلا أننا نرى تسمية (عقد الإقامة الفندقية) أكثر دقة وإرتباطاً بموضوعه .

(١٠) د . سليمان مرقي ، الرأى ، المرجع السابق ، بند ٦٣ ، ص ١١٥ .

د . عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، ج ١ ، المجلد الأول ط ٢ ، بند ٣٠٥ ، ص ١٩٦ .

(١١) نقض مدني ، ١٧ / ٣ / ١٩٦٥ ، مجموعة أحكام النقض ١٦٠ - ٢٢٢ - ٤٩ ، وهو يتضمن صوراً خاصة للعقد المركب .

وقد أخذت المادة ١٥ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤/٣٤٣ بلحكام الإيجار فيما يتعلق بإقامة النزول في الفندق ، حين أوجبت على نزلاء المنشأة الفندقية إخلاء الأماكن التي يشغلونها في نهاية المدة المتفق عليها ، فإذا كانت الإقامة غير محددة المدة وجب إخطار المنشأة بالإخلاء خلال المواعيد التي تحددها إدارة المنشأة وتعلنها للنزول والإلتزام بداء أجر اليوم التالي ، الأمر الذي يتأكد معه إخضاع العلاقة بين النزول والفندق من حيث الإقامة ، سواء أكانت محددة المدة أم غير محددة المدة، إلى أحكام عقد الإيجار .

هذا وإذا جمع العقد المركب بين عقود تتباين أحكامها في المسألة الواحدة بحيث لا يمكن الجمع بينها في تطبيقها ، تعين تغليب أحدها على غيره في ضوء ماقصده الطرفان من التعاقد في جملة ما يعبأ به العنصر الأساسي وتطبيق أحكامه على العقد المركب .

#### ١٤٦ - صيرورة عقد الإقامة الفندقية ملزماً للمتعاقدين :

سبقت الإشارة إلى أن العقد ، كقاعدة عامة تطابق إرادتين أو أكثر على إنشاء إلتزام أو نفيه أو تعديله أو زواله .

وعقد الإقامة الفندقية ، في إنعقاده ، يتخذ صورة حجز غرفة في المنشأة الفندقية . وقد أوجبت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤/٣٤٣ أن يتضمن حجز الغرف بالمنشآت الفندقية بياناً بالخدمات ؛ وفي حالة تقديمها من شركات السياحة ، أوجبت ذات المادة ، أن تتضمن كافة المعلومات الضرورية بالتفصيل ولا يصبح الحجز نهائياً إلا بعد حصول الطالب على مستند كتابي من الموظف المختص بالفندق .

ويتربط على إعتبار الحجز نهائياً ، إنعقاد عقد الإقامة الفندقية ، وصيرورته ، من ثم ، ملزماً للطرفين ، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قرار وزير السياحة المشار إليه ، والتي تحدد مدى إلتزامات كل منهما على النحو التالي :-

١ - لا يجوز لطالب الحجز التنازل عن حجزه لأي شخص آخر إلا بعد حصوله على موافقة كتابية من المنشأة الفندقية يتم إثباتها بسجلات المنشأة الخاضعة للتفتيش (١) .

(١) المادة ١١ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤/٣٤٣ .

٢ - أن نصوص الإتفاقيات الخاصة بالحجز تكون ملزمة للطرفين مالم يتنازل أيهما بمحض إرادته ورضائه للأخر عن جزء من حقه (١) .

٣ - أن يتم قيد طلبات حجز الغرف بالمنشأة الفندقية في دفتر يعد لهذا الغرض يدون فيه : تاريخ طلب الحجز ونوعه واسم النزيل ولقبه ومحل إقامته وتاريخ شغل الغرفة وتاريخ المغادرة (٢) .

وجدير بالذكر أن المادة الثانية عشر من القرار الوزاري المشار إليه ، أجازت إثبات الحجز بكافة طرق الإثبات ، حيث نصت على أن يكون إثبات الحجز بالخطابات المتبادلة بين الطرفين أو من البيانات المدونة في سجلات المنشأة الفندقية والمعدة لهذا الغرض وبأية طريقة أخرى من طرق الإثبات .

#### ١٤٧ - الإلتزامات الفندقية الخاصة بالإقامة :

تضمنت المادة الثانية من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ الإلتزامات الأساسية التي يجب على مستغلي المنشآت الفندقية أو السياحية إتباعها في علاقتهم بالنزلاء أو المترددين على المنشأة ، وهي كما يلي : -

١- لا يجوز الإمتناع عن حجز الأسرة الخالية بالمنشآت الفندقية أو تأجيرها إلا إذا إمتنع طالب الحجز عن تقديم الضمانات المطلوبة أو قامت لدى هذه المنشأة أسباب جدية .

٢ - لا يجوز للمنشآت الفندقية أن تفرض على النزيل الإقامة بغرفة بسريرين أو أكثر في حالة وجود غرف خالية بسرير واحد .

٣ - لا يجوز للمنشآت الفندقية أن تعلق المبيت أو تناول الوجبات أو المأكولات أو المشروبات على أى شرط من الشروط .

بيد أنه يجوز إشتراط تناول النزيل أو المتردد على المنشأة وجبة أو أكثر من الوجبات بعد الحصول على موافقة الإدارة العامة للرقابة على الفنادق بالنسبة للمنشآت الفندقية أو الإدارة العامة للمحال العامة بالنسبة للمنشآت السياحية .

---

(١) المادة ١٣ من ذات القرار .

(٢) المادة ٢٤ من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ .

٤ - المنشأة الفندقية مطالبة النزلاء بالمبالغ المستحقة عليهم فى نهاية كل أسبوع إلا إذا اتفق على غير ذلك .

كما يجوز لأسباب جدية مطالبة النزلاء بأداء المستحق عليهم يومياً ومقديماً أو مطالبتهم بتقديم ضمان مالى لا يتجاوز أجر ثلاثة أيام .

٥ - يجب على المنشأة أن تعطى لكل عميل فاتورة بقيمة المبالغ المطلوبة .

٦ - على إدارة المنشأة إخطار شرطة السياحة عن الأشياء الخاصة بالنزلاء والتي يتم العثور عليها بعد مغادرتهم نهائياً والإحتفاظ بهذه الأشياء بالإدارة .

#### ١٤٨ - الإلتزامات الفندقية الخاصة بالماكولات والمشروبات :

تضمنت المادة السادسة عشر من قرار وزير السياحة المشار إليه مجموعة من الإلتزامات التبادلية لكل من المنشأة الفندقية والنزيل يمكن حصرها على النحو التالى :

١ - تلتزم المنشأة الفندقية بتقديم الماكولات والمشروبات السياحية بالوجبات أو وفقاً لقوائم الطعام متعددة الأصناف طبقاً لرغبة العميل .

٢ - يكون تقديم وجبة الإفطار فيما بين السابعة والعاشرة صباحاً ، والغداء فيما بين الواحدة والثالثة بعد الظهر ، والعشاء فيما بين الثامنة والعاشرة .

ومع ذلك يجوز للمنشأة مدّ هذه المواعيد لفترات أطول منها إستجابة لرغبات عملائها ؛ كما يجوز للمنشأة تقديم الماكولات والمشروبات وفقاً لقوائم الطعام متعددة الأصناف إذا كان ذلك فى غير المواعيد المشار إليها فى الفقرة السابقة أو كان بناء على طلب النزيل أو العميل .

هذا ويجب ألا تقل أنواع الماكولات التى تقدم فى وجبة الغداء عن ثلاثة أصناف وفى وجبة العشاء عن أربعة أصناف .

٣ - لا يجوز للنزيل طهى أو عمل الماكولات أو المشروبات بنفسه مالم يسمح بذلك نظام المنشأة الفندقية .

وفى حالة إحضاره الطعام أو مشروبات تستهلك عادة بالمنشأة فإدارة المنشأة الحق فى احتساب مصاريف إضافية .

## الفرع الثاني

### الوديعة الفندقية<sup>(١)</sup> (٢)

#### المسئولية المدنية والمسئولية الجنائية

#### ١٤٩ - تعريف :

عرفت المادة ٧١٨ منchy الوديعة<sup>(٢)</sup> بأنها عقد يلتزم شخص أن يتسلم شيئاً من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يرده عيناً .

ومن هذا التعريف يتبين أن عقد الوديعة يتميز بخصيصة أساسية هي أن تسليم الشيء إلى المودع إليه كان بقصد حفظه ورده عيناً . فلا يعتبر العقد وديعة إذا لم يكن الغرض من تسليم الشيء للمنشأة الفندقية حفظه وإنما فحصه أو معاينته ثم رده في الحال ، كذلك لا يعد مودعا لديه من تسلّم شيئاً من صاحبه على أن يكون له حق التصرف فيه أو إستهلاكه مقابل رد قيمته أو مثله <sup>(٤)</sup> .

أما إذا كان تسليم الشيء بقصد حفظه ورده عيناً فإن العقد يعتبر وديعة سواء كان محله شيئاً قيمياً أو متغياً كالنقد .

والأصل في الوديعة أنها عقد يتم بين المودع لديه ، ومع ذلك يعتبر في حكم الوديعة التعاقدية في تطبيق المادة ٣٤١ عقوبات الوديعة القانونية والوديعة القضائية .

فالوديعة القانونية مصدرها القانون كالحراسة على الأموال المحجوز عليها ، أما الوديعة القضائية فابرز مثال لها الحراسة القضائية على الأموال المتنازع عليها ، فالحارس القضائي يعتبر مودعاً لديه

---

(١) Dépôt d'hôtellerie

(٢) د . عبد الرزاق المستهيري ، الوسيط في شرح القانون المدني (٧) المجلد الأول ، العقود الواردة على العمل ، بند ٣٨٩ ، ص ٧٦٢ .

(٣) الوديعة الاضطرارية Dépôt nécessaire تتعد في ظروف يجد المودع فيها نفسه مضطراً إلى الإيداع عند الشخص الذي وجد أمامه ، فلا هو مختار في تعيين هذا الشخص ولا هو مختار في واقعة الإيداع ذاتها .

(٤) د . هـمير السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٨ / ١٩٦٩ ، بند ٥٢٥ ص ٦٤٦ .

بحكم القضاء الصادر بتعيينه وينبغي عليه أن يحافظ على الأشياء التي في حراسته وأن يسلمها إلى من يحكم له بملكيته .

## ١٥٠ - الوديعة الفندقية في القانون المدني :

تنص المادة ٧٢٧ مدني بأن :

(١) يكون أصحاب الفنادق والخانات وما مائلها فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الأشياء التي يأتي بها المسافرون والنزلاء<sup>١</sup> مسئولين حتى عن فعل المترددين على الفندق أو الخان hôteliers ou aubergistes .

(٢) غير أنهم لا يكونون مسئولين فيما يتعلق بالنقد والأوراق المالية والأشياء الثمينة عن تعويض يجاوز خمسين جنيها ، ما لم يكونوا قد أخذوا على عاتقهم حفظ هذه الأشياء وهم يعرفون قيمتها ، أو أن يكونوا قد رفضوا أن يتسلموها عهدة في نمتهم ، أو يكون قد تسببوا في وقوع الضرر خطأ جسيم منهم أو من أحد تابعيهم .

ويتضح من النص المتقدم أن المشرع توسع في معنى الوديعة (١) ، كما توسع في المسؤولية على الرغم من كونها في حكم الوديعة الإضطرارية الأمر الذي يجوز للتزليل معه أن يثبت حيازته للأشياء التي يدعى سرقتها من غرفته بجميع طرق الإثبات كالبينة والقرائن . ولا يترتب أي اثر على الاعلان الذي يعلقه الفندق في الغرف لإخطار النزلاء بأنه يخلى مسؤوليته عن فقد الأشياء التي يحملونها معهم ، كما يقع باطلاً كل اتفاق على الإعفاء من هذه المسؤولية (٢) .

ويسرى نص المادة ٧٢٧ مدني المشار إليه على كل منشأة فندقية حددتها الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٩٧٣/١ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية (٣) .

---

(١) فأي شيء يأتي به النزول معه في الفندق يعد مودعاً عند الفندق ولو لم يسلمه إليه بالذات .

(٢) م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ ، فالمطال في تشديد المسؤولية هي أن النزول يقيم في الفندق إقامة مؤقتة ويظن أن ينام فيه ليلة أو أكثر ، فيرى نفسه مضطراً لأن يترك أمتعته مدة شهر قصيرة دون أن يلائمها فتبقى في حراسة الفندق . والفندق يتردد عليه الكثير من الناس ، فيجب أن تمتد الحراسة إلى العاملين بالفندق ، وأيضاً إلى كل رائح وغاد في الفندق .

(٣) الفنادق ، البشingtonات ، القرى السياحية ، الفنادق العائمة ، والباخر السياحية ، وما إليها من الأماكن المعدة لإقامة السياح ، وكذا الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة التي يصدر بتحديد قرار من وزير السياحة .

كما يسرى نص المادة ٧٧٧ مدنى - أيضاً - إذا كان المكان عربية نوم فى السكك الحديدية أو غرفة فى مستشفى أو مصحة .

ولا تدخل المطاعم والمقاهى والمسارح والملاعب والفنادق الرياضية وكابينات الاستحمام ، ففى هذه الأماكن لا ينطبق النص .

أما عن **الأشياء المودعة** فهى تلك التى يأتى بها المسافرون والنزلاء ، فيدخل فى مدلول هذه العبارة كل ما يأتى به النزول من حقائب وأمتعة وملابس ونقود ومجوهرات وأشياء ثمينة ويضائع ، وتدخل أيضاً السيارة التى يأتى بها النزول ويضعها فى جراج الفندق .

وأما عن **كيفية الإيداع** ، فالمشروع لم يفرض أن يكون الإيداع بتسليم الأشياء للمودع عنده شخصياً ، بل يكفى أن توضع فى غرفة النزول أو أى مكان مخصص لذلك كوضع السيارة فى جراج الفندق .

وقد يتم الإيداع قبل الوصول إلى الفندق ، كما لو أخذ مندوب الفندق حقائب المسافر من المطار لتوصيلها للفندق ، وقد يأتى النزول بعد إقامة بالفندق بأشياء أخرى يضيفها لأمتعته .

## ١٥١ - سرىان نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات المؤتم لخيانة الأمانة على الوديعة الفندقية :

تنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على ما يأتى : -

« كل من إختلس أو إستعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقود أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك إضراراً بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها ، وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم إليه إلا على وجه الوديعة أو الأمانة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلأ بلجر أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيرها ، يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى » .

ويتبين من النص المتقدم أنه يلزم لقيام جريمة خيانة الأمانة توافر الأركان الثلاثة الآتية :

• **الركن الأول :** سبق تسليم المال محل الجريمة إلى الجانى بموجب عقد من عقود الأمانة .



• **الركن الثاني :** ركن مادی حاصله استيلاء الجاني على المال بفعل يتخذ صورة الاختلاس أو التبيد أو الاستعمال ، ويكون من شأنه الإضرار بالمجنى عليه .

• **الركن الثالث :** الركن المعنوي ، فهي جريمة عمدية يشترط فيها توافر القصد الجنائي بعنصره الإرادة والعلم .

و حاصل الأركان الثلاثة المتقدمة أنه لا تقع هذه الجريمة إلا على مال ذي طبيعة مادية ، فلا تصلح محلاً لها الأموال المعنوية كالأفكار والابتكارات ، ويشترط في المال ، موضوع الجريمة ، أن يكون منقولاً ، ويشترط كذلك أن يكون المنقول الذي استولى عليه الجاني مملوكاً لغيره كالنزلاء والمسافرين ، وذلك لأن خيانة الأمانة كالسرقة والنصب من جرائم الاعتداء على الملكية فلا يتصور وقوعها إلا على مال مملوك لغير الجاني . ولا يلزم أن يكون مالك الشيء مظلوماً ، بل يكفي أن يثبت أن للشيء مالك آخر غير الجاني حتى ولو كان هذا المالك مجهولاً أو غير معين .

وينبغي لقيام هذه الجريمة - من الناحية الجنائية - أن يكون المال الذي إستولى عليه الجاني قد سبق تسليمه إليه من المجنى عليه أو من شخص آخر لحساب المجنى عليه ؛ غير أنه لا يلزم أن يكون التسليم مادياً ، بل يكفي التسليم المعنوي أو الاعتباري الذي يتم بمجرد تغيير صفة حائز الشيء من حيازة كاملة إلى حائز حيازة ناقصة أو مؤقتة <sup>(١)</sup> .

كذلك تقع الجريمة ولو كان الجاني لم يتسلم الشيء بنفسه بل تسلمه بواسطة شخص آخر كخادم أو تابع أو أرسل إليه بطريق البريد .

ولا يكفي أن يكون المال الذي أستولى عليه الجاني قد سبق تسليمه إليه تسليماً ناقلاً للحيازة المؤقتة ، وإنما ينبغي أن يكون هذا التسليم بناء على عقد من عقود الأمانة المحددة حصراً في المادة ٣٤١ عقوبات .

---

(١) د . عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات القسم الخاص ، المرجع السابق ، بند ٥٢٢ ، ص ٦٤٠ ، نقض ١/١١ /١٢ /١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ١٨ رقم ٣٦٢ من ٢٣٩ .

فإذا لم يكن العقد الذى حصل التسليم بمقتضاه من العقود المبينة حصراً فى المادة ٢٤١ ع أو كان التسليم لم يحصل بناء على عقد بالمرة (١) فإن الاستيلاء على المال لا يعد خيانة أمانة .

ولهذا يتعين لصحة الحكم الذى يصدر بالإدانة فى خيانة الأمانة أن يبين نوع العقد (٢) الذى تم التسليم بناء عليه حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تتحقق من صحة تطبيق القانون على الواقعة .

ولا يشترط لتطبيق المادة ٢٤١ عقوبات أن يكون عقد الأمانة الذى حصل التسليم بناء عليه صحيحاً ، فتطبيق المادة ولو كان العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً ، إذ أن مناط العقاب ليس هو الإخلال بتنفيذ العقد وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد ، فعدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعفى المؤمن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه .

ويتوافر الركن المادى لهذه الجريمة بالإختلاس *detournement* أو بالتبديد *dissipation* أو بالاستعمال *emploi* . وتتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال المؤمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك (٣) .

والمرشح - وفقاً لما جرى عليه نص م ١/٧٢٧ مدنى - غلط مسئولية أصحاب الفنادق والخانات وما مائلها فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الأشياء التى يأتى بها المسافرين والنزلاء ، أيا كانت جنسياتهم ، فجعلهم مسئولين حتى عن فعل المترددين على الفنادق أو الخان أو ما مائلها .

---

(١) العميد د . محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، الطبعة السابعة ، ١٩٧٥ ، بند ٥١٨ ، ص ٦٠٦ .

(٢) يشترط أن يحصل تسليم الشيء بناء على عقد من العقود الواردة فى المادة ٢٤١ عقوبات على سبيل الحصر . وهى الربحية والإجارة وعارية الاستعمال والرمز والوكالة ، فليس للمحكمة أن تقيس عليها عقوداً أخرى ، وعليها أن تبين فى حكمها العقد الذى حصل التسليم بناء عليه حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيقها للمادة ٢٤١ ع (العميد د . محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، ط ٧ ، ١٩٧٥ ، بند ٥١٨ ، ص ٦٠٥) وأضاف البعض عقداً المقلولة والخدمات المجانية (د . عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، بند ٥٤٠ ، ٦٥٢) .

(٣) نقض ١٩/٢ / ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٥٠٦ ص ٦٥٠ ، ٢٩/٥ / ١٩٤٤ رقم ٢٥٩ ص ٤٩٦ ، ٢٠/٥ / ١٩٢٥ ج ٢ رقم ٣٧٥ ص ٤٧٦ .

فلا يكفي أن يبذل صاحب الفندق أو الخان عناية الشخص المعتاد ، بل يجب عليه أيضاً مراقبة العاملين معه والمتربدين على الفندق ، فهو مسئول عن فعل العاملين بالفندق ، حتى لو سرق أحد العاملين به أمتعة النزيل في وقت لا يؤدي فيه أعمال وظيفته ، وحتى لو تسلل إلى غرفة النزيل بقصد السرقة (١) .

وهو مسئول أيضاً عن فعل نزلاء الفندق ولعل كل من يتردد على الفندق من زوار وغيرهم ، ولو تردد الشخص على الفندق بقصد السرقة ، مادام لم يدخل خلسة عن طريق التسلل (٢) .

وإذا أثبت النزيل أن الأشياء التي أودعها الفندق قد ضاعت أو سُرقت أو احترقت أو تلفت ، كان صاحب الفندق مسئولاً عن ذلك إلا إذا أثبت أن الحادث قد وقع بخطأ النزيل .

ويعتبر خطأ من النزيل أن يترك باب غرفته مفتوحاً أو غير مقلق بالمفتاح مخالفاً في ذلك نظام الفندق ، أو يترك أشياء ثمينة في الدولاب دون أن يظفه ، ولكن النزيل لا يكون مخطئاً إذا ترك حقايبه غير مغلقة (٣) .

وإذا اقترن خطأ النزيل بخطأ الفندق فإنهما يتقاسما المسؤولية باعتباره خطأ مشتركاً ، ويعتبر خطأ تابع النزيل في حكم خطأ النزيل (٤) .

ويستطيع الفندق نفى مسؤوليته إذا أثبت توافر حالة القوة القاهرة كقوة جوية أو حرب أهلية أو عصيان أو غزو أو ثورة أو اضطرابات (٥) .

أما الحريق فينبغي أن نفرق بين الحريق الناشئ عن إهمال الفندق أو إهمال أحد المتربدين عليه فلا يعتبر قوة القاهرة ويكون الفندق مسئولاً عنه ما لم يتخلص من المسؤولية بأن يثبت أن الحريق لم

---

(١) نقض فرنسي ٥ / ٢ / ١٨٩٤ ، سبيرة ٩٥ - ١ - ٤١٧ - بوردو وقال في الربيعة لفرة ١٢٠٧ .

(٢) وليس فرنسيًا تتحقق مسؤولية صاحب الفندق حتى لو تسلل السارق خلسة - بوردو وقال في الربيعة لفرة ١٢٠٥ ص ٦٤٦ .

(٣) م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، المرجع السابق ، بند ١٥٥ ، ص ٢٠٧ .

(٤) بوردو وقال في الربيعة لفرة ١٢١٦ .

(٥) كتمرد قوات الأمن المركزي في منطقة الهرم بمحافظة الجيزة وترتب عليه إتلاف فنادق جواي فيل وهوليداي إن بيراميدز وهوليداي إن سفنكس والمنشآت السياحية في شارع الهرم خلال شهر يناير ١٩٨٦ .

يحدث نتيجة إعمال العامل بالافتدق أو أحد المتردين على الفتدق ، وبين الحريق الناشء عن الغير من الأماكن المجاورة للفتدق - ويشترط أن يتخذ الفتدق الاحتياطات الوقائية اللازمة - ففي هذه الحالة يعتبر الحريق قوة قاهرة (١) .

أما عن الركن المعنوي للجريمة فلا بد لقيامه من توافر القصد الجنائي لدى الجاني - بإعتبارها جريمة عمدية - وذلك بإنصراف إرادته إلى تحقيق الواقعة الإجرامية أى الفعل المعاقب عليه مع العلم بجميع عناصره كما يحددها القانون (٢) .

## ١٥٢ - إثبات الإيداع ، مدنياً ، تجارياً ، جنائياً :

استقر قضاء محكمة النقض على أن أحكام الإثبات فى المواد المدنية ليست من النظام العام (٣) بل هى مقررة لمصلحة الخصوم فقط . ومن ثم فإذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة ، قبل سماع الشهود ، بعدم جواز الإثبات بالبيئة فذلك مما يعد تنازلاً عن حقه فى المطالبة بالإثبات بالكتابة ، يمنعه فيما بعد من التمسك بهذا الدفع (٤) .

ويرى البعض (٥) أنه يتعين على القاضى الجنائى أن يطبق فى إثبات عقد الأمانة الأحكام التى نظمها المشرع فى القانون المدنى لإثبات العقود ، وأخص هذه الأحكام إستلزام الدلائل الكتابى متى

---

(١) ويرى د . عبد الرزاق السنهورى أن السرقة التى تقع من أجنبى بطريق التسلل أو التسرب أو النقب أو المفاتيح المصطنعة لا يمكن أن يقال عنها أنها سرقة وقعت من المتردين على الفتدق حتى يكون صاحب الفتدق مسئولاً عنهم ، فلم يبق إلا اعتبارها قوة قاهرة تطفى المسئولية عن صاحب الفتدق (الوسيط فى شرح القانون المدنى - العقود الواردة على العمل - من ٧٧٢ و ٧٧٣) .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن المضرر يعتبر منصرفاً من عناصر الجريمة ولا تقوم هذه الجريمة بدونه ، غير أنه لا يشترط فى المضرر أن يكون حقيقياً أى واقعاً فعلاً ، بل يكفى أن يكون محتمل الوقوع ، وهى مسألة موضوعية فيترك تقديره للقاضى الموضوع (نقض ٢٩ / ١ / ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام محكمة النقض من ١٠ رقم ١٥٤ من ٦٩٤) .

(٣) د . أحمد فتحي سرور ، الوسيط فى قانون العقوبات ، القسم الخاص ، طبعة ١٩٧٩ ، بند ٦٠٧ ، من ٨٧٤ و ٨٧٥ .

(٤) نقض ١٩ / ٤ / ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج٢ رقم ١٧١ من ٢٤٠ ، نقض ١٧ / ٥ / ١٩٤٣ ج٢ رقم ١٨٧ من ٢٥٥ . نقض ٢١ / ٦ / ١٩٤٣ ج٢ رقم ٢٢٣ من ٢٩٥ . ويلاحظ أن للنيابة العامة أن تتصرف فى الدعوى الجنائية بالحفظ أو بالانحياز لإقامتها إذا دفع المتهم عند سؤاله بهذا الدفع ، ففي هذه الحالة يتخلل الركن المفترض فى الجريمة فلا تقع قانوناً (د . أحمد فتحي سرور ، الوسيط ، المرجع السابق ، بند ٦٠٧ ، من ٨٧٤ و ٨٧٥) .

(٥) د . عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخامس ، المرجع السابق ، بند ٥٤١ ، من ٦٥٤ و ٦٥٥ .

جاوزت قيمة العقد عشرون جنيهاً إلا إذا توفر مبدأ ثبوت الكتابة ، أو قام مانع انبى أو مادي يحول دون الحصول على كتابة أو كانت العقد صيغة تجارية ، ولا مناص من إحترام هذه القواعد تطبيقاً للمادة ٢٢٥ إجراءات جنائية التى تنص على أن تتبع المحاكم الجنائية فى المسائل غير الجنائية التى تفصل فيها تبعاً للدعوى الجنائية طرق الإثبات المقررة فى القانون الخاص بتلك المسائل (١) .

والنشاط السياحى من الأعمال التجارية إذا أنه يتم بقصد الربح ولذلك يسمى تجارة السياحة (٢) ، الأمر الذى لا يتقيد معه الإثبات بالكتابة .

• ويقع عبء إثبات الإيداع على النزلى . وله أن يثبت ، طبقاً للقواعد المقررة فى الوديعة الاضطرارية ، واقعة الإيداع ومافية الأشياء المودعة ومقدارها وقيمتها وما إذا كانت قد تلفت أو ضاعت أو سرقت بجميع طرق الإثبات ، ويدخل فى هذه الطرق البيئة والقرائن .

ويراعى القاضى عند موازنته وترجيحه بين الأدلة مركز النزلى ومكانته وثروته ومدى مصداقيته وما يدعيه وحالة الفندق من ناحية الأمن والنظام وسوابقه فى الحقل الفندقى والسياحى وتكرار شكاوى النزلاء والمتربدين ضده من خلال وزارة السياحة وشرطة السياحة ، وما إلى ذلك من الظروف .

ويقع عبء نفي المسؤولية على الفندق ، وله - أيضاً - أن ينفي مسئوليت بكافة طرق الإثبات ويدخل فى هذه الطرق البيئة والقرائن .

## ١٥٣ - حدود التعويض :

وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٢٧ مدنى فإن الفندق لا يكون مسئولاً عن تعويض يجاوز خمسين جنيهاً فيما يتعلق بالنقود والأوراق المالية والأشياء الثمينة ، مالم يكن الفندق قد أخذ على «مأنته حفظ هذه الأشياء مع العلم بقيمتها» أو يكون قد « رفض أن يتسلمها عهدة فى نعمته» أو يكون قد « تسبب فى وقوع الضرر بخطأ جسيم من أحد العاملين به » .

فإذا توافرت حالة من الحالات الثلاثة المشار إليها ، فإنه يكون من حق النزلى أو المسافر أو المتربد

(١) د . أحمد فتحى سرور ، الوسيط ، المرجع السابق ، بند ٦٠٧ ، ص ٨٧٤ .

(٢) د . رضا عبيد ، القانون التجارى ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ ، بند ٢٥٥ ، ٢٧٨ وما بعدها .

على الفندق مطالبة «بكامل قيمة الشيء المودع» حتى لو زادت قيمته على خمسين جنيهاً ،  
ما لم يحض الفندق إبداء النزول أو المسافر أو المتردد عليه بكافة طرق الإثبات ، ويدخل في هذه  
الطرق البينة والقرائن (١) (٢) .

١٥٤ - مادة ٧٢٨ منى . التقادم المسقط لحق النزول والمسافر . مدته  
سنة أشهر :

ألزمت الفقرة الأولى من المادة ٧٢٨ منى المسافر أن يخطر الفندق أو الخان بسرقة الشيء أو  
ضياعه أو تلفه بمجرد علمه بوقوع السرقة أو الضياع أو التلف ، فإن أبطل في الإخطار دون مبرر  
سقطت حقوقه .

فامام جسمه المسؤولية الملقاة على عاتق الفندق ، رأى المشرع حث النزول على سرعة الإخطار  
وجعل تراخيه «بدون مبرر» عن الإخطار مسقطاً لحقوقه في المطالبة بقيمة الشيء المسروق أو  
الضائع أو التالف ، إذ أن هذا التراخي يؤدي إلى ضياع فرصة الكشف عن الجاني .

وأخذ المشرع في الفقرة الثانية من المادة المذكورة بفكرة التقادم المسقط (٣) باعتباره سبباً  
ينقضى به التزام الفندق حين يقعد النزول أو المسافر عن إقامة دعوى التعويض ضد الفندق خلال ستة  
أشهر من اليوم الذي يفاد به فيه .

ويقف وراء ما يجعله المشرع لمضى المدة من أثر في إسقاط حق النزول أو المسافر ، أن سكوتة عن  
المطالبة بحقه ، رغم إمكان هذه المطالبة ولدة ستة أشهر من اليوم الذي يفاد به فيه الفندق أو الخان ،

---

(١) مع الأخذ في الاعتبار أحكام المحررات الرسمية والمحررات العرفية في قانون الإثبات .

(٢) ترى أن المتردد على الفندق - شأنه في ذلك شأن النزول والمسافر - يكون من حقه المطالبة بالتعويض في حالة فقد  
لنقود أو أوراق مالية أو أشياء ثمينة بعد تسليمها للفنادق ، ويظهر ذلك جلياً في الحفلات والسهرة حيث يقوم المدعون  
بتسليم معاملتهم - التي تصل قيمتها لألاف الجنيهات - إلى حامل الفندق المختص ليضفه في الدواب المخصص لذلك  
حتى إنتهاء الحفل ، لذلك أضيفناه إلى النزول والمسافر .

La prescription extinctive .

(٣)

إنما ينهض قرينة على عدم حدوث فعل السرقة أو الضياع أو التلف المدعى به .

## ١٥٥ - الجزء الجنائي للوديعه الفندقية :

سبق الإشارة إلى أن نص المادة ٣٤١ عقوبات يسرى على الوديعة الفندقية تأسيساً على أن عقد الوديعة يعتبر من العقود الواردة على سبيل الحصر في هذه المادة (١) .

فيعاقب على خيانة الأمانة بالحبس الذي يجوز أن تضاف إليه غرامة لا يجاوز مقدارها مائة جنيه مصري . وهذه العقوبة أشد من عقوبتي السرقة والنصب ، وذلك لأن عقوبة الحبس المفروضة للسرقة في صورتها البسيطة تحدد أقصى مدتها بستين ، بينما في خيانة الأمانة لم يضع المشرع حد أقصى خاصاً للحبس فيصح أن تصل مدة الحبس فيها إلى ثلاث سنوات هذا بالإضافة إلى جواز الحكم إلى جانبه بعقوبة الغرامة . كذلك جعل المشرع الحبس في خيانة الأمانة عقوبة وجوبية ولم ينص على الغرامة إلا باعتبارها عقوبة تكميلية يجوز الحكم بها بالإضافة إلى الحبس ، هذا في حين أنه في جريمة النصب فرض الحبس على أنه عقوبة تخيير مع الغرامة (٢) .

والشروع في جريمة خيانة الأمانة غير معاقب عليه خلافاً لجريمتي السرقة والنصب .

كما أن المشرع لم ينص على عقوبة مراقبة البوليس على المتهم المائد خلافاً - أيضاً - لجريمتي السرقة والنصب .

---

(٢) أنظر بند (١٤٩) .

(٣) د . عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المراجع السابق ، بند ٤٨ ، ص ٦٦٥ .

## المطلب الثالث

### التزامات النزيل قبل المنشأة الفندقية (١)

١٥٦ - تقسيم :

تدخل المشرع المصرى ، من خلال قانون العقوبات وقانون المرافعات المدنية والتجارية والقانون المدنى ، لحماية المنشآت الفندقية والسياحية من عدم تنفيذ النزلاء والرواد لإلتزاماتهم ، فتوسل بالعقاب كل من تناول طعاماً أو شرباً فى محل معد لذلك ولو كان مقيماً فيه أو شغل غرفة أو أكثر فى فندق أو نحوه وإمتنع بغير مبرر عن دفع ما إستحق من ذلك ، أوقرّ دون الوفاء به على النحو المنصوص فى المادة ٣٢٤ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٣٦ / ١٩٥٦ .

ومنح المنشأة الفندقية حق حبس منقولات النزيل ، وحق الإمتياز على أمتعة النزيل فى الفندق وملحقاته ، وحققها فى توقيع حجز التحفظ على المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة (الغرفة .. الجناح .. الموقيل .. الخ) .

وقد عالجت المواد ٥٨٨ و ٥٨٩ و ١١٤٤ من القانون المدنى والمادة ٣١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية إلتزامات النزيل وحقوق المنشأة الفندقية .

وتجدر الإشارة الى أن قرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ قد منح ، بموجب المادة العاشرة منه ، صاحب المنشأة الفندقية الحق فى حجز الأمتعة والملابس وكذا المتعلقات التى يقدمها العميل فى حالة عدم سدادته للفاتورة ، كما يحق له فضلاً عن ذلك طلب مغادرة النزيل فوراً .

وستنكلم أولاً عن جريمة الإمتناع عن دفع ثمن الطعام أو الشراب فى فرع أول ، ثم نعرض بعد ذلك لإلتزامات النزيل وإمتيازات المنشأة الفندقية .

---

(١) انظر مؤلفنا ( الجرائم السياحية فى التشريع المصرى ) ، سابق الإشارة اليه .



## القرع الاول

### جريمة الإمتناع عن دفع ثمن الطعام أو الشراب

١٥٧ - المادة ٣٢٤ مكرراً (١) عقوبات :

تعاقب المادة ٣٢٤ مكرراً عقوبات بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تناول طعاماً أو شراباً في محل معد لذلك ولو كان مقيماً فيه أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو إستأجر سيارة معدة للإيجار مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك أو قرّ نون الوفاء به .

١٥٨ - الأفعال المئذنة وفقاً لنص م ٣٢٤ مكرراً عقوبات :

تعاقب المادة ٣٢٤ مكرراً ع ثلاثة أفعال :-

#### \* الفعل الأول :

تناول الطعام أو الشراب أو الحصول على المنفعة مع العلم بإستحالة دفع الثمن أو الأجرة كلها أو بعضها :

يلزم لتحقيق هذه الجريمة أن يكون الشخص قد تناول فعلاً ما طلب من طعام أو شراب ، في المكان المعد لذلك كالمطعم أو المقهى أو النادي أو كان مقيماً فيه (٢) ، أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو

---

(١) العميد د . محمود مصطلحي ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، ط١٩٧٥ ، بند ٤٤٧؛ د. محمد عيد الغريب ، تدخل قانون العقوبات في مجال تنفيذ العقود المدنية ، ط١٩٨٨ ، بند ١٦ ، أدخل هذا النص في قانون العقوبات المصري لأول مرة بالقانون رقم ١٣٦/ ١٩٥٧ وعدلت بالقانون رقم ٢٩/ ١٩٨٢ ، وهونس مقتبس من المادة ٤٠١ من قانون العقوبات الفرنسي التي أضيفت بالقانون الصادر في ٢٦/ ٧/ ١٨٧٢ ، وعدلت بقانون ٢٨/ ١/ ١٩٣٧ ، ثم بقانون ١٩٥٥/ ٧/ ٢ .

(٢) هذا ريمتتع تطبيق نص ، ٣٢٤ مكرراً في حالة إرسال الطعام إلى بيت الشخص بناء على طلبه ، إذ أن النص يتطلب صراحة أن يكون تناول الطعام أو الشراب في محل معد لذلك .. وكذلك لا تتحقق الجريمة في حالة من يتناول طعاماً أو نحره لدى شخص لا يحترف لإطعام الناس بالأجرة كمنزاع أو موظف ، ولو كان قد اتفق معه على ثمن الطعام ولم يدفعه ، أو كان يستحيل عليه دفع الثمن ، د. محمد عيد الغريب ، تدخل قانون العقوبات ، المرجع السابق ، ص ١٧ ، هامش ٣ .

بنسيون أو ما إليه من الأماكن المعدة لمبيت الناس بالآجرة ، أو أن يكون في استخدام فعلاً السيارة المعدة للركوب بالإيجار . فإذا كان الشخص قد طلب شيئاً من ذلك أو حجزه أو تعاقد بشأته ، ولكن صاحب المطعم أو الفندق أو العرية طلب أن يقتضى الثمن أو الآجرة مقدماً ، ويعد إعداد المطلوب اتضع له عند طلبه أن هذا الشخص لم يكن في نيته الدفع لعدم وجود الثمن معه ، فلا جريمة إعمالاً للنص ، إذ أن القانون لا يعاقب على الشروع في هذه الجريمة .

وهذه الجريمة يتطلب لتوافرها ركناً مادياً وآخر معنوي ، فالركن المادي يتمثل في تناول الشخص الطعام أو الشراب أو حصوله على المنفعة كالمبيت في الفندق أو يركوب سيارة الآجرة (١) ، أما الركن المعنوي فيتمثل في علم مرتكبها بأنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الآجرة إرادة التخلص من تنفيذ الإلتزامات التي تعاقد عليها مع المطعم أو الفندق أو مؤجر السيارات المعدة للإيجار (٢) ، أو أن يمتنع الشخص عن دفع ما إستحققه المطعم أو الفندق أو البنسيون أو مؤجر السيارة دون مبرر ، فلا يرتكب الجريمة من أخطأ التقدير فاعتقد أن في استطاعته دفع المطلوب ثم تبين أن المطلوب يزيد عما يحمله من نقود ، أو من لم يظن إلى سرقة نقوده أو ضياعها أو تركها سهواً في منزله إلا عند مطالبته بالحساب ، كما لو تبين الشخص غش المطعم أو الفندق في النوع أو الثمن ، أو تلاعب مؤجر السيارة في العداد .

## • الفعل الثاني :

### الإمتناع عن الدفع بغير مبرر :

والركن المادي لهذا الفعل يتمثل في الامتناع ، أما الركن المعنوي فهو العلم بأن ذلك الإمتناع بغير مبرر .

---

(١) تجدر الإشارة الى نص م ١٧٠ مكرراً عقوبات العملة بالقانون رقم ١٩٨٧/٢٩ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٦ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٢ التي تعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وغرامة لا تقل من عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

أولاً : كل من ركب في عربات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الآجرة أو الغرامة أو ركب في درجة أعلى من درجة التكلفة التي يحلها وامتنع عن دفع الفرق ،

ثانياً : كل من ركب في غير الأماكن المعدة للركوب بإحدى وسائل النقل العام ،

(٢) أيا كان الشكل القانوني للمؤجر ، شركة أموال أو شركة أشخاص أو تاجر فرد ، وأيا كان القانون الخاضع له سواء

القانون المنظم للشركات السياحية أم غيره من القوانين .

فالفرض أن الشخص لا يكون عاجزاً عن دفع المطلوب ، كالبطلجي الذي يمتنع عن الدفع مع قدرته عليه . ولا يرتكب جريمة من يكون لديه مبرر لعدم الدفع ، كما إذا كان دائناً لصاحب المحل ودفع بالمقاصة (١) أو كان هناك نزاع على الحساب ورقض دفع ما يزيد على المستحق .

وعليه فإذا كان الشخص يعتقد أن هناك ما يبرر الامتناع فإنه لا يرتكب الجريمة ولو لم يوجد بالفعل مبرر ، لعدم توافر القصد الجنائي .

### • الفعل الثالث :

#### فرار الشخص من الوفاء بالمستحق :

والركن المادي لهذا الفعل يتمثل في فرار الشخص بعد تناول الطعام أو الشراب أو الحصول على المنفعة ، أما الركن المعنوي فهو العلم وقت الفرار بعدم أداء الثمن أو الأجرة ، فلا يرتكب الجريمة من يسهر عن الدفع ويفادر المكان (٢) أو من يفادر المكان مسرعاً لاعتقاده بنشوب حريق بالمكان (٣) ، أو من يفادر السيارة المؤجرة قبل الوصول إلى المكان المتفق عليه لإعتقاده أن فرامل السيارة غير سليمة وستؤدي بحياته .

---

(١) د. محمد مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، ص ٢٣٢ .

(٢) راجع لطن إلى ذلك بعد خروجه ولم يعد لنفع ما عليه ، د. محمد مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

(٣) يذهب د. محمد عبد الغريب في مؤلفته تدخل قانون العقوبات في مجال تنفيذ العقوبة المدنية السابقة الإشارة إليه في هامش (٣) ص ١٩ إلى أن الحماية الجنائية قاصرة على أصحاب الأعمال الذين يرد اللص عليهم على سبيل الحصر ، ولا يمتد ليشمل غيرهم ، مثال ذلك الحلاقين وأصحاب الجراجات . ونال البضائع ، وغيرهم ممن يقدون الضمائم ، فليس لهؤلاء إلا اللجوء إلى القضاء المدني عند امتناع عملائهم عن دفع مقابل الضممة ، خلافاً لذلك يعاقب قانون العقوبات الإيطالي عن كل امتناع عن دفع مقابل الضمائم .

وتحسب وإن كنا نؤيد د. الغريب فيما ذهب إليه ، إلا أننا نرى ضرورة تعديل القوانين السياحية وإضافة هذه الأفعال المؤهلة وغيرها مما يتلاءم مع النشاط السياحي وتطوره ونموه لصماية الفنادق أو المطاعم وتكوين - رغم وقوع الجريمة - بمنأى عن العقاب الجنائي ولا يكون أمام الفندق أو المطعم سوى اللجوء إلى القضاء المدني ، أو شرفة الشركات السياحية أو وزارة السياحة لتقديم شكوى إدارية .

## الفرع الثاني

### إلتزامات النزِيل وامْتيازات المنشأة الفندقية

#### ١٥٩ - المادة العاشرة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ :

منحت المادة المذكور صاحب المنشأة الفندقية الحق في حجز الامتعة والملابس وكذا المتعلقات التي يقدمها العميل في حالة عدم سداده للفاتورة مع حقه ، أيضاً ، طلب مغادرة النزِيل فوراً .

#### ١٦٠ - المادة ١١٤٤ مدني - حق إمتياز الفندقى على أمتعة النزِيل :

تنص المادة ١١٤٤ من القانون المدني المصري في فقرتها الأولى على أن المبالغ المستحقة لصاحب الفندق في نعمة النزِيل عن أجرة الإقامة والمؤونة وما صرف لصاحبه ، يكون لها إمتياز على الامتعة التي أحضرها النزِيل في الفندق أو ملحقاته .

كما تنص الفقرة الثانية من المادة المذكورة على أنه يقع الإمتياز على الأمتعة ولو كانت غير مملوكة للنزِيل إذا لم يثبت أن صاحب الفندق كان يعلم وقت إسخالها عنده بحق الغير عليها بشرط ألا تكون تلك الامتعة مسروقة أو ضائعة . ولصاحب الفندق أن يعارض في نقل الامتعة من فندقه مادام لم يستوفى حقه كاملاً . فإذا نقلت الامتعة رغم معارضته أو دون علمه ، فإن حق الإمتياز يبقى قائماً عليها دون إخلال بالحقوق التي كسبها الغير بحسن نية .

كما نصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على إنه لإمتياز صاحب الفندق نفس المرتبة التي لإمتياز المؤجر . فإذا تزامن الحقان قدم الأسبق في التاريخ ، ما لم يكن غير نافذ بالنسبة إلى الآخر . وإلإمتياز ، تعريفاً على النحو الوارد في المادة ١١٣٠ مدني ، أوأوية يقررها القانون لحق معين مراعاةً منه لصفته . ولا يكون الحق إمتياز إلا بمقتضى نص في القانون .

والمشرع المدني أورد إمتياز الفندقى في المادة ١١٤٤ مدني المشار إليها تأسيساً على أن الفندقى لا يستطيع أن يُقدّر درجة يسار النزِيل إلا من الامتعة التي يحضرها معه .

وهذا الإمتياز يضمن مقابل إقامة النزىل أى مقابل السكن ومقابل الوجبات ومقابل الخدمة . كذلك يضمن حق الإمتياز كل ما يستحق للفندق بموجب عقد الإقامة الفندقية (١) ، مثل التعويض الذى يستحق للفندق قبل النزىل بسبب عدم عنايته بالمحافظة على العين المدة للإقامة .

ومن المعلوم أن حق الإمتياز لا يضمن إلا المبالغ المستحقة على النزىل أثناء إقامته ، بمعنى أنه لا يضمن المبالغ المستحقة عليه نتيجة إقامته مدة سابقة ، أى أن يكون حق الإمتياز معاصراً للإقامة .

وحق الإمتياز ، وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١١٤٤ مدنى ، يقع على جميع الأمتعة التى يحضرها النزىل فى الفندق وملحقاته ، مثل المنقولات والملابس والبضائع والمجوهرات التى فى حقايقه والسيارة التى يودعها جراج الفندق . ويثبت حق الفندق على هذه الأمتعة أو كانت مملوكة لغير النزىل ، والأمتعة المملوكة لغير النزىل ، إما أن تكون مملوكة للمقيمين معه بالفندق كزوجته ووالده ووالده مثلاً ، وإما أن تكون مملوكة لغيرهم .

فإذا كانت الأمتعة مملوكة للمقيمين مع النزىل فى الفندق ، فهناك قرينة على أنهم عندما وافقوا على وضع أمتعتهم قد قبلوا ضمناً أن تكون هذه الأمتعة ضامنة لاستحقاقات الفندق ، وعليه يكون للفندق حق امتياز عليها .

أما إذا كانت الأمتعة مملوكة لغير هؤلاء ، فهنا يجب التمييز بين فرضين هما (٢) :-

**\* الفرض الأول :** أن يعتقد الفندقى وقت إسخال الأمتعة أنها مملوكة للنزىل أو المقيمين معه . وفى هذا الفرض يثبت للفندقى حق الإمتياز عليها ، بشرط ألا تكون مسروقة أو ضائعة ، تأسيساً على أن المالك الحقيقى الحق فى إستردادها خلال ثلاث سنوات من تاريخ الضياع أو السرقة . وحسن النية لدى الفندقى فى الفرض الأول مقترض (٣) حتى يقوم الدليل على العكس .

**\* الفرض الثانى :** أن يثبت للغير أن الفندقى كان يعلم وقت وضع الأمتعة فى العين أنها غير مملوكة للنزىل ، الأمر الذى لا يكون للفندقى معه حق الإمتياز على تلك الأمتعة .

---

(١) المستشار محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، طبعة ١٩٧٧ ، ص ٢٢٢ وما بعدها ، ( وهذا يختلف حق الإمتياز على الأمتعة عن إلتزام النزىل بوضع المنقولات ، فحق الإمتياز يترتب فى ذمة النزىل متى كان ناشئاً عن عقد الإيلاء ، بينما الإلتزام بوضع المنقولات يقتصر على ضمان سداد مقابل الإقامة فقط ) - على حد قوله .

(٢) م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

كما أن للفندقى حق المعارضة فى نقل أمتعة النزىل قبل أن يستوفى حقه بالكامل ، فإذا أخرج النزىل أمتعته المضمولة بحق الإمتياز بغير علم الفندقى ورغم معارضته ولم يبق فى العين ما يكفى لضمان حقوقه ، بقى حق الإمتياز قائماً على الأمتعة التى نقلت ، أما إذا ثبت للغير حسن النية حق عليها ، كأن يجهل بحق الإمتياز ، فإنه لا يعتد بإمتياز الفندقى .

ومن المعلوم قانوناً أن حقوق الإمتياز مراتب ، بمعنى أن حق الإمتياز الأسبق مرتبة يستوفى قبل الأبنى مرتبة ، وإذا كانت الحقوق المتنازعة فى مرتبة واحدة ، فإنها تستوفى بنسبة قيمة كل منها ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .

والمشروع حدد مرتبة إمتياز المنشأة الفندقية بنفس المرتبة التى لإمتياز المؤجر ، فإذا تزامن الحقان قدم الأسبق فى التاريخ ، ما لم يكن غير نافذ بالنسبة إلى الآخر (١) .

## ١٦٦ - المادة ٨٩هـ - معنى - حق حبس منقولات النزىل الموجودة فى عين الإقامة :

سبق القول أن المشروع ساقى فى المادة ١١٤٤ / ٣ مدنى بين مرتبة امتياز الفندقى على أمتعة النزىل وبين مرتبة إمتياز المؤجر .

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٨٩هـ مدنى بأن يكون للمؤجر ، ضماناً لكل حق يثبت له بمقتضى عقد الإيجار ، أن يحبس جميع المنقولات القابلة للحجز الموجودة فى العين المؤجرة مادامت مثقلة بإمتياز المؤجر ولو لم تكن مملوكة للمستأجر . وللمؤجر الحق فى أن يمانع فى نقلها ، فإذا نقلت رغم معارضته أو دون علمه كان له الحق فى استردادها من الحائز لها ولو كان حسن النية ، مع عدم الإخلال بما يكون لهذا الحائز من حقوق .

---

(١) فإذا أخرج مستأجر بعض الأمتعة ونزل بها فى فندق لا يعلم صاحبة بإمتياز المؤجر ، فلا يقدم الأخير إلا إذا كان قد أبيع عليها حجزاً استحقاقياً قبل مضى الثلاثين يوماً ، أما إذا لم يحجز فيقدم إمتياز صاحب الفندق لعدم نقاذ إمتياز المؤجر فى حقه لحسن نيته . وكذلك يكون الحكم إذا نقلت الأمتعة من الفندق إلى العين المؤجرة ، وكان المؤجر حسن النية ( محمد على عرفه - التقنين المدنى الجديد - ص ٨٧٢ ) .

والمادة العاشرة من قرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ (١) أخذت بما تضمنته المادة ٥٨٩ مدني من الحق في الحبس بدون إسهاب وبصياغة غير دقيقة .

فالمنشأة الفندقية لها أن تتمسك بالحق الذي قررت المادة ٥٨٩ مدني (٢) .

فحق المنشأة الفندقية في الحبس يتمشى مع حق الامتياز المقرر لها لأن الحق الممتاز هو نفس الحق المضمون بالحبس ، والمنقولات هي نفس المنقولات ، فالحقوق التي تستحق بموجب عقد الإقامة الفندقية مضمونة أيضاً بحق الحبس ، والمنقولات التي يقع عليها حق الإمتياز هي نفس المنقولات التي يقع عليها حق الحبس .

وإنه وإن كانت الفقرة الأولى من المادة ٥٨٩ مدني قد منحت المجر الحق في حبس منقولات المستأجر ، إلا أن هذا الحق مقيد بقيد ورد في الفقرة الثانية من ذات المادة إذا كان النقل أمراً اقتضته حرفة المستأجر ، وبعبارة أخرى ، فإنه ليس للمنشأة الفندقية أن تحبس المنقولات أو تستردها إذا كان النقل أمراً اقتضته حرفة النزيل ، مثال ذلك أن تكون حرفة النزيل الإتجار في شرائط الكاسيت أو الفيديو كاسيت أو شفرات الحلاقة ووضع كمية كبيرة منها ، لا يتصور أن تكون لإستعماله في الغرفة التي نزل فيها ، ففي هذه الحالة لا تستطيع المنشأة الفندقية أن تستعمل حقها في الحبس أو الإسترداد .

وإعمالاً للفقرة الثانية المشار إليها من المادة ٥٨٩ مدني ، فإن المنشأة الفندقية لا تملك أن تحبس المنقولات أو استردادها إذا كان النقل أمراً اقتضته شؤون الحياة ، كما لو كان المنقول سيارة يستعملها النزيل في تنقلاته وإنهاء شؤونه اليومية .

كما أنه إعمالاً لذات الفقرة فإن المنشأة الفندقية لا تستطيع أن تستعمل حقها في الحبس أو الإسترداد إذا كان النزيل قد ترك في العين منقولات تقابل بمقابل إقامته أو إستربت المنشأة الفندقية منقولات تقابل لضمان الإقامة وفاء تاماً .

---

(١) أنظر بند ( ١٥٧ ) .

(٢) قارن ، م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

## ١٦٢ - المادة ٣١٧ مرافعات - حق توقيع الحجز التحفظى على منقولات النزول الموجودة فى عين الإقامة .

تأسيساً على مساواة المشرع فى المادة ١١٤٤ / ٣ منى بين مرتبة إمتياز الفندقى على أمتعة النزول وبين مرتبة إمتياز المؤجر . فإن المنشأة الفندقية ، من ثم ، لها أنت تتمسك بنص المادة ٣١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى تمنح المؤجر الحق فى أن يوقع فى مواجهة المستأجر الحجز التحفظى على المنقولات الموجودة فى العين المؤجرة وذلك ضماناً لحق الإمتياز المقرر له قانوناً (١) .

فالمنشأة الفندقية ، وفقاً لما تقدم ، تتمتع بحق ثالث هو الحق فى توقيع الحجز التحفظى على منقولات النزول الموجودة فى عين الإقامة إقتضاء لحق محقق الوجود وحال الأداء ، المتمثل فى مقابل الإقامة ومقابل الوجبات ومقابل الخدمات التى تقدمها المنشأة الفندقية ولتتم بسدادها النزول (٢) .

وأهمية الحجز التحفظى أن المنشأة الفندقية تستطيع توقيعه دون أن يكون لديها سند تنفيذى (٣) ، فهى تستطيع توقيعه دون أن يكون بيدها حكم قضائى ، ويكفى المنشأة الفندقية أن تقدم عقد الإقامة الفندقية الموقع عليه من النزول إلى قاضى التنفيذ مرفقاً بعريضة مسببة تشتمل على بيان وإثبات للمنقولات المطلوب توقيع الحجز التحفظى عليها ، وللقاضى قبل إصدار أمره أن يجرى تحقيقاً مختصراً إذا لم تكفه المستندات المؤيدة للطلب .

ويجب أن تعلن المنشأة الفندقية الحاجة إلى النزول المحجوز عليه محضر الحجز والأمر الصادر به إذا لم يكن قد أعلن به من قبل ذلك خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه وإلا اعتبر كأن لم يكن .

---

(١) مادة ٣١٧ - المؤجر المعار أن يوقع فى مواجهة المستأجر من الباطن الحجز التحفظى على المنقولات والشركات والمصنوعات الموجودة بالعين المؤجرة وذلك ضماناً لحق الإمتياز المقرر له قانوناً ويجوز له ذلك أيضاً إذا كانت تلك المنقولات والشركات والمصنوعات قد نقلت بدون رضاه من العين المؤجرة ما لم يكن قد مضى على نظرها ثلاثون يوماً .

(٢) تنص المادة ١٧ من القانون رقم ١ / ١٩٧٣ على أن يحدد وزير السياحة أسعار الإقامة ورسوم الدخول والارتداد وأسعار الوجبات والمأكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التى تقدمها المنشأة وذلك دون التقيد بإحكام قوانين التموين والتسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

(٣) مادة ٣١٩ مرافعات .



كما يجب على المنشأة الفندقية خلال الثمانية أيام المشار إليها في الفقرة السابقة أن ترفع أمام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

فإذا وقع الحجز التحفظي على النحو السابق تبيانه تعين حارس على المنقولات ، وإمتنع بذلك أن تنتقل إلى الغير ، وإلا كانت هناك مسئولية جنائية على الحارس ، بالإضافة إلى أن حق الإمتياز يظل قائماً متى وقع الحجز التحفظي في ميعاده حتى لو إنتقلت حيازة المنقولات إلى مشتر حسن النية .

## ١٦٣ - التقادم المسقط لحقوق الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم . مدته سنة :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٨ مدنى على أن تتقادم بسنة واحدة الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم .

والتقادم السنوى مؤسس على قرينة الوفاء ، إلا أنها قابلة لإثبات العكس وفقاً لما تقتضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٧٨ مدنى بوجوب على من يتمسك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً .

وهذه اليمين يوجهها القاضى من تلقاء نفسه وتوجه إلى ورثة المدين أو أوصيائهم ، إن كانوا قُصراً ، بأنهم لا يعلمون بوجود الدين أو يعلمون بحصول الوفاء ، فإذا تم حلف اليمين سقط الدين بالتقادم ، وإن نكل ثبت الدين ولا يتقادم بعد ذلك إلا بخمس عشرة سنة من وقت صدور الحكم أو من وقت النكول إذا لم يصدر الحكم .



## المبحث الرابع الحجوزات الفندقية

### ١٦٤ - إشارة موجزة :

سبققت الإشارة إلى أن العقد تطابق إرادتين أو أكثر على إنشاء إلزام أو نقله أو تعديله أو زواله<sup>(١)</sup>

كما سبققت الإشارة الى تعدد العلاقات القانونية فى العقد السياحى<sup>(٢)</sup> والطبيعة القانونية للعقد السياحى<sup>(٣)</sup> .

كما سبق الإشارة الى أن عقد الإقامة الفندقية عقداً مركباً<sup>(٤)</sup> يحقق أغراضاً تهدف إليها فى العادة عدة عقود مختلفة .

فالعقد الإقامة الفندقية يحقق الأغراض التى يتوصل اليها عادة بمقد الإيجار ، فيما يتعلق بالغرفة التى يقيم فيها النزول ، وعقد العمل فيما يتعلق بالخدمة ، وعقد البيع فيما يتعلق بالطعام والشراب ، والوديعة فيما يتعلق بحفظ الاشياء التى يأتى بها المسافرون والنزلاء .

وعقد الإقامة الفندقية ، فى إنعقاده ، يتخذ صورة حجز غرفة أو جناح فى المنشأة الفندقية . وقد أوجبت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ أن يتضمن حجز الغرف بالمنشآت الفندقية بياناً بالخدمات ؛ وفى حالة تقديمها من شركات السياحة ، أوجبت ذات المادة ، أن تتضمن كافة المعلومات الضرورية بالتفصيل ولا يصبح الحجز نهائياً إلا بعد حصول الطالب على مستند كتابى من الموظف المختص بالفندق .

ويتوجب على إعتبار الحجز نهائياً ، إنعقاد عقد الإقامة الفندقية وصيرورته ، من ثم ، ملزماً للطرفين ، وفقاً للأحكام المنصوص عليها فى قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ .

---

(١) بند (١١٩) .

(٢) بند (١٢٣) .

(٣) بند (١٢٤) .

(٤) بند (١٤٥) .

## ١٦٥ - القانون الواجب التطبيق على المازانات الفندقية والسياحية :

من المقرر أن القانون الواجب التطبيق على المازانات التي تنشأ عن الإلتزامات التي مصدرها القانون هو القانون الذي أنشأها ، فإن كانت هذه الإلتزامات قد نشأت عن التشريعات الفندقية والسياحية فإن هذه التشريعات التي أنشأتها هي الواجبة التطبيق .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون (١) .

## ١٦٦ - الضمان المالي في العقود السياحية وعقد الإقامة الفندقية :

سبقت الإشارة إلى أن العقد السياحي قد يبرم بين وكالة للسفر والسياحة وبين العميل أو مجموعة من العملاء ، وقد يبرم بين وكالة السفر والسياحة وبين شركات الطيران وشركات النقل والفنادق والمطاعم محلية كانت أم أجنبية .

كما أن عقد الإقامة الفندقية قد يبرم بين المنشأة الفندقية وبين العميل مباشرة ، كما قد يبرم بين المنشأة الفندقية وبين وكالة السفر والسياحة محلية كانت أم أجنبية .

وغنى عن البيان فإن وكالة السفر والسياحة قد تكون المالك للمنشأة الفندقية وتعاقد مع وكالة أخرى لتنفيذ لبرنامج أعنته الأولى ، وقد يكون العقد المبرم بينهما لإقامة الافواج السياحية التي تجلبها الثانية للأولى . ففي الإقتراض الأول تكون بصدد تنفيذ ( عقد سياحي ) لإشتماله على الإقامة والسفر والزيارة والترفيه ، أما في الصورة الثانية فتكون بصدد ( عقد إقامة فندقية ) لإشتماله على الإقامة دون غيرها .

وتأكيداً لجدية التعامل وتوفيراً للسيولة النقدية ، فإن الشركات السياحية في علاقاتها بعضها البعض تشتترط تقديم ( ضماناً مالياً ) لتنفيذ تعهداتها قبل شركات النقل والفنادق والمطاعم ،

---

(١) نغفر مدني ، ١٠ / ٥ / ١٩٧٢ ، المص ٢٢ ، عدد ٢ ، ص ٨٢٩ ، القاعدة ١٢٢ ، المستشار محمد سعد الدين ، مرجع

القاضي في المازانات المدنية والتجارية ، ج ٦ ، ١٩٧٦ ، بند ١٩٢ ، ص ١٤٢ .

ويكون هذا الضمان المالى ، أيضاً ، بمثابة إلزام فى حالة إخلال الشركة الحاجزة بتعهداتها أو فى حالة عدولها عن تنفيذ العقد السياحى أو عقد الإقامة الفندقية بعد إنتضاء مهلة العدول .

والضمان المالى الذى تستلزمه الشركات السياحية والمنشآت الفندقية لا يخرج عن كونه **(عربوناً)** على النحو المنصوص عليه فى المادة ١٠٢ من القانون المدنى التى تقضى فى فقرتها الأولى بأن دفع العربون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق فى العدول عنه ، إلا إذا قضى الاتفاق بغير ذلك . فإذا عدل من دفع العربون ، فقدّه . وإذا عدل من قبضه ، رد ضيعفه . هذا ولو لم يترتب على العدول أى ضرر وفقاً لما تقضى الفقرة الثانية من ذات المادة .

ويلاحظ أن نص المادة ١٠٢ مدنى المشار إليها يترتب إلزاماً بدفع قيمة العربون فى ذمة الطرف الذى عدل عن العقد لا تعويضاً عن الضرر الذى أصاب الطرف الآخر من جراء العدول ، فإن الإلتزام موجود حتى ولو لم يترتب على العدول أى ضرر كما هو صريح النص ، بل تفسيراً لنية المتعاقدين ، فقد إفتقر المشرع أن المتعاقدين أرادا إثبات حق العدول لكل منهما فى مقابل الإلتزام بدفع قدر العربون فجعل **العربون مقابلاً لحق العدول** وفى هذا يختلف العربون عن الشرط الجزائى ، فإن هذا الشرط تقدير إتفق عليه المتعاقدين لقيمة التعويض عن الضرر الذى ينشأ من الإخلال بالعقد ، ومن ثم جاز للقاضى تخفيض التقدير إذا كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة ، بل جاز له ألا يحكم به أصلاً إذا لم يلحق الدائن أى ضرر .

أما إذا إتفق المتعاقدان صراحة أو ضمناً على أن دفع العربون إنما كان لتأكيد العقد لا لإثبات حق العدول يجب مراعاة ما إتفقا عليه ، فلا يجوز لأيهما العدول عن العقد . ويجرى على العقد المبرم ، حينئذ ، القواعد العامة التى تجرى على سائر العقود من جواز المطالبة بالتنفيذ العينى أو بالتعويض أو بالقسح ، وإذا فسح العقد وترتب على الفسخ تعويض فليس من الضرورى أن يقدر التعويض بقدر العربون فقد يكون أكثر أو أقل بحسب جسامه الضرر .

## ١٦٧ - مهلة إلغاء أو تعديل الحجزات الفندقية :

تختلف مهلة الإلغاء أو التعديل للحجز الفندقى عما إذا كان الحاجر (فرداً) أو (مجموعة لا يزيد عددها عن عشرة أفراد) أو (مجموعة يزيد عددها عن عشرة أفراد) .

فإذا أراد الحاجر الفرد إلغاء حجزه أو تعديله فعليه إخطار الفندق بالإلغاء أو التعديل قبل (١٤) يوماً من الموعد الذى يبدأ فيه سريان الحجز <sup>(١)</sup> .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المجموعة التى لا يزيد عدد أفرادها عن عشرة .

ومهلة الإلغاء أو التعديل المتقدم ذكرهما تسرى على المنشآت الفندقية الثابتة ، أما بالنسبة لفنادق العائمة <sup>(٢)</sup> فتكون المهلة حينئذ قبل (٢٨) يوماً من الموعد الذى يبدأ فيه سريان الحجز .

أما بالنسبة للمجموعات التى يزيد عددها عن عشرة أفراد فيشترط الإخطار بالإلغاء أو التعديل :

١ - قبل ثلاثين يوماً بالنسبة لفنادق القاهرة والجيزة .

٢ - قبل خمسة وأربعين يوماً بالنسبة لفنادق باقى مدن الجمهورية والباخر السياحية المتحركة .

هذا ما لم يتفق الطرفان على ذلك

## ١٦٨ - إستبدال فوج سياحى بأخر . حظر خاص بالشركات السياحية المحلية :

تقضى المادة الخامسة من قرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ بأنه فى حالة حجز إحدى الشركات المحلية فى أحد الفنادق لفوج خاص بشركة أجنبية فإنه لا يجوز للشركة المحلية أن تستبدل الفوج الوارد اسمه وعدده بإخطار الحجز بفوج تابع لشركة أخرى غير المخطر عنها .

---

(١) المقصود بسريان الحجز فى المادة الرابعة من قرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ ، بدء تنفيذ عقد

الإقامة الفندقية ، وبعبارة أخرى بدء شغل الغرفة أو الجناح المحجز .

(٢) البواخر السياحية المنتقلة بين غيرها .

## ١٦٩ - إجراءات إخطار الفندق بإلغاء حجز أحد الافواج السياحية لديه :

تنص المادة السادسة من قرار وزير السياحة المشار اليه بأنه في حالة حجز إحدى الشركات المحلية في أحد الفنادق لفوج خاص بشركة أجنبية وأخطرت الشركة الأخيرة بإلغاء رحلة هذا الفوج يجب على الشركة الحائزة أن تخطر الفندق بهذا الإلغاء .

### وتعرض الشركة المحلية الحائزة على الفندق :

- ١ - إما إلغاء الحجز مع الإلتزام بما يترتب على الإلغاء من نتائج وأثار .
  - ٢ - أو إستئذان الفندق في إحلال فوج لشركة أخرى أجنبية مكان الفوج الذي أُلغى حضوره .
  - ٣ - أو منحها أولوية شغل الأماكن التي كانت محجوزة للفوج الملغى أو بعضها خلال فترة يتفق عليها في حالة عدم وجود من يشغل هذه الأماكن في قائمة إنتظار الفندق .
- والفندق ، في الحالة الماثلة ، مجموعة من البدائل ، يختار منها ما يراه مناسباً له ، هي كما يلي :-

### البديل الأول : إعتبار الحجز لاغٍ وتنفيذ نصوص إتفاق الحجز .

**البديل الثاني :** إعفاء الشركة الحائزة من جزاء الإلغاء إن كان الإلغاء قد تم في الفترة التي توجب توقيع الجزاء ، وذلك في حالة وجود من يشغل الأماكن التي خلت نتيجة الإلغاء في قائمة الإنتظار ولم يترتب على الإلغاء خسارة للفندق .

**البديل الثالث :** موافقة الفندق كتابة على قبول تحويل الحجز بمعرفة الشركة الحائزة إلى فوج شركة أجنبية أخرى تعمل مع نفس الشركة الحائزة .

**البديل الرابع :** مطالبة الشركة الحائزة بداء جزاء الالغاء إن كان الإلغاء قد تم في الفترة التي تستوجب ذلك وتعذر ملء الفراغ .

ومع ذلك يجوز للفندق وفق تقديره وسابق معاملاته مع الشركة الحائزة يعفيها من أداء الجزاء بالكامل أو بعضه .

## ١٧٠ - التعويض :

إذا تم إلغاء الحجز أو تعديله بعد مهلة الإلغاء أو التعديل التي حددها المشرع في المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ ، إلزام طالب الحجز أو الشركة الحاضرة ، وفقاً لنص المادة السابعة من ذات القرار ، بإداء التعويض للفندق أو الباخرة على النحو التالي :

- ١ - قيمة الخدمات المطلوبة بالكامل للإقامة ثلاث ليالٍ إذا كان الحجز سائراً خلال الموسم .
- ٢ - قيمة الخدمات المطلوب للإقامة ليلة واحدة في غير الموسم .
- ٣ - قيمة الخدمات المطلوبة للرحلة بالكامل في الباخرة المتحركة إذا تعذر شغل الأماكن التي أُلغى حجزها قبل بدء الرحلة .

## ١٧١ - الحجزات الوهمية :

منح المشرع للمنشآت الفندقية حق رفض طلبات الحجز التي ترد إليها من الشركات السياحية التي يتكرر إلغاء طلبات الحجز المقمنة منها دون وجود أسباب جدية تبرر ذلك <sup>(١)</sup> ، وتخطر وزارة السياحة بإسماء هذه الشركات .

## ١٧٢ - الفترات الموسمية :

- حددت المادة التاسعة من القرار الوزاري المشار إليه الفترات الموسمية على النحو التالي :-
- أولاً :** الفترة من أول سبتمبر حتى ٢٠ إبريل بالنسبة لفنادق المدن الواقعة على شاطئ البحر الأبيض .
- ثانياً :** الفترة من أول سبتمبر حتى ٢٠ إبريل بالنسبة لفنادق مدن محافظات قنا وأسوان والبحر الأحمر .
- ثالثاً :** طوال السنة بالنسبة لفنادق محافظة القاهرة والجيزة والباخرة السياحية المتحركة .

تم بحمد الله

(١) وهي ما يطلق عليها الحجزات الوهمية .





## فهرس

### المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والفندقى

البند	الصفحة
إهداء	٣
مقدمة	٥
<b>الباب الأول</b>	
ملاحق التشريعات السياحية والفندقية من خلال مبادئ القانون	٧
<b>فصلٌ وحيد</b>	
خصائص وأقسام القاعدة القانونية	٩
<b>المبحث الأول</b>	
<b>خصائص القاعدة القانونية</b>	
١ - تعريف القانون	١١
٢ - القاعدة القانونية مجموعة قواعد سلوك	١٢
٣ - القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة	١٢
٤ - القاعدة القانونية قاعدة ملزمة	١٣

١٣	القاعدة القانونية والقواعد القانونية الأخرى	٥ -
	المبحث الثاني	
	أقسام القاعدة القانونية	
	المطلب الأول	
	تقسيم القانون من حيث موضوع العلاقات التي يحكمها	
١٤	التفرقة بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي	٦ -
١٥	أقسام القانون الوضعي . ومعايير التفرقة بينها	٧ -
١٦	القانون العام وفروعه	٨ -
١٦	(١) القانون النولي العام	
٢٣	(٢) القانون الدستوري	
٢٣	(٣) القانون الإداري	
٢٣	(٤) القانون المالي	
٢٤	(٥) القانون الجنائي	
٢٤	القانون الخاص وفروعه	٩ -
٢٤	(١) القانون المدني	
٢٥	(٢) قانون المرافعات المدنية والتجارية	
٢٥	(٣) القانون التجاري	

٢٦	..... (٤) القانون البحرى	
٢٧	..... (٥) القانون الجوى	
٣١	..... (٦) قانون العمل	
٣٢	..... (٧) القانون الدولى الخاص	
	التشريعات السياحية والفندقية وعلاقتها بفروع	١٠ -
٣٣	..... القانون العام والقانون الخاص	
<p style="text-align: center;"><b>المطلب الثانى</b></p> <p style="text-align: center;"><b>تقسيم القاعدة القانونية من حيث قوتها</b></p> <p style="text-align: center;"><b>الإلزامية</b></p>		
٣٤	..... القواعد الآمرة	١١ -
٣٥	..... القواعد المكملة	١٢ -
٣٦	..... النظام العام والآداب	١٣ -
<p style="text-align: center;"><b>المبحث الثالث</b></p> <p style="text-align: center;"><b>مصادر القاعدة القانونية فى القانون المصرى</b></p>		
٣٧	..... تقسيم المصادر الرسمية والمصادر التفسيرية	١٤ -

<b>المطلب الأول</b>	
<b>التشريع</b>	
٣٨	١٥- السلطة التي تملك سن التشريع .....
٣٩	١٦- أنواع التشريعات وتدرجها في القوة .....
٣٩	١٧- نفاذ التشريع .....
٤٠	١٨- إصدار التشريع .....
٤٠	١٩- نشر التشريع .....
٤١	٢٠- إلغاء التشريع .....
٤٢	٢١- الرقابة القضائية على دستورية القوانين في مصر .
	٢٢- تعليمات وزارة السياحة ومدى مشروعيتها . رأينا
٤٣	الخاص .....
<b>المطلب الثاني</b>	
<b>العرف</b>	
٤٤	٢٣- تعريفه .....
٤٥	٢٤- أركان العرف .....
٤٦	٢٥- مزايا العرف .....
٤٧	٢٦- عيوب العرف .....
٤٧	٢٧- التفرقة بين العرف والعادة الإتفاقية .....
٤٨	٢٨- أثر العرف في النشاط السياحي والفندقي .

### المطلب الثالث

#### مبادئ الشريعة الإسلامية

- ٢٩- مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً رسمياً للقانون  
المصرى فى مسائل الوقف والأحوال الشخصية . ٤٩
- ٣٠- مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً رسمياً إحتياطياً  
للقانون المصرى فى غير مسائل الوقف والأحوال  
الشخصية ٤٩

### المطلب الرابع

#### مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة

- ٣١- مبادئ القانون الطبيعى . إحالة ٥١
- ٣٢- قواعد العدالة ٥١

### المطلب الخامس

#### الفقه

- ٣٣- الفقه مصدر تفسيرى فى القانون المصرى ٥١

## المطلب السادس القضاء

- ٢٤- القضاء مصدر تفسيري في القانون المصري ..... ٥١
- ٢٥- وظيفة محكمة النقض ..... ٥٢
- ٣٦- الدعوة إلى إنشاء نيابة و دائرة قضائية متخصصة  
للشئون والمنازعات السياحية والفندقية . ..... ٥٣

## الباب الثانى

- ٥٥ النشاط السياحى والفندقى فى مصر

## الفصل الأول

- ٥٧ الهيكل التنظيمى للنشاط السياحى والفندقى

## المبحث الأول

### الهيئات والمنظمات السياحية المحلية

- ٣٧- المجلس الأعلى للسياحة ..... ٥٩
- ٣٨- وزارة السياحة ..... ٦١
- ٣٩- الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى ..... ٦٤
- ٤٠- الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة ..... ٦٧

٧١	.....	٤١- الهيئة العامة للتنمية السياحية
٧٦	.....	٤٢- أكاديمية الدراسات السياحية
٧٨	.....	٤٣- الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات
٨١	.....	٤٤- الإتحاد المصرى للغرف السياحية
٨٨	.....	٤٥- الغرف السياحية
٩٨	.....	٤٦- صندوق التنشيط السياحى
١٠٦	.....	٤٧- نقابة المرشدين السياحيين
١٠٩	.....	٤٨- مكاتب السياحة الداخلية

## المبحث الثانى

### تحديد المنشآت السياحية والفندقية

١١٣	.....	٤٩- تمهيد
١١٥	.....	٥٠- المحال العامة غير السياحية . إجماليات
١١٦	.....	٥١- المنشآت السياحية والفندقية غير الإستثمارية
١١٩	.....	٥٢- المنشآت السياحية والفندقية الإستثمارية
١٢٣	.....	٥٣- الشركات السياحية غير الاستثمارية
١٢٣	.....	٥٤- الشركات السياحية الإستثمارية

١٢٥	الفصل الثانى	
	أركان النشاط السياحى	
١٢٧	تمهيد	٥٥
	المبحث الأول	
	السائح	
١٢٩	تعريف السائح	٥٦
	المطلب الأول	
	مركز الأجانب فى القانون الدولى	
١٣٠	المقصود بالأجنبى	٥٧
١٣٢	الحرية المقيدة للدولة فى تنظيم مركز الأجانب	٥٨
١٣٥	حق الأجنبى فى دخول إقليم الدولة	٥٩
	القيود المفروضة على الدولة فى معاملة الأجنبى فى إقليمها	٦٠
١٣٧	إقليمها	
١٤٠	الخروج الإختيارى والإجبارى من إقليم الدولة	٦١
	المطلب الثانى	
	مركز الأجانب فى التشريع المصرى	
١٤٣	الامتيازات الأجنبية فى مصر . إجماليات .	٦٢



١٤٤	.....	٦٣- حقوق الأجنبي في التشريع المصرى المعاصر
١٤٦	.....	٦٤- تعريف الأجنبي في القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ المعدل
١٤٦	.....	٦٥- القواعد العامة لدخول الأجانب أراضي مصر
١٤٨	.....	٦٦- تأشيرات الدخول الدبلوماسية
١٥٠	.....	٦٧- تأشيرات الدخول العادية
١٥١	.....	٦٨- التأشيرات السياحية الفردية
١٥١	.....	٦٩- التأشيرات السياحية الجماعية
١٥٢	.....	٧٠- ريانة السفن والطائرات ، إلتزام خاص
١٥٣	.....	٧١- تسجيل الأجانب
١٥٤	.....	٧٢- مديرو المنشآت الفندقية ، إلتزام خاص
١٥٥	.....	٧٣- واجبات الأجنبي خلال فترة إقامته في مصر
١٥٦	.....	٧٤- أصحاب الأعمال ، إلتزام خاص
		٧٥- السلطات الممنوحة لمدير عام مصلحة الجوازات
١٥٦	.....	والجنسية والهجرة
١٥٧	.....	٧٦- إقامة الأجانب في مصر
١٥٧	.....	٧٧- الفئة الأولى ، الأجانب ذوو الإقامة الخاصة
١٥٩	.....	٧٨- الفئة الثانية ، الأجانب ذوو الإقامة العادية
١٥٩	.....	٧٩- الفئة الثالثة ، الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة
١٥٩	.....	٨٠- الإقامة الثلاثية
١٦٠	.....	٨١- الإقامة المؤقتة لغير السياحة
١٦٢	.....	٨٢- الإقامة المؤقتة للسياحة

١٦٢	إذن التقييد .....	٨٣ -
١٦٣	مخالفة الغرض من ترخيص الدخول أو الإقامة .....	٨٤ -
١٦٣	المتنقون بالإقامة الخاصة .....	٨٥ -
١٦٣	الإبعاد .....	٨٦ -
١٦٥	لجنة الإبعاد .....	٨٧ -
١٦٦	المعفون من أحكام القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ المعدل ....	٨٨ -
١٦٨	منع الأجنبي من دخول الأراضي المصرية .....	٨٩ -
١٦٩	تعليمات النيابة العامة بشأن الأجانب .....	٩٠ -
<h3>المبحث الثاني</h3> <h3>شركات ووكالات السفر والسياحة</h3>		
١٧٢	تمهيد .....	٩١ -
<h3>المطلب الأول</h3> <h3>الشركات السياحية في القانون المصري</h3>		
١٧٤	فكرة عامة .....	٩٢ -
١٧٥	تحديد الشركات السياحية في القانون المصري .....	٩٣ -
١٧٦	شروط منح الترخيص للشركات السياحية المصرية .....	٩٤ -
	شروط منح الترخيص للشركات السياحية الأجنبية في .....	٩٥ -
١٧٧	إنشاء شروعات لها في مصر .....	٩٦ -

١٧٨	٩٦- شروط منح الترخيص للشركات السياحية المصرية ذات المركز المالي الأجنبي
١٧٩	٩٧- الترخيص للشركات السياحية فى إقامة منشآت فندقية أو سياحية .
١٧٩	٩٨- فروع الشركات السياحية المصرية داخل مصر وخارجها
١٨٠	٩٩- إجراءات الحصول على ترخيص بمزاولة النشاط السياحى
١٨١	١٠٠- الشروط الواجب توافرها فى المركز الرئيسى للشركات السياحية وفروعها المحلية
١٨٢	١٠١- الشروط الواجب توافرها فى المدير المسئول للشركة السياحية
١٨٣	١٠٢- التأمين المالى
١٨٣	١٠٣- الحد الأدنى لوسائل النقل لشركات النقل السياحى
١٨٥	١٠٤- التنازل عن الترخيص أو تعديل النظام الأساسى للشركة
١٨٥	١٠٥- إلتزامات الشركات السياحية
١٨٨	١٠٦- سجل الشركات السياحية بوزارة السياحة
١٨٩	١٠٧- الضبطية القضائية للعاملين بوزارة السياحة
١٨٩	١٠٨- لجنة فض المنازعات واختصاصاتها
	١٠٩- إجراءات ومواعيد عرض المنازعات والشكاوى على لجنة

١٩٠	..... فض المنازعات وكيفية الفصل فيها
١١٠	..... وقف نشاط الشركة بين وزير السياحة والنيابة العامة
١٩١	..... والقضاء
١٩٢	..... قرار وقف نشاط الشركة الصادر من النيابة العامة
١٩٣	..... الجرائم الماسة بأمن النولة
١٩٥	..... الجرائم الماسة بالإقتصاد القومى
١١٤	..... قرار وقف نشاط الشركة الصادر من رئيس المحكمة
١٩٧	..... الابتدائية
١٩٩	..... إلغاء ترخيص الشركة السياحية
١١٦	..... وقف نشاط الشركة لمدة ستة أشهر بدلاً من إلغاء
١٩٩	..... الترخيص
٢٠٠	..... العقوبات
<p style="text-align: center;"><b>المطلب الثانى</b>  <b>التكليف القانونى للعلاقة بين وكالة السفر</b>  <b>والسياحة وعمالها</b></p>	
٢٠٠	..... فكرة عامة
٢٠١	..... العقد تعريفاً
٢٠٢	..... تفسير العقد
٢٠٤	..... تكيف العقد

١٢٢-	تحديد نطاق العقد . تطبيقات في المجال السياحي
٢٠٥	والفئتي .....
١٢٣-	تعدد العلاقات القانونية في العقد السياحي
٢٠٧	.....
١٢٤-	الطبيعة القانونية للعقد السياحي
٢١٠	.....
<p style="text-align: center;"><b>المبحث الثالث</b> <b>المنشآت الفندقية</b></p>	
١٢٥-	إحالة وتقسيم
٢١٣	.....
<p style="text-align: center;"><b>المطلب الأول</b> <b>إلتزامات المنشآت الفندقية قبل النولة</b></p>	
١٢٦-	حدود ولاية وزارة السياحة . ولاية ممتدة
٢١٥	.....
١٢٧-	إجراءات إستصدار الترخيص بالمنشأة الفندقية
٢١٦	.....
١٢٨-	السياحية
٢١٦	.....
١٢٨-	الجهات الحكومية التي تخاطبها وزارة السياحة
٢١٦	.....
١٢٨-	لإستكمال إصدار التراخيص النهائية للمنشآت
٢١٦	.....
١٢٩-	الفندقية والسياحية
٢١٨	.....
١٢٩-	التراخيص السياحية
٢٢٠	.....
١٣٠-	الترخيص الأول . ترخيص إقامة منشأة فندقية
٢٢٠	.....
٢٢٠	وسياحية

٢٢٠	.....	١٣١- الترخيص الثاني . ترخيص مزاوله ألعاب القمار
	.....	١٣٢- الترخيص الثالث . ترخيص بيع أو تقييم مشروبات
٢٢٢	.....	روحية أو مخمرة
	.....	١٣٣- الترخيص الرابع . ترخيص بعزف الموسيقى والرقص
٢٢٤	.....	والغناء
٢٢٥	.....	١٣٤- الترخيص الخامس . ترخيص الاستغلال
٢٢٦	.....	١٣٥- محظورات منح التراخيص السياحية
	.....	١٣٦- أثر وفاة المرخص له بالمنشأة الفندقية أو السياحية
٢٢٧	.....	على سريان التراخيص السياحية
٢٢٧	.....	١٣٧- التنازل عن ترخيص المنشأة الفندقية أو السياحية
	.....	١٣٨- النساء اللاتي يعملن بالمنشآت الفندقية والسياحية
٢٢٨	.....	حكم خاص
	.....	١٣٩- حظر ارتكاب أفعال مخلة بالحياء أو مخالفة للنظام
٢٣٠	.....	العام أو الآداب في المنشآت الفندقية والسياحية
	.....	١٤٠- إلزام المنشآت الفندقية والسياحية بالأسعار وفقاً
٢٣١	.....	لتصنيفها سياحياً
٢٣٢	.....	١٤١- إجراءات تعديل الأسعار والدرجة السياحية
	.....	١٤٢- لجنة فحص الاعتراضات على قرار التصنيف وتحديد
٢٣٣	.....	الأسعار
٢٣٣	.....	١٤٣- أحوال إلغاء رخصة المنشأة الفندقية أو السياحية

المطلب الثاني		
إلتزامات المنشآت الفندقية قبل النزول		
٢٣٤	تقسيم	١٤٤ -
الفرع الأول		
الإلتزامات الفندقية المهنية		
٢٣٥	عقد الإقامة الفندقية . عقد مُركَّب	١٤٥ -
٢٣٧	صيرورة عقد الإقامة الفندقية ملزماً للمتعاقدین	١٤٦ -
٢٣٨	الإلتزامات الفندقية الخاصة بالإقامة	١٤٧ -
٢٣٩	الإلتزامات الفندقية الخاصة بالمأكولات والمشروبات	١٤٨ -
الفرع الثاني		
الوديعة الفندقية		
المسئولية المدنية والمسئولية الجنائية		
٢٤٠	تعريف	١٤٩ -
٢٤١	الوديعة الفندقية في القانون المدني	١٥٠ -
	سريان نص المادة ٢٤١ من قانون العقوبات المؤتم	١٥١ -
٢٤٢	لخيانة الأمانة على الوديعة الفندقية	
٢٤٦	إثبات الإيداع ، منبياً ، تجارياً ، جنائياً	١٥٢ -

٢٤٧	..... حدود التعويض	١٥٣
	مادة ٧٢٨ مدنى - التقادم المسقط لحق النزىل	١٥٤
٢٤٨	..... والمسافر مدته ستة أشهر .	
٢٤٩	..... الجزاء الجنائى للوبعة الفندقية	١٥٥
<p style="text-align: center;"><b>المطلب الثالث</b> <b>إلتزامات النزىل قبل المنشأة الفندقية</b></p>		
٢٥٠	..... تقسيم	١٥٦
<p style="text-align: center;"><b>الفرع الأول</b> <b>جريمة الإمتناع عن دفع ثمن الطعام أو</b> <b>الشرب</b></p>		
٢٥١	..... المادة ٣٢٤ مكرراً عقوبات	١٥٧
٢٥١	..... الأفعال المؤتمة وفقاً لنص م ٣٢٤ مكرراً ع .	١٥٨
<p style="text-align: center;"><b>الفرع الثانى</b> <b>إلتزامات النزىل وإمتيازات المنشأة الفندقية</b></p>		
٢٥٤		
	..... المادة العاشرة من قرار وزير السياحة	١٥٩



٢٥٤	رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤
١٦٠	المادة ١١٤٤ مدنى - حق إمتيازات الفندق على أمتعة النزيل
٢٥٤	
١٦١	المادة ٥٨٩ مدنى - حق حبس منقولات النزيل الموجودة فى عين الإقامة .
٢٥٦	
١٦٢	المادة ٣١٧ مرافعات - حق توقيع الحجز التحفظى على منقولات النزيل الموجودة فى عين الإقامة
٢٥٨	
١٦٣	التقادم المسقط لحقوق الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وضمن الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم مدته سنة .
٢٥٩	
<p>المبحث الرابع</p> <p>الحجوزات الفندقية</p>	
٢٦٠	إشارة موجزة
١٦٤	
١٦٥	القانون الواجب التطبيق على المنازعات الفندقية
٢٦١	والسياحية.
١٦٦	الضمان المالى فى العقود السياحية وعقود الإقامة الفندقية
٢٦١	
١٦٧	مهلة إلغاء أو تعديل الحجوزات الفندقية
٢٦٣	
١٦٨	إستبدال فوج سياحى بآخر . حظر خاص بالشركات

٢٦٣	السياحية المحلية	
	إجراءات إخطار الفندق بإلغاء حجز أحد الأفواج	١٦٩-
٢٦٤	السياحية لديه	
٢٦٥	التعويض	١٧٠-
٢٦٥	الحجوزات الوهمية	١٧١-
٢٦٥	الفترات الموسمية	١٧٢-
<div style="text-align: center;"> ★                      ★  ★ </div>		



## مؤلفات الدكتور عادل محمد خير

- ١ موسوعة قوانين السياحة. (الطبعة الأولى - ١٩٨٤)
- ٢ مقدمة في القانون المصري. باللغة الإنجليزية. (الطبعة الأولى - ١٩٨٤)
- ٣ الجرائم السياحية في التشريع المصري. (الطبعة الأولى - ١٩٨٩)
- ٤ مبادئ القانون في مجال التشريعات السياحية. (الطبعة الأولى - ١٩٨٩)
- ٥ مبادئ القانون في مجال التشريعات السياحية. (الطبعة الثانية - ١٩٩٠)
- ٦ التنظيم القانوني للإرشاد السياحي في مصر. (الطبعة الأولى - ١٩٩١)
- ٧ حدود وحالات الاختصاص الدولي للمحاكم المصرية، باللغتين العربية والإنجليزية. (الطبعة الأولى - ١٩٩١)
- ٨ الوجيز في المنظمات الدولية والمنظمات السياحية الدولية. (الطبعة الأولى - ١٩٩٢)
- ٩ التنظيم القانوني للتعامل بالنقد الأجنبي في المنشآت السياحية والفندقية، جرائم النقد السياحي. (الطبعة الأولى - ١٩٩٢)
- ١٠ التنظيم القانوني للإرشاد السياحي في مصر. (الطبعة الثانية - ١٩٩٢)
- ١١ المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والفندقي. (الطبعة الأولى - ١٩٩٢)
- ١٢ حدود وحالات الاختصاص الدولي للمحاكم المصرية، بالعربية والإنجليزية. (الطبعة الثانية - ١٩٩٣)
- ١٣ الجرائم السياحية في التشريع المصري. (الطبعة الثانية - ١٩٩٣)
- ١٤ عقود البيع الدولي للبضائع من خلال إتفاقية فيينا وجهود لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي والفرقة التجارية الدولية، بالعربية والإنجليزية. (الطبعة الأولى - ١٩٩٤)
- ١٥ حجية ونفاذ أحكام المحكمين وإشكالاتها محلياً ودولياً. (الطبعة الأولى - ١٩٩٥)
- ١٦ الأجانب في القانون الدولي المعاصر والتشريع المصري. (الطبعة الأولى - ١٩٩٥)
- ١٧ مقدمة في قانون التحكيم المصري رقم ٢٧/ ١٩٩٤. (الطبعة الأولى - ١٩٩٥)
- ١٨ حصانة المحكمين مقارناً بحصانة القضاء. (الطبعة الأولى - ١٩٩٦)
- ١٩ مظاهر الإنفاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري المحلي والدولي (دراسة مقارنة بين تشريعات التحكيم في مصر - سلطنة عمان - تونس). (الطبعة الأولى - ١٩٩٧)
- ٢٠ مقالات في القانون والسياسة. (الطبعة الأولى - ١٩٩٨)
- ٢١ إهدار المبدء الإنشائي للتحكيم في قانون سوق رأس المال رقم ٩٥/ ١٩٩٢ في منازعات المتعاملين في الأوراق المالية. (الطبعة الأولى - ١٩٩٨)
- ٢٢ القانون الإجرائي الدولي من خلال إجراءات محكمة الإستثمار العربية والإنشائية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية والمركز الدولي لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار ICSID. (الطبعة الأولى - ١٩٩٩)

